الجهود النحوية

لأبي موسى الجزولي 607 هـ

الدكتور
هاشم جعفر حسين
جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية

الرضوان للنشر والتوزيع
مكتبة العلامة الحلي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الجهود النحوية

لأبي موسى الجُزُوليّ (607 هـ)

الجهود النحوية

لأبي موسى الجُزُوليّ (607هـ)

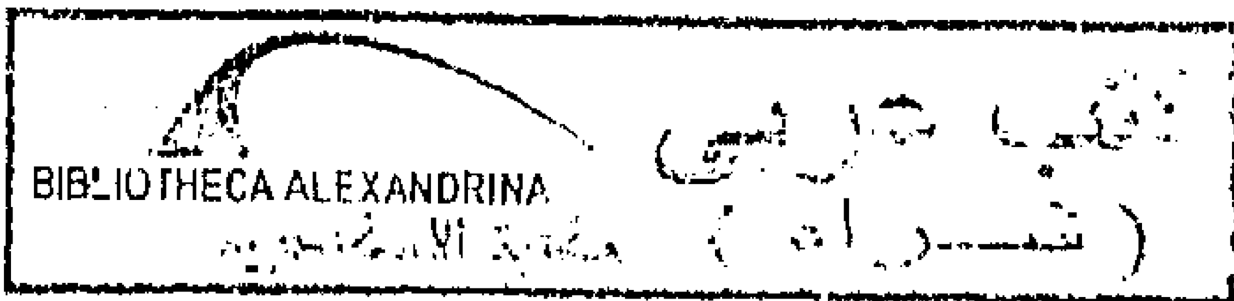
الدكتور

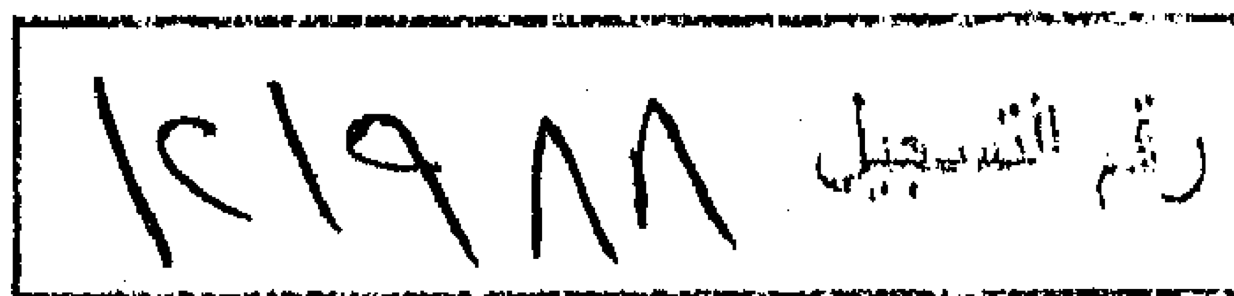
هاشم جعفر حسين

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الطبعة الأولى

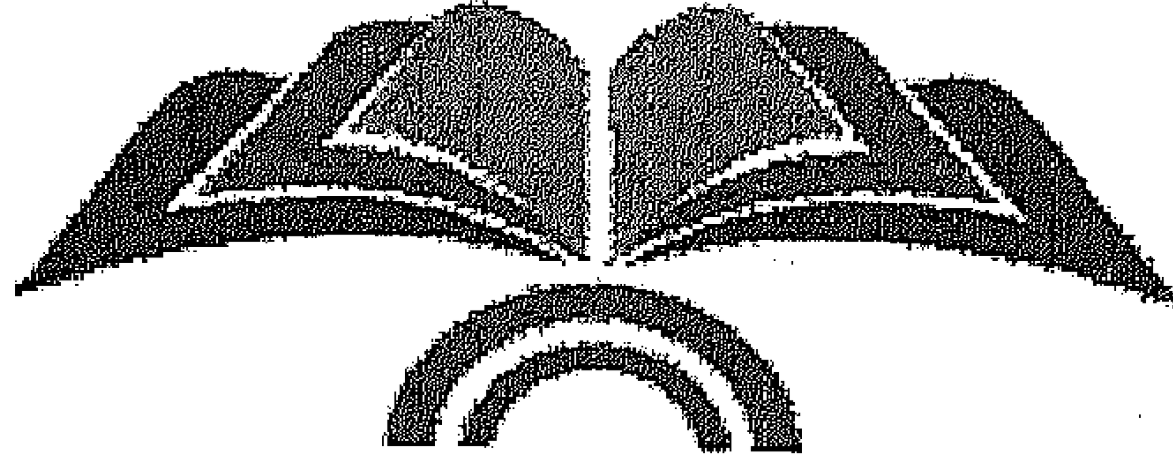
2015م - 1436هـ







دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان



الرضوان

للنشر والتوزيع

رقم التصنيف 415

الجهود النحوية لأبي موسى الجُزُوليّ (607 هـ)

د. هاشم جعفر حسين

الواصفات : قواعد اللغة// اللغة العربية/

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/3/1353)

ردمك ISBN 978-9957-76-336-7

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – الأردن – العبدلي – شارع الملك حسين

قرب وزارة المالية – مجمع الرضوان التجاري – رقم 118

هاتف 4611169 6 962+ هاتف 4616436 6 962+ فاكس 4616435 6 962+

ص ب 926141 عمان 11190 الأردن

E-mail: gm.redwan@yahoo.com

www.redwanpublisher.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة طه: الآية)

الإهداء

هذي أياديكَ في عِلمي وفي أدبي

كانت تناجي ضميري حينَ ألقاكا

واليوم أفخرُ في سِرّي وفي علَني

أنّي أجودُ ببعضٍ من عَطاياكا

إلى روح أبي الطاهرة

إلى:

التي جعل الله الجنة تحت قدميها، وجعل دعاءها مستجاباً،

فما فارقني دعاؤها أبدا

أمي الحنون

إلى:

الشمعة التي أنارتْ مسيرتي العلمية، والقلب الدافئ الذي تحمّل

ما تحمّل بجانبي وضحّى بلا حدود

زوجتي الغالية

إلى:

أغلى ما أملك بسمة حياتي

مصطفى وسارة ومريم ومحمد ولجين

الفهرس

الفصل الثالث

الآراء النحوية التي انفرد بها الجزولي

الفصل الرابع

موافقات الجزولي النحوية

الفصل الخامس

شخصية الجزولي العلمية

المقدمة

الحمدُ لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ أحمد وآلهِ الميامين الخُلَّد .

أمّا بعدُ : فهذا الكتاب يتناول (جهود أبي موسى الجُزُوليّ النَّحْويّة) وهي تشتمل على : نتاجه النحوي، وآرائه واجتهاداته في المسائل النحوية، وما كان له من أثر في دراسات لاحقيه.

وهي دراسة عكفتُ على إعدادها وأقمتُ على إنجازها صباحَ مساءَ، وصرفتُ فيها همتي ودأبي لتقويمها من الزلل والخلل في تبويب فصولها وترتيب مادتها، ومن الوهم والخطل في آرائها، إلاّ أنّي لا أدعي لها الكمال، لأنّ الكمال في البحث العلمي أمرٌ بعيد المنال . وكان من أبرز دواعيها عندي:

1- أنّ لعلماء العربية جهوداً متميزة في الدرس النحوي، ولا شكّ في أنّ الاطّلاع على هذه الجهود ومحاولة فحصها وتدقيقها يُمثّل غرضاً للبحث والدراسة، والجزوليّ واحد من هؤلاء العلماء البارزين، الذين كانت لهم مشاركة واسعة في الدرس النحوي، وباعٌ طويل في خدمة العربية بالمغرب والأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين، والدراسة هنا تحاول الإحاطة بجهود هذا العالم النحوية.

2- كثرة آراء الجزوليّ المبثوثة في كتب النحو، ولاسيّما الآراء التي انفرد بها، وكثرة النقول عنه في كتب المتأخرين عن زمنه، ممّا يدلّ على أثره الكبير في الدراسات النحوية التي جاءت بعده .

3- ما شاع لدى الباحثين من أنّ المتون النحوية في العصور المتأخرة قد اتخذت طابع التطويل والتفصيل والإسهاب، في حين أنّ كتاب(القانون) للجزوليّ هو متن مختصر، أراد صاحبه أن يجمع فيه أكثر ما يمكن من أحكام النحو بأقلّ ما يمكن من الألفاظ، مع تقييد هذه الأحكام

على شكل قوانين عامة تضبط أُصول العربية وفروعها، هذا مع اشتمال الكتاب على نكات نحوية وأحكام تفصيلية لم تشتمل عليها المطولات النحوية .

وهذا الكتاب هو المؤلّف الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلّفات الجزوليّ العشرة، التي كانت في غالبها تعليقاتٍ وشروحاً على : كتاب سيبويه، والأُصول لابن السراج، والجمل للزجاجيّ، والإيضاح للفارسيّ، والمفصّل للزمخشريّ .

4- محاولة الكشف عن نقاط بحث دار فيها الجدل - قديماً وحديثاً - في مايتعلّق بـ :

- منهج الجزوليّ في تأليف كتابه (القانون) .
- كتاب (القانون) أ هو كتاب مستقلّ أم هو حواشٍ على جمل الزجاجيّ ؟

5- لم تقم دراسة علمية معمّقة لجهود الجزوليّ النحوية إلاّ دراسة وصفية قصيرة قدّمها الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد مقدمة لتحقيق كتاب (القانون) الذي طُبع باسم (المقدمة الجزولية في النحو)، ودراسة أُخرى تاريخية، تناولت سيرة الجزوليّ الذاتية، كتبها الأُستاذ عبد الله كنون ضمن كتابه الموسوم بـ(ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة) .

لهذه الأسباب رَجَحَتْ عندي دراسة جهود الجزوليّ النحوية، فاستعنتُ بالله، وشرعتُ في استقراء مادتها، وخضتُ غُمار البحث فيها، ومن ثَمَّ كانت الحصيلة هذا الكتاب، وقد قسمته على خمسة فصول، قبلها تمهيد عُني بدراسة سيرة الجزوليّ (نسبه، ومولده، وشيوخه، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، وتلاميذه، ووفاته).

وشمل الفصل الأول دراسة كتاب(القانون) في مباحث أربعة:

أولها: التعريف بالكتاب وثانيها : شُرّاحه

وثالثها: طريقة تأليفه ورابعها: مصادر تأليفه

وخصصتُ الفصل الثاني بدراسة الآراء النحوية التي انفرد بها الجزوليّ .

واشتمل الفصل الثالث على موافقات الجزوليّ النحوية لغيره من العلماء .

وتناول الفصل الرابع أُصول النحو عند الجزوليّ، وهي ثلاثة:

أولها: السماع وثانيها: القياس وثالثها: الإجماع

واشتمل الفصل الخامس على دراسة شخصية الجزوليّ العلمية، وتناولتُ فيه:

أ. مذهبه النحوي .

ب. أثره في الدراسات النحوية التي جاءت بعده .

جـ. ما يُؤخذ عليه .

أمّا مصادر الدراسة فكثيرة ومتنوعة، ومن أهمها : الشروح الأربعة التي حصلتُ عليها من مجموع سبعة وعشرين شرحاً على كتاب(القانون)، عَدَتْ عليها عوادي الزمن، ولم يبقَ منها إلاّ هذه الشروح الأربعة ، وهي :

1- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تلميذ الجزوليّ - مطبوع .
2- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين أيضاً - مطبوع .
3- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، لعلم الدين اللورقيّ، تلميذ الشلوبين - مخطوط .
4- شرح الجزولية، للأُبَّذيّ - مخطوط .

ولا يظننَّ ظانٌّ أنّ أُسلوب المغاربة والأندلسيين في نحوهم، من حيث وعورة مسلكه وصعوبة عباراته، كأُسلوبهم في الأدب، رقةً وسهولةً وجمالاً، ناهيكَ عن أُسلوب الجزوليّ في كتابه (القانون)، إذ صاغه صياغة موجزة، فأخضع مادته

النحوية لقوالب منطقية وصيغ عقلية ، مع خلوِّه من الشواهد التطبيقية والأمثلة التوضيحية إلاّ ما ندر، فكان ذلك من أبرز الصعوبات التي واجهتُها في فهم مضامين الكتاب واستيعاب مادتها العلمية ، وممّا زاد هذا الأمر نَصَباً صعوبةُ الحصول على الشروح التي أُلِّفتْ على متن كتاب(القانون)، إذ لم أحصل على الشروح الثلاثة الأخيرة إلاّ بعد لأيٍ ومشقّةٍ .

ونظراً لأنّي رجّحتُ أن تكون تسمية كتاب الجزوليّ (القانون) ـ لأسباب سترد في الدراسة ـ في حين أنّه طُبع بتحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد باسم (المقدمة الجزولية في النحو) صار لزاماً عليّ أن أُنبِّه على أنّي التزمتُ في المتن وبعض الهوامش ـ بحسب ما يقتضيه السياق ـ بما رجّحتُه من تسمية الكتاب بـ (القانون) في حين ثبّتُّ في الهامش عنوان الكتاب المطبوع باسم المقدمة الجزولية ، وكذلك التزمتُ بالتسميات الأُخَر للكتاب ـ كـ (الجزولية ، والكُرّاسة والمقدمة) ـ في النصوص القديمة لكتب التراجم والمصادر النحوية التي عبَّرتْ عن كتاب الجزوليّ بهذه التسميات .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كلِّ مَن مدَّ إليَّ يدَ العون وأسهمَ في تيسير الصعوبات التي واجهتني.

وأخيراً أقولُ : إن كنتُ أصبتُ في ما قصدتُ إليه فذلك من فضل الله وإحسانه وتوفيقه ، وإن كنتُ قصّرتُ فمن نفسي المقصِّرة .

والحمدُ لله أولاً وآخراً

التمهيد

عصر الجُزُولي وسيرته

التمهيد

عصر الجُزُولي وسيرته

أ ـ عصر الجزولي

الحياة السياسية

عاصر الجزولي (607هـ) بداية قيام الدولة الموحدية التي حكمت المغرب والأندلس من سنة (539هـ) إلى سنة (630هـ). وقد شهد حكمهم حروباً ومنازعات خارجية واضطرابات وفتناً داخلية.

وقد ورث الموحدون دولة المرابطين ـ الذين لم تدم مدّة حكمهم طويلاً ـ إذ دخل الموحدون بقيادة عبد المؤمن بن علي مدينة فاس سنة (540هـ) واقتحموا مراكش ـ عاصمة المرابطين ـ سنة (541هـ)، وقتلوا (إبراهيم بن تاشفين)، آخر الأمراء المرابطين، ثم أرسلوا جيوشهم إلى الأندلس في السنة نفسها، لإزالة ما بقي من سلطان المرابطين.

وقد عُنِي الأمراء الجُدد بتشكيل حامية قوية للأندلس، فجُعلت غرناطة مركزاً دفاعياً قوياً، وجُعلت قرطبة عاصمة للدولة الجديدة. وقد ملك عبد المؤمن بن علي المغرب كلّه وأكثر جزيرة الأندلس [1]. وبعد وفاته تلاه من أمراء الموحدين أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (من 558هـ إلى 580هـ)، وأبو يوسف يعقوب المنصور (من 580هـ إلى 595هـ)، وقد لقي عنده الجزولي حظوة كبيرة.ثم تولّى الحكم ابنه محمد الناصر (من 595هـ إلى 610هـ)، وقد حافظ على وصية

(1) ينظر: المعجب في تلخيص أخبار المغرب 92 -93، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى 158/1، وتاريخ الإسلام السياسي 229/4، والتاريخ الأندلسي 501. 502.

أبيه في الجزولي، فتابع عليه العطاء، وأجزل له الإكرام، وأدام عليه الإحسان مدّة حياته، إلى أن توفي الجزولي سنة (607هـ) [1].

وفي عصر هذا الأخير حدثت موقعة العقاب سنة (609هـ) التي هُزم فيها المسلمون على يد النصارى، وكانت بداية ضعف الدولة الموحدية وبداية النهاية لدولة الإسلام في الأندلس، فقد سقطت مدن الأندلس الكبرى في أيدي الغازين واحدة بعد الأخرى [2]. وهكذا تمكّن ملوك أسبانيا الشمالية ومَن ساعدهم من الصليبيين من الاستيلاء على عدد من قواعد الأندلس، مستغلين ضعف الموحدين، في حين احتفظ المسلمون ببعض المناطق في جنوب الأندلس، إذ قامت مملكة غرناطة آخر الممالك الإسلامية في الأندلس [3].

إنّ هذا الحدث السياسي كان له أثر كبير في الحركة العلمية بالمغرب والأندلس، إذ عانت الحواضر الإسلامية ما عانت من ويلات الاسبان وذهب ضحية الحروب الطويلة عدد كبير من العلماء، وهاجر مَن هاجر منهم إلى جنوب الأندلس والمغرب ومصر والشام، فذاع صيتهم في هذه البلاد، ونشطت بمواهبهم الحركة العلمية فيها[4].

الحياة العلمية

على الرغم مما شهدته دولة الموحدين من حروب عسكرية، لتثبيت أركان الدولة، واضطرابات سياسية، لم يمنع ذلك من نشاط الحركة الفكرية، فقد شهدت دولة الموحدين نهضة علمية كبيرة في مجالات الثقافة والفكر، فازدهرت

---

(1) ينظر : الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 249 ـ 250 .

(2) ينظر : تاريخ الإسلام 4/ 230، وشذرات الذهب 5/ 26 ، ودولة الموحدين 154 .

(3) ينظر : الإحاطة في أخبار غرناطة 1/ 147 ، والتاريخ الأندلسي 506 .

(4) ينظر : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين 498 .

العلوم الشرعية، وعلوم التاريخ والفلسفة والمنطق، وعلوم العربية من نحو ولغة وأدب وغير ذلك.

وظهرت نتائج هذا النشاط في كتب نفيسة أثرت المكتبة العربية، وبرز علماء أجلاء في كل فن، وممّن اشتهر من علماء العربية في ذلك العصر: السهيلي(581هـ)، وابن مضاء القرطبي (592هـ)،والجزولي، وابن خروف (609هـ)، وابن مُعطٍ (628هـ).

وقد عُدَّ القرن السابع الهجري عصر ازدهار علوم العربية ـ ولاسيَّما النحو ـ في المغرب والأندلس[1]، يقول المَقرّي (1041هـ) : ((والنحوُ عندهم في نهاية من علوٍّ الطبقة حتى إنهم في هذا العصر كانوا فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه..وهم كثيرو البحث فيه، وحفظِ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكلُّ عالمٍ في أيِّ علمٍ لا يكون مُتمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس بمستحقٍّ للتمييز ولا سالمٍ من الازدراء))[2].

ولعلَّ من الأسباب الرئيسة لتلك النهضة العلمية :

1ـ أنّ الأمراء الموحدين كانت لهم اهتمامات علمية واسعة، وعُدَّ بعضهم في زمرة العلماء كالمنصور، وابنه الناصر الذي كان فقهاء عصره يرجعون إليه في الفتاوى [3].

وقد دعم هؤلاء الأمراء الحركة الثقافية وأطلقوا الحرّيات الفكرية وبسطوا الرعاية والاحترام للعلماء النابهين، وشجعوا حلقات الدرس في الجوامع، ممّا كان له الأثر البالغ في نشر العلم والثقافة الإسلامية [4].

---

(1) ينظر : خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري 19ـ20 .

(2) نفح الطيب 206/1 .

(3) ينظر : المصدر نفسه 98/1 .

(4) ينظر : المعجب في تلخيص أخبار المغرب 199 .

2ـ إعجاب المغاربة والأندلسيين بعلم المشرق وتراثه ونهضته العلمية، والرغبة الجادّة في المشاركة الفعّالة في تلك النهضة الفكرية، ومجاراة أهل المشرق في كل ميدان من ميادين الثقافة، لذا نجد المغاربة وأهل الأندلس ـ حين يُؤرخون لعلمائهم ـ كثيراً ما كانوا يشبهونهم بعلماء المشرق البارزين، فيقولون مثلاً: ((إنّ الزُّبيدي بالمغرب بمنزلة ابن دريد في المشرق))[1] ويشبهون أبا علي الشَّلَوبين(645هـ) بأبي علي الفارسي (377هـ) [2].

3ـ المنهج العلمي الصارم الذي اتبعه المغاربة والأندلسيون لتعليم أولادهم، وقد بيّن ابن خلدون(808هـ) أنّهم كانوا يحرصون على تعليم أولادهم في أول مراحل الدراسة : القرآن الكريم والكتابة ويخلطون ذلك برواية الشعر، ويأخذونهم بتعلم قوانين العربية وحفظها وتجويد الخطّ، إلى أنْ يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشبيبة وقد شذا بعض الشيء في العربية والشعر والبصر بهما، وبَرَّز في الخطّ وتعلّق بأذيال العلم.

وبعد هذه المرحلة ينصب اهتمامهم على تعليم النشْء علم القراءات والتفسير والحديث وعلم أصول الفقه وعلوم الرواية وعلم المنطق وعلوم العربية وغيرها[3].

ومن كتب القراءات التي كانت تُدرَّس في ذلك الزمان : التبصرة لمكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، والتيسير لأبي عمرو الداني (444هـ)، والكافي لمحمد بن شريح الرعيني الإشبيلي (476هـ).

ومن كتب التفسير وعلوم القرآن : جامع البيان للطبري (310هـ)، والكشاف للزمخشري (538هـ)، والمحرر الوجيز لابن عطية الغرناطي (541هـ)[4].

---

(1) نفح الطيب 124/5 .

(2) ينظر : المصدر نفسه 123/3 .

(3) ينظر : المقدمة 283/5 -284 .

(4) ينظر : تاريخ الفكر الأندلسي 408.407 .

وفي الفقه يُدرّس كتاب الرسالة لعبد الله بن أبي زيد القيرواني (310هـ) والتهذيب لخلف بن أبي القاسم البراذعي (من علماء القرن الرابع الهجري) والمقدمات لأبي الوليد بن رشد (520هـ) وغيرها [1].

أمّا في العربية، فقد كان كتابا الجمل للزجاجي (337هـ)، والقانون للجزولي هما الكتابان اللذين يُدرّسان عند مشايخ العصر. ويقرأ الطلاب النابهون كتباً أُخَر في النحو على المشايخ : ككتاب سيبويه (180هـ)، والإيضاح للفارسي، والمفصّل للزمخشري[2]. وعنوا أيضاً بإصلاح المنطق لابن السكّيت (224هـ)، والكامل في اللغة والأدب للمبرد (285هـ)، والفصيح لثعلب (291هـ)، والمقامات للحريري (516هـ). وكذلك كانوا يحفظون شعر المتنبي (355هـ)، وشعر أبي العلاء المعري (449هـ) [3].

وقد امتازت الحركة العلمية في ذلك العصر بأنّها تعتدُّ بنتاج الأوائل وتعتني به، وتمثلت تلك العناية عند علماء النحو باتجاهين علميين هما :

1. الاتجاه إلى الشرح

فقد شرح النابهون منهم كتاب سيبويه، والأُصول لابن السراج (316هـ) والجمل للزجاجي، والإيضاح للفارسي، والمفصل للزمخشري.

2. الاتجاه إلى الاختصار

فقد عنوا باختصار الكتب المطوّلة والعناية بالمختصرات. على أنّ هذا الاتجاه أقلّ من سابقه عند أهل المغرب، وأكثر وضوحاً عند أهل المشرق [4].

---

(1) ينظر : نفح الطيب 162/4.

(2) ينظر : الذيل والتكملة - السفر الثامن - القسم الأول 248 ، وتاريخ الفكر الأندلسي 407 .

(3) ينظر : نفح الطيب 162/4 ، وتاريخ الفكر الأندلسي 408.407 .

(4) ينظر : مقدمة ابن خلدون 303/5 ، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي 38 ، والدراسات اللغوية في الأندلس 35 .

وكان من أشهر هذه المختصرات (الدرّة الألفية) لابن معط، ومختصرات ابن مالك(672هـ) في النحو.

وما (القانون) للجزولي إلاّ واحد من هذه المختصرات التي شغلت العلماء والمتعلمين طويلاً، وستتضح أهميته، ومنهجه، وأثره في الدرس النحوي لاحقاً.

ب ـ سيرة الجزولي

فصّل محقق كتاب (المقدمة الجزولية في النحو) حياة الجزولي[1]، وأذكرُ هنا المُهمَّ من سيرته، وما استطعتُ أن استدركه عليه من أُمور :

ـ اسمه ونسبه

هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى بن وَماريلي، الجُزُوليّ اليَزْدَكْتَنيّ المغربيّ البربريّ [2].

وقد ضبطتْ كتبُ التراجم كلمات اسمه ونسبه بعناية وعرضتْ لمعانيها فـ(يَلَلْبَخْت) : اسم بربري، مركب من (يَلَلْ) و(بخت)، والأولى عند البرابرة بمعنى: (له) أو (عنده) أو(صاحب). والثانية تعني : (الحظّ)، أي : صاحب الحظّ أو السعيد الحظّ [3].

---

(1) ينظر : المقدمة الجزولية في النحو (الدراسة) 15. 50 .

(2) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة 2/378ـ380 ، ووفيات الأعيان 3/157ـ159 ، والذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 246.254 ، والمختصر في أخبار البشر 1/389 ، وسير أعلام النبلاء 21/497، والعبر في خبر مَن غبر 3/144 ، والوافي بالوفيات 15/92 ، ومرآة الجنان 4/19.20 ، والبداية والنهاية 8/573، وغاية النهاية في طبقات القرّاء 1/611، وبغية الوعاة 2/236ـ237 ، وشذرات الذهب 5/26 ، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى 3/22 ، والأعلام 5/104، وهدية العارفين 1/447 ، ومعجم المؤلفين 8/27 ، و غيرها من المصادر .

(3) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 246، وبغية الوعاة 2/237 .

و(ومَاريلي): اسم بربري، لم يتضح لي معناه، وقد ذكرته بعض التراجم (يُوماريلي) بياء مضمومة في أوّله [1].

و(الجزُولي): بضم الجيم والزاي، منسوب إلى (جُزُولة)، ويقال لها أيضاً(كُزُولة) بالكاف، وهو بطن من البربر، مشهور الأثر هناك، وجُزُولة من القبائل الرحّالة بصحراء بلاد سوس المشهورة بكثرة مَن نبغ فيها من أهل العلم والمعرفة والتصوّف [2].

و(اليَزْدَكْتَنيّ) : نسبة إلى بطن من جُزُولة[3].

وقد نال التحريف بعض كلمات نسبه في بعض المصادر، ففي سير أعلام النبلاء (اليزدكنتي) بنون قبل التاء [4]. وفي بغية الوعاة (اليزدكتنّي) بنون مشددة[5]، وصوابهما ما ضبطه القفطي (646هـ) وابن خلكان (681هـ) وابن عبد الملك المراكشي (703هـ) : (اليزدكتني)، بفتح الياء وسكون الزاي وفتح الدال وسكون الكاف وفتح التاء وبعدها نون غير مشددة وياء النسب[6].

ـ مولده

اتفقت المصادر التي ترجمت للجزولي على أنّه مغربي بربري سكن مراكش في ما بعد.

(1) ينظر : وفيات الأعيان 157/3 ، وبغية الوعاة 237/2 .

(2) ينظر : انباه الرواة : 378/2 ، ووفيات الأعيان 158/3 ، وسوس العالمة 15 .

(3) ينظر : وفيات الأعيان 158/3، وبغية الوعاة 237/2 .

(4) ينظر : 497/21 .

(5) ينظر : 237/2 .

(6) ينظر : انباه الرواة 378/2 ، ووفيات الأعيان 157/3 ، والذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 246 .

أما مكان ولادته فلم يعرض له المؤرخون إلاّ ابن عبد الملك المراكشي، فقد ذكر أنّه وُلد بـ(إيداء وغَرداء) من جُزُولة، و(إيداء) بكسر الهمزة معناه (طائفة أو أهل)، و(غَرداء) بمعنى (الفار)، وقد تُخفّفان بحذف الهمزة فيقال: (إيدا وغردا)[1]. والمقصود أنّ هذا الموضع يُعرف ببني الفار، وهو كالفخذ من بطن العشيرة في القبائل العربية.

وأمّا تاريخ مولده فإنّ المصادر لم تشر إليه أيضاً على عادتها حين تهمل ذكر ميلاد مَن تترجم له. وقد انفرد ابن عبد الملك المراكشي بذكر سنة ولادته، فذكر أنّ الجزولي وُلد سنة (540هـ)[2]، وتبعه في ذلك الزركلي[3].

وقد وهم الباحث (أُسامة طه ياسين) حين نسب إلى الزركلي أنّه ذكر بأنّ الجزولي ولد سنة (571هـ)، وأنّه - أي الزركلي - انفرد بذكر سنة ولادته[4]. وغفل الباحث عن أنّ الزركلي قد ثبّت أنّ وفاة الجزولي كانت (607هـ)، وعليه يكون عمره من سنة (571هـ) إلى سنة (607هـ) ستة وثلاثين عاماً، على أنّ الناظر في مسيرة الجزولي العلمية التي ذكرتها كتب التراجم يرى أنّه عاش مدة أطول من ذلك بكثير[5] ممّا يرجّح أن تكون سنة ولادته ما ذكره المراكشي، ويعضد ذلك أنّ كتب التراجم ذكرت أنّ الجزولي قد لازم ابن بَرّي مدة من الزمن،

---

(1) ينظر: الذيل والتكملة - السفر الثامن - القسم الأول 246.

(2) ينظر: الذيل والتكملة - السفر الثامن - القسم الأول 253.

(3) ينظر: الأعلام 104/5.

(4) ينظر: كتاب التقليد في النحو للجزولي (رسالة ماجستير): 5، لأسامة طه ياسين فحل الهيتي جامعة الأنبار، كلية التربية، 2008م.

(5) تنظر مثلاً ترجمته في: الذيل والتكملة - السفر الثامن - القسم الأول 246 - 254. وقد ذُكر فيها أن مدة دراسته في مصر والجزائر والأندلس قد طالت، وأنّ تصديه لإقراء النحو وغيره في الجزائر والمغرب قد استمر زماناً طويلاً.

ودرس عليه في مصر[1]، وإذا علمنا أنّ سنة وفاة ابن بَرّي كانت (582هـ) فمتى تلمذ الجزولي له - إن كانت سنة ولادته (571هـ) !!!

- نشأته

لم تذكر المصادر التي ترجمت للجزولي من حياته إلاّ نتفاً ضئيلة، لا تحدّد معالم هذه الحياة ولا تكشف عن مراحل تطورها الفكري، فنحن لا نعرف عن طفولته شيئاً، ولا ندري على مَن تلقّى مبادئ علومه الأُولى، ولا نعلم من أمر صباه شيئاً.

وليس بين أيدينا في كتب التراجم ما يُلقي ضوءاً على شخصيته أو يكشف عن طباعه وأخلاقه. ولم يكن الجزولي أديباً أو شاعراً حتى نستشف من أدبه ما يجلو لنا صفاته وينير لنا جوانب شخصيته، فكلُّ آثاره علمية خالصة لا تحمل في تضاعيفها أمارات نفسه وسمات سلوكه وطبيعة علاقته بمَن حوله.

وحديث المصادر عنه مقتضب، لا يتجاوز الثناء العاطر عليه وعلى مكانته العلمية، والإشارة العابرة إلى علاقته بالأمير المنصور وابنه الناصر بعده، ثم تعداد كتبه وشيوخه وتلاميذه.

والثابت في نشأته أنّه تربّى تربية دينية محافظة، وعُرف عنه زهده وورعه وعزوف نفسه عن الدنيا وانقطاعها إلى العلم ونشره[2]، يقول القفطي في مدحه: ((رجلٌ فاضلٌ كاملٌ دَيِّنٌ خَيِّرٌ))[3].

وقد قاسى الجزولي ضنك المعيشة شطراً كبيراً من حياته، وكان في أثناء دراسته بمصر يخرج إلى الضياع يَؤُمُّ بقومٍ فيحصل على ما ينفعه، على غاية الضيق، ورجع إلى المغرب فقيراً مدقعاً[4].

---

(1) ينظر: إنباه الرواة 378/2، ووفيات الأعيان 292/2، وبغية الوعاة 304/2.

(2) ينظر: إنباه الرواة 378/2، والذيل والتكملة - السفر الثامن - القسم الأول 249.

(3) إنباه الرواة 378/2.

(4) ينظر: تاريخ الإسلام 678/12 - 679.

ـ شيوخه

لم يذكر أحد من المؤرخين تاريخ رحلة الجزولي إلى المشرق، ولا شيئاً عن نشأته وطلبه العلم في بلاده، بل الذي يُفاد من ابن عبد الملك المراكشي أنّ الجزولي لم يأخذ بشأن العربية حتى شَرَّقَ وحجَّ وحضر بمصر مجلس أبي محمد عبد لله بن برّي. والجزولي حينذاك قليل الخبرة بمسائل العربية، فبُحبِّه للعلم وبمواظبته على طلبه لم يمرّ عليه وقت طويل بمصر حتى برع في النحو، وتكلّم فيه بما ينفع، ثم أتقنه، وعاد إلى بلاده متصدراً لتدريسه وتدريس العلوم الأُخَر كعلم القراءات وعلم الحديث[1].

وقد ذكرت كتب التراجم عدداً قليلاً من الشيوخ الذين تلمذ لهم الجزولي وانتفع بعلمهم، إذ إنّ نشأته العلمية نشأة مبهمة يكتنفها الغموض، فكلُّ الذين ترجموا لحياته العلمية بدؤوا من نقطة واحدة هي رحلته إلى المشرق ومدّة دراسته بمصر.

وقد ذكر محقّق كتاب (المقدمة الجزولية) للجزولي أربعة شيوخ فقط، كلهم من المصريين، ولم يرتبهم على وَفْقِ ترتيب معين[2]، وسأذكرُهم وما أخذ الجزولي عنهم باختصار، مرتبين بحسب سني وفياتهم، وهم :

1ـ مهلب بن الحسن بن بركات بن علي بن غياث بن سليمان المهلبي البهنسي النحوي (572هـ)، ويُدعى (المُهذَّب، وأبو المحاسن)، قرأ النحو على ابن برّي، وتصدر لإقرائه وإقراء الأدب بالقاهرة، له تأليف في الفوائد النحوية. أخذ الجزولي عنه النحو بالإسكندرية[3] .

---

(1) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 246 ـ 247 .

(2) ينظر : المقدمة الجزولية (الدراسة) 22، 25 .

(3) ينظر : إنباه الرواة 333/3 ، والذيل والتكملة -السفر الثامن ـ القسم الأول 246 ، وبغية الوعاة 304/2 .

2. أبو محمد عبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسي النحوي اللغوي.

قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين، وعُرف بذكائه وعظيم فهمه وشهرته العلمية الواسعة. من أشهر مصنفاته حاشية على كتاب الصحاح للجوهري (في حدود 400هـ)، سماها : (التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح)، ولم يكملها، بل وصل إلى مادة (وقش)، وهو ربع الكتاب فأكملها الشيخ عبد

الله بن محمد البسطي (من علماء القرن السابع الهجري) وكانت هذه الحاشية إحدى المصادر الخمسة التي اعتمد عليها ابن منظور(711هـ) في تأليف معجمه (لسان العرب) (1).

كان ابن بَرّي قيماً باللغة وشواهدها عالماً بالكتب النحوية ولا سيَّما كتاب سيبويه وعلله. وكان له الأثر الأكبر في بناء شخصية الجزولي العلمية، فقد درس الجزولي عليه كتاب الصحاح، وكتبه بخطّه، وهو أول من أدخله إلى المغرب، وقرأ عليه أيضاً كتاب الجمل للزجاجي(2) .

3. أبو المنصور ظافر المالكي الأُصولي (597هـ) شيخ المالكية في وقته، انتصب للإفادة والفتيا، فانتفع به بشرٌ كثيرٌ، قرأ الجزولي عليه أُصول الفقه (3).

4ـ أبو الطاهر إسماعيل بن ظافر بن عبد الله الصقلي المقرئ النحوي(623هـ) من سادات المصريين وعلمائهم ونبلائهم، كان عالماً بالعربية والقراءات متديناً زاهداً ورعاً، سمع الحديث من ابن برّي

---

(1) ينظر : لسان العرب (مقدمة المؤلف) 22 .

(2) ينظر : إنباه الرواة 378/2 ، ووفيات الأعيان 292/2 ، والعبر في خبر من غبر 146/3 ، وبغية الوعاة 304/2 ، وشذرات الذهب 26/5 .

(3) ينظر : إنباه الرواة 378/2 ، وسير أعلام النبلاء 497/21 ، وإشارة التعيين 247-248 .

وغيره، وأقرأ الناس زماناً طويلاً. أخذ الجزولي عنه النحو والقراءات والحديث[1] .

وقد استدركتُ على المحقّق ثلاثة شيوخ آخرين للجزولي، وهم :

1ـ أبو حفص عمر بن أبي بكر بن إبراهيم التميمي السعدي الصقلي (من علماء القرن السادس الهجري). أخذ عنه الجزولي بالإسكندرية النحو والقراءات[2] .

2ـ أبو عبد الله بن إبراهيم الجزائري (من علماء القرن السادس الهجري). أخذ عنه الجزولي عند عودته من مصر إلى الجزائر علم أصول الفقه، ولزمه حتى أتقنه[3] .

3ـ أبو محمد بن عبيد الله الحجري العدوي الأندلسي (من علماء القرن السادس الهجري) سمع منه الجزولي الحديث [4].

ـ مكانته العلمية

كان على الجزولي أن يُلمَّ بثقافة عصره قبل أن يختار مجال تخصصه وكان من أثر ذلك أن تنوعت ثقافته وتعددت جوانب معرفته، فكان نحويّاً أصوليّاً فقيهاً مُحدِّثاً. ثم متخصصاً استقصى علم النحو، فألمَّ بدقائقه وغدا عَلَماً بارزاً من أعلامه بالمغرب والأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين، يقول

---

(1) ينظر : الذيل والتكملة ، السفر الثامن ـ القسم الأول 246 ، وبغية الوعاة 369/1 ، وإشارة التعيين 248 .

(2) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 246 ـ 247 .

(3) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 247 .

(4) ينظر : المصدر نفسه 247ـ 248 ، وسير أعلام النبلاء 497/21، والعبر في خبر مَن غبر 146/3 .

فيه ابن خلكان: ((كان إماماً في النحو كثيرَ الإطلاع على دقائقه وغريبه وشاذِّه))[1].

ويقول فيه ابن عبد الملك المراكشي: ((كان كبيرَ النحاة غيرَ مدافع، جيّدَ التلاوة، حسنَ الإلقاء، حافظاً للغة، ضابطاً لما يُقيِّد، حسنَ الخطِّ المشرقيِّ، وافرَ الحظِّ من الفقه، بارعاً في أُصوله، متعلقاً بطرفٍ صالحٍ من رواية الحديث... راسخَ القدم في النحو، ولا سبيلَ إلى إنكار ذلك، ومصنفاتُه تشهدُ بذلك))[2].

وقال السيوطي (911هـ) في الجزولي ومكانته العلمية: ((كان إماماً فيها لا يُشَقُّ غُبارُه، مع جودة التفهيم، وحسنِ العبارة، ووليَ خطابةَ مراكش))[3].

وممّا يدلُّ على مكانته العلمية المرموقة أنّه لُقِّبَ بـ(الأُستاذ)، وهذا اللقب لا يُطلقه المغاربة والأندلسيون إلاّ على من علت همّتُه في علوم اللغة والأدب[4].

أَمَّهُ الطلاب في علم النحو، لكثرة اطّلاعه على دقائقه وغريبه وشاذه، وكان على اطّلاع بعلم القراءات وعلم الحديث وعلم المنطق.

والجزولي من أبرز تلاميذ ابن بَرّي، لازمه طالباً مجتهداً، ونقل عنه شيئاً كثيراً من علمه، و بعد أن استوى على سوقه في علم العربية عاد من مصر إلى الجزائر، واستقرّ بمدينة بجاية، فانتفع به عدد كبير من الطلاب، أشهرهم يحيى بن معط الزواوي[5].

---

(1) وفيان الأعيان 157/3.

(2) الذيل والتكملة - السفر الثامن - القسم الأول 248.247.

(3) بغية الوعاة 236/2.

(4) ينظر: سوس العالمة 16.

(5) ينظر: الذيل والتكملة - السفر الثامن - القسم الأول 246 - 247، ومرآة الجنان 20/4، وبغية الوعاة 339/2.

ثم رحل إلى الأندلس، وأقام في مدينة المَرِيَّة، فتصدر هناك لتدريس النحو والقراءات، ثم عاد إلى موطنه الأصلي، واستقرّ في مراكش أُستاذاً للعربية فشاع ذكره واشتهر أمره، وعُرف قدره، فتكاثر طلاب العلم عليه وانثالوا من كلِّ صوب إليه، حتى ضاق بهم المسجد الذي كان يُدرِّس فيه، فانتقل إلى مسجد ابن الأبكم شمال محلة الشرقيين، أسفل ممر باب أغمات الأعظم في مراكش[1].

ولما نمى إلى المنصور بالله ـ أعظم أُمراء الموحدين قوة وأكثرهم سلطاناً خبر الجزولي، و قرَّ عنده ما هو عليه من الدين والزهد والورع والتقشف والإعراض عن الدنيا والانقطاع إلى العلم والبعد عن أهل الجاه من الأمراء والولاة، أراد أن يُقرِّبه إليه، فأرسل له رسولين معاً، الأول وزيره، والثاني نقيب طلبة العلم آنذاك، فرفض الجزولي إجابة الدعوة، فلم يزل نقيب الطلبة يُهوِّن عليه إجابة طلب الأمير، ويُعرِّض بما تجرّه الإبانة عن ذلك، حتى انتهيا به إلى مجلس المنصور، فدخل عليه متلفعاً بعباءة، مؤتزراً بقطعة ثوب صوف، فعجب المنصور من هيأته، واختبره بكلِّ وجه، فألفاه أحد رجال الكمال فصاحة وديناً وفضلاً وعلماً، فقرّبه وأدناه [2].

وبدأت مرحلة جديدة في حياة الجزولي، نال فيها حظوة كبيرة عند الأمير، وعند طلاب العلم، فلم يزل المنصور ـ بعد ذلك ـ شديد العناية به، راعياً له، متعهداً أحواله، حريصاً على الصلاة خلفه، مُقدِّماً إياه للخطبة في جامعِهِ الأعظم المتصل بقصره، حتى أتمَّ بناءه، فكان أبو موسى الجزولي أول خطيب خطب به.

---

(1) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 247.

(2) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 249. 250 .

ولمّا توفي المنصور عهد أن يتولى غسله الجزولي وحده، تبركاً به، فكان ذلك [1].

وممّا يدلّ أيضاً على سموّ مكانة الجزولي العلمية ما رُوي من أنّ أبا علي الشلوبين ـ وهو أُستاذ عصره في علم العربية بإشبيلية ـ قدم إلى مراكش وهو مستعد بما عنده للظهور على علمائها، فدخل المسجد الذي يُدرِّس فيه الجزولي فسمع أصوات طلبة العلم قد علَتْ بالمذاكرة والمباحثة فاستطرف مأخذهم في المناظرة، ثم دخل الجزولي فسكتوا هيبة له وإجلالاً لمكانته، وأخذ يتكلم في بعض أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها وأحكام أُصولها بما لا عهدَ لأبي علي بمثله، فبُهتَ عند ذاك وسُقِطَ في يده. وقد تلمذ للجزولي هو وأفاضل العلماء في عصره [2].

ـ مؤلفاته

ذكرت كتب التراجم للجزولي عشرة مؤلفات، وصل إلينا منها كتابه (القانون) فقط، وقد ذُكر منسوباً إليه عند أغلب مَن ترجم له ومنهم : ابن خلكان، وابن عبد الملك المراكشي، والذهبي (748هـ)، وابن كثير (774هـ)، والسيوطي، وحاجي خليفة، والزركلي، وإسماعيل باشا البغدادي، وعمر رضا كحالة [3].

وقد طُبع الكتاب بعنوان (المقدمة الجزولية في النحو) بتحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد سنة 1988م.

---

(1) ينظر : المصدر نفسه 251 ، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى 22/3.

(2) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 249 .

(3) ينظر : وفيات الأعيان 157/3 ، والذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248 ، وسير أعلام النبلاء 497/21 ، والبداية والنهاية 573/8 ، وبغية الوعاة 236/2 ، وكشف الظنون 1800/2، والأعلام 104/5 ، وهدية العارفين 447/1 ، ومعجم المؤلفين 27/8 .

أمّا مؤلفاته الباقية فمفقودة، وهذا عرضٌ لها :

1ـ الأمالي في النحو : نسبه إليه ابن خلكان، وابن العماد (1089هـ)، والزركلي، وإسماعيل باشا البغدادي [1] .

2. تعليقة على شرح جمل الزجاجي : ورد منسوباً إليه عند ابن خلكان، وابن عبد الملك المراكشي، والزركلي[2].

3. تعليقة على كتاب سيبويه : ذكره ابن عبد الملك المراكشي[3].

4. تعليقة على مفصل الزمخشري : ذكره ابن عبد الملك المراكشي[4].

5ـ شرح على أُصول ابن السراج : نسبه إليه ابن عبد الملك المراكشي، والصفدي(764هـ)، والزركلي، وإسماعيل باشا البغدادي[5].

6ـ شرح على إيضاح الفارسي: ذكره ابن عبد الملك المراكشي، وعمر رضا كحالة[6].

7. شرح على كتابه القانون: توفي ـ رحمه الله ـ قبل إتمامه، نسبه إليه ابن خلكان، وابن عبد الملك المراكشي، وأبو الفداء(732هـ)، وإسماعيل باشا البغدادي، وعمر رضا كحالة [7].

---

(1) ينظر : وفيات الأعيان 157/3 ، وشذرات الذهب 26/5 ، والأعلام 104/5 ، وهدية العارفين 447/1 .

(2) ينظر : وفيات الأعيان 157/3 ، والذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248 والأعلام 104/5 .

(3) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248 .

(4) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(5) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ،والوافي بالوفيات 92/15، والأعلام 104/5 ، وهدية العارفين 447/1 .

(6) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248 ، ومعجم المؤلفين 27/8 .

(7) ينظر : وفيات الأعيان 3/ 158 ، والذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248 والمختصر في أخبار البشر 389/1 ، وهدية العارفين 447/1 ، ومعجم المؤلفين 27/8 .

8. شرح قصيدة بانت سعاد : ذكره الزركلي، وعمر رضا كحالة [1].

9. مختصر شرح الفَسْر لابن جني على شرح ديوان المتنبي : ورد منسوباً إليه عند ابن خلكان، والزركلي، وعمر رضا كحالة[2].

ـ تلاميذه

عندما رحل أبو موسى الجزولي إلى المشرق للحج وطلب العلم لم يكن له شأن يذكر، لكنّه عاد إلى المغرب عَلَماً من أعلام العربية، يُشار إليه بالبنانة، ويتنافس الطلاب في الأخذ عنه أينما حلَّ من البلدان وقد نشر عِلماً كثيراً في طريق عودته إلى المغرب، وتخرّج به الكثير من نحاة هذه البلاد، وأشهرهم ثلاثة من أعلام النحو وأئمته، وهم :

1ـ أبو الحسن زين الدين يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي، يُعرف بابن المعطي وابن معط، كان إماماً في النحو واللغة، شاعراً مجيداً قرأ على الجزولي بالجزائر وقتاً طويلاً، وله تصانيف كثيرة، أشهرها (الدرة الألفية في علم العربية)، وتُعرف بألفية ابن معط، وله شرح على كتاب القانون للجزولي[3].

2. عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأُستاذ أبو علي الشّلَوبين الأزديّ الإشبيلي. كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، تصدّر لإقرائها ستين سنة، وقلّما تأدّب بالأندلس أحد إلاّ وقرأ عليه أو استند ولو بالوساطة إليه. له مصنفات كثيرة، أشهرها : شروحه الثلاثة على كتاب (القانون) للجزولي : (الشرح الكبير، والشرح الصغير، والتوطئة)، وله

---

(1) ينظر : الأعلام 104/5 ، ومعجم المؤلفين 27/8 .

(2) ينظر : وفيات الأعيان 157/3 ، والأعلام 104/5 ، ومعجم المؤلفين 27/8 .

(3) ينظر : سير أعلام النبلاء 2/13 ، وتاريخ الإسلام 483/8 ، ومرآة الجنان 66/4 ، وبغية الوعاة 344/2 .

شرح على كتاب سيبويه، وشرح على الأُصول لابن السراج، وشرح على الجمل للزجاجي، وشرح على الإيضاح للفارسي.

أخذ عن الجزولي علم العربية، وناقشه في تحصيله، وتابعه في أكثر آرائه، ونقده في مواطن كثيرة [1].

3ـ علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق، الشيخ اللورقي الأندلسي (661هـ) كان إماماً في العربية، وله نصيب وافر في القراءات. له على (القانون) للجزولي شرح كبير سمّاه (المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية) [2]. أخذ النحو عن الجزولي، وتدارس معه مباحث كتابه القانون[3].

ـ وفاته

اتفقت كلمة المؤرخين على مكان وفاة الجزولي ـ رحمه الله ـ فقد ذكروا أنّه تُوفي بـ(أُزُمُّور) [4]من أعمال مراكش[5].

ولكنّهم اختلفوا في سنة وفاته، فقد ذكر القفطي أنّه تُوفي بالمغرب في حدود سنة (605هـ) أو قبلها أو بعدها بقليل[6].

---

(1) ينظر: معجم البلدان 360/3، وإنباه الرواة 332/2، ووفيات الأعيان 123/3، وسير أعلام النبلاء 207/23، ومرآة الجنان 113/4، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة 250، وبغية الوعاة 224/2.

(2) حقّقه الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد (أطروحة دكتوراه)، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1978م.

(3) ينظر: معجم الأدباء 24/16، وإنباه الرواة 379/2، والبداية والنهاية 243/3، وبغية الوعاة 250/2، وكشف الظنون 1801/2.

(4) (أُزُمُّورة) بثلاث ضمّات متواليات وتشديد الميم، بلد بالمغرب في جبال البربر، شمال غرب مراكش، ينظر: معجم البلدان 169/1.

(5) ينظر: التكملة لكتاب الصلة 32/2، والذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 253، وسير أعلام النبلاء 497/21، وتاريخ الإسلام 679/12، وشذرات الذهب 26/5.

(6) ينظر: إنباه الرواة 379/2.

في حين ذكر ابن الأبّار (658هـ) وابن خلكان أنّه توفي سنة (606هـ) أو(607هـ) [1].

وأقرَّ أغلب المؤرخين أنّه توفي سنة (607هـ) [2]. وذكر بعض المؤرخين أنّ وفاته كانت سنة (610هـ) [3]. وجمع الذهبي بين هذه السنوات الثلاثة (606هـ و 607 هـ و610هـ) تاريخاً محتملاً لوفاة الجزولي[4].

وذهب ابن الوردي (749هـ) وابن الجزري (833هـ) إلى أنّه توفي سنة (616هـ أو 617هـ) [5]، في حين ذهب ابن قنفذ (810هـ) إلى أنّه توفي سنة (616هـ) [6].

ووهم حاجي خليفة، فأخّر سنة وفاة الجزولي إلى (677هـ) [7]، معتمداً على أنّ هذا التاريخ مثبت على الورقة الأُولى من مخطوطة (القانون في النحو) بدار الكتب المصرية[8]، وهو تحريف واضح لسنة (607هـ)، وهي سنة وفاته عند أغلب المؤرخين.

وقد رجّح محقق كتاب (المقدمة الجزولية) أن تكون سنة وفاة الجزولي (607هـ) ولم يسوِّغ ذلك[9]، وأرى أنّ ما رجّحه صحيح، وأعضدُه بما يأتي :

---

(1) ينظر : التكملة لكتاب الصلة 32/2 ، ووفيات الأعيان 158/3 .

(2) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 253 ، والوافي بالوفيات92/15، وبغية الوعاة 236/2 ، وشذرات الذهب 26/5 ، وديوان الإسلام 32/1 ، وهدية العارفين 447/1 .

(3) ينظر : مرآة الجنان 20/4 ، والبداية والنهاية 573/8 ، ومعجم المؤلفين 27/8 .

(4) ينظر : سير أعلام النبلاء 497/21 ، والعبر في خبر من غبر 146/3 .

(5) ينظر : تتمة المختصر 132/2 ، وغاية النهاية 611/1 .

(6) ينظر : الوفيات 307 .

(7) ينظر : كشف الظنون 1800/2 .

(8) ينظر : خصائص مذهب الأندلس النحوي 239 .

(9) ينظر : المقدمة الجزولية (الدراسة) 49 .

1 ـ أنّ أغلب المؤرخين ـ ومنهم من كان قريباً من عصر الجزولي ـ قد أقرّوا بأنّ سنة (607هـ) هي السنة التي توفي فيها[1].

2ـ ما ذكره ابن عبد الملك المراكشي ـ وهو من المؤرخين القريبين من زمن وفاته ـ من تفصيل لوفاته باليوم والشهر والمكان والسبب الذي من أجله توفي بأُزْمُّور خارج مراكش، يقول : ((ولم يزل أبو موسى بعد وفاة المنصور حظيّاً عند ابنه الناصر، مكرماً لديه، يستصحبه في أسفاره، ويتبرّك بلقائه، إلى أن وجّهه رسولاً ومصلحاً في قضية بين بعض أهل صنهاجة الساكنين بأُزمّور، فتوفي هناك ليلة السبت الثالثة عشرة من شعبان، سبع وستمئة، ودفن بتربة الشيخ الفاضل أبي شعيب أيوب بن سعيد الصنهاجي... وقد زرتُ قبره غير مرةٍ وهو لاطئ بالأرض وسطَ قبري أبي شعيب المذكور وابنه الناسك الورع أبي محمد ـ رحمةُ الله عليهم أجمعين ـ)) [2].

---

(1) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 253 ،والوافي بالوفيات 92/15، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة 136 ، وبغية الوعاة 236/2 ، وشذرات الذهب 26/5 ، وديوان الإسلام 32/1 ، وهدية العارفين 447/1 .

(2) الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 253 ـ 254 .

الفصل الأول

كتاب (القانون) للجزولي

1

الفصل الأول

كتاب (القانون) للجُزُولي

المبحث الأول : التعريف به

كان للجزولي عطاءٌ ثرٌّ في ميدان التأليف النحوي، وأُثرت عنه عشرة مصنفات في النحو واللغة، إلاّ أنّ تسعة منها عَدَتْ عليها عوادي الزمن، وقلّت الإشارة إليها في المصادر، من ذلك إشارة علم الدين اللورقي إلى كتاب الجزولي الذي شرح فيه (القانون)، وقد أطلق عليه اللورقي (النسخة الكبرى)، قال في باب التوكيد : ((هذا آخر ما وجدناه من النسخة المتأخرة الكبرى، وليتها تَمّتْ وكَمَلَتْ)) [1].

وذكر ما قاله الجزولي في لغات(الذي والتي) فقال : ((وكذلك ما ذكره في النسخة الكبرى من أنّ المشدَّد الياءِ يُحرَّك بالحركات الثلاثِ غيرُ معروفٍ)) [2].

و(القانون) أو ما اشتُهر باسم (المقدمة الجزولية) هو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من آثار الجزولي، وسأُحاولُ هنا الإحاطة بما قيل فيه، وبشراحه، وبمنهجه.

يقول ابن خلكان في التعريف بالجزولي وكتابه : ((كان إماماً في النحو كثيرَ الاطِّلاع على دقائقه وغريبه وشاذِّه، وصنّف فيه المقدمة التي سمّاها القانون ولقد أتى فيها بالعجائب، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيءٍ كثير من النحو لم يُسبق إلى مثلها. واعتنى بها جماعة من الفضلاء فشرحوها، ومنهم مَن

---

(1) المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية 390/1.

(2) المصدر نفسه 123/1.

وضع لها أمثلة، ومع هذا كلّه لا تُفهم حقيقتها. وأكثرُ النحاة ـ ممّن لم يكن قد أخذوها عن مُوَقِّفٍ ـ يعترفون بقصور أفهامهم في إدراك مراده منها، فإنّها كلّها رموز وإشارات، ولقد سمعتُ بعض أئمة العربية المشار إليه في وقته، وهو يقول : (أنا ما أعرفُ هذه المقدمة، وما يلزم من كوني ما أعرفها أنّي لا أعرفُ النحو) وبالجملة فإنّه أبدعَ فيها)) [1]. ونستشف من نص ابن خلكان هذا أُموراً متعددة، منها :

1. أنّ كتاب القانون قد لقي من عناية العلماء والدارسين الشيء الكثير، لا لأنّه أفضل الكتب النحوية المتداولة في ذلك العصر، فلعلّ غيره كان أفضل منه من حيث وضوح العبارة وسهولة المأخذ، بل لأنّ(القانون) ـ في ما يبدو ـ كان كتاباً مدرسياً مميزاً، وجد فيه الشيوخ بغيتهم، ووجد فيه الطلاب أَرَبَهم. فالشيوخ رأوا في شرحه وتحليل عباراته ما يُمكّنهم من إظهار سعة علمهم، وبيان علو شأنهم في صناعة النحو، حتى قيل : ((اعتنى بمقدمته الأذكياءُ وشرحوها)) [2].

وهو بعد ذلك ـ سهل الحفظ على الطلاب، إذ يجدون في عباراته تقييداً لما اكتسبوا من قوانين العربية، وتفاصيل مسائلها.

ومثلما يميل دارسو العربية في زماننا إلى حفظ ألفية ابن مالك، يحفظ أولئك القانون الجزولي، الذي وُسِم بـ (الكراسة النحوية) [3] لصغر حجمه وسهولة حفظه ونَسْخِه.

---

(1) وفيات الأعيان 157/3.

(2) سير أعلام النبلاء 497/21.

(3) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 314/1، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 286/2، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 102/7.

وهذا ما يُفسِّر أنّ كتاب الجزولي ظلَّ متداولاً في حلقات الدرس النحوي في المغرب والأندلس ما يقارب مئة عام [1]. ويوضّح كذلك أنّ الجزولي قد نجح عموماً في الغرض التعليمي الذي رسمه لكتابه، فقد قيَّد الأبواب النحوية (أُصولها وفروعها وأحكامها العامة والتفصيلية) في كتاب صغير الحجم كثير الفائدة.

2. ذكر ابن خلكان مزايا أُخَر للكتاب منها : أنّه مختصر جداً مع عدم الإخلال بمحتواه، فقد اشتمل على شيءٍ كثير من النحو لم يُسبق إلى مثله، وحوى دقائق الأحكام النحوية وغرائبها.

وقد أكّد ابن مالك هذه السمات التي ذكرها ابن خلكان لكتاب الجزولي، فقال : هو ((وإن كان صغيرَ الحجم، لكنّه كثيرُ العلم مستعصٍ على الفهم، مشتملٌ على لباب الأدب، منطوٍ على سرِّ كلام العرب، متضمنٌ للنكات الغريبة التي خلا عنها أكثرُ شروح النحو))[2].

3. أنّ الكتاب كان موضع اهتمام أكابر علماء النحو، فعنوا بشرحه، ووضع الأمثلة له، إذ إنّهم أدركوا أهميته عند مَن ملكَ زمام العربية وأصاب منها حظاً وافراً، ولكنّه صعب المنال على الشُّداة في هذا العلم فكان لا بُدَّ من الاستقصاء في شرحه، وتوضيح مقاصد مؤلِّفِه والإبانة عما اشتمل عليه من نفائس وغرائب وإجمال وتقييد.

ومن العلماء الأجلاء الذين تصدّوا لشرحه وتوضيح أحكامه : أبو علي الشلوبين، وعلم الدين اللورقي، وابن عصفور(669هـ)، وابن مالك، وأبو الحسن الأُبّذي (680هـ)، وغيرهم كثير.

---

(1) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248.

(2) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي (المقدمة). نقلاً عن : كشف الظنون 1801/2 .

4. ما أشار إليه ابن خلكان من صعوبة متن كتاب الجزولي، واستغلاق عباراته، وأنّه كلّه رموز وإشارات، وأنّه قد سمع بعض أئمة العربية البارزين في وقته يعترف بأنّه لا يُدرك مقاصد الكتاب، وأنّ هذا لا يضرّ في كونه عالماً بالنحو، كلُّ ذلك من قبيل المبالغة، لأنّ المقدمة الجزولية ((لا تخرج عن كونها مختصراً موجزاً من مختصرات النحو التي عُرفت قبل الجزولي، وعلى هذا يلزم عن عدم معرفتها عدم معرفة شيءٍ من النحو، فضلاً عن الإمامة فيه)) [1].

وما أشار إليه ابن خلكان من قصور أفهام الدارسين عن إدراك مراد الجزولي في كتابه، عبّر عنه ابن مالك بقوله:((ورأيتُ أكثرَ أهل عصرنا مائلين إلى حفظِه، ولكنّهم يعجزون عن فهمِه، حتى ظنّ بعضُهم به أنّه منطقٌ أو أنّ أكثره منطقٌ...وليس فيه ما يتعلّقُ بالبحث المنطقي سوى فصلٍ نَزْرٍ من أوّلِه)) [2].

وكلام ابن مالك صحيح، ويؤيده ما رُوي عن الأُستاذ أبي عبد الله الجياني (604هـ) [3] . وكان من أكابر علماء عصره بالعربية وله تحقيق في النحو والقراءات . من أنّه قرأ أول كتاب القانون للجزولي على أحد المُلمِّين بالمنطق ثم قرأ باقيه بنفسه [4].

والفصل المنطقي الذي ذكر ابن مالك أنّ أول (القانون) اشتمل عليه، هو مقالة الجزولي في تقسيم الكلام : ((الكلامُ : هو اللفظُ المركّبُ المفيدُ بالوضع. كلُّ جنسٍ قُسِّم إلى أنواعه، أو إلى أشخاص أنواعه، أو نوعٍ قُسِّم إلى أشخاصه،

---

(1) المقدمة الجزولية (الدراسة) 57 . 58.

(2) المنهاج الجلي (المقدمة). نقلاً عن : كشف الظنون 1801/2.

(3) هو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الخُشَنيّ الأندلسي الجيّاني، له شرح على كتاب سيبويه، وشرح على جمل الزجاجي، وشرح على إيضاح الفارسي، ينظر : بغية الوعاة 287/2.

(4) ينظر : الوفيات 308، والمقدمة الجزولية (الدراسة) 62.

فاسمُ المقسوم يصدُقُ على الأنواع وعلى أشخاص الأنواع، وإلاّ فليست الأنواعُ أنواعاً له ولا الأشخاصُ أشخاصاً لتلك الأنواع))[1]. وسيأتي لاحقاً القول في تأثر الجزولي بالمنطق عند الكلام على سمات منهجه وطبائع دراسته.

إنّ من أهمّ ما ألّفه أبو موسى الجزولي كتابه(القانون)، الذي عُدّ من بديع المختصرات في عصره، وإبداع الجزولي واضح في دقة عباراته وشدّة اختصارها، وفي أُسلوبه المشرب بالصيغ المنطقية التي قيّدت تفاصيل مادته العلمية بأقل العبارات وأوجزها وأكثرها دقة في التعبير عن مراده. فكتابه تذكير للحافظ، يُسعِفُ دارسَه باستظهار القواعد الأساسية بكلمات معدودة في كل باب من أبواب النحو.

وهذا ما جعل علم الدين اللورقي يقول في كتاب القانون، وقد وسَمَه بالمقدمة الجزولية : ((إنّها صَدَفَةٌ احتوتْ على نُكَتٍ أنفسَ من الجواهر، وتضمَّنتْ دُرَرَ معانٍ أقلّت للغائص عليها مآثرَ ومفاخرَ، وكنتُ ممّن حصّلها من معدنها))[2].

ومدح ابن حوط الله (612هـ) [3]ـ من تلاميذ الجزولي ـ كتاب القانون، وقد سمّاه الكراسة، فقال[4] :

كراسةٌ في النحو لكنّها … تحوي من العلمِ كراريسا
صغيرةُ الحجمِ وقد أسَّسَتْ … قواعدَ الصنعةِ تأسيسا

---

(1) المقدمة الجزولية 3.

(2) المباحث الكاملية (المقدمة) 1ـ 2.

(3) هو عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن سليمان بن عمر بن حوط الله الحارثي الأندلسي، الحافظ الفقيه الأصولي النحوي الأديب، وهو آخر مَن روى عن الجزولي بالإجازة، ينظر : بغية الوعاة 2/ 44.

(4) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر السادس 295.

لقد كان كتاب (القانون) للجزولي كتاب العصر، إذ تداوله العلماء بالتدريس والشرح في الحواضر الإسلامية: بمراكش في المغرب، وببجاية في الجزائر، وبالعَدوة في الأندلس، وبالموصل في العراق، وبالإسكندرية في مصر، وغير ذلك من الحواضر [1].

ـ تسميات الكتاب :

أُطلق على كتاب الجزولي تسميات متعددة، هي :

1ـ الاعتماد: وردت هذه التسمية عند ابن الأبّار، وابن عبد الملك المراكشي وفيها الإشارة إلى أثر الكتاب في حركة التأليف بعده، لاعتماد تلاميذ الجزولي ومن جاء بعدهم على مادته في إعداد مصنفاتهم[2].

2ـ التقييد : ذُكرت هذه التسمية عند ابن عبد الملك المراكشي، وأراد بها: التقييد المُحاذى به أبواب الجمل للزجاجي[3]، إشارة إلى العلاقة بين ترتيب أبواب (الجمل) وترتيب أبواب (القانون).

3ـ الجزوليّة : نسبةً إلى مؤلِّفها، وممّن ذكر هذا الاسم : اللورقي، والرضي الاستراباذي (686هـ)، وابن هشام (761هـ)، والزركلي[4].

4ـ القانون : وهي تسمية المؤلِّف، قال ابن خلكان : ((وصنَّف المقدمة التي سمّاها القانون)) [5] وقال ابن مالك : ((إنّ كتاب القانون في النحو للشيخ الإمام الفاضل عيسى أبي موسى الجزولي، وإن كان صغير

---

(1) ينظر : المصدر نفسه ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 249.

(2) ينظر : التكملة لكتاب الصلة 169/1، والذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248.

(3) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248.

(4) ينظر : المباحث الكاملية 25/1، وشرح الرضي على الكافية 179/5، ومغني اللبيب 449/1، والأعلام 104/5.

(5) وفيات الأعيان 157/3 .

الحجم، لكنّه كثيرُ العلم...)) [1]. وقد سمّى ابن مالك شرحه على كتاب الجزولي : (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي) [2]. وقد ذكر الدكتور عبد القادر رحيم الهيتي أنّه قد كُتِبَ على الصفحة الأُولى من مخطوطة الكتاب المحفوظة في دار الكتب المصرية، الخزانة التيمورية برقم (362 نحو) : القانون في النحو ويسمّى بالمقدمة الجزولية[3].

وهذه النسخة هي التي اعتمد عليها محقق كتاب الجزولي في عمله[4]، إلاّ أنّه تجاهل العنوان الأصلي، وعمد إلى تسمية الكتاب المطبوع بتحقيقه بـ (المقدمة الجزولية في النحو) من غير أن يذكر أسباباً مقنعة لما فعل، وربّما دعاه إلى ذلك أنّ تسمية الكتاب بالمقدمة الجزولية قد شاعت بين الباحثين والمؤرخين[5] أكثر من غيرها من التسميات، ومن ضمنها (القانون).

وأرى أنّ تسمية كتاب الجزولي بـ(القانون) هي الأنسب ؛ لأنّها تسمية المؤلّف أولاً فلا يُعدل عنها، ولأنّ الجزولي صاغ كتابه على شكل قوانين عامة تضبط أُصول العربية وفروعها ثانياً، يقول الأُبذي معلّقاً على كلام الجزولي الذي تناول فيه (الأجناس والأنواع والأشخاص) : ((ويُحتمل أن يُريد أبو موسى

(1) المنهاج الجلي (المقدمة). نقلاً عن : كشف الظنون 1801/2.

(2) ينظر : كشف الظنون 1801/2.

(3) ينظر : خصائص مذهب الأندلس النحوي 239.

(4) ينظر : المقدمة الجزولية (مقدمة المحقق) 9.

(5) ممّن سمّاها بذلك: الشلوبين في : التوطئة (المقدمة) 111، والقفطي في : إنباه الرواة 378/2 وابن خلكان في : وفيات الأعيان 157/3، والذهبي في : سير أعلام النبلاء 497/21، والسيوطي في : بغية الوعاة 236/2، وابن العماد في : شذرات الذهب 26/5 وغيرهم.

بهذا القانون دفعَ الاعتراض عن أبي القاسم[1] من حيث قسّمَ الكلامَ إلى الاسم والفعل والحرف)) [2].

5. الكرّاسة : نظراً إلى صغر حجمها. وقد أطلق هذه التسمية الشلوبين، قال في باب التذكير والتأنيث : ((قلتُ : وهذا التأويل الذي تأوّله هذا المتأوِّلُ حُكي لي عن أبي موسى الجزولي الذي تُنسب إليه هذه الكراسة)) [3]. وممّن ذكرها بهذه التسمية أيضاً :أبو حيان الأندلسي(745هـ)، وأبو إسحاق الشاطبي(790هـ) [4].

6. المقدمة : سمّاها بذلك الشلوبين، في شرحه على كتاب الجزولي، قال : ((سألني بعض مَن يكرم عليّ أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي)). [5]

وقال : ((وهذه الجملة التي رُسمتْ هنا توطئةُ قوانين المقدمة، وإحكامُ ما فيها من الأُصول غير المحكمة)) [6].وهذه التسمية إنّما أُطلقت بالنظر إلى أنّ مؤلِّفها أرادها مقدِّمة في النحو لشداة الطلبة يحفظونها، ويمتلكون بذلك ناصية الأُصول النحوية.

والملاحظ أنّ من هذه التسميات التي ذكرت ما يقرن باسم الجزولي فيقال: (القانون الجزولي) و(المقدمة الجزولية)، تمييزاً لها من مثيلاتها في التسمية،

---

(1) يقصد به :أبو القاسم الزجاجي، والنص في كتابه الجمل 1.

(2) شرح الجزولية للأبذي 1/ 15. (أُطروحة دكتوراه) لسعد حمدان محمد الغامدي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية 1406هـ.

(3) شرح المقدمة الجزولية الكبير 314/1.

(4) ينظر : التذييل والتكميل 286/2 ، 22/3، والمقاصد الشافية 234/5 .

(5) شرح المقدمة الجزولية الكبير (المقدمة) 1/ 191.

(6) التوطئة (المقدمة) 111.

كالقانون في النحو لعلم الدين اللورقي، والمقدمة المحسبة في النحو لابن بابشاذ (469هـ).

تعدد نسخ الكتاب

تعددت نسخ كتاب القانون واختلفت [1]، أشار إلى ذلك الشلوبين والأُبذي في شرحيهما على الكتاب، قال الشلوبين في باب النعت : ((وقولُهُ : (والمشتقُّ هو ما بُني من المصدر) مثالُه : قائمٌ وقاعدٌ وعاقلٌ ؛ لأنّها مبنية من : القيام والقعود والعقل. وقولُه : (وليس به) سقطَ هذا في هذا الموضع من كثيرٍ من النسخ وهو أصوب)) [2].

وقال الأُبذي عند شرح قول الجزولي في دلالة الفعل على الزمان : ((ويقع في بعض النسخ : (ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه) وفي بعضها : (ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف)، وهذه الرواية الأخيرة هي التي عليها أكثر النسخ، وهي الصحيحة)) [3].

ويظهر أنّ تعدد نسخ (القانون) واختلافها قد كان في حياة المؤلّف، فقد كان يُدرِّسها للطلاب، وأخذها عنه خلق كثير، واشتهرت في حياته، ووصلت إلى المشرق. كلُّ هذا والجزولي ـ كما يقول ابن عبد الملك ـ لم يزل ((يتولّى تهذيبَها وتنقيحَها والزيادةَ فيها، والنقصَ منها، وتغييرَ بعض عباراتها حسبما يؤديه إليه اجتهادُه ويقتضيه اختيارُه)) [4]. ولعلّ السبب الذي دعاه إلى هذا التهذيب والتنقيح المستمرين أنّه سعى باجتهاد لتحقيق ما كان يرمي إليه من تأليف هذا الكتاب وتيسيره لطالبيه، لذا أعاد كتابته مرة بعد أُخرى، محاولاً تيسيره بعد

(1) ينظر: شرح الجزولية للأبذي (الدراسة) 1/ 67. 68.

(2) شرح المقدمة الجزولية الكبير 616/2 -617.

(3) شرح الجزولية للأبذي 37/1.

(4) الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248 .

أن وجد أنّ أئمة النحو لم يستطيعوا استيعاب مضامينه كلها، فكيف يكون حال الطلاب المبتدئين معه ؟ ! فقد رُوي أنّ علم الدين اللورقي - وهو من أئمة عصره المبرزين - استغلقت عليه بعض مسائل (القانون)، فسأل الجزولي أن يوضحها له، فأجابه إلى ذلك.[1]

ثم إنّ من أسباب تعدد نسخ (القانون) واختلافها أنّ الكتاب صغير الحجم، ممّا يغري النُسّاخ بالإكثار من نسخه، ويستصحب ذلك ما يُمكن أن يطرأ على أصل الكتاب في أثناء النسخ من زيادة لغرض التوضيح أو سقط أو تحريف، وما إلى ذلك.

والنسخة المطبوعة - التي بين أيدينا - حققها الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد عن نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة(الخزانة التيمورية) برقم (362 نحو).وقد ذكر المحقق أنّها نسخة فريدة اعتمد عليها في تحقيقه، قال : ((وجُبْتُ مكتبات القاهرة فلم أعثُرْ على نسخة ثانية لنسختي أو تطابقها، واستولى الشكُّ على نفسي... إذ ليس من المعقول أن أعتمد في تحقيق كتاب كهذا على نسخة واحدة)) [2].

وقد ثبت أنّ للكتاب نسختين أُخريين لم يلتفت إليهما المحقق، وهما :

1- نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم (97251/7218)، وعليها اعتمد الباحث (أُسامة طه ياسين) في تحقيق ما ادّعى أنّه كتاب (التقليد في النحو) للجزولي وقد أثبتُّ بطلان دعواه، لأنّها نسخة أُخرى للمقدمة الجزولية المطبوعة[3].

---

(1) ينظر : إنباه الرواة 2/ 378، ونفح الطيب 2/ 266.

(2) المقدمة الجزولية (مقدمة المحقق) 9 .

(3) تنظر : 21 من هذه الأطروحة.

2. نسخة مكتبة القرويين بفاس برقم (1366)، ومنها صورة فلمية بجامعة محمد بن سعود، بالسعودية، قسم المخطوطات برقم (5778ف).[1] ومع ما بذله المحقق من جهد كبير في عمله، سجّلتُ عليه ملحوظة مهمة، هي: أنّه نقل الكثير من مادة كتاب (شرح المقدمة الجزولية الكبير) للشلوبين، في هوامشه التوضيحية التي وضعها لشرح متن الكتاب، لكنه لم يُشر إلى مصدرها[2].

ثم إنّه قد ينسب تحقيق الشلوبين كلام الجزولي إلى نفسه، فيقول مثلاً في المصدر: ((فهذا خلافُ ما يقتضيه كلام الجزولي من أنّ حكمَه حكمُ الفعل في كلٍّ ما ذُكِر في الفعل. وكان حقّه أن يحرِّر كلامه)) [3].

وهذا التحقيق بلفظه حرره الشلوبين في صفحتين من كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير) راداً به كلام الجزولي في أنّ المصدر كالفعل في الإلغاء والتعليق لأفعال ظنّ وأخواتها[4].

وقد بلغت صفحات كتاب (القانون) المطبوع باسم المقدمة الجزولية في النحو (323) صفحة، لم يضع لها الجزولي مقدمة توضح الغرض من تأليفها لكن المعروف من وضع هذه المقدمات النحوية الموجزة أنّ غرضها غرض تعليمي يرمي من خلاله المؤلّف إلى ضبط قوانين العربية وأُصولها، وتقييد مسائلها بأُسلوب مختصر وعبارة قصيرة حتى يسهل على الطلاب حفظ متنها وتدبّر مباحثها.

---

(1) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير (المصادر والمراجع / المخطوطات) 3/1323.

(2) ينظر على سبيل المثال: هوامش الصفحات الآتية في (المقدمة الجزولية) 35، 36، 63، 106، 121، 178 وهي في (شرح المقدمة الجزولية الكبير) على التوالي 1/238، 1/254، 2/647، 2/774، 2/809، 3/935.

(3) المقدمة الجزولية (الهامش) 82.

(4) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2/ 703 - 704.

وقُسِّمت مادة الكتاب على (83) باباً، تناولت أبواب العربية جميعها إلاّ ما قلّت حاجة الدارسين إليه، كان أولها باب الكلام وما يتألف منه، وآخرها باب أحرف الجواب.

المبحث الثاني : شُرّاح الكتاب

كان لكتاب (القانون) أثر كبير في حركة التأليف النحوي في المغرب والأندلس في خلال القرن السابع الهجري، فقد اهتم النحويون بالكتاب، وشُغلوا به طوال ذلك القرن، فشرحوه، وبَسَطوا مضامينه، وضربوا الأمثلة له، وعلّقوا عليه، يتضح ذلك من قول القفطي ـ وقد وسم كتاب الجزولي بالمقدمة ـ : ((وقد عُني الناس بشرح هذه المقدمة، فممّن شرحَها صديقُنا هذا المُعلّمُ وأجاد[1]، وشرحَها أبو علي عمر الشلوبين نزيلُ إشبيلية ونحويها ولم يُطِلْ... وشرحَها شابٌّ نحويٌّ من أهل جيّان من الأندلس متصدِّرٌ بحلب لإفادة هذا الشأن[2]، فجمعَ فيه بعضَ أقوال هؤلاء المقدّم ذكرُهم وأحسنَ في الإيجاز)) [3].

وقد ذكر محققُ كتاب الجزولي له اثني عشر شارحاً[4] في حين ثبت أنّ شُرّاح الكتاب يفوق عددهم ما ذكره المحقق بكثير[5]، فقد وصل العدد إلى خمسة وعشرين، فضلاً عن (مختصر) ألّفه أبو منصور بن يوسف بن علي المُطهَّر، المعروف بالعلامة الحلّي (726هـ) سمّاه (كشف المكنون من كتاب القانون)[6].

و(منظومتين) للكتاب أيضاً :

---

(1) يقصد به علم الدين اللورقي، وقد ذكره قبل كلامه هذا بقليل، ينظر : إنباه الرواة 379/2.واسم شرحه (المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية) .

(2) يقصد به ابن مالك واسم شرحه (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي) .

(3) إنباه الرواة 379/2.

(4) ينظر : المقدمة الجزولية (الدراسة) 26 30 .

(5) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير(الدراسة) 1/ 70.

(6) ينظر : روضات الجنات 272/2.

الأولى : نظمها محمد بن عبد الله بن غياث الجذامي الشريشي (620هـ) [1].

والثانية : نظمها محمد بن الشيخ أبي الفتح محمد بن الفضل بن علي البعلي الدمشقي (709هـ) [2].

أمّا الشُرَّاح الذين لم يذكرهم محقق كتاب الجزولي، وعددهم (ثلاثة عشر) فهم :

1. أبو موسى الجزولي

هو أول من شرح كتابه، ولكنّه توفي قبل إتمامه، قال ابن خلكان: ((شرح مقدمته في مجلد كبير، أتى فيه بغرائب وفوائد)) [3].

وهذا الشرح سمّاه اللورقي بالنسخة الكبرى، قال : ((هذا آخر ما وجدناه من النسخة المتأخرة الكبرى، وليتها تَمّتْ وكَمَلَتْ)) [4].

ويدلُّ على هذا الشرح أيضاً ما ذكره ابن عبد الملك المراكشي في ترجمة الجزولي، إذ ذكر بأنّه : ((كان راسخَ القدم في النحو، ولا سبيلَ إلى إنكار ذلك، ومصنفاتُه تشهدُ بذلك، ككتابه الذي بسطَ فيه مقاصدَ الاعتماد، وتوفي قبل إكماله))[5].

---

(1) ينظر : الذيل والتكملة ـ السفر السادس 295.

(2) ينظر : هدية العارفين 141/5.

(3) وفيات الأعيان 158/3.

(4) المباحث الكاملية 390/1 .

(5) الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248.

2. أبو بكر بن طلحة

محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأشبيلي(618هـ) قيل: إنّه درّس(القانون) للجزولي، وله شرح عليه [1]، وقد نقل الشلوبين والأُبذي اعتراضه على الجزولي في حدِّ الكلام [2].

3. أبو زكرياء بن علي (639هـ)

له شرح وتقريرات على (القانون) للجزولي، نقل ذلك عنه تلميذه العطار (من علماء القرن الثامن) في شرحه على (القانون). [3]

4. ابن الحاجب

عثمان بن عمر بن يونس الكردي المالكي المصري(646هـ) ذكر بروكلمان أنّ له شرحاً على (القانون) وأنّ منه نسخة في خزانة القرويين بفاس[4].

ووصف الدكتور طارق الجنابي هذه النسخة، فذكر أنّ أمين الخزانة أبلغه بأنّ هذه المخطوطة كُتبت بخطٍّ رديء، وهي غُفْلٌ من اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وليس عليها سوى اسم ابن الحاجب، ثم شكَّ الدكتور الجنابي في صحة نسبتها إلى ابن الحاجب [5].

5. ابن ميمون

محمد بن الحسن بن علي بن ميمون التميمي المغربي (673هـ) ذكر تلميذه الغبريني (714هـ) أنّ له شرحاً على(القانون) للجزولي، وأنّه قد قرأه عليه[6].

---

(1) ينظر : البلغة في تاريخ أئمة اللغة 226، وبغية الوعاة 122/1.

(2) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 199/1، وشرح الجزولية للأبذي 1/ 15.

(3) ينظر : المشكاة والنبراس شرح كتاب الكرّاس في النحو 17/1، 31، 86، 147 نقلاً عن : شرح المقدمة الجزولية الكبير(الدراسة) 1/70ـ 71.

(4) ينظر : تاريخ الأدب العربي 350/5.

(5) ينظر : ابن الحاجب النحوي 115ـ 116، وشرح الجزولية للأبذي(الدراسة) 1/ 71.

(6) ينظر : عنوان الدراية 126.

6. الإربليّ

رضي الدين إبراهيم بن جعفر (من علماء القرن السابع الهجري) ذكر حاجي خليفة أنّ له شرحاً على (القانون) (1).

7. ابن الفخّار

محمد بن علي بن أحمد بن الفخّار الجذامي المالقي (733هـ) سمّى شرحه (منحة الضوابط المُقسّمة في شرح قوانين المقدمة) (2).

8. العلامة الحلي

ذكر محمد باقر الخوانساري(1313هـ) أنّه ألّف شرحاً على (القانون) سمّاه:(المقاصد الوافية بفوائد القانون والكافية)، جمع فيه بين (القانون) للجزولي وكافية ابن الحاجب (3). وذكر اغا بُزُرْك هذا الشرح للعلامة الحلي أيضاً (4).

9. المراديّ،

حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المغربي(749هـ) ذكر ابن حجر (852هـ) أنّ له شرحاً على (القانون) للجزولي(5).

10. العطّار

أبو إسحاق إبراهيم بن عبد السلام الصنهاجيّ.

سمّى شرحه (المشكاة والنبراس شرح كتاب الكراس في النحو) (6).

---

(1) ينظر : كشف الظنون 1801/2.

(2) ينظر : درة الحجال في أسماء الرجال 83/2، 186، وكشف الظنون 1801/2.

(3) ينظر : روضات الجنات 272/2.

(4) ينظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة 42/18.

(5) ينظر : الدرر الكامنة 32/2.

(6) حقق جزءاً منه الباحث محمد نجم عواض السيالي في أطروحته للدكتوراه، في جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، السعودية، 1998م.

11. الغماريّ

علي بن ميمون الهاشمي المغربي (917هـ)

ذكر شرحه على (القانون) حاجي خليفة، وإسماعيل باشا البغدادي[1].

12. عزّ الدين المازندراني (في حدود 937هـ).

ذكر حاجي خليفة أنّ له شرحاً على (القانون) [2].

13. إبراهيم بن محمد النحوي (من علماء القرن العاشر)

قال حاجي خليفة : ((يُقال : إنّ من شروحها الأمالي في النحو، وقيل : ألّفه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي)) [3].

وممّا يؤسف له أنّ معظم هذه الشروح لم يصل إلينا، وأنّ كلام كتب التراجم عليها قليل جداً، فلا نعرف عن أغلبها إلاّ أسماء مؤلّفيها أو عنواناتها فقط على الرغم من أنّ بعض أصحاب هذه الشروح ممّن علا صيته، وذاعت شهرته كابن عصفور، وابن مالك، والمالقي(702هـ)، والمرادي .

وبعد الاستقصاء في سؤال المكتبات ودور المخطوطات والأساتذة الأجلاء، حصلتُ على عدد من هذه الشروح، وهي :

1. التوطئة للشلوبين: طُبع بتحقيق يوسف أحمد المطوع، سنة 1973م.
2. شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : درسه وحقّقه الدكتور تركي بن سهو العتيبي، وطُبع بثلاثة أجزاء، سنة 1994م.
3. شرح الجزولية للأُبّذي : (مخطوط) دُرسَ وحُقّقَ بجزأين :

(1) ينظر : كشف الظنون 2/1801، وهدية العارفين 5/741.

(2) ينظر : كشف الظنون 2/1801.

(3) المصدر نفسه 2/ 1801.

الأول :(أُطروحة دكتوراه) لسعد حمدان محمد الغامدي، في جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، 1406 هـ.

والجزء الثاني : (رسالة ماجستير) لمعتاد بن معتق بن عتيل، في جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، 1424هـ.

4ـ المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية لعلم الدين اللورقي : (مخطوط)، درسه وحقّقه شعبان عبد الوهاب محمد (أُطروحة دكتوراه)، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1978م.

المبحث الثالث : طريقة الجزولي في تأليف كتابه

أُحاولُ في هذا المبحث أن أكشف عن السمات العامة لطريقة الجزولي في تأليف كتابه (القانون)، والخط العام الذي اقتفاه في ترتيب أبوابه وتبويب موضوعاته، وتأثره في ذلك بطريقة الزجاجي في تأليف كتابه (الجمل)، ذلك أنّ الكتاب المذكور كان محطّ عناية الجزولي، فكتب عليه تعليقة نحوية، وألّف ـ في ضوء ترتيبه العام ومادته ـ كتابه (القانون).

إنّ عناية الجزولي بكتاب(الجمل) وتأثره بمنهجه العام في التأليف، أمرٌ ليس بمستغرب، ذلك أنّ كتاب الزجاجي حظي بعناية كبيرة واهتمام بالغ عند نحويي المغرب والأندلس، فشرحوه شروحاً كثيرة، قال اليافعي (768هـ): ((وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتاب الجمل مئة وعشرين شرحاً))[1].

ولرُبّما يكون هذا الرقم مبالغاً فيه[2]، إلاّ أنّ الثابت أنّ جلّ الشارحين لكتاب الجمل كانوا من المغاربة والأندلسيين، ولا نجد مثل هذا الاهتمام بشرح هذا الكتاب عند النحويين المشارقة [3]، يقول محمد الطنطاوي : ((ولهذا الكتاب حظوة عند المغاربة تداني كتاب سيبويه عند المشارقة، فتصدّى الكثير لشرحه وشرح شواهده)) [4].

فالجزولي إذن قد اقتفى أثر علماء عصره في تأثره بالزجاجي وكتابه (الجمل)، والتقى ـ في خطه العام ـ بمنهج الزجاجي التعليمي وسعيه لتقريب

---

(1) مرآة الجنان 232/2.

(2) أحصى محقق كتاب الجمل للزجاجي تسعة وخمسين شرحاً للكتاب، ينظر : الجمل (الدراسة) 25، 33.

(3) ينظر : المصدر نفسه 24.

(4) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة 174.

قوانين العربية إلى أذهان المتعلمين، مع فارق الطريقة التي عرض بها كلٌّ من الزجاجي والجزولي مادته العلمية في كتابيهما، فقد مال الزجاجي في الجمل إلى بسط مادته كلَّ البسط، فأكثر من الأمثلة التطبيقية، في حين أراد الجزولي لقانونه أن يجمع أكبر قدر ممكن من الأحكام النحوية وأُصولها بأقل قدر ممكن من الألفاظ فصاغه صياغة موجزة، خالية من ذكر الشواهد إلاّ ما ندر، مخالفاً بذلك طريقة الزجاجي والنحويين المغاربة والأندلسيين الذين أكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر.

ولعلّه أراد أن يكون لمؤلَّفِه شأن خاص ونهج منفرد، يدفعه إلى ذلك ميلُه إلى إخضاع النحو لقوالب المنطق، في كتابٍ ضابطٍ لأُصول العربية، مشتملٍ على دقائقها، موجزٍ، ميسرٍ للحفظ والاستظهار، ويدلّ على ذلك أنّه ألّف شرحاً كبيراً لكتابه، بسط فيه مادته، ووضّح به مراده، ووضع له الأمثلة.

على أنّ هذا التعليل لا يشفع لقلة الاستشهاد عنده، فإنّ صنيعه هذا - من دون شك - قد نقص قيمة الكتاب، ولو أنّه استوفى شواهده في مواضعها لصار لكتابه شأنٌ آخر في ميدانه.

ترتيب الكتاب

سبق الذكر أنّ الجزولي قد تأثر في ترتيب أبواب كتابه وتبويب موضوعاته بطريقة الزجاجي في (الجمل)، إلاّ أنّه أكثر في عرضه للموضوعات من الاحتمالات العقلية، فهو يوردها بأُسلوب يغلب عليه المنطق، ومن أوضح مظاهره قياسُه كثيراً من المسائل بمسائل أُخَر تناظرها فجمع بينها في الأحكام، وتعليلُه الأحكام تعليلاً يُمكّن من فهمها واستيعابها.

ثم إنّه أجرى بعض التغييرات في الترتيب، فلم يذكر أبواباً وردت في (الجمل)، ربّما لسهولتها على دارسي اللغة وقلة حاجتهم إليها، نحو (باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً) و(باب وحدَه)، أو لأنّه تناولها ضمناً في

أبواب كتابه، نحو : (باب أو) و(باب الواو). ونقلَ بعض الأبواب إلى مواضع أُخَر، تحريّاً للدقة في الترتيب وفي التبويب.

إنّ المطالع للكتابين بغير رويّة ليصعب عليه أن يتبين الطريقة التي سلكها هذان العالمان في ترتيب كتابيهما، بل قد يتبادر إلى ذهنه أنّهما بلا ترتيبٍ أصلاً. وقد صرّح بذلك الدكتور عبد الفتاح شلبي، فذهب إلى أنّ الزجاجي لم يُخضع كتابه لترتيب معين، فجاءت أبوابه مفرّقة مبعثرة بلا نظام يربطها، يقول في ترتيب موضوعات كتاب (الجمل) : ((هذا ترتيبٌ مضطربٌ مشوّهٌ متعثرٌ، كما ترى، لا يخضعُ لِملاكٍ عامٍ، ولا يصدرُ عن نظرة فاحصة)) [1].

وتابعه الدكتور فاضل السامرائي، فقال في (الجمل) : ((فنراه مضطرب الترتيب والتنسيق أيضاً، لا يخضع لفكرة معينة)) [2].

وما أُبهم من منهج الجمل استغلق أيضاً على الدارسين لكتاب (القانون) للجزولي، حتى إنّ محقق الكتاب لم يتطرق إلى منهج الجزولي في تأليفه، وقال الدكتور تركي بن سهو العتيبي : ((لم استطع أن أُحّدد منهجاً معيناً للنهج الذي اقتفاه أبو موسى الجزولي في مقدمته، وكذلك صنع غيري قبلي ممّن كتب عنه وعن مقدمته هذه)) [3].

لكنّ النظرة الفاحصة إلى صنيع هذين العالمين في كتابيهما، تكشف عن ترتيب معين قد التزماه، وهذا الترتيب عِماده التقسيم على أساس : الموضوعات النحوية، والموضوعات الصرفية، والموضوعات الصوتية

ولا شكّ في أن هذه الطريقة في التنظيم تتناسب مع الغرض الذي أُلّف الكتابان من أجله، وهو تعليم العربية لدارسيها.

---

(1) أبو علي الفارسي حياته ومكانته 520 ـ 521.

(2) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري 36.

(3) شرح المقدمة الجزولية الكبير (الدراسة) 54/1.

وقد أخضع الزجاجي الأبواب النحوية لفكرة العامل، فقسّم موضوعاته على أساس :

أ ـ العوامل التي تعمل في الأسماء

ب ـ العوامل التي تعمل في الأفعال.

على أنّه لم يكن دقيقاً في منهج عمله، وتنسيق فقراته، بل إنّ التداخل والخلط واضحان بين هذه المجموعات من الموضوعات، فضلاً عن أنّه لم يلتزم فكرة (العامل) في ترتيب موضوعاته النحوية التزاماً دقيقاً ثابتاً، على عكس ما نجده من ترتيب واضح في كتاب (الأُصول في النحو) لابن السراج مثلاً.

ولكن الهيكل العام لكتاب الجمل يكشف عن خطة معينة في الترتيب والتنسيق، ويُمثّل حلقةً من حلقات التطور التاريخي لحركة التآليف النحوية.

لقد تأثر الجزولي بالطريقة التي رسمها الزجاجي في ترتيب أبواب (الجمل) فجاء تقسيم كتابه على أساس الموضوعات أيضاً، مع إجراء تغييرات وتعديلات أملتها عليه طبيعة التطور في التأليف، فجاء عمله أدق وأكثر تنظيماً .

وممّا يثبت تأثر الجزولي بكتاب (الجمل) في الترتيب ما يأتي :

1ـ أنّ كتاب الجزولي قد وُسِم بـ ((التقييد المُحاذى به أبواب الجمل للزجاجي)) [1] وقد تتبعتُ هذا الاحتذاء في الأبواب التي ذُكرت في الكتابين، فاتضح أنّهما متطابقان في الأمر العام.

2. اقتباس الجزولي بعض نصوص (الجمل) وشرحها، قال في باب علامات الإعراب والبناء : ((وقول الزجاجي في الجمل : وإنّما لم تُجزَم الأسماءُ لأنّها مُتمكّنة، يلزمها التنوين والحركة فلو جُزِمتْ لذهبتْ حركتُها، أي : للجزم وتنوينه، أي: لالتقاء الساكنين، فكانت تختلُّ، أي:

(1) الذيل والتكملة ـ السفر الثامن ـ القسم الأول 248.

ينتقص من معانيها ما أفاده كلٌّ واحد من الحركة والتنوين لذهابها. وقوله : لا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه، والهاءُ من قوله(تستحقُّه): للشيء، أو للملك المفهوم من قوله:لا تملك شيئاً ولا تستحقُّه. والأحسنُ أن يكون للشيء لا للملك)) [1].

3. أشار الشلوبين إلى أنّ الجزولي قد لجأَ إلى الحدود المنطقية والتقسيمات العقلية في أول كتابه لإيضاح قول الزجاجي في (أقسام الكلام)، قال الشلوبين : ((فبيانُ الغرض بهذا الفصل[2] من كلام المؤلِّف يمكن أن يريد صاحب هذا التأليف بهذا الفصل كلِّه أنّ قول أبي القاسم : (أقسام الكلام ثلاثة) [3]، إذا أُخذ على أنّه من قسمة الجنس إلى أنواعه لم يصحّ ؛ لأنّه لا يصدق على كلٍّ واحدٍ من الاسم والفعل والحرف كلام...)) [4].

وأوضح الشلوبين كذلك أنّ الجزولي إنّما رتّب بعض الأبواب ـ وإن لم تكن في موضعها المناسب ـ ليشرح نصاً ورد في جمل الزجاجي، قال في باب أقسام الكلام : ((قال بعض الناس : وقَصْدُ المؤلِّف بهذا الفصل والذي بعده شرحُ قول أبي القاسم : (الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً) [5]، وإلاّ فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب)) [6].

---

(1) المقدمة الجزولية 10 ، والنص في الجمل 2.

(2) هذا الفصل المنطقي هو الذي دعا بعض العلماء إلى أن يقول في كتاب (القانون) : ليس فيه نحو : وإنما هو منطق، ينظر : بغية الوعاة 236/2.

(3) النص في الجمل 1.

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير 204/1.

(5) النص في الجمل 1.

(6) شرح المقدمة الجزولية الكبير 236/1 ـ 237.

وقد أشار إلى ذلك الأُبّذي أيضاً فقال في باب الفاعل : ((إنّما حَدَّ الفاعلَ هنا ـ وإن لم يكن موضع حدِّه ـ لقول أبي القاسم : (ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً)، إذ لا يُعرَفُ هذا الحدُّ إلاّ بعد معرفة الفاعل والمفعول)) (1).

وصرّح العطّار بأنّ الجزولي ألّف كتابه لضبط ترتيب كتاب (الجمل)، فقال : ((وهو يريد ضبط أبواب الجمل وفصوله))(2).

ولكي أوضح هذه الفكرة أكثر ـ أعني بها فكرة تأثر كتاب الجزولي بكتاب الجمل من جهة التبويب وترتيب الموضوعات ـ عقدتُ موازنة بين منهج الكتابين فاتضحت الأُمور الآتية :

1ـ إنّ كتاب الجمل مرتب على أساس الموضوعات، إذ يبدأ الزجاجي بالموضوعات النحوية، ثم الصرفية، ثم الهجائية، ثم يختمها بموضوعات صوتية، ونأخذ عليه التداخل الواضح بين الموضوعات، ولاسيّما النحوية والصرفية منها، فـ (باب أمس) ورد مع الموضوعات الصرفية وهو باب نحوي، وأبواب (الحكاية) و(ماذا) و(مواضع إن المكسورة الخفيفة) و(مواضع أن المفتوحة الخفيفة) وردتْ متداخلة مع الموضوعات الصرفية.

وقد سار الجزولي على الترتيب نفسه، لكنّه ختم كتابه بموضوع نحوي هو (باب أحرف الجواب).

2ـ رتّب الزجاجي الموضوعات النحوية على أساس : (العوامل التي تعمل في الأسماء) و(العوامل التي تعمل في الأفعال)، فبدأ كتابه ـ على عادة علماء النحو في مؤلفاتهم ـ بأبواب تُعدُّ مدخلاً إلى دراسة علم النحو، وهي:(باب الإعراب) و(باب معرفة علامات الإعراب). ثم انتقل إلى(باب الأفعال) و(باب الفاعل والمفعول به)، ثم إلى نوع آخر من الفاعل

---

(1) شرح الجزولية للأبذي 25/1.

(2) المشكاة والنبراس 592/1، نقلاً عن : شرح المقدمة الجزولية الكبير(الدراسة) 60/1.

هو (الموصول)، ثم بسط القول في (التوابع) وفي (تعدي الأفعال)، ثم تحوّل إلى (المبتدأ والخبر) ليعود بعدها إلى (العوامل التي تعمل في الأفعال).

ثم تناول موضوعات صرفية وهجائية، وعاد بعدها إلى (العوامل التي تعمل في الأسماء).

أمّا الجزولي فكان أكثر عناية بترتيب الموضوعات النحوية، إذ بدأ كتابه بالأبواب التي تُعدُّ مدخلاً إلى دراسة النحو أيضاً، وضمّنها (العوامل التي تعمل في الأفعال)، فتناول (حروف النصب) و(حروف الجزم) في معرض كلامه على (باب دلالة الأفعال على الزمان)، ثم تابع سيرَه الطبيعي في ترتيب موضوعات الجملة الفعلية، فتناول أبواب :(الفاعل) و(المنصوبات) و(التوابع).

ثم انتقل إلى ترتيب موضوعات الجملة الاسمية والعوامل فيها، ثم تحوّل إلى الموضوعات الصرفية، التي لم تسلم من التداخل مع غيرها من الموضوعات من مثل : أبواب (المفعول له) و(المفعول فيه) و(المفعول معه) من منصوبات الأسماء التي تخص الجملة الفعلية.

3. لم تُذكَر أبواب من الجمل في كتاب الجزولي، لقلة حاجة الدارسين إليها، نحو (باب الجمع بين إنّ وكان) و(باب التاريخ) و(باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً) و(باب وحده) و(باب من المفعول المحمول على المعنى) و(باب أمس) و(باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع) و(باب ماذا) و(باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر).

ومن الجدير بالذكر أنّ من العلماء من لم يعدّ كتاب (القانون) للجزولي كتاباً مستقلاً، بل رأى أنّه حواشٍ على كتاب (الجمل) للزجاجي. ومنهم من رأى أنّه مجموع إملاءات الشيخ ابن بَرّي وطلابه على (الجمل)، قيّدها الجزولي [1].

---

(1) ينظر: شرح الجزولية للأبذي(الدراسة) 1/62، 64.

أمّا الرأي الأول، فقد ذكره السيوطي عند كلامه على مصنفات الجزولي، قال : ((وله المقدمةُ المشهورة، وهي حواشٍ على الجمل للزجاجي)) [1].

وقد ردّ الأستاذ عبد الله كنون مقالة السيوطي هذه، فقال : ((ولا نردُّها إلاّ بأنّ الحاشية تكون توضيحاً للمتن ومسايرة له في أبوابه ومقاصده، وليست المقدمة كذلك مع الجمل، لأنّه أحرى أن يكون توضيحاً لها، ولا يُقابل ما فيه من السهولة إلاّ ما فيها من امتناع)) [2].

وردّ الدكتور تركي بن سهو العتيبي هذا الرأي بأنْ عقدَ موازنة بين (الجمل) للزجاجي و(القانون) للجزولي من حيث الاستشهاد بالآيات القرآنية وكلام العرب من شعر ونثر، ومن حيث المادة العلمية للكتابين، فأوضح أنّ بين الكتابين فرقاً كبيراً وخلص إلى أنّ كتاب الجزولي ليس شرحاً للجمل أو حاشية عليه، بل هو كتاب مستقل وضعه أبو موسى بمثابة قانون عام للنحو، سعى من ورائه إلى إحكام أُصول العربية وضبط قواعدها العامة[3].

وأعضدُ ما قاله الأستاذان بدليل آخر هو أنّ الجزولي قد ألّف تعليقةً على (الجمل) أشار العلماء إلى أنّها مُصنَّف آخر له غير (القانون) [4]. وقد صرّح بذلك الأبّذي ـ وهو يشرح نصاً من كتاب الجزولي في باب أقسام الكلام ـ فقال ((وهذا الوجه هو الذي أراد أبو موسى، فإنّه قد أبان ذلك في التعليقة على كتاب الجمل، قال فيه : فإذن قول أبي القاسم لا يصحّ إلاّ على أن يكون أطلق الأقسام على الأجزاء مجازاً)) [5].

ويتبيّن من هذا أنّ كتاب (القانون) غير كتاب التعليقة على الجمل، على

---

(1) بغية الوعاة 236/2.

(2) ذكريات مشاهير رجال المغرب 19.

(3) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير (الدراسة) 61 ـ 65.

(4) تنظر : 20 من الأطروحة.

(5) شرح الجزولية للأبذي 15/1.

أنّ من الواضح أنّ الجزولي قد كتب مصنّفه محاذياً به أبواب كتاب الجمل وفصوله، كما سبق ذكره.

أمّا أصحاب الرأي الثاني، فقد شكّوا في صحة نسبة الكتاب إلى الجزولي وذهبوا إلى أنّه مجموع ما دار في مجلس ابن برّي من مباحث بينه وبين طلبته على مسائل جمل الزجاجي، وما أملاه ابن بري عليهم، جمعها الجزولي وقيّدها في كتاب. ويبدو أنّ الذي أطلق هذه الدعوى الشلوبين، إذ يقول : ((سألني بعض مَن يكرمُ عليَّ أنْ أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي، لأنّه الذي أتى بها، لا أنّه الواضع لها على ما أخبر به ـ رحمه الله ـ من ذلك، لكنّه لم يُعيِّن لها واضعاً فنُسبت إليه))[1]. هذه المقولة للشلوبين ردّدها غيرُه من الذين ترجموا للجزولي، قال القفطي : ((وقرأ النحوَ على الشيخ أبي محمد عبد الله بن بَرّي النحوي المصري الدار إمام وقته. ولمّا قرأ عليه كتاب الجمل للزجاجي سأله عن مسائل على أبواب الكتاب، فأجابه عنها، وجرى بحث فيها بين الطلبة أنتج قولةً علّقها الجزولي مفردةً، فجاءت كالمقدمة، فيها كلامٌ غامضٌ وعقودٌ لطيفةٌ وإشاراتٌ إلى أُصول صناعة النحو غريبة. ولمّا عاد إلى المغرب نقلها الناس عنه واستفادوها منه. وبلغني أنّه كان إذا سُئِل عنها : هل هي من تصنيفِكَ؟ قال لا، لأنّه كان متورّعاً، ولمّا كانت هذه من نتائج خواطر الجماعة عند البحث في مجلس الشيخ أبي محمد بن بَرّي، ومن كلام ابن بري، لم يَسُغْ له أن يقول : هي من كلامي وتصنيفي، وإنّما هي منسوبة إليه، لأنّها من استفادته ومساجلته وكونه أثبتها دون الجماعة))[2]. وإلى مثل هذا ذهب ابن خلكان ونقل كلام القفطي المذكور[3]، وقال ابن الزبير (807هـ) : ((هو جالب الكراسة المشهورة في العربية))[4] يريد : أنّه جلبها من مصر إلى المغرب والأندلس.

---

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير (مقدمة المؤلف) 191/1.

(2) إنباه الرواة 378/2.

(3) ينظر : وفيات الأعيان 157/3.

(4) صلة الصلة 54.

ولا يمكن الركون إلى مثل هذا التشكيك [1]، ويكفي في الردِّ عليه ما قاله ابن عبد الملك المراكشي - وهو ممّن استقصى أحوال الجزولي وسيرته العلمية - إذ لم تلقَ مثل هذه الأقوال قبولاً لديه، فقال يردُّ على المتشككين : ((كلُّ ذلك ممّا لا ينبغي التعريج عليه، وإنّما هي تقوّلات حسَدَتِه النافسين عليه، وإلاّ فلمَ لم تُعرف إلاّ من قبل أبي موسى، وقد أخذها الناسُ عنه ودرّسهم إياها ولم تشتهر إلاّ له.

وقد وقفتُ على خطِّه في نُسخٍ منها مُحمِّلاً إياها بعض آخذيها عنه. ولم يأتِ أحدٌ زاعماً أنّه أخذها عن ابن برّي على كثرة تلاميذه والآخذين عنه إلى عصرنا هذا. ولم يزل أبو موسى يتولّى تهذيبَها وتنقيحَها والزيادةَ فيها والنقصَ منها وتغييرَ بعض عباراتها حسبما يؤديه إليه اجتهادُه ويقتضيه اختيارُه. وشَهيرُ ورعه يَزَعُهُ عن التعرُّض إلى مثل هذه التصرّفات في غير مصنَّفِه، اللهُمَّ إلاّ أن يكون ابن بَرّي قد أذِنَ له في ذلك، وهو بعيد، إنْ لم يكن باطلاً، لما تقدّم من أنّه لم يأتِ بها أحدٌ عنه ولا نسبها إليه منذ مئة وثلاثين سنة أو نحوها)) [2].

وكلامُه مقنعٌ إلى حدٍّ كبير، ولاسيّما أنّ المتشككين في نسبة الكتاب إلى الجزولي لم يوردوا أدلةً مقنعةً قاطعةً بما زعموا، وإنّما هي أخبار تُروى وتحتمل الصدق أو الكذب.[3]

على أنّ الجزولي لم ينقل في كتابه (القانون) من أقوال ابن بَرّي إلاّ قولاً واحداً [4]، ممّا يُبعد كون هذا الكتاب من إملاءات ابن بري وإلاّ لتكررت آراؤه وأقواله في أثنائه، وهذا ممّا يعضد أنّ الكتاب من تأليف الجزولي وأنّه كتاب مستقل.

---

(1) ينظر: شرح الجزولية للأبذي (الدراسة) 1/ 63.

(2) الذيل والتكملة - السفر الثامن - القسم الأول 248.

(3) ينظر: شرح الجزولية الأبذي (الدراسة) 1/ 64.

(4) ينظر : المقدمة الجزولية 323.

المبحث الرابع : موارده في التأليف

تنوّعت المصادر التي اعتمد عليها الجزولي في تأليف كتابه، ويمكن حصرها في :

أ ـ أقوال شيوخه :

لم ينقل الجزولي من أقوال شيوخه ـ وهم قلّة ـ شيئاً يذكر إلاّ ما رواه عن شيخه ابن بَرّي في (باب أحرف الجواب)، قال في (جَيْرِ) : ((وقال لنا أبو محمد : الدليلُ على أنّها اسمٌ التنوينُ، وأنشدنا :

وقائلةٍ أَسِيْتَ فقُلتُ جَيْرٍ … أَسِيٌّ إنّني من ذاكَ إنّهْ))[1]

و(أبو محمد) : كنية ابن بَرّي، وكان الجزولي يقرأ عليه بمصر، وهو من أبرز شيوخه، وكان يذهب ـ هو وبعض العلماء ـ إلى أنّ (جَيْر) اسم متضمن معنى القسم، ومعناها (حقّاً)، تقول : جَيْرِ لأفعلنَّ، بمعنى : (حقّاً لأفعلنّ)، واستدلّوا لمذهبهم بالبيت المذكور، وفيه تنوين (جَيْر) دلالة على اسميتها إذ إنّ الحرف لا ينوّن[2].

والبيت الذي استدلّوا به متكلّف، مجهول القائل. وقيل : إنّ (جَيْر) ظرف بمعنى أبداً. وقيل : إنّها اسم فعل، نوّنت في البيت السابق كما نوّنت (صَهٍ ومَهٍ) تنوين التنكير للضرورة [3].

---

(1) المقدمة الجزولية 323. والبيت المذكور لا يعرف قائله، وهو من شواهد : التوطئة356، وشرح الرضي على الكافية 71/6، ورصف المباني 124، 177، 400، والجنى الداني 435.

(2) ينظر : الصحاح (جير)619/2، والتوطئة 356.

(3) ينظر : شرح الرضي على الكافية 71/6 ـ 72، ومغني اللبيب 163/1.

والصحيح أنّ (جَيْر) حرف، وقد قال بذلك أغلب النحويين، واستدلّوا بأدلة متعددة، منها : أنّ(جَيْر) تقع موقع (نَعَم) في كل موضع، وأنّ معناها واستعمالها موافقان لـ(نعم)، لذا بُنيت، وأنّها تُعطف على (نَعَم) وتؤكّدها[1].

ب ـ الكتب

الجزولي من علماء النحو المتأخرين، عاش في القرنين السادس والسابع الهجريين ؛ لذا اطّلع على أُمّات المصادر النحوية التي سبقته، وأفاد منها في تآليفه المتعددة، التي كانت في غالبها تعليقات وشروحاً على هذه المصادر، فكان منها : تعليقة على كتاب سيبويه، وثانية على جمل الزجاجي، وثالثة على مفصّل الزمخشري، زيادة على شرحين، الأول : على أُصول ابن السراج. والثاني : على إيضاح الفارسي، لكنّي ـ مع ذلك ـ لم أجد أثراً يُذكر لهذه الكتب في متن الجزولية إلاّ النزر، إذ اتسمت طريقة الجزولي في النقل من المصادر بأنّه يذكر اسم المؤلّف فقط من غير أن يذكر اسم كتابه، أو قد لا يذكر اسم المؤلّف ولا المؤلّف الذي ينقل منه، ويكتفي بالقول على رأي [2]، وهي ـ بلا شك ـ طريقة في النقل تتطلب من الباحث جهداً كبيراً لتوثيق المادة المنقولة، ولاسيّما نقوله عن العلماء الذين لهم أكثر من مؤلّف، ممّا يجعل الباحث في حيرة من أمره، لمعرفة المصدر المنقول منه، والتثبّت من صحة الآراء المنقولة.

ولمّا لم ينهض محقق كتاب الجزولي بواجب توثيق المادة المنقولة، بذلتُ الجهد، لتعرّف مظانِّ الآراء والأقوال التي نقلها الجزولي وتحرِّي صحتها، وسهَّل عليَّ هذه المهمة أنّ لبعض العلماء مؤلّفاً واحداً فقط، وبعضهم لم تصل إلينا

---

(1) ينظر تفصيل المسألة في : شرح المفصل 124/8، وشرح الرضي على الكافية 71/6 ـ72، ورصف المباني 176-177، ومغني اللبيب 163/1، والمساعد على تسهيل الفوائد 328/2، وهمع الهوامع 257/4 ـ 260.

(2) ينظر مثلاً : المقدمة الجزولية 113، 154، 155، 156، 201، 263، 264.

مؤلفاتهم، بل نقلت أقوالهم وآراءهم كتبٌ أُخَر، مثل : كتاب سيبويه الذي ضمَّ أقوال شيوخه، كأبي عمرو بن العلاء (154هـ)، والخليل (175هـ) ويونس (182هـ)، وقد ورد ذكرهم في كتاب الجزولي.

والذي ذُكر من الكتب عند الجزولي في مصنَّفه (القانون) كتابان فقط، هما :

الأول : كتاب الجمل للزجاجي، أحال عليه في موضع واحد[1].

الثاني : كتاب (جمهرة اللغة)، لابن دريد (321هـ)، ذكره في موضع واحد، قال في باب الهمز : ((قال ابن دريد في الجمهرة: سمعتُ بعض الفصحاء يقول : قد واسيتُه، وواكلتُه، وواتيتُه وواخيتُه، وإنّه لكريمُ الوَخاء)) [2].

طرائقه في النقل :

ثمّة طرائق اتبعها الجزولي في نقله من كتب الأقدمين، هي :

الأولى : النقل المباشر من المصدر

فقد وردت في كتاب (القانون) آراء علماء ثبت أنّ الجزولي نقلها من كتبهم مباشرة، منها قوله في ناصب المفعول له : ((وانتصابُه بإسقاط حرف الجر على رأي سيبويه)) [3].

ورأي سيبويه أنّ الناصب للمفعول له الفعل بنفسه، بعد إسقاط حرف الجر (اللام) التعليلية، قال : ((وفَعَلْتُ ذاك أجلَ كذا وكذا، فهذا كلُّه ينتصبُ لأنّه

(1) ينظر : المصدر نفسه 10. وقد سبق ذكر الموضع في: 42 من هذه الأطروحة.

(2) المقدمة الجزولية 269، والنص في الجمهرة 619/7.

(3) المصدر نفسه 261.

مفعولٌ له، كأنّه قيلَ له : لِمَ فعلتَ كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا، ولكنّه لمّا طرح اللامَ عملَ فيه ما قبله)) [1].

ونقل الجزولي كذلك رأي الأخفش (215هـ) متابعاً الكوفيين في زيادة (مِن) في نحو : (قد كان من مطرٍ) من دون شروط، فقال : ((فزادوها في الإيجاب. وهو عند البصريين ـ غير الأخفش ـ مؤوّل)) [2].

وما قاله الأخفش في باب زيادة (مِن) : ((قال : ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فهذا ليس باستفهام، ولا نفي. وتقول : (زيدٌ من أفضلها) تريد : هو أفضلُها. وتقول العرب : (قد كان من حديثٍ فخَلِّ عنّي حتى أذهبَ)، يريدون : قد كان حديثٌ))[3].

ويُلحظ أنّ الأخفش زاد (مِن) في الإيجاب مع النكرة ومع المعرفة وفاقاً للكوفيين، وخلافاً لما ذهب إليه البصريون الذين اشترطوا شرطين لزيادة (مِن) :

الأول : أن يكون المجرور بها نكرة.

والثاني : أنْ تُسبقَ بنفي أو بنهي أو باستفهام.

والمسألة خلافية مفصّلة في كتب النحويين[4].

---

(1) كتاب سيبويه 369/1.

(2) المقدمة الجزولية 124.

(3) معاني القرآن 105/1، والآية المذكورة من (البقرة / 271).

(4) ينظر : الأصول في النحو 259/2، والخصائص 106/3، ومشكل إعراب القرآن 296/1، وشرح التسهيل 137/3 ـ 138، وشرح الرضي على الكافية 11/6-12، والجنى الداني 316 ومغني اللبيب 425/1- 426.

الثانية : النقل غير المباشر من المصدر

ورد في كتاب (القانون) بعض الآراء التي لم ينقلها الجزولي من مصادرها، بل نقلها من مصادر أُخَر، من ذلك قوله في باب أحرف الجواب : ((ومنها (أَجَلْ) وهي تصديق لما قبلها. قال الأخفش : (نَعَمْ) أحسنُ منها في الاستخبار. وهي أحسنُ من (نَعَم) في الخبر حكاه الجوهريّ))[1].

ورأي الأخفش الذي نقله الجزولي عن الجوهري غير موجود في (معاني القرآن) للأخفش، وثابت في الصحاح، وفيه : ((قولهم : (أَجَلْ) إنّما هو جواب مثل (نَعَمْ). قال الأخفش : إلاّ أنّه أحسنُ من (نَعَم) في التصديق، و(نَعَمْ) أحسن منه في الاستفهام، فإذا قال : أنت سوف تذهبُ. قلتَ : (أَجَل) وكان أحسن من (نَعَم). وإذا قال : أتذهبُ ؟ قلتَ:(نَعَمْ) وكان أحسن من (أجل)))[2].

الثالثة : النقل الحرفي

اتضحت هذه الطريقة عند الجزولي في نقله قولاً للزجاجي في باب الإعراب، قال الجزولي : ((وقوله : لا معنى للإضافة إلى الأفعال، لأنّها لا تملكُ شيئاً ولا تستحقّه)) [3]. والنصُّ منقول عن الزجاجي بلفظه[4].

ونقل قولاً آخر للزجاجي بنصِّه مع تغيير بعض ألفاظه تغييراً يسيراً، فقال في باب الإعراب : ((وقولُ الزجاجي في الجمل : وإنّما لم تُجزَم الأسماءُ، لأنّها متمكنةٌ يلزمها التنوينُ والحركةُ، فلو جُزِمت لذهبت حركتُها، أي: للجزم، وتنوينُه، أي : لالتقاء الساكنين فكانت تختلُّ)) [5].

---

(1) المقدمة الجزولية 323.

(2) الصحاح (أجل) 1622/4.

(3) المقدمة الجزولية 10.

(4) ينظر : الجمل 2.

(5) المقدمة الجزولية 10.

والنص في الجمل : ((وإنّما لم تُجزَم الأسماءُ، لأنّها متمكنة تلزمها الحركةُ والتنوينُ، فلو جُزِمتْ لذهبَ منها حركةٌ وتنوينٌ وكانت تختلُّ)) (1).

الرابعة : النقل بالمعنى

ومن أمثلة ما نقله الجزولي بالمعنى في كتابه، رأي سيبويه في (لولا)، قال الجزولي : (((ولولا) عند سيبويه - رحمه الله - قد تجرُّ المضمرَ دون الظاهر)) (2).

وما قاله سيبويه : ((وذلك (لولاكَ، ولولايَ)، إذا أضمرتَ الاسمَ فيه جُرَّ وإذا أظهرتَ رُفِعَ، ولو جاءت علامةُ الإضمار على القياس، لقلتَ : (لولا أنت) كما قال سبحانه : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ولكنّهم جعلوه مضمراً مجروراً))(3).

وفي المسألة رأيان آخران غير رأي سيبويه، الأول : رأي الكوفيين، ونُسِب إلى الأخفش أيضاً : أنّ الضمائر المتصلة في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، فلم تعمل (لولا) في الضمير شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر، نحو : (لولا زيدٌ لأتيتك) (4).

الثاني : رأي المبرد : أنّ (لولا) لا تجرُّ الظاهر ولا المضمر، وأنّ هذا التركيب (لولاك ولولاي ولولاه) لم يُسمع من لسان العرب، بل هو لحن. ورُدَّ رأيه بثبوت ذلك في لغة العرب (5).

(1) الجمل 2.

(2) المقدمة الجزولية 129.

(3) كتاب سيبويه 373/2، والآية المذكورة من (سبأ / 31).

(4) ينظر : المقتضب 73/3، وأمالي ابن الشجري 276/1-277، والإنصاف في مسائل الخلاف (م 97) 687/2، وشرح الجمل لابن عصفور 472/1، وشرح ابن عقيل 7/3.

(5) ينظر : الكامل في اللغة والأدب 237/3 ، وأمالي ابن الشجري 277/1، والإنصاف (م 97) 687/2، وشرح المفصل 120/3 ، وشرح الجمل لابن عصفور 473/1.

ج ـ أقوال العلماء

إنّ من يتصفّح كتاب الجزولي تطالعه أسماء مجموعة من العلماء الذين نقل أقوالهم وأفاد من آرائهم، ومن هؤلاء : الخليل وسيبويه ويونس والفرّاء (207هـ) والأخفش والمبرد.

ولا شكّ في بصرية هؤلاء العلماء جميعهم إلاّ الفرّاء وهذا يفصح عن تأثر الجزولي بطابع هذه المدرسة وانتمائه إلى منهجها وأُصولها النحوية، وسيأتي بيان ذلك لاحقاً.

والذي يلحظ على نقله أنّه كان يعرض آراء العلماء من دون أن يناقشهم فيها، ولعلّ صنيعه هذا يتفق مع الغرض الذي أنشأ كتابَه من أجله، وهو تأليف مقدمة في النحو مختصرة موجزة مشتملة على قوانين العربية، سهلة الحفظ والتدبر، خالية من بسط أقوال النحويين وأدلتهم وما يصاحب ذلك من مناقشة وجدل ورد وقبول.

ولعلّه أرجأ كلّ هذا إلى شرحه الكبير على كتابه (القانون)، وقد سبقت الإشارة إلى أنّه لم يتمّه لوفاته.

وفي ما يأتي أسماء العلماء الذين ورد ذكرهم في كتاب (القانون) للجزولي من نحويين ولغويين، وعدد أقوالهم الواردة في الكتاب، مرتبين بحسب سني وفياتهم، وهم :

1ـ أبو عمرو بن العلاء (قول واحد)[1]

2ـ الخليل بن أحمد (قولان)[2]

3ـ سيبويه (سبعة أقوال)[3] وهو أكثر من نقل عنه، وتأثر بآرائه.

---

(1) ينظر: 192.

(2) ينظر: 185، 192.

(3) ينظر: 122، 129، 181، 203، 236، 261، 287.

4ـ يونس بن حبيب	(قولان) [1]
5ـ الفرّاء	(قول واحد) [2]
6ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)	(قول واحد) [3]
7ـ الأخفش	(خمسة أقوال) [4]
8ـ المبرد	(قولان) [5]
9ـ ابن كيسان (299هـ)	(قول واحد) [6]
10ـ ابن دريد	(قول واحد) [7]
11ـ الزجاجي	(قولان) [8]
12ـ الجوهري	(ثلاثة أقوال) [9]
13 ـ ابن برّي	(قول واحد) [10]

(1) ينظر: 181، 236.

(2) ينظر : 131.

(3) ينظر : 322.

(4) ينظر: 124، 129، 203، 249، 322.

(5) ينظر : 123، 192.

(6) ينظر : 106.

(7) ينظر : 269.

(8) ينظر : 10.

(9) ينظر : 321، 322، 323

(10) ينظر : 323.

الفصل الثاني

أُصول النَّحو عند الجُزُولي

2

الفصل الثاني

أُصول النَّحو عند الجُزُولي

يتناولُ هذا الفصل : أُصول النحو التي اعتمد عليها الجزولي في استنباط القواعد وإقرارها وترجيح مايراه مناسباً من الآراء.

وأُصولُ النحو : هي أدلةُ النحو، وسأتحدّثُ عن كلِّ دليل من هذه الأدلة اتضح وجوده عند الجزولي، للوقوف على كيفية اعتماده عليه، وإفادته منه :

أولاً : السماع

قال أبو البركات الأنباري(577 هـ) في تعريفه: ((الكلامُ العربيُّ الفصيح، المنقولُ النقل الصحيح، الخارجُ عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة)).[1] وعرّفه السيوطي بأنّه: ((ماثبتَ من كلام مَن يُوثَقُ بفصاحته، فشملَ: كلامَ اللّه تعالى - وهو القرآن، وكلامَ نبيه - صلى اللّه عليه وسلّم - وكلامَ العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ)) [2].

ويعدُّ النحويون السماع أصلاً من أُصول النحو، ودليلاً من أدلته، استندوا إليه في وضع قواعد اللغة وأحكامها، فكان الأصل الأول من أُصول الاستدلال والأساس الذي بُنيتْ عليه أغلبُ القواعد[3].

لقد أدرك النحويون الأُوَل أن لا سبيل إلى معرفة العربية، والوقوف على أسرارها بغير معرفة كلام العرب واستقصائه والإحاطة به، لذا انتجعوا البوادي

---

(1) لمع الأدلة 81.

(2) الاقتراح 36.

(3) ينظر : أصول التفكير النحوي 22.

وقصدوا أخبية العرب ومضاربهم، يشافهونهم، ويقيدون في دفاترهم وألواحهم مايسمعونه منهم،أو ينصرفون عنهم وقد وَعَتْ صدورُهم ما أخذوه وماسمعوه وقد حفظتْ لنا كتبُ الطبقات والتراجم أخبار هذه الرحلات العلمية إلى البادية فالكسائي حين قدم البصرة ولازم الخليل بهره علمه الجمّ، فسأله : مَن أين أخذتَ علمَكَ ؟ فأجابه الخليل : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فما كان من الكسائي إلاّ أن رحل إلى بوادي الجزيرة، وأخذ يضرب في فيافيها، يلقى الأعراب ويستقي اللغة منهم، حتى أنفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عنهم، عدا ما اختزنه صدره ووعته ذاكرته[1].

ولم تكن البادية وحدها موطن السماع ومجال الالتقاء بالأعراب والأخذ عنهم، بل كانت البصرة وسوقها المربد من مواطن المشافهة، يأتي إليها الأعراب يقضون مآربهم، ويمتارون مايقترون إليه، فيتعلق بهم طلاب اللغة ويلتفون حولهم يلتقطون من أفواههم الغريب والكلام النادر الفصيح[2].

وقد افترق منهج البصريين عن الكوفيين في الأخذ عن العرب بأنّهم : ((لم يكونوا يجمعون كلَّ مايصادفهم في رحلتهم أو يُنقل لهم عن العرب، بل كانوا لايعتدّون إلاّ بما يطمئنون إليه ويستوثقون منه))[3]، فكان أن أبعدوا عن مجال دراستهم الكثير من المنقول والمسموع، ولم يعتدّوا إلاّ بلهجات قبائل معدودة، كانت قد استوطنت كبد الصحراء وابتعدت عن الحضر والأرياف، فلم يتأثر لسان أبنائها بلهجات الحضر، وبلغات الأجانب والأعاجم.

لقد ضيق البصريون على أنفسهم دائرة السماع وقصروها على قبائل معينة، هي: (قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهُذيل، وبعض كنانة، وبعض

(1) ينظر : بغية الوعاة 336/1.

(2) ينظر : أخبار النحويين البصريين 67.

(3) مدرسة البصرة النحوية 237.

الطائيين)، لأنّها كانت محط ثقتهم، واستبعدوا الأخذ عمّن سواها من القبائل التي خالطت الأعاجم بالرحلة أو بالجوار، فكانت مظنّة الفساد اللغوي(1).

أمّا الكوفيون فكانوا أسلس خطّةً وأبعد عن التشدد في السماع وأكثر اعتداداً بما يردهم ويُنقل إليهم من كلام العرب، لم يعنهم ماعنى البصريين من استيثاق النصوص الواردة إليهم، و التشدد في كثرة السماع ودقته(2).

وعلى كلٍّ حال، اعتمد نحويو المدرستين في الاستشهاد لإثبات الأحكام النحوية على ثلاثة أنواع من النصوص الفصيحة، وهي :

- **القرآن الكريم وقراءاته**
- **الحديث النبوي الشريف**
- **كلام العرب من شعرٍ ونثرٍ**

القرآن الكريم وقراءاته

أ ـ القرآن الكريم

اعتمد النحويون جميعاً على القرآن الكريم في الاستشهاد لإثبات الأحكام النحوية، فهم يقدِّمونه وينزلونه المنزلة الأولى من المسموع من كلام العرب، لتواتر نقله وتوثيق نصه وضبطه، ولكونه أعلى مراتب الكلام العربي، نزل بلغة العرب وكلّمهم بأساليبهم، لذا كان من الأرجح أن لا يُلجأَ إلى الشواهد السمعية الأُخَر إلاّ بعد الرجوع إلى شواهد القرآن الكريم وقراءاته المختلفة (3).

أمّا الجزولي فقد أقلّ من الاستشهاد بالشواهد القرآنية وغيرها من الشواهد السمعية في كتابه (القانون)، وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من

(1) ينظر : الاقتراح 44 ـ 45.

(2) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو 335، ومدرسة البصرة النحوية 145ـ 146.

(3) ينظر : أصول التفكير النحوي 22، والقياس في اللغة العربية 55ـ 56.

كتبه العشرة ذلك أنّه أراد لكتابه أن يكون موجزاً مُقنّناً مُقيِّداً لقوانين العربية وأحكامها بأقلِّ الألفاظ وأوجز العبارات، وتبعاً لذلك كادَ الكتاب أن يخلو من الشواهد والأمثلة فقد ندرَ فيه الاستشهاد بالنصوص القرآنية، فبلغ مجموع ما استشهد به الجزولي منها اثني عشر شاهداً قرآنياً. ومن استقراء هذه الشواهد يمكن أن نُجمل منهج الجزولي في الاستشهاد بالنصوص القرآنية بالنقاط الآتية :

الأولى: في أغلب مواضع الاستشهاد لا ينصُّ الجزولي على الآية القرآنية اعتماداً على حفظ السامع وعلمه بأنّه نصٌّ قرآني، من ذلك قوله في باب المفعول المطلق:((ومن المصادر في الدعاء له: سَقْياً ورَعْياً... و﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ و﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾، و﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾و﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾، واللهُ أكبرُ دعوةَ الحقِّ)).[1]

الثانية : لايذكر النص القرآني، ولكنّه يشير إلى القصة التي قيل فيها، فيبني على ذلك حكماً نحوياً، وردَ ذلك عند حديثه عن مواضع الحكاية، قال : ((ويُنصبُ المفرد النائب عن الجملة عند قوم، كـ(السلام) بعد القول من ضيف إبراهيم)) [2]، وهو يريد قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [3]، وفي نصب (سلاماً) وجهان[4]:

1 - انّه منصوب على أنّه مفعول به لـ (قالوا)، على أن نجعل (سلاماً) في معنى (قولاً)، والجملة على ذلك محكية. وهو مانقله الجزولي عن قوم في نصّه آنفاً.

---

(1) المقدمة الجزولية 273 ـ 274، والآية الأولى من (سورة النمل /88)، والثانية وردت في أكثر من موضع باللفظ نفسه، فهي من (النساء/ 122، ويونس/ 4، والروم/ 6، ولقمان/ 9، والزمر/ 20)، والثالثة من (النساء /24)، والرابعة من (البقرة/138).

(2) المصدر نفسه 264.

(3) الذاريات/ 2524.

(4) ينظر : البحر المحيط 137/8.

2 - انّه منصوب على المفعولية المطلقة، والمصدر سادّ مسدّ فعله، مستغنٍ عنه

الثالثة : يُورد الشاهد القرآني لتقرير المسائل وتوضيحها، من ذلك قوله في حذف المبتدأ : ((كما أنّه ربّما حُذفَ المبتدأُ مرةً والخبرُ أُخرى، لدلالة السياق عليه، فحذفُ المبتدأ نحو قوله: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾، وكقوله: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ ﴾))[1]، وتقديرالمبتدأ في الشاهد الأول : (ذلك متاع)[2]، وفي الشاهد الثاني: (هي النار)[3].

الرابعة : قد يُورد الشاهد القرآني تالياً للشواهد من الأمثلة المصنوعة في كلام العرب، لتعزيزها وتوثيقها، من ذلك قوله في حذف الفعل وجوباً: ((المنصوباتُ بفعلٍ يلزمُ اضمارُه من المفاعيل : المنادى والمشغولُ عنه الفعلُ، وما انتصبَ في قولهم : إيّاكَ والأسدَ، وماز رأسَكَ والسيفَ، وإيّايَ والشرَّ، وإيّايَ وأن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ، وشأنَكَ والحجَّ، وامرأً ونفسَه، وأهلَكَ والليلَ وعَذيرَكَ، وهذا ولا زَعَماتِكَ، و: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾))[4].

الخامسة : يستشهد بالنص القرآني لبيان العلة النحوية، فقد ذكر(علة الحمل على اللفظ، وعلة الحمل على المعنى)، فقال :((النفسُ يجوز فيها التذكيرُ على المعنى والتأنيثُ على اللفظ، قال الله تعالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَـٰحَسْرَتَىٰ ﴾))[5]

---

(1) المقدمة الجزولية 95ـ 96، والآيتان في الشاهد الأول من (آل عمران/ 196ـ197)، والآية في الشاهد الثاني من (الحج/ 72).

(2) ينظر : الكشاف 458/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه 170/3.

(4) المقدمة الجزولية 270 . 271، والآية المذكورة من (النساء/ 171).

(5) المصدر نفسه 269. والآية المذكورة من (الزمر/ 56).

ومن استعمال (النفس) مذكّرة قول العرب : دفقَ نفسُه، أي : دمُهُ[1]، واستعمالهم (النفس) بمعنى(الجسد) مجازاً [2]، وقال سيبويه:((وقالوا: ثلاثةُ أنفسٍ، لأنّ النفس عندهم إنسانٌ، ألا ترى أنّهم يقولون: نفسٌ واحدٌ، فلا يدخلون الهاء)) [3].

ب- القراءات القرآنية

القراءات القرآنية : ((اختلافُ ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرهما)) [4]. وقد عُني العلماء بالقراءات، ونقّروا عن صحة أسانيدها، ووضعوا لها ضوابط القراءة الصحيحة، فاشترطوا لها موافقة العربية ولو بوجهٍ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحة السند. فإذا توافرت هذه الشروط في قراءة ما، فهي القراءة الصحيحة التي لايجوز ردّها ومتى ما اختلّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة، أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواءً أ كانت عن القُرّاء السبعة أم عمّن هو أكبر منهم [5].

وقد شغلت القراءات القرآنية أذهان النحويين منذ النشأة الأولى للنحو، وهو أمر ليس بمستغرب، فالنحويون الأوائل كانوا عالمين بالقراءات، وكان بعضهم من أئمة القُرّاء، كعيسى بن عمر(149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء، والكسائي وغيرهم. لذا عُني النحويون بالقراءات كثيراً، وعدّوها مصدراً مهماً لإثبات قواعد اللغة وإقرار أحكامها [6].

---

(1) ينظر : الصحاح (نفس) 984/1، والمصباح المنير (نفس) 317ـ 318 .

(2) ينظر : الصحاح (نفس) 984/1.

(3) كتاب سيبويه 562/3.

(4) الإتقان في علوم القرآن 80/1.

(5) ينظر : النشر 9/1.

(6) ينظر : أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية 55ـ 56، ومدرسة الكوفة 20.

ولم يختلف الجزولي عن غيره من النحويين، فقد استشهد بالقراءات القرآنية، واستعان بها لإثبات الحكم النحوي وتقويته، وإن كانت شواهده منها قليلة جداً، إذ بلغ مجموع ما استشهد به من القراءات القرآنية أربع قراءات فقط. وكانت طريقته في إيراد الشواهد منها تتلخص بالنقاط الآتية :

الأولى : يستدلّ بالقراءة القرآنية لإقرار الأحكام والقواعد، كقوله في نون الوقاية: ((وتلحقُ معه في الفعل المضارع النونُ، فيجوز الفكُّ، نحو:(أ تعدانني)، والإدغام نحو : (أتحاجّونّي) في مَن شدّد، ولا تلزمُ)). [1]

وأصلُ المسألة : لحاق نون الوقاية للأفعال الخمسة، فتجتمع نونان (نون الرفع ونون الوقاية) فيجوز فكُّ التنوين في ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ [2]، ويجوز إدغامهما: (**أتعدانّي**)[3] وكذلك الحال في الشاهد الآخر:﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾[4]. وقد اختلف النحويون في أيّتهما المحذوفة(نون الرفع أم نون الوقاية) ؟ على رأيين :

1. رأي سيبويه، ومَن تابعه، أنّ نون الرفع هي المحذوفة، واستدلّوا لذلك بأنّ الأَولى أن تسلمَ نون الوقاية من الحذف، لصيانتها الفعل من الكسر، في حين أنّ نون الإعراب ليس لها معنى[5].

---

(1) المقدمة الجزولية 62.

(2) الأحقاف/ 17. قرأها الجمهور بفك الإدغام، ينظر : البحر المحيط 62/8.

(3) قرأ بالإدغام الحسن وعاصم وأبو عمرو، ينظر : البحر المحيط 62/8.

(4) الأنعام /80، قرأ الأكثرون بالتشديد، وقرأ نافع بتخفيف إحدى النونين، ينظر : التيسير 104 والبحر المحيط 174/4.

(5) ينظر : كتاب سيبويه 519/3 ـ 520، والأصول في النحو201/2، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 643/2، والتسهيل 10 ، 25، والبحر المحيط 169/4.

2. رأي الاخفش والمبرد : أنّ المحذوف من النونين نون الوقاية [1]. وتابعهما في ذلك الجزولي بقوله : ((ولا تلزم))، ويقصد : أنّ نون الوقاية لاتلزم الفعل، وإنّما هي موضع الحذف، لأنّ الثقل إنّما تأتّى من نون الوقاية لا من نون الرفع، ولأنّ نون الوقاية زائدة على البناء، فمَنْ أراد التخفيف حذف نون الوقاية[2].

و لمّا لم يكن ثمّة مرجح يبينُ عن المحذوف من هاتين النونين، كان الاحتكام إلى القياس أقرب في ترجيح مذهب سيبويه، ومَن تابعه، في أنّ المحذوف من الفعل نون الرفع، لانّه قد عُهد حذف نون الإعراب في مواضع كثيرة في الاستعمال، كحذفها عند دخول أدوات النصب والجزم ونون التوكيد على الفعل، نحو : (لن يذهبوا، ولم يذهبوا، ولَتَذهَبُنَّ)، ولم يعهد حذف نون الوقاية. أمّا قول الخالفين ـ ومنهم الجزولي : إنّ نون الوقاية محل الثقل لأنّها زائدة، فمحلُّ نظر، لأنّ الثقل متأتٍّ من توالي الأمثال، فكلا الزائدتين نون، ويبقى ما له وظيفة أحقّ بأن يسلم ممّا ليس له معنى.

الثانية : لايذكر اسم القارئ للقراءات التي استدلّ بها[3].

الثالثة: يستشهد بالقراءة القرآنية لإثبات رأي البصريين ومتابعته لهم، قال في (لعلّ) :((وأشربَها معنى(ليت) مَن قرأ : (فأطّلِعَ) نصباً)) [4]. وبيان ذلك:أنّ نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية لايكون إلاّ بعد أن يُسبق الفعل بواحدٍ من الأجوبة الثمانية الآتية:((جواب الأمر، والنهي، والتمني، والجحد، والعرض، والاستفهام

---

(1) ينظر: معاني القرآن 338/1 ـ 339، والمقتضب 252/1، وشرح المقدمة المحسبة 299/2، والمساعد 31/1.

(2) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 643/2، والمساعد 31/1 ـ 32.

(3) ينظر : المقدمة الجزولية 53، 62، 120.

(4) المصدر نفسه 120.

والتحضيض، والدعاء))[1]، أمّا القراءة القرآنية (فأطّلعَ) في قوله تعالى :﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[2]، فلم ترد على واحد من هذه الأجوبة الموجبة لنصب الفعل بعدها، لذا وقع خلافٌ في بيان وجه النصب، على النحو الآتي[3]:

أ - انّ نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي جائز، وهو رأي الكوفيين وابن مالك، واحتجوا بالقراءة القرآنية المذكورة.

ب -انّ نصب الفعل لايجوز، وهو مذهب البصريين، وخرّجوا القراءة المذكورة على تخريجين :

- انّ (لعلّ) أُشربت معنى (ليت)، كما ذكر الجزولي، فجاءت للتمني، ونُصب الفعل بعدها.

- انّ ذلك من باب العطف على التوهّم، لأنّ خبر (لعلّ) يقرن بـ (أن) كثيراً في النظم، وقليلاً في النثر، فمَن نصبَ توهّم أنّ الفعل المرفوع الواقع خبراً، كان منصوباً بـ (أنْ).

والراجحُ عندي مذهب الكوفيين وابن مالك، لبعده عن التكلف، وسلامته من التقدير البعيد.

---

(1) كشف المشكل في النحو 549/1.

(2) غافر/ 36 ـ 37، قرأها بنصب (أطّلعَ) حفص والأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي وابن مقسم وقرأها الجمهور بالرفع عطفاً على (أبلغُ)، فكلاهما مترجّى، ينظر : البحر المحيط 446/7.

(3) ينظر : معاني القرآن للفرّاء 9/3، وإعراب القرآن للنحاس 11/3، والمفصل 306، والتبيان في إعراب القرآن 1120/2، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 467/2، والبحر المحيط 446/7، والجنى الداني 129.128، والمساعد 89.88/3.

الرابعة : استشهد الجزولي بقراءة شاذة، لإثبات حكم نحوي في باب الموصولات قال : ((وإذا كان موصولاً لم يكرهوا أن يجيءَ موصولاً بأحد جزأي الجملة الابتدائية في حال السعة، وعليه قراءة مَن قرأ : (مابعوضةٌ) رفعاً)) [1].

وقراءةُ(بعوضةٌ) من قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾ [2] شاذةٌ على مذهب البصريين، الذين اشترطوا لحذف العائد على (ما) طول الصلة، وقد حُذِفَ العائد هنا مع أنّ الصلة ليست طويلة. أمّا على مذهب الكوفيين فلا شذوذ فيها، لأنّهم أجازوا حذف العائد مطلقاً في غير (أيّ) الموصولة[3].

الحديث النبوي الشريف

كان ينبغي أن يكون الحديث الشريف الأصل الثاني من أُصول الاستشهاد، بعد كلام الله عزّ وجلّ، لأنّه كلام أفصح الخلق، فهو من فصيح النثر وبليغه، لا تحكمه ضرورات الشعر ومسوغاته، إلاّ أنّ أئمة النحو البصري والكوفي على السواء، المتقدمين منهم وكثيراً ممّن جاء بعدهم، لم يتخذوه أصلاً من أُصول الاستشهاد وتقعيد الأحكام النحوية وتثبيت أحكامها كالقرآن الكريم وفصيح كلام العرب [4].

وقد صرّح ابن الضائع بأنّه لا يستشهد بالحديث الشريف لاستنباط الأحكام، نقل عنه السيوطي قوله: ((تجويزُ الرواية بالمعنى هو السبب عندي في

---

(1) المقدمة الجزولية 53.

(2) البقرة /26. قرأ الجمهور (بعوضةً)، بالنصب. وقرأها الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة وقطرب بالرفع، ينظر :المحتسب 64/1، والكشاف 428/3، والبحر المحيط 266/1.

(3) ينظر : معاني القرآن للفرّاء22/1، وأمالي ابن الشجري 112/1، والمباحث الكاملية 270/1 وهمع الهوامع 311/1.

(4) ينظر : الاقتراح 41.40، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 367.

ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريحُ العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي - صلى الله عليه وسلّم - لأنّه أفصح العرب))[1].

وبهذا يكون ابن الضائع أول من نَبّهَ على أنّ أوائل النحويين لم يكونوا يحتجون بالحديث الشريف، لأنّه مروي بالمعنى، والتزم رأيَه تلميذُه أبو حيان، وعلّل ترك العلماء الاستشهاد بالحديث الشريف بأمرين[2]:

الأول: أنّ الحديث لم يروَ بألفاظه التي نطق بها الرسول - صلى الله عليه وآله وسلّم، لأنّه قد أُجيزت روايتُه بالمعنى، ولذلك اختلفت العبارات التي تؤدي معنى الحديث الواحد.

الثاني: أنّه قد وقع اللحن كثيراً في ما رُوِيَ من الحديث، لأنّ كثيراً من الرواة كانوا من غير العرب ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، لهذا سكتَ النحويون الأوائل عن الاحتجاج بالحديث الشريف، وبقي استشهادهم به في حدود الاستئناس والتثبت اللفظي والتحقق من نصوص اللغة[3]. وانقسم النحويون المتأخرون - بالنسبة إلى حجّيّة الحديث الشريف - على ثلاثة مذاهب:

1 - مذهب المانعين مطلقاً، ويمثّل القائلين به ابن الضائع الذي أرجع سبب عدم الاحتجاج به إلى روايته بالمعنى، وتابعه في ذلك أبو حيان كما تقدم، وكان أكثر تشدداً من أُستاذه، حتى إنّه شنّعَ على ابن مالك، لكثرة استشهاده بالحديث الشريف لإثبات القواعد الكلية في لسان

---

(1) الاقتراح 43.

(2) ينظر: المصدر نفسه 42،41.

(3) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية 335.

العرب، وأنّه خالفَ بذلك ما سارَ عليه المتقدمون والمتأخرون [1]. ومع موقف أبي حيان هذا من ابن مالك وما نُقل عنه من تشدده في منع الاستشهاد بالحديث الشريف، كان من المفترض أن لايسلك هو طريق ابن مالك في كثرة الاستشهاد بالحديث، لكنّنا نجده في كتابه (ارتشاف الضرب) يستشهد بـ (38) حديثا نبوياً شريفاً[2] .

2 - مذهب المجوزين مطلقاً، وكان أولهم السهيلي، وقيل : ابن خروف[3] . أمّا أكثرهم استشهاداً بالحديث الشريف، فهو ابن مالك الذي رسم منهجاً مميزاً في الاحتجاج به، فكان أكثر مايستشهد بالقرآن الكريم، فإن لم يجد شاهداً لما يحتج به عدل الى الحديث الشريف، وإن لم يكن عدلَ إلى أشعار العرب وكلامهم، وقد تمثّل هذا المنهج بوضوح في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، فقد كان الحديث النبوي من أهم شواهده وهو يناقش مشكلات ألفاظ وتراكيب وردت في كتاب (الجامع الصحيح) لأبي عبد الله البخاري (256 هـ) ويوضحها ويصححها، ولم يكن خافياً على ابن مالك — وهو يدرس هذه الأحاديث التي وصل عددها إلى سبعين حديثاً نبوياً — أنّ لفظ الحديث للراوي، وأنّ من الجائز أن يقع فيه اللحن[4] وبذلك فتح ابن مالك الباب واسعاً للاستشهاد بالحديث الشريف، ووافقه في ذلك رضي الدين الاستراباذي، الذي احتج

(1) ينظر : ارتشاف الضرب 935/2، والاقتراح 40، وخزانة الأدب 10/1.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب (دراسة المحقق) 49/1.

(3) ينظر : العربية ـ دراسات في اللغة واللهجات والأساليب 221.

(4) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (مقدمة المحقق) 14.

بالحديث النبوي كثيراً [1]، وبأقوال الصحابه بنسبة أقلّ، وزاد على ابن مالك استشهاده بأقوال آل البيت – عليهم السلام -[2] . وتابعهما في ذلك ابن هشام الانصاري، الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث كثرة فاقت استشهاد مَن سبقه به [3].

3 - مذهب المتوسطين في الاستشهاد بالحديث الشريف، وهو مذهب الشاطبي، فقد وقف موقفاً وسطاً بين منع الاستشهاد به مطلقاً، وإجازته مطلقاً، يقول : ((لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلّم - وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم.... وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنّها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتُها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإنّ رواتَه اعتنوا بألفاظهم لما ينبني عليها من النحو)) [4].

فنقلُ الحديث بالمعنى ومايستتبعه من تغيير ألفاظه يقف مانعاً من استشهاد الشاطبي، ومَن تقدمه، به لإثبات قواعد الأحكام النحوية، مع سموٍّ مكانته من ناحية المعنى، في حين أنّ عناية الرواة بلفظ كلام العرب من شعر ونثر - مع إسفاف معناه أحياناً - كانت مدعاةً الى اتخاذه أصلاً من أُصول النحو التي يحتج بها لإثبات قواعد اللغة.

أمّا الأحاديث التي اعتنى رواتها بألفاظها وحرصوا على أن ينقلوها كما وردت بلفظها عن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلّم - فجوّز الشاطبي الاستشهاد

---

(1) استشهد الرضي بـ (49) حديثاً نبوياً في شرحه على الكافية، تنظر: (دراسة المحقق - الفهرس) 7/57 - 58 .

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية (دراسة المحقق - الفهرس) 7/62 - 65.

(3) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه 62.

(4) خزانة الأدب 1/12 .

بها ، وعليه انقسمت عنده الأحاديث ـ من حيث صحة الاحتجاج بها ـ على قسمين، قال : ((أمّا الحديثُ فعلى قسمين : قسمٌ يعتني ناقلُه بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسمٌ عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاصٍّ، كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيانُ فصاحته ـ صلى الله عليه وسلّم ـ ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية ، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية)) [1].

ويتضح من نصِّه أنّ مجال الاستشهاد بالحديث الشريف ضيق، لأنّ الأحاديث التي وصلت بلفظ الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلّم ـ قليلة جداً إذا ما قيستْ بالأحاديث التي رُويت بالمعنى، وقد صرّح السيوطي بذلك فقال :((أمّا كلامُه ـ صلى الله عليه وسلّم ـ فيُستدلُّ منه بما ثبتَ أنّه قاله على اللفظ المروي وذلك نادرٌ جداً ، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً)) [2].

ويضيق الاستشهاد أكثر إذا علمنا بأنّ ليس كلّ حديث وصل بلفظ الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلّم ـ يصلح للاستشهاد به، وإنّما عماد ذلك على ما تعلّقَ من هذه الأحاديث باستنباط قواعد اللغة ، فقوله ـ صلى الله عليه وآله وسلّم ـ مثلاً: ((**الظلمُ ظلماتٌ يوم القيامة**)) [3] وردَ بلفظه، ولكنّ مجال الاستشهاد به اقتصر على علم البلاغة ، بل ماحُفظ هذا الحديث بلفظه إلاّ لأجل هذا التجنيس البديع بين(الظلم والظلمات) [4]. أمّا الأحاديث التي اعتُني بلفظها لإثبات فصاحته ـ صلى الله عليه وآله وسلّم ـ وتضمّنت الكتب التي خاطب بها القبائل والأقوام الأُخَر، وتضمّنت كذلك الأمثال النبوية ، فكانت مادةً من مواد كتب غريب الحديث

---

(1) خزانة الأدب 1/12. 13 .

(2) الاقتراح 40.

(3) صحيح مسلم 8/18.

(4) ينظر : كتاب الصناعتين 291، وأسرار البلاغة 9.

ولم تكن غرضاً للنحوي يطلبها لاستنباط قواعد النحو [1]. وقد لقي رأي المتوسطين قبولاً واسعاً لدى المحدثين ممّن درسوا حجيّة الاستشهاد بالحديث الشريف واتخاذه أصلاً من أُصول النحو وانقسموا بإزائه قسمين:

الأول : يمثّلهم الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور عبد الرحمن السيد، وغيرهم ممّن ذهب إلى أنّ النحويين المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث الشريف، فآخذوهم على ذلك بأنّهم ضيعوا عظيماً كان عليهم الإفادة منه في استنباط قواعد اللغة[2].

والقسم الثاني: يمثّلهم المستشرق يوهان فك، والدكتورة خديجة الحديثي، والدكتور أحمد مكي الأنصاري، والدكتور عبد الفتاح شلبي، والدكتور محمد ضاري حمادي وغيرهم ممّن أراد إثبات الاحتجاج بالحديث الشريف وإثبات أسبقية بعض النحويين في الاستشهاد به، فقد عدَّ الدكتور أحمد مكي الأنصاري الفرّاء أول مَن احتجّ بالحديث الشريف، وعدَّ يوهان فك ابن خروف السابق لذلك في حين اتفقت كلمتهم على أنّ ابن مالك هو مَن فتح الباب واسعاً لِمَن جاء بعده في الاستشهاد بالحديث لإثبات القواعد الكلية للغة[3]. وكان من أشدّ المدافعين عن حجيّة الاستشهاد بالأحاديث الشريفة محمد الخضر حسين، و قد سار على نهج الشاطبي في التفريق بين ما يُستشهد به وما لا يُستشهد به من الأحاديث الشريفة، وعلى ما قدّمه من دراسةٍ وبحثٍ في هذا الشأن اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة في إصدار قراره الخاص بحلّ مشكلة الاحتجاج بالحديث

---

(1) ينظر : المشكل في العربية 174 (أطروحة دكتوراه)، أمين عبيد جيجان، جامعة بابل، كلية التربية ـ صفي الدين الحلي، 2010م.

(2) ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ أعماله ومنهجه 79، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية 97، ومدرسة البصرة النحوية 256.255، وفي أصول النحو 46.

(3) ينظر : العربية ـ دراسات في اللغة واللهجات والأساليب 235، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث427.423، وأبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة 242، وأبو علي الفارسي حياته ومكانته 203 ـ 204، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية 329.314

الشريف[1]، ونصُّه : ((اختلفَ علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى لكثرة الأعاجم في رواتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة في ما يأتي :

1 - لايحتج في العربية بحديثٍ لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها

2 - يُحتج بالحديث المُدوَّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ ـ الأحاديث المتواترة والمشهورة

ب ـ الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات.

ج ـ الأحاديث التي تُعدُّ من جوامع الكلم.

د ـ كتب النبي ـ صلى الله عليه وسلّم ـ

هـ ـ الأحاديث المروية لبيان أنّه كان ـ صلى الله عليه وسلّم ـ يُخاطبُ كلّ قوم بلغتهم.

و ـ الأحاديث التي دوّنها مَن نشأ بين العرب الفصحاء.

ز ـ الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنّهم لايجيزون الحديث بالمعنى مثل : القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين

ح ـ الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظُها واحدةٌ)). [2]

وخلاصةُ القول في كلِّ ما تقدّم: أنّ علماء العربية الأُوَل وجلّ المتأخرين منهم لم يتخذوا الحديث الشريف أصلاً من أُصول الاستشهاد لإثبات الأحكام النحوية، فبقي الاستشهاد به في حدود الاستئناس أو التثبت اللفظي والتحقق من

(1) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها 175-180.

(2) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة 680.

نصوص اللغة، إلى أن جاء ابن مالك فاتخذ الحديث الشريف أصلاً من أُصول الاستشهاد وتقعيد الأحكام النحوية وتثبيتها، وتابعه في ذلك الرضي وابن هشام.

أمّا الجزولي فقد استشهد بالحديث الشريف، ولكنّه كان مقلاً في الاستشهاد به، شأنه في ذلك شأن أوائل العلماء، ومَن تابعهم، فبلغ مجموع شواهده منه حديثين شريفين فقط، ونلحظ على استشهاده بهما ما يأتي:

1- أنّ الشاهد الحديثي يقف عنده إلى جانب الشاهد القرآني لاستنباط الأحكام النحوية، يقول في باب المذكر والمؤنث :((المؤنثُ الذي لاعلامة فيه يُعرف كونه مؤنثاً بالإشارة إليه، نحو: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ﴾ أو بإضماره، نحو: ﴿ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ﴾ أو بإلحاق علامة التأنيث في فعله نحو: (**حُفَّت النارُ بالشهوات**)))[1].

والملاحظ في استشهاده أنّه لم ينصّ على أنّ ما استشهد به حديث نبوي وأنّه اقتضب نص الحديث اقتصاراً على موضع الشاهد النحوي، والحديث كاملاً : ((حُفَّتِ الجنةُ بالمكاره، وحُفَّتِ النارُ بالشهوات))[2].

2- أنّه حين لا يجد شاهداً قرآنياً للحكم النحوي يعتمد على الشاهد الحديثي لتقرير الحكم وتثبيته، يقول في الضمير : ((ويتصل بـ (إنّ، و كان) نحو قوله في الحديث : (كُنْ أبا خَيثَمة فكانَه)))[3].

---

(1) المقدمة الجزولية 254، والآية الأولى من (الرحمن / 43)، والثانية من (إبراهيم / 29).

(2) صحيح مسلم 687/5.

(3) المقدمة الجزولية 61، والحديث في صحيح مسلم 616/5. و(أبو خَيْثَمة) هو عبد الله بن خيثمة ـ رضي الله عنه ـ من صحابة الرسول الأكرم، شهد أحداً، عاش حتى خلافة يزيد بن معاوية. له قصة مشهورة في غزوة تبوك، ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة 104/11.

كلام العرب من شعر ونثر

يُحتج من كلام العرب بما ثبتَ عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وقد وضع النحويون أُصولاً وضوابط للاستشهاد بكلام العرب، فحدّوا سماعهم له حداً مكانياً وحداً زمانياً، أمّا المكاني فشمل القبائل البعيدة عن مواقع الاتصال بالأمم الأجنبية، أمّا القبائل القريبة والمجاورة لأمم الفرس والروم والحبشة فلم يعتمدوا عليها في سماعهم، وكذلك امتنعوا عن الأخذ عن الحواضر، فلم يأخذوا عن(لخم، وجُذام،وقضاعة، وغسّان، وإياد، وتَغلِب، وأزْد عمان، وحاضرة عمان) وغيرها[1].

قال ابن جني:((وعلةُ امتناع ذلك ما عرضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاط والفساد و الخطل، فلو علمَ أنّ أهل المدينة باقون على فصاحتهم،ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم، لوجبَ الأخذُ عنهم، كما يُؤخَذ عن أهل الوبر))[2].

أمّا الحدُّ الزماني فجعلوا منتصف القرن الثاني الهجري حدّاً للغة الأمصار والقرن الرابع الهجري حدّاً للغة البادية، وكان رائدهم في اقتصارهم على هذه الحقبة ما تميزت به من سماتٍ عن الأحقاب التي تلتها، كسلامة النصوص من الغلط عموماً، وخلوصها من شوائب العجمة [3]،إلاّ أنّ الباحث المدقق في الواقع التطبيقي للشواهد التي احتج بها النحويون يجد أنّ كِلا علماء المدرستين البصرية والكوفية لم يكونوا ملتزمين دائماً بالحد المكاني والحد الزماني للاستشهاد، فقد توسّع البصريون في الأخذ من حيث المكان، وجاوزوا المسموح

---

(1) ينظر : الاقتراح 44. 45.

(2) الخصائص 2/5.

(3) ينظر : أصول التفكير النحوي 249 .

من حيث الاستشهاد بكلام قبائل مُنع الأخذُ عنهم[1]. ونجد الكوفيين كذلك قد تجاوزوا الحدّ المكاني فأخذوا عن قبائل خالطت الأعاجم نحو: تغلب، وقبائل اليمن، وربيعة، وبني حنيف، وكلب، وأعراب الحُطَمية، وحوران، وحضرموت[2]. أمّا من حيث الحد الزماني فقد استمرت رحلات العلماء في كلا المصرين إلى بطون البادية إلى ما بعد القرن الرابع الهجري[3].

أمّا الجزولي فقد أقلّ من الاستشهاد بالشعر على عادته في عدم ذكر الأمثلة والشواهد للأحكام النحوية التي يتناولها، فبلغ مجموع ما استشهد به من الشعر عشرة شواهد فقط، بين : بيتٍ، وشطر بيتٍ، وجزء بيتٍ، ورجزٍ.

وفي ما يأتي عرض لسمات منهجه في كيفية إيراده هذه الشواهد :

1. نسبَ شاهداً واحداً إلى قائله، وأغفل نسبة الشواهد الأُخَر، قال في باب النداء ((وأمّا قولُهم:(يا بنَ أُمٍّ، و يابنَ عمٍّ) في الكلام، وقولُ أبي النجم في الشعر :

يا بنةَ عمّا................. ....

فلا يُقاس عليه)) [4]. وقولُ الجزولي :((وقول أبي النجم في الشعر)) تسامحٌ منه، والأصحُّ أنّه رجز لأبي النجم، تمامه[5] :

---

(1) ينظر : القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة 41-43، والقراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي 10 ـ 11. (أطروحة دكتوراه)، حامد عبد المحسن كاظم الجنابي، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 1996م.

(2) ينظر : مدرسة الكوفة 315، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة 43، 75.

(3) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها 212/1، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة 43، 75.

(4) المقدمة الجزولية 132ـ 133.

(5) الرجز من شواهد : كتاب سيبويه 412/2، والمقتضب 252/4، والمحتسب 238/2، وشرح المفصل 12/2، والمقاصد الشافية 341/5.

يـا بنـةَ عمّـا لاتلـومي واهْجَعـي   وانْمي كَما يَنْمي خِضابُ الأشْجَعِ

وأصلُ المسألة المُستشهَد لها بهذا الرجز: أنّه لا يجوز عند النحويين حذف ياء المتكلم ممّا أُضيف إليه المنادى، نحو:(يا غلامَ غلامي)، لأنّ الثاني غير منادى[1]. واختلفوا في :(يا بنَ أُمِّ، ويا بنَ عمِّ)، فمنهم مَن أثبت الياء وهو القياس، كقول أبي زبيد الطائي [2]:

يـا بـنَ أُمّـي ويـا شَـقيقَ نَفْسـي   أنـت خَلّيـتَني لِـدَهرٍ كَـؤودِ

ومنهم مَن حذف الياء، وإنّما جاز حذفها، لأنّ إضافة(ابن) إلى هذين الاسمين ممّا كثر استعماله، فتغيرا عن أُصول نظائرهما، يقول ابن الشجري (542هـ): ((ألا ترى أنّ العربي يلقى العربي وهو لا يعرفه، فيقول له : يا بنَ عمِّ، وكذلك يقول مَن لا نسبَ بينه وبينه : يا بنَ أُمِّ)) [3].

2. يتخذ الشاهد الشعري أصلاً لتقعيد الأحكام النحوية والاستدلال لها، قال في باب نداء المعرف بـ (أل) : ((وما أردتَ نداءَه ممّا فيه الألفُ واللامُ، توصلتَ إليه بـ(أيّ)، وبنيتَه على الضم، وعوّضتَه ممّا يُضاف إليه هاءَ التنبيه، ووصفتَه بالذي أردتَ أن تُناديه، ولمّا لزمت الألفُ واللامُ في اسم الله تعالى، قالوا في الأكثر (اللّهُمَّ) فعوضوا في الآخر، وقد جاء في الشعر:

.... يا اللّهُمّا

(1) ينظر : أمالي ابن الشجري 295/2، وشرح المفصل 12/2، والمقاصد الشافية 341/5.

(2) ديوانه 48 .

(3) أمالي ابن الشجري 295/2.

وفي حال السَّعة : يا اللّه))[1]. وقوله:((وقد جاء في الشعر)) تسامحٌ منه، والأَولى أن يذكر أنّه رجز، وهو لأُمية بن أبي الصلت أو لأبي خراش الهذلي، وتمامه[2]:

إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا أقولُ يا اللّهُمَّا يا اللّهُمّا

وقوله:((قالوا في الأكثر(اللهُمَّ) فعوضوا في الآخر)) يقصد به : أنّهم عوضوا من(يا) النداء في(يا اللّه) ميماً مشددة في آخره، فصار اللفظ (اللهُمَّ)، وهو بذلك يتابع البصرين في رأيهم أنّ (اللّهُمَّ) أصلها :(يا اللّه)، وعُوض من المحذوف منها في (اللهُمّ) ميماً مشددة[3]. وسترد المسألة مفصلة لاحقاً عند الحديث عن مذهبه النحوي وما أيّد فيه البصريين وما خالفهم فيه.

3. يستشهد بأكثر من شاهد شعري لمسألة واحدة في موضع واحد بعينه، كقوله في ما جرى مجرى المفعول المطلق : ((ومن الأحوال :(أ تميمياً مرةً وقيسياً أُخرى) ؟ وقوله:

أ في السلمِ أعْياراً جَفاءً وغِلظةً وفي الحربِ أشباهَ النساءِ العَوارِكِ ؟

وقوله :

أ في الولائمِ أولاداً لواحدةٍ وفي المحافلِ أولاداً لعِلاتِ))[4].

(1) المقدمة الجزولية 189 ـ 190 .

(2) الرجز من شواهد : النوادر 458، والمقتضب 242/4، وضرورة الشعر 128، وأمالي ابن الشجري 340/2، وشرح المفصل 16/2.

(3) ينظر : الإنصاف (م 47)343/1 ـ 344 .

(4) المقدمة الجزولية 279. والشاهد الشعري الأول لهند بنت عُتبة، وهو من شواهد : كتاب سيبويه 344/1، والمقتضب 265/3، والتبصرة والتذكرة 383/1، والمقرب 283، وشرح الرضي على الكافية90/2. والشاهد الثاني لا يُعرف قائله، وهو من شواهد: كتاب سيبويه344/1، والمقتضب265/3، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 1097/3 ،والمباحث الكاملية 443/2، وشرح الرضي على الكافية 91/2.

وقد اسشهد الجزولي بهذه الشواهد لبيان أنّ أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال، وقد وردت مع همزة الاستفهام للتوبيخ وهذه الأسماء منتصبة على المفعولية المطلقة، وقد حُذِفَ عاملُها وجوباً [1] متابعاً في ذلك رأي سيبويه [2]، في حين رأى السيرافي، ومَن تبعه، أنّ هذه الأسماء منصوبة على الحال [3]. ومذهبُ سيبويه، الذي تابعه فيه الجزولي، أحقُّ، إذ ليس المراد أن تتحول في حال كونكَ تميمياً، وأنّكم تنتقلون في حال كونكم أعياراً أو أولاداً لأُمٍّ واحدةٍ، بل المعنى : أن تتحولوا هذا التحول المخصوص الثابت الذي يناسبه المصدر لا الحال.

4- يستشهد بشعرٍ لا يُعرف قائله، كقوله في باب إعراب أحرف الجواب :

((ومنها (جَيْرِ)عند بعضهم. الجوهري هي قَسَمٌ للعرب، ومعناها حقاً.

وقال لنا أبو محمد : الدليلُ على أنّها اسم التنوينُ، وأنشدنا :

وقائلةٍ أسيتَ فقلتُ جَيْرٍ ... أسِيٌّ إنني من ذاكَ إنّهْ)) [4]

والبيت موضع الشاهد لا يُعرف قائله، وقد استشهد به ابن بَرّي على أنّ (جير) اسم، لأنّ آخرها منون، والتنوين من علامات الأسماء، ومذهبُ جمهور النحويين أنّها حرف..

ومن ذلك أيضاً ما نقله اللورقي وغيره من أنّ الجزولي قد استدلّ على أنّ (الذي) إذا شُدِّدت أُعربت بحسب العوامل الداخلة عليها، وأنّه استدلّ ببيتين لا يُعرف قائلاهما، الأول:

وليس المالُ فاعلَمْه بمالٍ ... وإنْ أغْناكَ إلاّ لِلَّذيٌّ

---

(1) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 1096/3، والمباحث الكاملية 442/2.

(2) ينظر : كتاب سيبويه 343/1.

(3) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي 231/2 ـ 232، وشرح الرضي على الكافية 91/2، والتذييل والتكميل 200/7.

(4) المقدمة الجزولية 323.

وفيه: وردت (الذي) مشدّدة معربة عنده، والبيت الثاني:

أغْضِ ما اسْطَعْتَ فالكريمُ الذيُّ ... يَألَفُ الحِلمَ إنْ جَفاهُ بَذيُّ

وفيه : وردت (الذيُّ) مشددة مضمومة، وفي المسألة توجيهات نحوية أُخَر ستُذكر تفصيلاً.

5. يشير الجزولي إلى أنّ للشعر مواضع تخرج عن حكم الأصل ولكنّه لا يذكر الشاهد الشعري، وقد تكرر ذلك في مواضع متعددة عنده[1]، من ذلك قوله في مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر : ((أو كان المبتدأُ مُشبَّهاً بالخبر، وقد يخرج هذا أيضاً عن أصله في الشعر)) [2]. وبيانُ المسألة: أنّ المبتدأ يجب تقديمه وتأخير الخبر في مواضع، منها: أن يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر، نحو: (زيدٌ زهيرٌ شعراً) [3]، وقد لا يُلتَزم هذا الأصل في الشعر إذا دلّ على المتقدم دليل، كقول الشاعر[4]:

بَنونا بنو أبنائِنا وبَناتُنا ... بَنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعِدِ

فـ (بنونا) خبر مقدم على المبتدأ (وهو: بنو أبنائنا)، لأنّ المراد الحكم على بني أبنائهم بأنّهم كبنيهم وليس العكس[5]، ومنه أيضاً قول حسان[6]:

قبيلةٌ ألأمُ الأحياءِ أكْرَمُها ... وأغْدَرُ الناسِ بالجيرانِ وافيها

---

(1) ينظر : المقدمة الجزولية 54، 81، 123، 136، 145، 175.

(2) المصدر نفسه 97.

(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 353/1، والمقاصد الشافية 60/2.

(4) البيت منسوب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وهو من شواهد : الإنصاف (م9)66/1، وشرح المفصل 99/1، والمقاصد الشافية 56/2 ، وشرح التصريح 214/1، وخزانة الأدب 1/ 444.

(5) ينظر : المقاصد الشافية 60/2.

(6) ديوانه 232.

فالمراد : الإخبار عن (أكرمها) بأنّه (ألأم الأحياء) وعن (وافيها) بأنّه أغدر الناس[1].

أمّا الشواهد النثرية فتشمل لغة التخاطب اليومي التي اعتمد عليها النحويون أصلاً من أُصول الاحتجاج، فشملت : أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم، وكان المتوقع أن يكون النثر مقدماً على الشعر عند النحويين في استنباط قواعدهم، لخلوه من الضرائر، ولأنّ العرب حين تتكلم به تتكلمُ على سجيتها من دون تكلف فيكون كلامها العفوي منطلقاً لتأصيل القواعد والأساليب اللغوية الحية، ولكنّ هذا لم يحصل، فجاء النثر دليلاً متأخراً بعد الشعر، ولعلّ سبب ذلك يعود إلى ما للشعر من منزلة عظيمة عند العرب في الجاهلية والإسلام، حتى قيل : إنّ الشعر ديوان العرب، وكان ابن عباس(68هـ) ـ رضي الله عنه ـ إذا سُئل عن شيءٍ من القرآن الكريم أنشد فيه شعراً[2]، ثم إنّ الشعر شائع الحفظ كثير التداول قياساً بالنثر، الذي قلّتْ شواهدُه التي وصلت إلى النحويين من العصر الجاهلي، إذ لم يُؤثر عن الجاهليين نصوص نثرية كثيرة، كما هو الحال في الشعر[3].

وقد أقلَّ الجزولي من الاستشهاد بكلام العرب المنثور، فبلغ مجموع ما استشهد به اثنين وعشرين شاهداً نثرياً، منها : ثلاثة عشر شاهداً من لهجات العرب وأربعة شواهد من الأمثال، وخمسة شواهد من أقوال العرب. وسأعرضُ لمنهجه في شواهده النثرية على النحو الآتي :

---

(1) ينظر : المقاصد الشافية 60/2 .

(2) ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده 30/1 .

(3) ينظر : القياس في اللغة العربية 101.

أ ـ لهجات العرب

1ـ يعدّد الجزولي اللهجات الواردة في الاستعمال، قال في باب الأسماء الستة: ((وفي(حَمٍ) خمسُ لغاتٍ، إحداها: ما ذكرناه، والأُخرى :أن يكون من باب (دلْو)، والأُخرى: أن يكون من باب(يَدٍ)، والأُخرى :أن يكون من باب (خَبْءٍ) والأُخرى: أن يجري على ما ذُكِرَ أنّه أصلُه. و(هنوكَ) فيه لغتان، الواحدةُ: ما قدمناه، والأُخرى: أن يكون من باب(يَدٍ). و(فوكَ) إذا عُوِّض من واوه ميمٌ، ففيه أربعُ لغاتٍ: (فَمٌ، وفِمٌ، وفُمٌّ، وفُمٌ بالإتباع))) [1].

وقد زاد العلماء على لهجات(حَمٍ) التي ذكرها الجزولي، وهي (حَموكَ وحَمْوٌ، وحَمٌ، وحَمءٌ، وحَما مقصورة) لهجةً سادسةً هي (حَمَأٌ) [2]، قال الشلوبين: ((هي ستٌّ: السادسةُ أن تكون من باب (رَشَأ))) [3].

وزادوا في لهجات (هَنٍ) لهجةً ثالثة هي (هَنٌّ) بالتشديد[4]، كما زادوا في لهجات (فَمٍ) أربع لهجاتٍ أُخَر، هي: (فَما، وفُما، وفِما) مثلث الفاء مقصور مطلقاً، و(فَمٌّ) بفتح الفاء وتشديد الميم[5].

وقد يذكر الجزولي عدد اللهجات الواردة في أداة نحوية ما، من غير أن يذكر هذه اللهجات قال: ((وفي (لعلّ) لغاتٌ ستٌّ)) [6] ويقصد بها: (لَعلّ، و عَلّ

(1) المقدمة الجزولية 20.19.

(2) ينظر: أمالي ابن الشجري 45/2، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 375/1، وشرح الجزولية للأبذي 58/1 ـ 59، والبسيط 44/1 ـ 45.

(3) شرح المقدمة الجزولية الكبير 375/1.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية 342/2.

(5) ينظر: المصدر نفسه 342/2 ـ 344.

(6) المقدمة الجزولية 116.

وعَنّ، وأنّ، ولأنّ، ولَعَنّ) وهي اللهجات المشهورة فيها[1]، وذكر ابن مالك أربع لهجات أُخَر وصفها بأنّها قليلة الاستعمال، هي: (رَعَنّ، ورَغَنّ، ولَغَنّ، وغَنّ)[2]. والتقارب الصوتي واضح بين هذه الاستعمالات اللهجية لـ (لعلّ)، فإبدال بعض حروفها من بعض في نحو: (لَعَلّ، ولأنّ، ولَعَنّ) وفي: (رَغَنّ، ولَغَنّ) جائز بحسب اختلاف نطق العربي لأصوات الكلمة، ولاسيّما أنّها متقاربة في الصفات والمخرج، وتخفيفها بالحذف في نحو: (رَغَنّ، وغَنّ) ممكن.

وقد يبينُ أنّ التخفيف هو العلة الرئيسة في تعدد الاستعمال اللهجي للأدوات النحوية قال: ((نِعمَ وبِئسَ أصلُهما(فَعِلَ)، وكلُّ فعلٍ على(فَعِلَ) فالعربُ قد تُسكن وسطَه تخفيفاً، فإن اتُّفِقَ أن تكون عينه حرفاً من حروف الحلق، كما كان في (نِعْمَ وبِئْسَ) كان لهم فيه أربع لغاتٍ: الأصليةُ، والتخفيفُ، وكسرُ الفاء إتباعاً للعين، والتخفيفُ مع الكسر))[3]. وإيضاح هذا: أنّ النحويين إنّما قالوا في(نعم وبئس): إنّهما مخففان، لأنّ أصل هذين الفعلين(نَعِمَ وبَئِسَ)، قال الجوهري:((نِعْمَ منقولٌ من قولك: (نَعِمَ فلانٌ) إذا أصاب نعمةً. و(بِئْسَ) منقولٌ من:(بَئِسَ فلانٌ) إذا أصاب بُؤْساً، فنُقلا إلى المدح والذم، فشابها الحروف، فلم يتصرّفا))[4]، وإنّما خُفِّفا، لأنّ حرف الحلق في أصله ثقيل والكسرة ثقيلة أيضاً، ولهذا يَفِرُّ العربُ في كلِّ كلمةٍ ثلاثية مفتوحة الأول مكسورة الثاني إذا

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه 332/3، ومعاني القرآن للفراء 350/1، والمقتضب 3/ 73، والمفصل 307.

(2) ينظر : شرح التسهيل 46/2، والتذييل والتكميل 178/5 ـ 179.

(3) المقدمة الجزولية 159.

(4) الصحاح (بئس) 907/3.

كان الحرف من حروف الحلق، إلى تغيير هذه الزنة إلى واحدٍ من ثلاثة أوزان، قيل: إنّها لهجات للعرب وقيل: إنّها لهجة تميم خاصة[1]:

الأُولى: أن يسكنوا الحرف المكسور ويبقوا ما عداه على حاله، فيقولون (نَعْمَ وبَئْسَ، وشَهْدَ)[2]، وسمّاها الجزولي لغة التخفيف.

الثانية: أن يكسروا فاء الفعل إتباعاً لكسرة عينه، فيقولون:(نِعِمَ، وبِئِسَ، وشِهِدَ)، وإنّما كان نوعاً من التخفيف مع أنّ بنية الكلمة احتملت كسرتين متواليتين لأنّ فيه مع ذلك اقتصاراً للجهد العضلي للسان حين ينطق بالكسرتين المتواليتين، ذلك أنّه يخرج من شيءٍ إلى شيءٍ يشبهه، فليس به حاجة الى تغيير ضغطه وحركته، أمّا حين ينتقل من الفتح الى الكسر فإنّه ينتقل من الشيء إلى ما يغايره فيضطر إلى أن يُغير ضغطه وحركته، فلهذا كان(نِعِمَ وبِئِسَ) بالإتباع أخف من (نَعِمَ وبَئِسَ) بفتحٍ وكسرٍ[3].

الثالثة: أن يسكنوا الحرف المكسور بعد أن ينقلوا حركته إلى الحرف الأول فيقولون: (نِعْمَ، وبِئْسَ) وهو الاستعمال الشائع لهذين الفعلين في المدح والذم عند عامة العرب[4].

2ـ يتردد عنده ذكر لهجتي الحجاز وتميم وما بينهما من خلاف لهجي اعتمد عليه النحويون في تأصيل الأحكام[5]، من ذلك قوله في باب (فَعالِ): ((وما كان منها عَلَماً شخصياً في وضعه أو نُقل إليه من

---

(1) ينظر: المحتسب 356/1ـ 357، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 903/3، وشرح الرضي على الكافية 254/5.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 113/4، والمقتضب 255/1، والمحتسب 357/1، والمفصل 273، وشرح الرضي على الكافية 254/5. 255.

(3) ينظر: الأصول في النحو 111/1، والمباحث الكاملية 225/2.

(4) ينظر: الإنصاف (م14) 126/1.

(5) ينظر: المقدمة الجزولية 186، 214، 220.

البواقي، جعله بنو تميم من باب ما لا ينصرف، إلاّ أن يكون في آخره راءٌ، فإنّهم يبنونَه على الكسر في الغالب كسائر الباب، وجميعُ الباب عند أهل الحجاز مبني على الكسر)) [1].

وهو يقصد بالعلم الشخصي في أصل وضعه، نحو:(حَذامِ، وقَطامِ)، ويقصد بالمنقول إليه من البواقي اسم فعل الأمر، نحو:(نَزالِ)، والصفة الغالبة المختصة بالنداء، نحو:(يا لَكاعِ، ويا خَباثِ)، وغير المختصة بالنداء، نحو: (حَلاقِ) صفة للمنية، وكذلك العلم الجنسي نحو: (فَجارِ) عَلَمٌ للفجور و(يَسارِ) عَلَمٌ للميسرة [2].

فإن كان الاسم على زنة (فَعالِ) عَلماً شخصياً نحو:(حَذامِ) أو منقولاً من واحدٍ من هذه البواقي، كأن تُسمي امرأة بـ (نَزالِ، أو فَساقِ، أو حَلاقِ، أو يَسارِ) فجميع ما ذُكر في هذا الباب من الأعلام المعدولة، على زنة (فَعالِ)، مبنية على الكسر عند أهل الحجاز. وأمّا بنو تميم فإنّ الأعلام الشخصية كـ (حَذامِ) معربة عندهم معدولة عن(حاذمة)، وإنّما منعوها الصرف للعدل والعلمية مع ما فيها من تأنيث، لولا أنّهم نقضوا ما علّلوا به بما في آخره راء، نحو: (وَبارِ) اسم قبيلة و(حَضارِ) اسم جبل، فإنّهم بنوه [3]. والحقُّ أن الراء لا دخل لها في البناء، فإمّا أن يُبنى في جميع ذلك أو أن يُعرب.

3ـ يُعبر بقوله:(عند قوم) عن لهجة من لهجات العرب، قال في إجراء القول مجرى الظنّ : ((وعند قومٍ يجرون القولَ مجرى الظنِّ مطلقاً)) [4]. والقوم الذين لم يُسمهم الجزولي هم بنو سُلَيم، ولهجتهم المشهورة: أنّهم يجعلون القول يجري

---

(1) المصدر نفسه 214.

(2) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 990/3.

(3) ينظر : المصدر نفسه 990/3 ـ 992، وشرح الجزولية للأبذي 199/2.

(4) المقدمة الجزولية 263 ـ 264.

مجرى الظنّ من دون شروط، فيقولون: قُلتُ زيداً حاضراً، و يقولُ زيداً حاضراً، وقُلْ زيداً حاضراً[1]، وعلى لهجتهم ورد قول الراجز[2]:

قالتْ وكُنتُ رَجلاً فَطينا هذا لَعَمْرُ اللهِ إسْرائينا

أمّا مذهب عامة العرب وهو المشهور: أنّ القول لا يجري مجرى الظن إلاّ بشروط أربعة ذكرها النحويون، هي: أن يكون الفعل مضارعاً، للمخاطب، مسبوقاً باستفهام، لم يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف والجار والمجرور ومعمول الفعل[3]، وممّا ورد على هذه اللهجة قول عمر بن أبي ربيعة[4]:

أمّا الرحيلُ فدونَ بعد غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا؟

ب ـ أقوال العرب وأمثالهم

ومن أمثلة استعمال الجزولي لأقوال العرب وأمثالهم شواهد يُحتج بها للمسائل التي يعرض لها :

1. في باب الإغراء والتحذير قال : ((وما انتصبَ في قولهم : إيّاك والأسدَ، وماز رأسَكَ والسيفَ، وإيّايَ والشرَّ، وإيّايَ وأن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ، وشأنَكَ والحجَّ، وامرأً ونفسَه، وأهلَكَ والليلَ، وعَذيرَك، وهذا ولا زَعَماتِك...ومن هذا الباب عند بعضهم: كِليهما وتَمْراً، وكلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ))[5].

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه 124/1، والمقتضب 348/2، والمفصل 261، وشرح المفصل 78/7.

(2) الرجز لا يعرف قائله، وهو من شواهد : أمالي القالي 44/2، وشرح ابن عقيل 62/2، والمقاصد الشافية 502/2، وشرح التصريح 385/1، وهمع الهوامع 246/2.

(3) ينظر : كتاب سيبويه 123/1، والمقتضب 348/2، والمفصل 261، والمقاصد الشافية 496/2 ـ 498.

(4) ديوانه 376.

(5) المقدمة الجزولية 270 ـ 272.

وإنّما استشهد الجزولي بهذه المجموعة من أقوال العرب المأثورة وأمثالهم المتداولة على المنصوبات بفعل يلزم إضماره، فالتقدير في قولهم في التحذير (إياك والأسدَ) : أُحذِّرُكَ واحذَرِ الأسدَ، وكذلك في المثل ((ماز رأسَكَ والسيفَ))[1]

أي : يا مازن قِ نفسَكَ واتّقِ السيفَ، وهكذا في بقية الاستعمالات المأثورة[2].

2ـ في باب المفعول المطلق ممّا جرى مجرى المصادر قال:((ومن الجامدة المجراة مجرى المصادر في الدعاء:(تُرباً وجَندلاً، وفاها لفيكَ)))[3].

فهذه أسماء انتصبت انتصاب المصادر، لأنّها موضوعة في هذا المحل المخصوص للمعنى الذي تفيده الأفعال التي حُذفت معها حذفاً واجباً، لأنّ هذه الأسماء صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، وفي انتصابها وجهان[4]:

الأول: أنّها واقعة موقع المصدر المقدر، من نحو قولك تقديراً في (تُرباً وجَندلاً) : ذلاً وإهانةً، وفي (فاها لفيك) :(مَوتاً لكَ) ونحو ذلك من المصادر التي وقعت هذه الأسماء موقعها لدلالة قصد المتكلم على الحدث

الثاني: أنّها منصوبة بفعل محذوف على معنى الدعاء، والتقدير :جعل الله في فيكَ تراباً، ووضع فيه جندلاً، أي: حجارة، بمعنى :أماته الله، إذ لا يكون التراب والجندل إلاّ بعد موته، وكذلك (فاها لفيك) أي: جعل الله فم الداهية لفيك.

---

(1) مجمع الأمثال 279/2.

(2) ينظر : كتاب سيبويه 275/1، والمفصل 49، وشرح المفصل 25/2ـ 26، وشرح الجمل لابن عصفور 411/2 ـ 412، وارتشاف الضرب 2156/4 ـ 2157.

(3) المقدمة الجزولية 278.

(4) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي 206/2 ـ 207، وشرح الجمل لابن عصفور 413/2 ـ 414.

3ـ في باب الترخيم قال : ((ونحو:(أطْرِقْ كَرا ، ويا صاحِ) شاذٌّ)).[1] والشذوذ في المثل الذي استشهد به الجزولي ((أطْرِقْ كَرا إنّ النعامة في القرى)) [2] أي: أطْرِقْ يا كروان، وفي قولهم : يا صاحِ، أي: يا صاحبُ، متأتٍّ من مخالفتهما شروط الترخيم، لأنّهما ليسا بعلَمين، وإنّما جاز ترخيم كروان، لكونه مذكوراً في مَثَل، والأمثال كثيراً ما تخرج عن الأقيسة النحوية والصرفية[3].

وذكر الخليل: أنّ الكرا اسم لذكر (الكروان) [4] وعليه لا يكون في المثل شاهدٌ للترخيم، إذ لم يُحذَف من الاسم شيءٌ، أمّا(يا صاحِ) فمع أنّها صفة لا عَلَم إلاّ أنّه لمّا كثُر استعمالهم لهذا اللفظ حذفوا آخره، كما حذفوا في :(يكُ، ولا أدرِ، ولم أُبَلْ) في :(يَكُنْ، ولا أدري، ولم أُبالِ) [5].

ثانياً : القياس

يُقصد به:((حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)).[6] أو: ((حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلةٍ، وإجراءُ حكم الأصل على الفرع)) [7].

وقد ارتبط النحو بالقياس ارتباطاً وثيقاً فصارا متلازمين، وليس أدلّ على ذلك الارتباط من قول أبي البركات الأنباري: ((واعلمْ أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأنّ النحو كلّه قياسٌ، ولهذا قيلَ في حدِّه :(النحو : علمٌ بالمقاييس

---

(1) المقدمة الجزولية 198.

(2) جمهرة الأمثال 157/1 ، ومجمع الأمثال 232/2.

(3) ينظر : المباحث الكاملية 253/2.

(4) ينظر : العين (كرو) 400/5.

(5) ينظر : كتاب سيبويه 25/1، 266، 294 ، والمقتضب 243/4، وأمالي ابن الشجري 88/2 وشرح المفصل 20/2ـ 21، والمقاصد الشافية 424/5.

(6) الإغراب في جدل الإعراب 45.

(7) لمع الأدلة 93.

المستنبطة من استقراء كلام العرب) فمَن أنكرَ القياس فقد أنكرَ النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره، لثبوته بالأدلة القاطعة))[1].

وترجع أولية نشأة القياس في النحو إلى عصر عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (117هـ) الذي((كان أولَ مَن بَعَجَ النَّحْوَ ومدَّ القياسَ والعِلل)).[2] والمراد هنا بالقياس: القاعدةُ النحوية ومدى اطرادها في النصوص اللغوية مرويةً أو مسموعةً، وتقويم ما يشذّ عن نصوص اللغة[3].

ويُمثل ابن أبي إسحاق مرحلة النشأة الأولى للقياس في النحو العربي، ثم تلته مرحلة المنهج، حين أصبح القياس أصلاً من أُصول الدرس النحوي، ويُمثل هذه المرحلة الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، فالخليل كاشف قناع القياس[4] وإن لم يكن أول مَن تحدّث عنه، وإذا عرفنا أنّ الخليل صاحب أول معجم في العربية، وأنّه ابتكر العروض لقياس الشعر، لم نستكثر عليه إظهار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه.

واستمرت مرحلة القياس بالنضج والتكامل إلى أن وصلت إلى ذروتها في القرن الرابع الهجري على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، إذ نهض هذان العالمان بالقياس نهضة لم يُسبقا إلى مثلها، وعلى يديهما بدأ التنظير لمرحلة استقلال أُصول النحو عِلْماً قائماً بذاته، تلك المرحلة التي اكتملت تطبيقاً واقعياً على يد أبي البركات الأنباري في كتابه (لمع الأدلة في أُصول النحو) وقد جرى فيه على سنن كتب أُصول الفقه واستعمل مصطلحات الفقهاء في أُصولهم ببراعة تطبيق تَلفِتُ النظر، مستوفياً فيه أركان أُصول النحو جميعها، فعالجها معالجة

---

(1) المصدر نفسه 95.

(2) طبقات فحول الشعراء 14/1.

(3) ينظر : القياس في اللغة العربية 18.

(4) ينظر : الخصائص 361/1.

منهجيــة منظمــة بمقيــاس عصــره، حتــى غــدت أُصــول النحــو عِلْمــاً مســتقلاً لــه مصطلحاته ومسائله وتفريعاته[1].

ـ أركان القياس

للقياس النحوي أربعة أركان، هي[2]:

1. المقيس عليه، ويُسمى الأصل، ويشمل: النصوص المسموعة عن العرب، والأحكام الموضوعة، و(قياس النصوص): هو قياس غير المنقول على المنقول، وأعلى أنواعه القياس على الكثير المطرد، ولا يمتنع القياس على القليل إذا وافق قياساً ما في العربية، أمّا الشاذ فيُحفظ ولا يُقاس عليه. و(قياسُ الأحكام): قياس حكم قاعدة نحوية على قاعدة نحوية أُخرى، وهو ثلاثة أقسام يُشترَط فيها وجود جامع بين المقيس والمقيس عليه، يُسوِّغ حمل أحدهما على الآخر، فيأخذ حكمه، وهذه الأقسام هي:
   - قياس الشبه، أي: قياس الفرع على الأصل لوجود شبه بينهما، كقياس إعراب الفعل المضارع على اسم الفاعل، للشبه في بعض الأوجه.
   - قياس العلة، أي: قياس الفرع على الأصل بالعلة الموجودة في الأصل كحمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد في الفاعل، وهي علة مناسبة لإجراء هذا القياس.

---

(1) ينظر: في أصول النحو84 ـ 85.

(2) ينظر تفصيل هذه الأركان في: الخصائص 48/1، 53، 112، 126، 144، 174، 175، 186، 357، 12/2، 25، ولمع الأدلة 105 ـ 110، والاقتراح 71ـ 86، وفي أصول النحو 110 ـ 112، والأصول ـ دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب 156 ـ 182، والقياس في اللغة العربية 20 ـ 21.

- قياس الطرد، وفيه: يكون الحكم مطرداً بين المقيسين من دون علة مناسبة تجمع بينهما، كحمل تحريك أحد الساكنين بالكسر على المجرور وهو أضعف أنواع قياس الأحكام.

2- المقيس، وهو الفرع المجهول الذي يُراد قياسه على الأصل، أو هو: ما كان محمولاً على كلام العرب، وقد تحدث عنه ابن جني بإسهاب تحت باب (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) في كتابه الخصائص، ومنه قوله :((ألا ترى أنّكَ لم تسمع أنتَ ولا غيرُكَ اسمَ كلِّ فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعتَ البعضَ فقِسْتَ عليه غيرَه، فإذا سمعتَ(قام زيدٌ)، أجزتَ:(ظرُفَ بشرٌ، وكرُم خالد)) [1].

3ـ الحكم، وهو ما يسري على المقيس ممّا هو في المقيس عليه، وفيه مسألتان، الأولى : جواز القياس على حكم ثبت بالقياس(والأصل أن يثبت بالسماع)، نحو: قصور الصفة المشبهة عن حمل الضمير متى جَرَت على غير مَن هو له، قياساً على قصور اسم الفاعل عن فعله في تحمّل الضمير لأنّه فرع، والفرع أضعف من الأصل، فنقول في الفعل: (زيدٌ أخواك زارهما)، وفي اسم الفاعل:(زيدٌ أخواك زائرٌ إياهما هو)، وفي الصفة المشبهة: (زيدٌ أخواك حسنٌ في عينه هما)، فنرى تحمّل الفعل للضمير وعدم تحمل اسم الفاعل له، لذا رفع الظاهر بدليل لحاق علامة التثنية له، وكذا الحكم في الصفة المشبهة فإنّها قياس على مقيس [2].

الثانية: جواز القياس على أصلٍ اختُلف في حكمه، كقولهم في (إلاّ): إنّها نابت مناب الفعل فهي تعمل عمله، فتنصب المستثنى قياساً على(يا) في النداء،

---

(1) 357/1.

(2) ينظر : الخصائص 186/1 ـ 187.

فإنّ إعمالها مُختَلف فيه، فمنهم مَن قال: إنّها العامل، ومنهم مَن قال: العاملُ فعلٌ مقدّر[1].

4ـ العلة الجامعة، وهي: ما قدّره النحويون من أسباب استحقّ بموجبها المقيس حكم المقيس عليه، وهي أهمُّ ركنٍ من أركان القياس، تجمع بين الأصل والفرع وعلى أساسها يُستنبط الحكم النحوي[2]، ولأهميتها وسعة موارد تطبيقها عند الجزولي، لكونه من الأساتيذ القيّاسين المُعلِّلين، لذا سأبسطُ القول في العلة وموقف الجزولي من التعليل النحوي بعد إتمام مبحث القياس عنده.

وأرجعُ الى الحديث عن القياس فأقولُ: إنّ علماء العربية قد استقصوا النصوص اللغوية التي تحصّلت لديهم دراسةً وفهماً ووقوفاً على أسرار تأليفها وربط بعضها ببعض، ثم وضعوا القوانين أو القواعد في ضوء ما توصّلوا إليه وتلك القوانين هي المقاييس النحوية وعملية تطبيقها هي القياس.

وقد أخذ علماء المدرستين البصرية والكوفية بتلك المقاييس وحكّموها في نحوهم، ولكنّهم اختلفوا في النظر إلى المقياس الكمّي لتلك النصوص اللغوية التي يقيسون على أساسها قواعدهم، واختلفوا في النظر إلى وثاقة هذه النصوص والتثبت من صحتها، ففي حين وضع البصريون أقيستهم مستمدين إياها من الكثير الذائع، صادرين فيها عن الفصيح الشائع من كلام العرب، فإذا واجهتهم مرويات ثبت لديهم نقلها، ولكنّها تندُّ عن قواعدهم ولا تساير أقيستهم، لجؤوا إلى تأويلها تأويلاً يجعلها توافق مذهبهم، فإن أعجزهم التأويل وصفوها بالشذوذ أو رمَوا قائلها من العرب بالغلط، قال الأُستاذ عبد الحميد حسن حين عرض لمنهج مدرسة البصرة في القياس: إنّ البصريين((يقفون عند

---

(1) ينظر: الاقتراح 81.

(2) ينظر: لمع الأدلة 105، والاقتراح 71ـ 81.

الشواهد الموثوقِ بصحتها الكثيرةِ النظائر، ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة، وكانوا يُؤَوِّلون ما ورد مخالفاً للقواعد ويَحكمون بأنّه شاذ أو مصنوع، ولذا كثُر عندهم ما قلَّ عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ والضرورات))[1].

ونَعي من مقولته أنّ النَّحْوَ الكوفي نحو روايةٍ وسماعٍ، ولذلك قلَّ فيه تأويل النصوص اللغوية على وَفْقِ القاعدة المفترضة، وتبعاً إلى ذلك قلَّ عندهم الحكم بشذوذ الاستعمال اللغوي أو ضرورته، يقول الأستاذ طه الراوي: ((أمّا مذهب الكوفيين فَلُؤلُؤُهُ بيد السماع لا يَخْفِر له ذمّةً ولا يَنْقُضُ له عهداً، ويهونُ على الكوفي نقضُ أصلٍ من أُصوله ونسفُ قاعدةٍ من قواعده، ولا يهونُ عليه اطّراحُ المسموع))[2]. وعُلّل ذلك بأنّ الكوفيين كانوا أهل القراءات، والقراءةُ سُنّة مُتَّبَعة وأهلُ القراءات أهل السماع، لذا وسّعوا على أنفسهم، فقاسوا كلّ ما سمعوا، ولو كان المسموع لهجة نادرة أو شاهداً فرداً منسوباً إلى قائله أو غير منسوب من دون أن يُدقّقوا كثيراً ويتثبتوا من المادة المنقولة إليهم[3].

ويبدو تأثر الجزولي بالقياس واضحاً، ولا أُغالي إذا قُلتُ: إنّه كان قيّاساً من الطراز الأول، وهو أمر ليس غريباً من رجلٍ غلبَ المنطق على عقليته وخالط دراسته، وكان موقفه من القياس موقف البصريين خصوصاً والنحويين عموماً، يتضح ذلك من شروط القياس التي التزمها.

وقبل أن أعرِضَ لها ولسمات منهجه في القياس رأيتُ أن أكشف بإيجاز عن أثر المنطق في دراسته، ومواطن هذا الأثر في كتابه(القانون)، ممّا يُلقي الضوء على سمات فكره النحوي، ومن أبرزها اعتداده بالقياس والتعليل في استنباط القواعد النحوية. ولاشكّ في أنّ النحو العربي - ومنذ نشأته الأُولى - قد تأثر بعلم

---

(1) القواعد النحوية مادتها وطريقتها 75.

(2) نظرات في اللغة والنحو 11.

(3) ينظر: القواعد النحوية مادتها وطريقتها 75. 76، والقياس في اللغة العربية 51.

المنطق فغلب عليه شيئاً فشيئاً أُسلوب المناطقة في التزام الحدود والتقسيمات والتعليلات وكان أثر المنطق واضحاً في كتاب(القانون) للجزولي، فالعمل الذي استطاع الجزولي القيام به في كتابه يتلخص في استعمال الأشكال المنطقية أداةً لصياغة المادة النحوية، وبعد محاولاته الكثيرة وجهوده في تنقيح مادة كتابه، استطاع أن يُنشئَ نظاماً منطقياً أدرج في هياكله قواعد النحو الكلية ومسائلها وتفريعاتها، والجديدُ في هذا النظام الدقّةُ في الحدود والتعريفات ومحاولة التفسير العقلي للمادة النحوية، لتنسجمَ في نسق النظرية العامة لمدرسة البصرة النحوية ولعلّ السبب الرئيس لتأثر الجزولي أيّما تأثر بأسلوب الدراسة المنطقية وأخذه بمنهجها العقلي في دراسته ما كان شائعاً في عصره وفي بيئته من اعتداد بالبحث العقلي، إذ كانت المغرب والأندلس آنذاك تعجُّ بكبار العلماء في مختلف العلوم، ومنها علما المنطق والفلسفة، فلا نستغرب من عالمٍ عاصر الفيلسوفين ابن رشد وابن طفيل(581 هـ) أن يتأثر بطابع الدراسة المنطقية والفلسفية التي سادت عصره وصبغت علومه بصبغتها [(1)].

ويتضح تأثر الجزولي بالنزعة الكلامية والمنطقية في الجوانب الآتية من دراسته النحوية :

أ- الحدود والتعريفات

لم يحرص النحويون الأوائل حرص المتأخرين منهم على الحدود والتعريفات، ذلك أنّها أثر من آثار تمكّن المنطق من علم النحو، ويبدو هذا الأثر واضحاً عند الجزولي من خلال حرصه على الحدود والتعريفات [(2)]، ويتضح ذلك في دقّة تعريفه للكلام بزيادة الإفادة (بالوضع)، إذ قال: ((الكلامُ: اللفظُ

(1) ينظر : نفح الطيب 221/1.

(2) ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب 328.

المركّب المفيد بالوضع)) [1] وهذا ما عبّر عنه ابنُ مالك في حدِّه للكلمة والكلام، إذ قال في حدِّ الكلمة: ((لفظٌ مستقلٌ دالٌ بالوضع)) [2] وفي حدِّ الكلام: ((ماتضمّنَ من الكَلِم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته، فالاسمُ كلمةٌ يُسند معناها إلى نفسها أو نظيرها. والفعلُ:كلمةٌ تُسند أبداً...والحرفُ كلمةٌ لاتقبلُ إسناداً وضعياً بنفسها ولابنظير)). [3]

وعلّق أبو حيان على تعريف الجزولي للكلام بعد أن ذكر تعريفات مَن سبقه له فقال: ((وحدَّهُ الجزولي، وتَبِعَه ابنُ عصفور: (بأنّه اللفظُ المركّب المفيد بالوضع)، وهذا من أجود ما حدّوه به)). [4]

ومن الأمثلة الأُخَر لدقته في صياغة الحدود، ما قاله في حدِّ الاسم: بأنّه ((كلُّ كلمة تدلُّ على معنى في نفسها ولاتتعرَّض لزمان وجود ذلك المعنى)). [5] ونلحظ فيه حرص الجزولي على الوصول إلى حدٍّ منطقي جامعٍ مانعٍ، والموازنةُ بينه وبين صنيع سابقيه في هذا الشأن تبين نتائج جهد الجزولي، فحدُّ الاسم عند سيبويه كان تمثيلاً بالرجل، والفرس، والحائط[6] بمعنى: الإنسان، والحيوان، والجماد. ثم نرى نوعاً من التجريد عند المبرد في حدِّ الاسم، بقوله: ((أمّا الأسماءُ فما كان واقعاً على معنى، نحو: رجلٍ، وفرسٍ، وزيدٍ، وعمرٍو، وما أشبه ذلك وتَعْتَبِرُ الأسماءَ بواحدةٍ: كلُّ ما دخل عليه حرفٌ من حروف الجر فهو اسمٌ، وإن امتنعَ من ذلك فليس باسم)).[7] فالمبردُ تنبَّه إلى فكرة المعنى المجرد إلاّ أنّه لم يزد

(1) المقدمة الجزولية 3.

(2) التسهيل 3.

(3) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) التذييل والتكميل 38/1.

(5) المقدمة الجزولية 3.

(6) ينظر : كتاب سيبويه 12/1.

(7) المقتضب 141/1.

في حدِّ الاسم سوى تحديد سِمة من السمات التي تُميِّزُ الاسم من غيره. ثم إنّ ابن السراج استلهم التعريفين السابقين وزاد عليهما، فقال: ((الاسمُ ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغيرَ شخص، فالشخصُ، نحو: رجلٍ، وفرسٍ وحجرٍ، وبلدٍ، وعمرٍ، وبكرٍ، وأمّا ما كان غير شخص، فنحو: الضرب، والأكل والظنّ، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة))[1].

ثم نرى الزجاجي يُعرِّف الاسم تعريفاً وظيفياً، فيقول: ((الاسمُ ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرفٌ من حروف الخفض، نحو: رجلٍ وفرسٍ، وزيدٍ، وعمروٍ، وما أشبه ذلك)) [2].

ومن خلال التدقيق في حدِّ الاسم عند الجزولي نجد الفرق واضحاً بين تعريفه وتعريف سابقيه، فتعريفُه تعريفٌ مجرد يفرقُ أساساً بين الاسم والفعل [3] ونقل عنه تلميذه الشلوبين أنّه قيَّد هذا التعريف للاسم بعبارة أُخرى أكثر بياناً لما يُريد في حدِّه، فقال: ((كلُّ كلمة تدلُّ على معنى في نفسها، لا يُفهَم من لفظها أنّ زمانها ماضٍ أو ليس ماضياً فهي اسم)). [4]ونلحظ من هذا حرص الجزولي على استغراق الدلالة على الاسم، واستبعاد خصائص الفعل الذي يقترن بزمن معين.

ثم نلحظ - بصورة عامة- المشابهة بين هذين الحدَّين اللذين ذكرهما الجزولي للكلام وللاسم وما يُسمّى في علم المنطق بالرسم التام، وفيه يتكون الحدُّ من جنسٍ وخاصةٍ[5] وهذا الأمر ينطبق على أغلب حدود الجزولي.

---

(1) الأصول في النحو 36/1.

(2) الجمل 1.

(3) ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب 329.

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير 205/1.

(5) ينظر : المنطق- للمظفر 100/1.

ب – التقسيمات والتفريعات

يركن المناطقة في دراستهم إلى التقسيمات والتفريعات، ونجد هذه السمة بارزة عند الجزولي، من ذلك قوله في الحرف: ((الحرفُ: كلُّ كلمة لا تدلُّ على معنى في نفسها لكن في غيرها. الحرفُ يأتي لثمانية معانٍ: معنى في الاسم خاصة، وفي الفعل خاصة، أو رابطاً بين اسمين أو بين فعلين، أو بين اسمٍ وفعلٍ، أو بين جملتين، أو داخلاً على جملة تامة قالباً لمعناها، أو مؤكداً لها أو مغيراً لها، أو زائداً لمجرد التوكيد)) [1].

فقد ذكر ثمانية أقسام للحرف وتفريعاتها، من غير أن يُمثِّل لها بشاهد يوضحها أو مثال يعضد فهمها، مع أنّ أمثلتها متيسرة، فأمّا الحروف التي تختص بالأسماء، فهي(حروف الجر، وحروف النداء، وأل التعريف). وأمّا ما يختص بالدخول على الفعل، فـ (السين، وسوف، وقد، والجوازم، والنواصب). وأمّا ما يربط بين اسمين أو فعلين فحروف العطف. وأمّا مايربط بين اسمٍ وفعلٍ فحروف الجر. وأمّا ما يربط بين جملتين فحروف الشرط الجازمة وغير الجازمة، لأنّها تربط بين الشرط والجزاء. وأمّا الداخل على الجملة التامة مع قلب معناها فإمّا أن يكون مغيراً للإعراب، نحو(ليت، وكان)، أو غير مغير، نحو(حروف الاستفهام، والنفي).وأمّا المؤكد للجملة التامة فهو أيضاً مغير للإعراب، نحو(إنّ، وأنّ) وغير مغير، نحو(لام الابتداء). وأمّا الحرف الزائد للتوكيد فهو الباء وغيرها، في نحو قولنا :(ما زيدٌ بقائمٍ، وبحسبِكَ درهمٌ، وما إنْ زيدٌ قائمٌ، وعمّا قليلٍ يذهبُ) [2].

وليس أدلّ على تأثر الجزولي في تقسيماته بتقسيمات الأُصوليين والمتكلمين من قوله في أول كتابه (القانون) في باب أقسام الكلام: ((كلُّ جنسٍ قُسِّم إلى أنواعِهِ أو إلى أشخاص أنواعِهِ، أو نوع قُسِّم إلى أشخاصِهِ، فاسمُ

(1) المقدمة الجزولية 4.

(2) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 224/1 . 227.

المقسوم يصدقُ على الأنواع وعلى أشخاص الأنواع، وإلاّ فليست الأنواعُ أنواعاً له ولا الأشخاصُ أشخاصاً لتلك الأنواع)) [1].

أراد الجزولي هنا أن يوضح أنّ اللفظ عند النحويين ينقسم على أجزائه وهي:(الاسم، والفعل، والحرف)، وأنّ اللفظ يصحُّ أن يُطلقَ على كلِّ جزء من هذه الأجزاء الثلاثة، كما أنّ كلاً من هذه الأجزاء بمفرده يصحُّ أن يُطلق عليه لفظٌ فمثّلَ لهذا المعنى بهذه العبارة المنطقية، مستعملاً مصطلحي (الجنس والنوع) فالجنسُ يُمثِّل اللفظ، وهو مقسوم على أنواعه، وهي:(الاسم، والفعل، والحرف). واسمُ المقسوم (أي: اللفظ) يصدق إطلاقه على الأنواع، كما أنّ هذه الأنواع يصدق كلٌّ واحد منها أن يُطلق على اسم المقسوم، فيُقال في الاسم: هو اللفظ، وفي الفعل وفي الحرف كذلك. وهذه القسمة عند المناطقة تُسمّى بالقسمة المنطقية، وفيها يصدق اسمُ المقسوم على الأقسام، وتصدق أجزاءُ الأقسام على المقسوم[2].

وهذا النص هو الذي حملَ بعض العلماء على أن يعدَّ كتاب(القانون) كلّه منطقاً أو أنّ أكثرَه منطق[3]، قال ابن مالك في شرحه على(القانون) للجزولي:((ظنَّ بعضُهم به أنّه منطق أو أنّ أكثره منطق، يُؤيدُ هذا مثلُ قول الجزولي: كلُّ جنس قُسِّمَ إلى أنواعِه أو إلى أشخاص أنواعِه، أو نوع قُسِّمَ إلى أشخاصِه...)) [4] وعلّق الشلوبين على نصِّ الجزولي المذكور بعد أن شرحَهُ وبيَّنَ مضامينه، فقال مستنكراً على الجزولي تخليط صناعة النحو بالمنطق: ((ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأُخرى حتى يتكلّف هذا التكلُّف البعيد... وهذا لا يُحتاج إليه حتى يُرتكب لأجله هذا المُرتكب البعيد

---

(1) المقدمة الجزولية 3.

(2) ينظر : المنطق 75/1.

(3) ينظر : وفيات الأعيان 157/3، وبغية الوعاة 236/2.

(4) المنهاج الجلي (المقدمة) نقلاً عن : كشف الظنون 1801/2.

المّحوج إلى معرفة الجنس المنطقي، وقد تقدّم لنا أنّه لاسبيل الى معرفته ما لم يَعرف المتعلّمُ أُموراً كثيرة قبله، هي من غير هذا العِلْمِ، ولا شيءَ أبعدُ من هذا، وتخليط الصنائع والتلبس به ممّا لا ينبغي ارتكابه)) [1]. ومأخذ الشلوبين مقبول، إذ لافائدة من إعنات الشادين من طلبة النحو بمثل هذه النصوص التي تُنفّر من تعلّم العربية، ولكنّ القول بأنّ كتاب (القانون) كلّه منطق أو أكثره، ممّا يصعب قبوله على مَن أنعم النظر في أبواب الكتاب ومادتها العلمية وتفاصيل مسائلها، إذ ليس في مادتها من المنطق العقلي الصرف إلاّ هذا الكلام الذي حدَّ به الجزولي الكلام وأقسامه، من:(اسم، وفعل، وحرف)، ويعضد هذا ما قاله ابنُ مالك في شرحه على كتاب الجزولي: ((ليس فيه ما يتعلّق بالبحث المنطقي سوى فصلٍ نزرٍ من أوّلِهِ)) [2].

ولكنّي لا أستبعدُ أن يريد القائلون بذلك أنّ أبا موسى الجزولي قد صبَّ مادته النحوية في أشكال منطقية وقوالب أقرب إلى أُسلوب المناطقة منها إلى أُسلوب النحويين، ولاسيّما في حدوده النحوية، وضغطَ المادة العلمية بأقلِّ ما يمكن حصره من الألفاظ على طريقة المناطقة في مؤلفاتهم، وهو أمر ظاهر في الكتاب كلّه. أمّا عدُّ الكتاب كتاباً منطقياً أو أنّ أكثره منطق فمستبعد أن يحكم عليه بهذا الحكم مَن سبرَ غور مادته واطّلع بإنعام نظرٍ على ما خَطّهُ الجزولي فيه.

ج ـ عقد الموازنات بين الأبواب

وهي سمة بارزة في كتاب(القانون) [3]، ومظهر من مظاهر الإبداع في ابتكار أُسلوب الاختصار في عرض المادة النحوية التي تطول وتتشعب في الكتب

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير 315/1.

(2) المنهاج الجلي (المقدمة) نقلاً عن : كشف الظنون 1801/2.

(3) ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب 331.

النحويه الأُخَر، وهي بعدُ علامةٌ مميزة من علامات تأثر أُسلوب الجزولي في إعداد كتابه بأُسلوب المناطقة في عرض أحكامهم وقواعدهم العقلية المنطقية، وعلى الرغم ممّا قد يتعرض له هذا الأُسلوب من النقد ـ لكونه أُسلوباً مختصراً لمادة علمية تحتاج إلى التفصيل لتُدرك أحكامها وتُستوعب مسائلها ـ يكون من قبيل المكابرة إنكار ما له من مَزيّة في تمكين الحُفّاظ من الاستحضار، وفي دفع الباحثين إلى والتدبُّر في التفاصيل الدقيقة لهذه الموازنات بين الأبواب.

وفي المثال الآتي أُنموذج من هذا الأُسلوب، وفيه عقد الجزولي موازنة بين بابي اسم الفاعل والصفة المشبهة، فقال: ((الصفةُ المشبهة باسم الفاعل تُفارقُه في أنّها لا تُوجدُ إلاّ حالاً، ولا تعمل إلاّ في السببي، ولا يتقدّم معمولها عليها، ولا يكون المنصوب بها مفعولاً به، وأنّها إذا وقع فيها الألف واللام أو في معمولها كان الأصلُ الجرَّ، وأنّها لا يُعطف على المجرور بها نصباً، وأنّه يقبح أن يُضمَرَ فيها الموصوفُ ويُضاف معمولها إلى مضمرِهِ)).[1]

إنّ أول ما يتبادر إلى الذهن عند قراءة هذا النص قوّة الشبه بين هذا الأُسلوب ومختصرات المناطقة وأهل الكلام، من حيث شدة الضغط على الجمل لتتضمن أكبر قدر من المعاني، مع بذل جهد كبير في رفع أيٍّ لبسٍ أو تداخلٍ بين القواعد، وفي حصر صيغ الأحكام في عدد معين من الضوابط المحكمة. ومضامين هذا النص تستدعي من النحويين شرحاً يُعطي الأمثلة ويُقدِّم الشواهد والأدلة، فالجزولي لم يضع أمثلة في النص، وترك للشارحين مهمة بيان هذه القوانين وبسط ما طُويَ منها، وتفصيل ما أُجملَ، لذا تبارى الشُرّاح بعد الجزولي في استنطاق هذه القوانين وإدراكها وتفسيرها وضبط أمثلتها وشواهدها، حتى قيل: ((إنّه لم يشرحها إلاّ حُذّاق النحويين))[2].

(1) المقدمة الجزولية 151.

(2) سير أعلام النبلاء 498/21.

وبعد هذه الإطلالة على تأثر الجزولي بالمنطق وأثره في دراسته، والسمات البارزة لهذا الأثر، أكشفُ هنا عن أبرز سمات القياس عند الجزولي، وكانت في غالبيتها موافقة لقياسات البصريين:

الأولى : نصَّ الجزولي على القياس في مواضع متعددة من كتابه، فذكر لفظ القياس تصريحاً[1] من ذلك قوله في باب(الإخبار بالذي وفروعه): ((وكيفية الإخبار أن تنقلَ الاسمَ من موضعه، وتُعوِّضَ منه ضميراً معرباً بإعرابه، وتزيدَ في أول الكلام موصولاً، وتجعلَ ذلك الاسمَ خبراً عنه، وما بين الخبر والموصول صلة للموصول، والعائد عليه المضمر المُعوَّض. ورُبّما أدى ذلك إلى تغيُّرالمضمر من الحضور إلى الغيبة ومن الإبراز إلى الكُمون، فَقِسْ تُصِبْ)).[2] ومثالُ تغيُّر المضمر من الحضور إلى الغيبة أنّك إذا أخبرتَ عن(التاء) في نحو: (مدحتَ زيداً)، فإنّكَ تقول:(الذي مدح زيداً أنتَ)، فتجعل الضمير الذي كان للخطاب(وهو: تاء الخطاب في مدحتَ) ضميراً للغائب(وهو الضمير المستتر في الفعل مدح)، وكذلك تنقله في المثال المذكور من الإبراز إلى الكمون. ومثالُه أيضاً إذا قلتَ:(ضربتُ زيداً)، فأخبرتَ عن تاء المتكلم، فإنّكَ تقول:(الذي ضرب زيداً أنا)، فيجري على الضمير(وهو: تاء الفاعل) ما جرى على سابقه.[3]

الثانية : يورد القياس بعبارات تدلُّ عليه، كقوله: (في الأمر العام) وهو يريد به: قياس الحكم النحوي الذي تعارف عليه النحويون، وقد تكررت هذه العبارة للدلالة على القياس في مواضع كثيرة في كتابه.[4] وقد يُصدِّر الحكم بـ (كلّ)، كقوله:((كلُّ منادى فهو منصوبٌ في المعنى))،[5] أو بـ(لا بُدَّ)، كقوله في

---

(1) ينظر : المقدمة الجزولية 18، 72، 151، 290.

(2) المقدمة الجزولية 289 ـ 290.

(3) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 1107/3.

(4) ينظر : المقدمة الجزولية 38، 55، 81، 152، 153، 160، 188، 205.

(5) المصدر نفسه 190.

صلة الموصول:((ولا بُدَّ من اشتمالها على ضميرٍ يعود على الموصول ما لم يكن حرفاً))[1]. ومن ألفاظ القياس عنده أيضاً: (قد اطّرد)[2] و (في الأعرف)[3] و(في الأعم)[4] و (في الأعم الأعرف)[5] و (أجود منه)[6] و(الأجود الأفصح)[7]، و (الأغلب الأجود)[8] وغيرها من العبارات الدالة على القياس.

الثالثة: لا يصحُّ عنده القياس على القليل والشاذ، ومن أمثلته قوله في باب الفعل المتعدي:((المتعدي ما نصب المفعولَ به، ويُوصلُ ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف الجر، وأصلُه أن يلزمَ، إلاّ أن يَحذفَ العربُ شيئاً فيُحفظ. وقد اطّرد حذفُه في أنّ، وأنْ)).[9] وممّا حذفته العربُ فحُفظ ولم يصح القياس عليه قول جرير[10]:

تَمُرّونَ الدِّيارَ ولمْ تَعوجوا ... كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذنْ حَرامُ

وقال الجزولي في الإضافة إلى ياء المتكلم: ((وياءُ المتكلم في هذا الفصل كلِّه مفتوحٌ إلاّ أن يردَ شاذٌّ فيحُفظ))[11].

وهو يقصد بهذا الفصل: مجيء ياء المتكلم مضافة بعد الألف، سواء أ كانت لغير التثنية، نحو: (هذا فتايّ) أم كانت للتثنية، نحو:(جاء غلامايَ)، وممّا شذَّ من هذا الحكم فجاءت الياءُ فيه بعد الألف ساكنةً قراءة مَن

(1) المصدر نفسه 52.
(2) ينظر: المصدر نفسه 79، 192.
(3) ينظر: المصدر نفسه 127، 129، 254، 255.
(4) ينظر: المصدر نفسه 177.
(5) ينظر: المصدر نفسه 188.
(6) ينظر: المصدر نفسه 152.
(7) ينظر: المقدمة الجزولية 152.
(8) ينظر: المصدر نفسه 131.
(9) المصدر نفسه 79.
(10) ديوانه 512.
(11) المقدمة الجزولية 134.

قرأ :(محيايْ) بإسكان الياء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [1] ومع أنّها قراءة سبعية عدَّها البصريون ـ على وَفْقِ صنعتهم النحوية وقياساتهم ـ شاذة، لأنّها خالفت قياساً من أقيستهم يمنع التقاء الساكنين، [2] وتابعهم في ذلك الجزولي وسار على هَدي ما شرعوا.

الرابعة: ومن أضرب القياس عنده

-**(القياس على الأولى)**، قال في الجمع بين الفاعل والتمييز في أُسلوب المدح والذم : ((وجمعوا بينه وبين(ذا)، لأنّه مبهم، والمبهمُ قد يسدُّ مسدَّ المضمر فإذا جمعوا بينه وبين اسم الجنس في(نعم وبئس) فأنْ يجمعوا بينه وبين (ذا) أَولى)) [3].

وهو يعني : أنّ المبهم في نحو: (حبذا زيدٌ) أحوجُ إلى التمييز من اسم الجنس الظاهر، في نحو: (نعمَ الرجلُ زيدٌ)، إذ يدلُّ اسم الجنس على طبيعة ذلك الشيء وليس كذلك اسم الإشارة، فإنّه يُشار به إلى كلِّ نوع، فكان أدخلَ في الإبهام وأحوجَ إلى التفسير، فلمّا جمعوا بين الاسم الظاهر والتمييز، في نحو: (نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ)، كان الجمع بينه وبين اسم الإشارة، في نحو: (حبّذا فارساً زيدٌ) أَولى في القياس[4].

(القياس على النظير)، قال في الأفعال الخمسة: ((أشبهتْ هذه الأفعال المثنى والمجموعَ جمع المذكر السالم من الأسماء، وقد كان النصبُ فيها حُمل على الجر، فحُمل النصبُ في هذه الأفعال على الجزم، من حيث كان الجزمُ في الأفعال نظيرَ الجر في الأسماء، لانفرادِ كلِّ واحدٍ منهما بمحلّه)) [5].

---

(1) الأنعام/ 162. قرأها بإسكان الياء نافع وأبو جعفر وورش، وقرأ الأكثرون بفتح الياء. ينظر : السبعة في القراءات 275، والتيسير 108 ـ 109، والنشر 267/2.

(2) ينظر : البحر المحيط 262/4.

(3) المقدمة الجزولية 163.

(4) ينظر : المباحث الكاملية 115/2.

(5) المقدمة الجزولية 26.

الخامسة : الأصل والفرع

اعتدَّ الجزولي كثيراً بالأُصول النحوية وقياس الفروع عليها، من ذلك قوله: ((وأصلُ الإعراب للأسماء، لأنّها لا تتغيّر صيغتُها لتغيُّر المعاني عليها، وليست كذلك الأفعالُ. وأصلُ البناء للأفعال، لأنّها تتغيَّر صيغتُها لتغيُّر المعاني عليها))[1].

وقال في التنوين: ((التنوينُ نونٌ ساكنة زائدة، تلحقُ الاسمَ بعد كماله تفصله عمّا بعده. وفائدتُه الدلالةُ على أنّ ما هو أصلٌ في نفسه، باقٍ على أصالته. والفعلُ والحرفُ ليسا أصليين في أنفسهما، فلا يدخلُهما التنوين))[2].

وأشار كذلك إلى أنّ الاستعمال قد يضع الأصل في مرتبة الفرع وبالعكس، من ذلك قوله في المبتدأ والخبر: ((والمبتدأُ مرتبتُه التقديمُ على الخبر، ثم قد يُوضَعُ غيرَ موضعِه، وقد يلزمُ فيه الأصلُ وقد يلزمُ فيه الفرع))[3].

وقد يشير إلى الأصل المرفوض في الاستعمال، قال في باب العدد: ((وقولُهم ثلاثُمئةٍ، الأصل: (ثلاثُ مئاتٍ، ومِئِينٍ، ومِئُونٍ)، لكن رفضوه إلاّ في الشعر))[4].

وبيانُ ذلك: أنّ الأصل في هذا الاستعمال الجمعُ، فنقول: (ثلاثُ مئاتٍ، ومئينٍ، ومئونٍ) لكن هذا الأصل هُجرَ في استعمال العرب، فإذا اضطر شاعرٌ رجع إليه[5] كقول الفرزدق[6]:

ثلاثُ مِئِينٍ للملوكِ وَفى بها ... ردائي وجَلَّتْ عَنْ وُجوهِ الأهاتِمِ

---

(1) المصدر نفسه 8.

(2) المقدمة الجزولية 8.

(3) المصدر نفسه 96.

(4) المصدر نفسه 174.

(5) ينظر : المقتضب 167/2، والمفصل 209 ـ 211، وأمالي ابن الشجري210/2، وشرح المفصل 21/6 ـ 23، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 930/3، والمباحث الكاملية 154/2.

(6) ديوانه 310/2 . و(الأهاتم) : بنو الأهتم بن سنان، وقد جلّت فعلةُ الشاعر هذه (برهن ردائه) العارَ عن وجوههم، ينظر :خزانة الادب 371/7.

السادسة : ومن مظاهر القياس عنده التأويل لضبط القاعدة النحوية، كقوله في المخصوص بالمدح والذم : ((ولا بُدَّ معها من الممدوح أو المذموم لفظاً أو نيّةً، ومن شرطِهِ أن يَصدُقَ عليه الفاعلُ، وإن وقعَ شيءٌ يُوهِمُ خلافَ ذلك يُؤوَّل))[1].

وهو يعني أنّ المخصوص بالمدح أو الذم، في نحو: (نعمَ الرجلُ زيدٌ) و﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾[2] يجب أن يصدق عليه أنّه فاعل(نعمَ وبئسَ)، لأنّه فرد مُخصَّص من أفراد الجنس الممدوحين أو المذمومين، وإلاّ لم ينتظم الكلام، ولم يرتبط بعضه ببعض لتحقيق أُسلوب المدح والذم، فمن شرط المخصوص مطابقة الفاعل (أي: اسم الجنس)، أو أن يصدق كلٌّ منهما على الآخر، فهما شيءٌ واحد في المعنى العام، وإن افترقا في العموم والخصوص.[3]

أمّا ما وقع بخلاف ذلك، من نحو قوله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾[4] فإنّ المضمر هو(المَثَل) والمَثَلُ ليس هو (القوم)، فلا بُدَّ من التأويل بأن يكون على حذف المضاف، أي: ساء مثلاً مثلُ القوم، فحُذف المضاف وأُعرب المضاف إليه بإعراب المحذوف[5].

التعليل النحوي عند الجزولي

آثرتُ هنا أن أبسط القول في التعليل النحوي عند الجزولي بعد بيان موقفه من القياس، ذلك أنّ القياس والتعليل هما السمتان البارزتان في فكر هذا العالم ونتاجه النحوي وما نُقل عنه من آراء وأقوال.

---

(1) المقدمة الجزولية 160.

(2) ص / 44.

(3) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 1/363 ـ 364، والمقرّب 71.

(4) الأعراف / 177.

(5) ينظر : المقتضب 2/148، والإيضاح العضدي 88، والمقتصد في شرح الإيضاح 1/371، والتوطئة 372.

فالجزولي أخذ ـ كغيره ـ من العلماء بمبدأ التعليل في كتابه(القانون)، لكنّه تميَّز بسعة تعليلاته وتشعبها فبدت سمة بارزة في كتابه، ثم إنّه صاغ هذه التعليلات بأُسلوب طغت عليه النزعة الكلامية والصبغة العقلية، وممّا يدلُّ على ذلك قوله في باب الإعراب: ((والحركاتُ ثلاثٌ، وألقابُ الإعراب أربعةٌ، للرفع منها الضمةُ وتتبعها الواو، وللنصب منها الفتحةُ وتتبعها الألف، وللخفض منها الكسرةُ وتتبعها الياء، ثم النون تُشبهُ الياءَ والواوَ لذلك تُدغم فيهما، وتُشبه الألف لذلك تُبدل منها ساكنة في الوقف، فلمّا استغرقت هذه الألقابُ الثلاثةُ الحركاتِ والحروفَ المُشبَّهة بها لم يبقَ للجزم حظٌّ في الحركات ولا في الحروف، بل حظُّه حذفُها)) [1].

ومعنى هذا الكلام: أنّ الرفع بالضم يقابله الواو في جمع المذكر السالم والأسماء الستة، والنصب بالفتح يقابله الألف في الأسماء الستة، والجر بالكسر يقابله الياء في المثنى وجمع المذكر السالم، فلمّا استغرقت هذه الألقاب الثلاثة حركات الإعراب والحروف المشبهة بها، لم يبقَ للّقب الرابع (وهو الجزم) ما يقابله في الحركات ولا في الحروف، فكانت علامتُه الأصلية حذفَ الحركة في نحو:(محمدٌ لم يجتهدْ)، وعلامتُه الفرعية حذفُ الحرف، في نحو: (لم يسعَ إلى الخير)، وحذف ما أشبَهَ حروف العلة(وهو النون) في الأفعال الخمسة، نحو:(هما لم يلعبا، وهم لم يلعبوا، وأنتِ لم تلعبي).

وقال الجزولي في باب التثنية:((مدلولاتُ الأفعال أجناسٌ، فلا يصحُّ فيها التثنية، كما لا تكون في مدلولاتها)). [2]وقال في باب الجمع: ((مدلولاتُ الأفعال أجناسٌ، فلا تُجمَعُ الأفعالُ، كما لا تُجمَعُ مدلولاتُها)). [3]

---

(1) المقدمة الجزولية 28ـ 29.

(2) المقدمة الجزولية 11.

(3) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وهو يريد بقوله ((مدلولات الأفعال)) المصادر التي يدلُّ عليها الفعل، ولمّا كان المصدر في الأصل لا يُثنى ولا يُجمع، لأنّه جنسٌ يقع على الكثير وعلى القليل بلفظه، والتثنيةُ تستدعي تحديد العدد، ولأنّ أسماء الأجناس مفرداتٌ لا ثاني لها، لذا لم يصح تثنية الأفعال وجمعها كذلك، قال المبرد ((المصدرُ يقعُ للواحد والجمع)).[1] وقال أبو علي الفارسي: ((إنْ قال قائلٌ في الفعل: لِمَ لمْ يُثَنَّ ويُجمَع ؟ قلتُ: لم يُفعل ذلك، لأنّه جنس، وتثنيةُ الجنس محالٌ، لأنّه مفردٌ لا ثاني له)).[2] وقال الشلوبين: ((لم تُثَنَّ الأفعالُ ولم تُجمَع، لأنّ مدلولاتها مدلولات الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها)).[3]

إنّ الجنوح بالعلة النحوية صوب علل المتكلمين ملمحٌ بارزٌ في دراسة الجزولي، وهو إن أكّدَ شيئاً فإنّما يُؤكّد أثر المنطق والنزعة الكلامية في فكر هذا العالم وفي نتاجه النحوي. ومن الخصائص الأُخَر للتعليل عنده:

الأولى: تعدد العلل

مالَ الجزولي إلى تعدد العلل وتفريعها في المسألة الواحدة، متابعاً في ذلك ابن جني وغيره ممّن جوزوا التعليل بعلتين فصاعداً[4]، ومن أمثلة تعدد العلل عند الجزولي قوله في نون جمع المذكر السالم: ((ونونٌ في الأحوال الثلاثة...تُحرَّكُ لالتقاء الساكنين، وتُفتحُ طلباً للتخفيف أو فرقاً بينها وبين نون التثنية)).[5]

---

(1) المقتضب 171/2 .

(2) المسائل البصريات 785/2.

(3) شرح المقدمة الجزولية الكبير 301/1.

(4) ينظر: الخصائص 180.174/1، والاقتراح 76.

(5) المقدمة الجزولية 22.

وقال كذلك في نون الأفعال الخمسة: ((وتفتحُ مع الواو والياء طلباً للتخفيف، أو حملاً لها على نون الجمع، وتكسرُ بعد الألف على أصل التقاء الساكنين)) (1).

الثانية : العناية بعلة العلة

أكثرَ الجزولي من إيراد ما سمّاه ابن السراج (علة العلة) (2)، فاشتمل كتابه (القانون) على هذه العلل في أغلب صفحاته، على أنّ الجزولي لم يصرح بهذا المصطلح أو بتسميته الأُخرى(العلل الثواني والعلل الثوالث) (3)، ومن أمثلة هذه العلل قوله في (إنّ وأخواتها): ((كلُّ حرف اتصل بالاسم وعملَ فيه، فأصله أن يعملَ الجر. ولا يعمل الرفعَ ولا النصبَ إلاّ لشبهه بما يَعْمَلُهُما كشبه(إنّ وأخواتها) بالأفعال في المعنى)). (4)

وقال في عمل هذه الحروف: ((إلاّ أنّه قُدِّم فيها وجوباً ما أصله أن يتأخّر في الفعل، تنبيهاً على أنّ عملها غيرُ متأصل)). (5)

الثالثة : التعليل بالعلل النظرية

لم يكتفِ الجزولي بالعلل الظاهرة للأحكام النحوية، بل اشتملت دراسة العلة عنده على العلل النظرية أيضاً، شأنه في ذلك شأن مَن سبقه من النحويين وعلى رأسهم سيبويه، الذي علّل - افتراضاً - الجزمَ في الأسماء، وعدم الجر

---

(1) المقدمة الجزولية 26. 27.

(2) ينظر: الأصول في النحو 35/1.و نظرة في التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين 6 : د.هاشم جعفر حسين (بحث مقبول للنشر)، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، 2011م.

(3) ينظر: الرد على النحاة 161.160.

(4) المقدمة الجزولية 109.

(5) المصدر نفسه 110.

والتنوين في الأفعال[1]. لكنّ الجزولي أوغلَ في استعمال النظر العقلي المجرد لاقتناص العلل واقتفاء ما دقَّ منها وما خَفِيَ، من ذلك قوله في الضمير: ((المضمرُ لا يُنعَتُ لأنّ ما يُفسِّره يُغني عن نعتِه، ولا يُنعَتُ به، لأنّه ليس مشتقاً ولا في حكمه)). [2]

فالضميرُ عنده لا يُنعتُ، لأنّ النعت في الأصل للتفريق بين مشتركين في الاسم، والضميرُ غيرُ مشتَرك فيه، لأنّه بمنزلة وضع اليد على مَن يُشير إليه، ولأنّ ((ما يُفسِّره يُغني عن نعته)) بمعنى: أنّ الذي يعود عليه النعت يُغني في إزالة الإبهام عن الضمير فلا يحتاج الضمير إلى النعت.ولا يقع الضمير نعتاً، لأنّ شرط النعت أن يكون مشتقاً أو ما في حكمه والضمير ليس كذلك لشبهه بالحرف.[3]

وقال في باب البناء: ((أصلُ البناء الوقفُ، والحركةُ: إمّا لالتقاء الساكنين...وإمّا لمضارعة المتمكن، وإمّا لمضارعة ما ضارعَ المتمكن...)). [4]

ونلحظ الجزولي هنا يجمع بين(العلة الظاهرة) للحكم، في نحو: (هؤلاءِ وكيفَ، وأينَ) فهذه المبنيات أصلها السكون وإنّما حُركت أواخرها منعاً لالتقاء الساكنين، و(العلة النظرية الافتراضية) فما ضارع المتمكن، مثاله: الفعل المضارع الذي أشبَهَ اسمَ الفاعل المتمكن فحُمِل عليه في تحريك آخره، وأمّا المضارع لما ضارع المتمكن فيقصد به الفعل الماضي، وقد علَّل الجزولي حركة آخره بأنّه أشبَهَ قسيمه الفعل المضارع في وقوعه موقعه، في نحو: (إنْ قام زيدٌ قام عمرٌو، ومررتُ برجلٍ كتبَ) في موضع(يكتبُ)، ثم إنّ المضارع يضارع الاسم المتمكن فحُرِّك لذلك[5].

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 14/1، والمدارس النحوية ـ شوقي ضيف 80 ـ 81 .

(2) المقدمة الجزولية 66.

(3) ينظر: الأصول في النحو31/2، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 657/2.

(4) المقدمة الجزولية 241.

(5) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 1039/3.

إنّ مثل هذين التعليلين النظريين وغيرهما كثير كتعليل الجزولي لعدم تثنية الأفعال وعدم جمعها[1]، ولماذا يُجعل الجر للأسماء والجزم للأفعال [2]؟ ولماذا رُفع الفاعلُ ونُصب المفعول[3]؟ ولِمَ رُفع المثنى بالألف وجُمع المذكر السالم بالواو[4] . قد تبدو تعليلات مقنعة من حيث النظر العقلي المجرد، إلاّ أنّها غير مستساغة لَمن يرى أنّ لِلُغةِ منطقاً خاصاً ومسلكاً لا يتناسب وما يفترضه النحويون المُعللون عموماً وما يتكلفه الجزولي في سبيل توطيد الأحكام من علل نظرية متكلّفة خصوصاً.

أنواع العلل عند الجزولي

من أبرز العلل التي وردت في كتاب (القانون) للجزولي ما يأتي:

الأولى: الاستثقال

وردت هذه العلة في بعض المواضع من كتابه، [5] ومن أمثلتها قوله في باب (علامات الإعراب) : ((الفتحةُ تكون علامةَ النصبِ في كلِّ موضع كانت الضمةُ فيه علامةَ الرفعِ إلاّ في جمع المؤنث السالم. وإذا استُثقلت الضمةُ لم تُستَثقل الفتحةُ وإذا تعذرتْ تعذرتْ)) [6]

والموضعُ الذي تُستثقل فيه الضمة ولا تُستثقل الفتحة هو في الأسماء المنقوصة وفي الأفعال المعتلة، نحو قولك: (جاء القاضي، وهو يرمي، وينمو) في حين نقول مع الفتحة: (شاهدتُ القاضيَ، وهو لن يرميَ، ولن ينموَ). وإذا تعذرت

---

(1) ينظر : المقدمة الجزولية 11.

(2) ينظر : المصدر نفسه 8 .

(3) ينظر : المصدر نفسه 13.

(4) ينظر : المصدر نفسه 29، 30.

(5) ينظر : المقدمة الجزولية 16، 27، 31.

(6) المصدر نفسه 27.

الضمة في الأسماء المقصورة وفي الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف نحو قولك: (هذا مصطفى يسعى) تتعذر الفتحة كذلك، نحو: (رأيتُ الفتى، والفتى لن يسعى).

الثانية : الاستغناء

وردت هذه العلة في موضع واحد في باب(المدح والذم)، قال: ((وإذا أُخِذَ الممدوحُ أو المذمومُ مبتدأً ، أغنى الفاعلُ عن العائد بعمومِهِ)).[1]

وهو يعني: أنّ المخصوص بالمدح أو الذم إذا تقدَّم على الفعل، في نحو: (زيد نعمَ الرجلُ، والنفاقُ بئسَ الصفةُ) فأُعرب مبتدأ ، فإنّ جملة الخبر(وهي: نعم الرجل، وبئس الصفة) لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ ، لأنّ المبتدأ داخلٌ تحت عموم الفاعل (أي: الرجل) لكونه فرداً من الجنس المشار إليه بـ (أل) الجنسية في الفاعل[2].

الثالثة : أمن اللبس

تكلَّم الجزولي على هذه العلة حينما عرض لأحكام نائب الفاعل، فقال : ((فإنْ كان الفعل ينصبُ أكثر من مفعولٍ به واحدٍ، ويتعدّى بنفسه، وكان من باب (كسوت) كان المختار إقامةَ الأول، وجاز إقامةُ الثاني ما لم يُورث لبساً...وإنْ كان من باب(أعلمت) أُقيم الأول، وجاز أن يُقام الثاني على وجهٍ لا يَعرِض معه اللبس)).[3] وقد فصلتُ القول في هذه المسألة عند الحديث عن الآراء التي انفرد بها [4].

---

(1) المصدر نفسه 161 .

(2) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 905/3، وشرح ابن عقيل 204/1.

(3) المقدمة الجزولية 142 ـ 143.

(4) تنظر : 68.64 من هذه الأطروحة.

الرابعة : الإيجاز والاختصار

وردت عنده في حدِّه المثنى، قال: ((التثنيةُ ضمُّ واحد إلى مثله، بشرط اتفاق اللفظين، وأصلُها العطفُ، وفائدتُها التكثيرُ، وعُدل عن الأصل إيجازاً واختصاراً)).[1]

فالتثنية أصلها العطف: نحو : (زيد وزيد)، فأُوجزَ لفظُهما بـ(الزيدان) اختصاراً. وإنّما قصد الجزولي بقوله ((وفائدتها التكثير)) أي: تكثير المعنى المفرد بأن يُضم إلى مثله، لأنّ الحاجة إلى التثنية في اللفظ إنّما تأتّتْ لما قُصد فيه من تكثير المعنى بضمِّه إلى مثله[2].

الخامسة : التخفيف

وهي من العلل التي كثُر ورودها عند الجزولي[3] ومن أمثلتها قوله في باب (المدح والذم) : ((وكلُّ فعلٍ على (فَعُلَ) فالعربُ قد تسكنُ وسطَه تخفيفاً)).[4] وإنّما أورد هذا الحكم وخصَّه بالأفعال دون الأسماء، لأنّه يُريد به صيغة(فَعُلَ) في المدح والذم، وهي صيغة قياسية لازمة للفاعل، نحو قولنا : (كرُمَ محمدٌ، ولَؤُمَ النفاقُ)، وقوله تعالى : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾،[5] فيُقال في التخفيف: (كَرْمَ محمدٌ، ولَؤْمَ النفاقُ)، وإلاّ فالاسمُ على(فَعُلَ) داخلٌ في هذا الحكم أيضاً، وقد أطلقه سيبويه على الأسماء والأفعال، ومثّل للأسماء بـ (عَضْد) وللأفعال بـ (كَرْمَ) [6].

---

(1) المقدمة الجزولية 11.

(2) ينظر : البديع 74/3، وشرح الجزولية للأبذي 112/1 ـ 113.

(3) ينظر : المقدمة الجزولية 22، 26، 109، 110، 113، 118، 149، 158، 163، 172، 242.

(4) المصدر نفسه 163.

(5) الكهف/ 5 .

(6) ينظر : كتاب سيبويه 113/4.

وقال الجزولي في إعمال(إنّ وأخواتها)عمل الفعل:((والذي استحقته بذلك أن حُذف من مُضعَّفِها سوى(لعلّ) تخفيفاً)).[1] وفي نصّه هذا بيانٌ لجهةٍ من الجهات التي أشبهت فيها(إنّ وأخواتها) الأفعال.و(الهاءُ) في(استحقته) عائدةٌ على عمل الرفع والنصب،أي:والشبهُ الذي استحقّت به عملَ الأفعال أنّها خُفّفت بحذف واحدٍ من المُشدَّدَينِ في آخرها،كما تُخفّف الأفعال بالحذف. وإنّما أصل الحذف أن يكون في الأفعال لتصرفها،لأنّ الحذف تصرُّفٌ، والحروف لا تصرُّف لها،فما حُذف تخفيفاً من مضعف هذه الحروف، وهي: (إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ) إنّما كان لشبهها بالأفعال، والتي لم يُحذَف منها، وهي(لعلّ) فللتنبيه على أنّ الأصل في هذه الحروف أن لا تُخفّف. وأمّا(ليت) فخرجت عن حكم التخفيف وعدمه بأنّها ليست مضعفة[2].

السادسة: التضمين

علّل بها الجزولي بناء العدد الثاني من الأعداد المركبة، فقال: ((وبناءُ العِقْدِ، لتضمُّنِهِ معنى حرف العطف)).[3] أي: إنّ الأصل في هذه الأعداد أن تقول: جاء أحد وعشر رجلاً، وإحدى وعشرة امرأةً) غير أنّهم آثروا الاختصار، فحذفوا حرف العطف، وركّبوا الاسمين، لأنّ التركيب أكثر اختصاراً، وضمّنوا العطفَ الاسمَ الثاني (أي: العِقد) فبُني لتضمُّنه معنى حرف العطف[4].

والأَولى أن يُقال في علة ذلك: إنّهم ضمّنوا الاسمين معاً حرف العطف فبنيا كلاهما، لأنّ حرف العطف يُشرِكُ بين اللفظين المتعاطفين في الحكم والمعنى.

---

(1) المقدمة الجزولية 109 . 110.

(2) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 2/783.

(3) المقدمة الجزولية 172.

(4) ينظر : المباحث الكاملية 2/148.

السابعة : التوهم و رفعه

وردت هذه العلة في بعض المواضع من كتاب الجزولي،[1] ومن أمثلتها ما قاله في باب العدد: ((وإثباتُ الهاءِ في عدد المذكر رفعٌ لما يُوهِمُهُ ما يُضاف إليه العدد من التذكير، ولا يُحتاج إليها في المؤنث لعدم المُوهِم)).[2]

وإيضاحُ ذلك: أنّ الأعداد في (الواحد والاثنين) جرت على القياس في التذكير والتأنيث، فأُلحقت العلامةُ في المؤنث وحُذفت مع المذكر، ثم عُدل عن القياس في (الثلاثة إلى العشرة) فأُثبتت الهاءُ مع المذكر وحُذفت مع المؤنث، فقيل: (هؤلاء خمسةُ رجالٍ وخمسُ نساءٍ)، وعلةُ ذلك كما ذكر الجزولي: أنّ أسماء الأعداد موضوعة على التأنيث في أصلها، فلو عُدَّ المذكرُ بغير هاء، فقلت: (هؤلاء خمسُ رجالٍ) لم يحرز التأنيث فيها لا من جهة اللفظ، لأنّ (خمس) لفظها مذكر، ولا من جهة المعنى، لأنّها دالة على مذكرين، ولا يُحتاج إلى مثل هذا في العدد المؤنث لوجود الدلالة على التأنيث في المعنى.[3]

وفي موضع آخر من كتابه جمع بين هذه العلة وعلة العِوَض مُعللاً بهما جمع (سنين، و إوَزِّين) جمع مذكر سالماً، فقال: ((وربّما جاء هذا الجمعُ في ما لا يَعْقِل عوضاً من نقص الكلمة لفظاً أو توهماً، كـ (سنين وإوَزِّين))).[4]

وبيانُ ذلك: أنّ من شروط الاسم الذي يُجمع جمع مذكر سالماً أن يكون مذكراً عاقلاً، نحو:(عامرين في عامر). وأمّا ما كان نحو: (سِنين، وعِضين، وعِزين) فإنّها جُمعت هذا الجمع مع عدم توافر شروط الجمع فيها، جبراً للنقص

(1) ينظر : المقدمة الجزولية 160، 171، 243.

(2) المصدر نفسه 171.

(3) ينظر : المباحث الكاملية 131/2.

(4) المقدمة الجزولية 22 23.

الذي لحق بآخر المفرد منها، أي :(سَنَة، وعِضَة، وعِزَة)[1]، وحُمل عليه جمع (إوَزَّة) هذا الجمع توهُّماً، فقيل: (إوَزّون) [2].

وأرى أنّ ما ذهب إليه النحويون، ومنهم الجزولي، بأنّ (سنة) إنّما جُمعت جمع مذكر سالماً تعويضاً للنقص الذي لحق بآخرها لا تقرّه طبيعة اللغة، ولا يُثبته واقع الاستعمال اللغوي فلا نسلم به، إذ ما الدليلُ على أنّ (الواو والياء) عوضٌ من (الواو أو الهاء) في سنة ؟ و أنّ (إوَزَّة) محمولة في جمعها جمع مذكر سالماً توهُّماً على(سنة) ؟ إنّها افتراضات أملتها على النحويين طبيعة نظرتهم العقلية الى الدرس النحوي

الثامنة :الجواز

تابع الجزولي سيبويه وجمهور النحويين في أنّ(لن) حرف بسيط غير مركب، واستدلّ لذلك بعلة الجواز، قال : (((لن) لنفي (سيفعلُ)، وجوازُ تقديم معمول معمولها عليها يدلُّ على أنّها ليست مركبة من(لا، و أنْ))).[3] فـ(لن) لو كانت مركبة من (لا، وأن المصدرية) كما ذهب إليه الخليل وغيره، لما جاز تقدُّم معمول معمولها عليها في قولهم : (زيداً لن أضربَ)، لأنّ ما في حيز الصلة لا يتقدّم على الموصول و(أنْ) حرف موصول. وقد مضت المسألة مفصلة بأدلتها ومذاهب النحويين فيها[4].

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه 598/3، وسر صناعة الإعراب 418/1، وأمالي ابن الشجري 261/2 وشرح التسهيل 84/1، وشرح الجزولية للأبذي 185/1 ـ 186، والأشباه والنظائر في النحو 275/1.

(2) ينظر : كتاب سيبويه 600/3، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب 159 ـ 162، وشرح الجزولية للأبذي 186/1 ـ 187، وشرح شذور الذهب 58.

(3) المقدمة الجزولية 39.

(4) تنظر : 149.145 من هذه الأطروحة.

التاسعة : الحمل على الأصل

ذكر الجزولي هذه العلة عند حديثه عن حمل نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة على الجر، فقال : ((لمّا كان منصوبُ جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في الياء التي هي علامةُ الجر في الأصل، كان منصوبُ جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة التي هي علامةُ الجر في الأصل، قضاءً بحقِّ أصالةِ التذكير)). [1]

وأُنبِّهُ هنا على مسألة مهمة، هي أنّ واقع اللغة ينفي أنْ يكون هناك أصل وفرع، فيكون جمع المذكر السالم مثلاً هو الأصل وجمع المؤنث فرع عليه، كما اعتدَّ بذلك الجزولي، لكنّ عقلية النحويين المنطقية اقتضتهم أن يبحثوا للأشياء دائماً عن أصل وفرع، وأن يُرتبوها بحسب أسبقيتها، ليجري كلامهم مجرًى واحداً ويعضدُ ذلك أنّ الجزولي أحياناً لا يعتدُّ بمسألة الأصل والفرع، فقد نقل تلميذه اللورقي عنه أنّه خالف إجماع النحويين في أنّ الأصل في نون الوقاية أن تدخل على الفعل لتقي آخره من الكسر، وأنّ دخولها على(إنّ وأخواتها، واسم الفعل) فرعٌ محمولٌ على الفعل بعلة الشبه في العمل، إذ ذهب الجزولي إلى أنّ لحاق هذه النون بالفعل وغيره على حدٍّ سواء، فلا أصل هنا ولا فرع.[2]

العاشرة : علتا الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى

علّل بهما الجزولي الحكم النحوي في تابع ما يُضاف إليه المصدر، فقال: ((ولكَ في تابع ما يُضاف إليه الحملُ على اللفظ، والحملُ على المعنى)). [3] ومثالُه

---

(1) المقدمة الجزولية 28.

(2) ينظر : المباحث الكاملية 1/207 ـ 208.

(3) المقدمة الجزولية 169.

قولنا : (أعجبني عملُ زيدٍ وعمرٍو ، وعمرٌو) و:(ساءني ضربُ زيدٍ عمرٌو العاقلِ، والعاقلَ)، ومِن إتباعه على المعنى قول لبيد : [1]

حتّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها   طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظلومُ

فرفع (المظلوم)، لكونه نعتاً على محل (المعقّب)، وهو تابع ما أُضيف إليه المصدر، ومحله الرفع على أنّه فاعل[2].

وعلّل بهما حكم المعطوف على المجرور باسم الفاعل، فقال: ((ولكَ في العطف على المجرور باسم الفاعل الحملُ على اللفظ، وعلى المعنى)).[3]

ومثالُه قولنا :(هذا مادحُ زيدٍ وعمرٍو، وعمراً)، وقد رُوي بالوجهين قول الأعشى[4]:

الواهِبُ المئةِ الهِجانِ وعبدِها   عُوذاً تُزجّي خَلْفَها أطفالَها

بجر (عبد) مراعاة للفظ (المئة) المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه، أو نصب (عبد) مراعاة لمحل هذا اللفظ، لأنّه مفعول به[5]

الحادية عشرة: العوض

تكررت هذه العلة عند الجزولي[6] وممّا ورد منها قوله في جوازم المضارع: ((وتلحقُ (ما) بـ (كيف، ومتى، وأين) توكيداً، و(إذْ، وحيث) عوضاً من الإضافة)).[7] وإنّما اختلفت وظيفةُ(ما) الداخلة على هذه الأدوات الجازمة بين

(1) ديوانه 186.

(2) ينظر : أوضح المسالك 214/3.

(3) المقدمة الجزولية 148.

(4) ديوانه 79.

(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 556/1.

(6) ينظر : المقدمة الجزولية 22، 23، 24، 42، 256، 259، 272.

(7) المقدمة الجزولية 42.

التوكيد أو العوض من الإضافة، على أساس أنّ الأداة لا تحتاج(ما) عند جزم الفعلين أو أنّها تحتاج إليها لتكفّها عن الإضافة وتُهيئُها للجزم، فـ (كيف ومتى، وأين) لا تحتاج (ما) في الجزم، ولذلك إذا دخلت عليها، في نحو: (كيفما تَكُنْ أكُنْ، ومتى تذهبْ أذهبْ، وأينما تجلسْ أجلسْ) كانت للتوكيد، في حين أنّ (إذْ، وحيث) تحتاج إلى (ما) لتكفها عن طلب الإضافة وتهيئها للجزم، فعاقبت بذلك الإضافة، فصارت لذلك كأنّها عوض منها. [1]

الثانية عشرة: الفرق

وهي من العلل التي تكررت في كتاب الجزولي، [2] ومن أمثلتها قوله في نون المثنى: ((وتُحرَّكُ لالتقاء الساكنين، وتُكسَرُ على أصل التقائهما، أو فرقاً بينها وبين نون الجمع)). [3] وقال في علة فتح لام المستغاث به: ((وذلك للفرق بينه وبين المستغاث من أجله)). [4] وهو يقصد: أنّك تفتح اللام في المستغاث به، وتكسرها في المستغاث من أجله، فتقول: (يا لَلطبيبِ لِلمريضِ) ليظهرَ الفرق بينهما. على أنّه ذكرَ سبباً آخر لفتح لام المستغاث به في موضعٍ آخر من كتابه وهو أنّ المستغاث به منادى في الأصل، والمنادى يُشبه المضمر المخاطب في نحو: (لكَ مالٌ) والمضمرُ تُفتح معه لام الجر، فكذلك تُفتح لام المستغاث به[5].

---

(1) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 512/2.

(2) ينظر: المقدمة الجزولية 24، 56، 193، 241، 242، 243، 255، 256.

(3) المصدر نفسه 24.

(4) المصدر نفسه 193.

(5) ينظر: المصدر نفسه 194.

ثالثاً: الإجماع

يُقصد بالإجماع : إجماع نحويي البصرة والكوفة[1]. والإجماعُ من أدلة النحو المعتبرة، وقد اشترط ابن جني لحجيته أن لا يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وعلّلَ ذلك بـ ((أنّه لم يرد ممّن يُطاع في أمره في قرآن أو سُنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ... وإنّما هو عِلْمٌ مُنتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة، فكلُّ مَن فُرِقَ له عن علةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نَهْجةٍ، كان خليلَ نفسِه وأبا عمرو فكرِه)). [2] ثم قيَّدَ هذا الاطلاق بأنّ السماح للنحوي بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها غير مقبول إلاّ بعد إنعام وإتقان.[3]

في حين ذكر السيوطي أنّ غير ابن جني يرى إجماع النحويين على الأُمور اللغوية والنحوية مُعتَبَراً خلافاً لِمَن تردّد فيه، و أنّ خرقَ ذلك الإجماع ممنوع [4] ومن هؤلاء ابن الخشاب(567هـ) الذي يقول: ((لو قيلَ: إنّ (مَنْ) في الشرط لا موقعَ لها من الإعراب لكان قولاً، إجراءً لها مجرى(إن) الشرطية وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكنّ مخالفةَ المتقدمين لا تجوز)). [5]

ولكنّ السيوطي أشار أيضاً إلى قلة موارد الإجماع عند النحويين لصعوبة إجماع العرب على الاستعمالات اللغوية والنحوية قال: ((إجماعُ العرب أيضاً حجةٌ، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه)). [6]

---

(1) ينظر : الاقتراح 66.

(2) الخصائص 1/189 ـ 190.

(3) ينظر : المصدر نفسه 1/189 ـ 190 ، والاقتراح 66.

(4) ينظر : الاقتراح 67.

(5) المرتجل 129.

(6) الاقتراح 67.

وقد اعتمد الجزولي على هذا الأصل فعمد الى تقوية ما يراه أو يذهب إليه بذكرِ اتفاق جمهور النحويين عليه، وكان استعماله له قليلاً قياساً بغيره من الأُصول، فقد حكى إجماع النحويين على منعِ تقدم خبر (ما دامَ) عليها، فقال: (((ما دامَ) لا يتقدّم خبرها عليها اتفاقاً، لكونها صلة لـ (ما))).[1] وإنّما كانت (ما) مع (ما دام) مصدرية، لأنّ تقديرها (مدة دوام)، ثم حُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه(الذي هو: دوام) مقامه، ثم وُضع (ما دامَ) موضع (دوام). ولكونها مصدرية لا يصحُّ تقدم ما في صلتها عليها[2].

ونقل الجزولي إجماع النحويين على أنّ (عسى) ((تُستعملُ استعمالَ (قارَبَ) مرّة، فيكون خبرُها (أنْ مع الفعل) بالاتفاق)).[3] وإنّما شُبِّهت (عسى) بـ (قارَبَ) تحقيقاً لبيان الإعراب لا المعنى، لأنّ (عسى) لمقاربة الفعل على سبيل الرجاء، و(قارَبَ) ليس فيها إنشاء رجاء ولا غيره، وإنّما هو تمثيلٌ لتقدير الإعراب اللفظي، وخبرها (أنْ مع الفعل) باتفاق النحويين، نحو: (عسى زيد أن يقومَ).[4]

ونقل إجماعهم على أنْ لا يتقدَّم ((المنصوبُ بعد (ما أفْعَلَ) على (أفْعَلَ) ولا المجرور بعد (أفعِلْ به) على (أفعِلْ) باتفاق)).[5]

وإنّما لم يتقدّم المنصوب، في نحو: (ما أحْسَنَ زيداً)، فيقال : (زيداً ما أحسَنَ) ولا المجرور، في نحو: (أحْسِنْ بالعلمِ)، فيقال : (بالعلمِ أحسِنْ)، لأنّ الجملة التعجبية تلزم طريقة واحدة في الاستعمال لجمودها، فلا يُتصرَّف فيها

---

(1) المقدمة الجزولية 106.

(2) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 771/2، 774.

(3) المقدمة الجزولية 203.

(4) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 356/1، والمفصل 271، وشرح الجزولية للأبذي 393/1.

(5) المقدمة الجزولية 154.

بتقديم ولا تأخير، لأنّ المعنى الذي يُوجب التعجب إنّما وقع بهذا التركيب المخصوص فلا يجوز غيره، لأنّ التقديم والتأخير يبطل معنى التعجب فيه(1).

قال ابن يعيش: ((صيغةُ التعجب تجري على منهاجٍ واحدٍ لا يختلفُ، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (ما)، ولا على الفعل، فلا يجوز: (زيداً ما أحْسَنَ) ولا: (ما زيداً أحْسَنَ) كما يجوز ذلك في غير التعجب... لضعفِ فعل التعجب، وغلبةِ شِبْهِ الاسم عليه، لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه، نحو: ما أُمَيْلَحَهُ وما أقْوَمَهُ)) (2)

(1) ينظر: المقتضب 175/4، والأصول في النحو 98/1، والتبصرة والتذكرة 268/1، والمفصل 227، وشرح الكافية الشافية 1096/1، وشرح الرضي على الكافية 244/5.

(2) شرح المفصل 149/7.

الفصل الثالث

الآراء النَّحويّة

التي انفرد بها الجُزُولي

3

الفصل الثالث

الآراء النَّحويّة التي انفرد بها الجُزُولي

على الرغم من كون الجزولي من النحويين المتأخرين، رصد له الباحث آراءً انفرد بها، ممّا يدلّ على مساهمته الفعالة في الدرس النحوي، ووفور بضاعته من علم النحو، وممّا يُثبت ذلك أنّ هذا الفصل اشتمل على :

- مسائل خالف الجزولي فيها إجماع النحويين المتقدمين عليه .
- مسائل لم يتطرق إليها الأقدمون، وتناولها المتأخرون بالبحث، وكان للجزولي فيها رأي مستقل .
- مسائل اختصّ بها المغاربة والأندلسيون، وكان الجزولي رائداً في تناولها وتقعيد حكمها، وغَدَت أحكاماً نحوية ثابتة في كتب مَن جاء بعده .

وسأعرضُ لمجمل الآراء النحوية التي انفرد بها الجزولي، مُقسَّمة على وَفْق ما يتألف منه الكلام، على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ما يتعلق بالاسم

ـ الموصولات (الذي، والتي)

تنقسم الموصولات قسمين : موصولات حرفية، هي: أنْ، وأنّ، وكي، وما) . وموصولات اسمية، هي : (الذي، والتي ـ وتثنيتهما وجمعهما)، و(أيّ، وأل، وذا ـ إذ كانت مع ما أو مَن الاستفهاميتين ـ)، وأُريد بهنّ معنى الذي والتي، و(مَن، وما)، و(ذو، وذات) في لغة طيّئ[1].

ومن عادة النحويين إذا ذكروا الموصولات الاسمية أنْ يبدؤوا ببيان أحكام (الذي والتي) منها، وعُلّل ذلك بأنّهما كالأصل لغيرهما من الأسماء الموصولة، فإنّ غيرهما إذا التبس كونه موصولاً اختُبر بصلاحية (الذي والتي) موضعه، ولأنّهما ـ وإن كانا مبنيين ـ ظهر فيهما تصرُّف ما، كالتثنية والجمع والتصغير، فصار فيهما بذلك شَبَهٌ بالمُعرب[2] .

وقد ذكر اللغويون والنحويون أنّ في (الذي) أربع لغات :

(الّذيْ) بتسكين الياء، و(الّذِ) بحذف الياء وكسر الذال، و(الّذْ) بحذف الياء وسكون الذال، و(الّذيّ) بتشديد الياء [3].

و(الّذيْ) عند النحويين مبنية، لشبهها بالحروف في الافتقار إلى الصلة[4]وهذا الحكم يشمل لغاتها الثلاث أيضاً [5].

---

(1) ينظر : الأصول في النحو 263/2 ، وشرح المفصل 142/3 ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 2/ 597 ، وشرح الجمل لابن عصفور 168/1 .

(2) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 58 ، والتذييل والتكميل 19/3 .

(3) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف 83 ، والأصول في النحو 262/2 ، والصحاح (لذي)2481/6 ، والأزهية 292 ، وأمالي ابن الشجري 53/3 ـ 54 ، وشرح المفصل 139/3 وشرح التسهيل 189/1 ـ 190.

(4) ينظر : شرح المفصل 138/3 ـ 139 ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 281/1.

(5) ينظر : التذييل والتكميل 22/3 ، وهمع الهوامع 284/1 .

في حين نقل اللورقي والرضي وأبو حيان والسيوطي أنّ الجزولي[1] قد ذهب إلى أنّ (الذي) إذا شُدِّدت أُعربت بحسب العوامل الداخلة عليها [2]، وأنّه استدلّ لذلك بالسماع والقياس .

أمّا السماع فاستدلّ منه بقول الشاعر[3] :

ولـيس المـالُ فاعْلَمْـهُ بمـالٍ ... وإنْ أغنـاكَ إلاّ لِلّـذيِّ

يَنـالُ بـه العَـلاءَ ويَصْطَفيهِ ... لأقـربِ أقْربيـكَ وللقصـيِّ

فـ (الذيِّ) مجرورة عنده بلام الجر، دالاً بها على شخص، والاستثناء مفرّغ، والتقدير: وليس المالُ فاعلمه بمالٍ لأحد إلاّ للشخص الذي ينال به العَلاء[4] .

واستدلّ أيضاً بقول الشاعر في رفع (الذيّ) مشددة مُعرَبة[5] :

أَغضِ ما اسْطَعْتَ فالكريمُ الّذيُّ ... يـألَفُ الحِلْـمَ إنْ جَفـاهُ بَـذِيُّ

أمّا استدلال الجزولي بالقياس، فإنّه حمل حكم إعراب (الذيّ) المشددة على حكم (أيّ) الموصولة المشددة، ذلك أنّ (أيّ) محمولة على (الذيْ) في المعنى، فعملت لذلك[6] .

---

(1) في المقدمة الجزولية 53 : ((الذيُّ ، والّذِ ، والّذْ : لغات في الّذيْ)) وليس فيه الإشارة إلى جريان (الذيّ) مشددة بوجوه الإعراب . وربّما نقله هؤلاء العلماء من كتبه الأُخَر .

(2) ينظر : المباحث الكاملية 262/1 ، وشرح الرضي على الكافية 252/3 ، والتذييل والتكميل 22/3 ، وهمع الهوامع 284/1 .

(3) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد : ما ينصرف وما لا ينصرف 83 ، والأزهية 293 ، والتوطئة 172 ، وشرح الجمل لابن عصفور 170/1 ، والتذييل والتكميل 21/3 .

(4) ينظر : التذييل والتكميل 21/3 .

(5) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد : شرح التسهيل 190/1 ، والتذييل والتكميل 22/3، والمساعد على تسهيل الفوائد 1/ 138 .

(6) ينظر : شرح الرضي على الكافية 252/3 .

وجوّز ابن عصفور في(الّذيّ) المشددة الوجهين : (البناء والإعراب)، قال : ((و(الّذيُّ) بتشديد الياء وإجرائها بوجوه الإعراب، أو كسرها على كل حال))[1].

في حين خالف ابن مالك رأي الجزولي، فذهب إلى أنّ حركة (الذيّ) المشددة حركة بناء لا إعراب، فـ(الذيّ) مبنية على الكسر في قول الشاعر : (وإنْ أغناك إلاّ للذيِّ)، ومبنية على الضم في قول الآخر : (أغضِ ما اسطعت فالكريم الّذيُّ) [2].

وأيّد الرضي رأي ابن مالك بأنّ (الذيّ) المشددة مبنية، وذهب إلى أنّ الأصل في بنائها الكسر لا الضم، لأنّ الكسر هو الأصل في التقاء الساكنين، أمّا الضم فمحكيٌّ عن العرب، وردّ مذهب الجزولي بأنّ التشديد لا يُوجِبُ الإعراب[3].

في حين وقف أبو حيان متردداً في اختيار رأي الجزولي أو رأي ابن مالك فقال: ((وقد زعم أبو موسى أنّ الياء تجري بوجوه الإعراب الثلاثة، وإنْ صحّ هذا عن العرب، فلا يكون في إنشاد المصنِّف دليل على أنّها تُبنى على الكسر، إذ يُحتمل أنْ تكون الكسرةُ كسرةَ إعراب))[4] .

أمّا (الّتيْ) فانفرد الجزولي برواية التشديد فيها، قال : ((واللغات في (الّتيْ) مثلها في (الّذيْ))) [5]. وتابعه في ذلك ابن عصفور وابن مالك وأكثر الأندلسيين[6] .

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور 170/1 .

(2) ينظر : شرح الكافية الشافية 254/1 ، والتذييل والتكميل 21/3 ، والمساعد 138/1 .

(3) ينظر : شرح الرضي على الكافية 252/3 .

(4) التذييل والتكميل 22/3 . و(المصنِّف) : يقصد به ابن مالك ، لأنّ أبا حيان يشرح كتابه التسهيل.

(5) المقدمة الجزولية 53 .

(6) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 171/1 ، وشرح التسهيل 188/1 -189، وشرح الجزولية للأُبذي 472/1 ، والتذييل والتكميل 25/3 .

وخالف أبو حيان منهم، فلم يتقبّل التشديد في (التّيْ)، وبيّن أنّه حكم بلا سماع، قال : ((وأمّا جواز ذلك في (الّذيْ والّتيْ) فإنّ التشديد سُمِعَ في (الّذيْ). وأمّا في (الّتيْ) فلا يُحفظ ذلك، وكأنّ المُصنِّف اعتمد على أبي موسى في (الكرّاس) له حيث ذكر ذلك، وأمّا من تعرّض لحصر لغات (الّتي)، كالدِّيْنَوَري في المهذّب، والهَرَوي في الأزهية، والجوهري في الصحاح، فلم يذكروا ذلك في كتبهم)) [1]. ولعلّ أبا حيان كان دقيقاً في منعه تجويز التشديد في (الّتي) بحجة عدم سماع ذلك وعدم حفظه عن الثقات المختصين بإيراد لغات العرب .

ويظهر لي أنّ الجزولي، ومَن تابعه، قد قاسوا لغات (الّتي) على ما ثبت من لغات في (الّذي) من دون الالتفات إلى أنّ السماع حاكم على القياس في تجويز هذا الاستعمال وغيره . ويظهر أيضاً أنّ هذا القياس لا يصحّ، لأنّ الأصل الذي قاسوا عليه لم يثبت، فتشديد (الذي) - كما يبدو- ليس لغة للعرب، بل ضرورة شعرية، ويؤيد ذلك أنّ (الذي) مشددة لم ترد في كلام منثور [2]، ولا يُلتَفَتْ إلى ما زعمه ابن عقيل(769هـ) من أنّ تشديد (الذي) ليس مختصاً بالشعر [3]، فقد أطلق الحكم ولم يورد له شواهد نثرية . فالثابت أنّ(الّذيّ) مشددة إنّما نُقلت في بيتين يتيمين غير منسوبين في كتب النحويين، اعتمد عليهما الجزولي - في ما نُسب إليه - لإثبات رأيه، وخرّجهما ابن مالك على أنّ حركة (الّذيّ) المشددة حركة بناء لا إعراب . والصواب أنْ ليس فيهما إلاّ ضرورة شعرية، اقتضت تشديد المخفف وإقامة القافية في : (وإنّ أغناك إلا للّذيِّ) وتشديد المخفّف وإقامة الوزن في: (أَغضِ ما اسْطعتَ فالكريمُ الّذيُّ) .

---

(1) التذييل والتكميل 22/3 .

(2) ينظر : المصدر نفسه 22/3، 25 .

(3) ينظر : المساعد 140/1 .

ـ نيابة المفاعيل في بابي (ظن) وأخواتها، و(أعلم وأرى)

اختلف النحويون في جواز نيابة المفاعيل عن الفاعل في ما كان أصل المفعولين فيه مبتدأ وخبراً، وهو باب (ظنّ) وأخواتها . أو ما كان المفعولان(الثاني والثالث) فيه أصلهما المبتدأ والخبر، وهو باب (أعلمَ وأرى) على التفصيل الآتي :

(باب ظن)

1ـ مذهب الجزولي، وتابعه فيه ابن هشام الخضراوي (646هـ) (1) : أنّه يجب إقامة المفعول الأول ولا يجوز إقامة الثاني (2). قال الجزولي : ((وإنْ كان من باب(ظننتُ) أُقيمَ الأول فقط)).(3)واستدلا لذلك بأنّ المفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فلو كانا معرفتين، نحو : (ظننتُ زيداً عمراً)، أو نكرتين، نحو : (ظننتُ أفضلَ من زيدٍ أفضلَ من عمرٍو)، وأُقيم الثاني منهما ، فقيل:(ظُنَّ عمرٌو زيداً) أو: (ظُنَّ أفضلُ من عمرو أفضلَ من زيدٍ) لالتبس المعنى، كما التبس في وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين، إذ يصلح كل منهما لجعله مبتدأ ولا مُبيِّن للمبتدأ من الخبر (4) .

قال الشلوبين شارحاً رأي الجزولي : ((لأنّ القلب يُصيِّر الثاني مُخبَراً عنه والأول خبراً، وكان أصله أن يكون الأول مخبَراً عنه، والثاني خبراً، فإذا قلبناه التبس المعنى بغيره)) (5).

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الخزرجي الأندلسي ، أخذ العربية عن ابن خروف ، وصنّف فيها مؤلفات نافعة ، ينظر : بغية الوعاة 267/1 .

(2) ينظر : المقدمة الجزولية 143 ، والتذييل والتكميل 251/6 .

(3) المقدمة الجزولية 143 .

(4) ينظر : التذييل والتكميل 251/6 .

(5) شرح المقدمة الجزولية الكبير 874/2 .

وأوضح ذلك أبو إسحاق الشاطبي، فقال : ((وإنّما اشتهر عندهم المنع، لما في إقامة الثاني من اللبس في الأكثر، لأنّكَ إذا قُلتَ : (عُلِمَ صديقُك عدوٌّ زيدٍ) كان معناه : أنّ المعروفَ بصداقتك عدوٌّ لزيدٍ، فصداقتُك مستغنية عن الإخبار بها وعداوةُ زيدٍ مُفتقرةٌ إلى الإخبار بها . فلو عكستَ فأقمتَ الثاني لانعكس المفهوم، فإذا قلت:(عُلِمَ عدوُّ زيدٍ صديقَك) صار المفهوم منه: أنّ المعروفَ بعداوة زيدٍ صديقٌ لكَ، وأنت لم تُرِد إلاّ المعنى الأول، فالتبس المعنيان))[1].

ونقل الرضي عن النحويين المتقدمين وجهاً آخر لمنع ذلك فقال : ((فلو قام مَقام الفاعل والفاعلُ مسند إليه، صار في حالة واحدة، مسنداً ومسنداً إليه، فلا يجوز))[2].

فإن كان أوّل المفعولين معرفة والثاني نكرة، وأُقيم الثاني، نحو: (ظُنَّ قائمٌ زيداً) ففيه محذور، وهو الإضمار قبل الذكر، لأنّ في (قائم) ـ المقام مقام الفاعل ـ ضميراً يعود على المفعول(وهو: زيداً)، المتأخر لفظاً ورتبة، فلا يصحّ.

وإن كان المفعول الثاني جملة اسمية أو فعلية أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو : (ظننتُ زيداً أبوه قائم، وظننتُ زيداً يقومُ، وظننتُه عندك، وظننتُه في الدار)، فإنّ هذه الأشياء عند علماء العربية لا تصلح للنيابة عن الفاعل، إذ لا تكون الجملة فاعلة، فكذلك لا تصلح نيابتها . أمّا الظرف فلا ينوب، وهو باقٍ على نصبه، متعلق بـ(كائن أو مستقر)، وكذلك المجرور [3].

2. ذهب أبو بكر بن طلحة والشلوبين وابن عصفور وابن مالك إلى جواز نيابة المفعول الثاني إذا أُمن اللبس، ولم يكن الثاني جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: (ظُنَّتْ طالعةٌ الشمسَ) مع أنّ الأحسن إقامةُ الأول .

---

(1) المقاصد الشافية 54/3 .

(2) شرح الرضي على الكافية 212/1 .

(3) ينظر : المقاصد الشافية 55/3 .

ومنعوا ذلك إنْ أُلبس، نحو : (ظُنَّ صديقُك زيداً)، أو كان جملة، أو شبه جملة[1]، واحتجوا لذلك بأنّ المفعولين في باب (ظنّ) وأخواتها ((كلاهما غير صحيح، لأنّ أصلهما المبتدأ والخبرُ، ولذلك تكافأَ المفعولان)) [2].

ورجّح الرضي هذا الرأي بقوله : ((والذي أرى أنّه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفةً كان أو نكرةً . واللبسُ مرتفع مع إلزام كلٍّ من المفعولين مركزه ... وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل، فتقول : (عُلِمَ زيداً أبوك) والمرفوع ثاني المفعولين))[3].

ويظهر من عرض أدلة الفريقين أنّ المسألة قياسية لا يعضدها سماع، وأنّ الخلاف فيها لحفظ مراتب الكلام وأمن اللبس، لذا يكون مذهب الجزولي - بالنظر إلى ذلك - أرجح، للحفاظ على المرتبة اللفظية التي تميِّز المبتدأ من الخبر في باب نائب الفاعل ممّا تعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(باب أعلم وأرى)

1- مذهب الجزولي، وتابعه فيه الشلوبين واللورقي وابن مالك : أنّه يجوز أن يُقام المفعول الأول مقام الفاعل، أو الثاني إذا أُمن اللبس [4]، قال الجزولي : ((وإنْ كان من باب (أعلمْتُ) أُقيم الأول، وجاز أن يُقام الثاني على وجه لا يعرض معه اللبس)) [5]، واحتجوا لذلك بأنّ المفعول

---

(1) ينظر : التوطئة 259 ، وشرح الجمل لابن عصفور 538/1 ، وشرح التسهيل 129/2 ، وارتشاف الضرب 1329/3-1330 .

(2) شرح الجمل لابن عصفور 539/1 .

(3) شرح الرضي على الكافية 212/1 .

(4) ينظر : المقدمة الجزولية 143 ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 2/ 875 ، والمباحث الكاملية 70/2 ، والمقاصد الشافية 59/3 ، وشرح التصريح 434/1 .

(5) المقدمة الجزولية 143 .

الأول منهما كالأول من باب (ظنّ) فجاز أن يُقام مقام الفاعل، نحو: (أُعلمَ زيدٌ عمراً منطلقاً)، ويُتسامح في الثاني فيُقام مقام الفاعل إذا أُمن اللبس، لأنّ أصله مبتدأ مقدّم على خبره، فأشبَهَ الفاعل المقدّم على المفعول، لذا جاز نحو: (أُعلمَ زيداً عمرٌو أباك).

أمّا نيابة المفعول الثالث فلم يتكلّم عليها الجزولي والشلوبين واللورقي، في حين قرّر ابن مالك جواز إقامته، إذا لم يُلبس، ولم يكن جملة ولا شبه جملة[1].

واستدلّ له ابن الحاج (647هـ)[2] بأنّ الثاني في باب(ظننتُ) هو الثالث في باب (أعلمْتُ) فالقائل بالجواز في (ظننتُ) في الثاني، قائل به ولا بُدَّ في (أعلمتُ) في الثالث[3].

2. مذهب ابن هشام الخضراوي وابن عصفور والأُبَّذي: منعُ إقامة المفعول الثاني والثالث[4]، واستدلّوا لذلك بأنّ ((الأول من باب (أعلمْتُ) مفعول صحيح، والاثنان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر، فلمّا اجتمع المفعول الصحيح مع غيره، لم يُقَمْ إلاّ المفعول الصحيح))[5].

وإنّما كان المفعول الأول هو المفعول الصحيح؛ لأنّه مفعول زِيْدَ بسبب همزة التعدية، ((إذ معنى(أعلمْتُ زيداً عمراً فاضلاً):صيّرتُ زيداً يعلمُ عمراً فاضلاً))[6]. والراجح من هذين المذهبين الثاني، لما يأتي:

---

(1) ينظر: التسهيل 77، وشفاء العليل 419/1.

(2) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد، المعروف بابن الحاج الأزدي الإشبيلي، أخذ النحو عن الشلوبين وغيره، ينظر: بغية الوعاة 360/1.

(3) ينظر: المقاصد الشافية 60/3، وشرح التصريح 434/1.

(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 538/1 - 539، وشرح الجزولية للأُبذي 954/1، والتذييل والتكميل 253/6، وأوضح المسالك 2/ 152.

(5) شرح الجمل لابن عصفور 539/1.

(6) شرح الرضي على الكافية 210/1.

أ ـ التكلّف الظاهر في مذهب الجزولي، ومَن تابعه، في إقامة ثاني المفاعيل وثالثها مقام الفاعل، فقولهم: إنّ المفعول الثاني أصله مبتدأ، فقُدِّم على الخبر، فأشبَهَ الفاعل المقدَّم على المفعول به لا حجة فيه، وقياسه ضعيف، لأنّ أول المفاعيل في نحو: (أعلمتُ زيداً عمراً أباك) مرتبته بعد الفعل بلا فصل، وهو أحقُّ بالنيابة عمّا تأخّر وانفصل، ولأنّ أصله ـ قبل التعدية بالهمزة ـ فاعل في المعنى، فحقُّه أن يُقتصَر عليه في النيابة، ولا يُلجَأُ إلى التكلّف في البحث عن وجه شبهٍ شكلي لنيابة المفعول الثاني.

أمّا نيابة المفعول الثالث التي ذهب إليها ابن مالك ولم يستدلّ لها بسماع أو قياس فأضعفُ حجةً، وأدعى إلى اللبس بين المبتدأ والخبر في الأصل، وقد صرّح ابن الناظم (686هـ) وابن أبي الربيع (688هـ) وابن هشام الأنصاري بمنع إقامة المفعول الثالث[1].

ب ـ اقتصار السماع على إقامة المفعول الأول دون الثاني والثالث، وممّا ورد من ذلك قول الأعشى[2]:

وأُنْبِئْتُ قَيْساً ولَمْ أَبْلُهُ ... كما زَعَموا خَيْرَ أهلِ اليَمَنْ

وقول عنترة[3]:

نُبِّئْتُ عَمْراً غيرَ شاكرِ نِعْمتي ... والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ

وقول العوام بن عُقْبة بن كعب بن زهير[4]:

وخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغَميمِ مَريضةً ... فَأَقْبَلْتُ من أهلي بِمِصْرَ أعودُها

(1) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم 91، والبسيط 453/1، وأوضح المسالك 152/2.

(2) ديوانه 25.

(3) ديوانه 28.

(4) البيت من شواهد: شرح التسهيل 101/2، والتذييل والتكميل 165/6، وشرح ابن عقيل 71/2 وشرح الشواهد الكبرى للعيني 193/2، وشرح التصريح 387/1.

ـ الفاعل أو المفعول المحصور بـ (إلا) .

اتفقت كلمة النحويين على أنّ المحصور بـ (إنّما) يجب تأخيره، فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا قلتَ : (إنّما مدحَ زيداً عمرٌو) فالمحصور هو الفاعل، وإذا قلت : (إنّما مدح زيدٌ عمراً) فالمحصور هو المفعول[1]، وعلة ذلك ((أنّ (إنّما) لا دليل معها على الحصر في أحدهما إلاّ تأخير المحصور، فلم يجز تقديمه، لئلا يلتبس المحصور بغير المحصور)) [2].

ولكنّهم اختلفوا في المحصور بـ(إلاّ) فاعلاً، نحو : (ما مدحَ زيداً إلاّ عمرٌو)، أو مفعولاً، نحو : (ما مدحَ عمرٌو إلاّ زيداً)، على ثلاثة مذاهب :

1ـ مذهب الكسائي(189هـ) : أنّه يجوز التقديم والتأخير، سواءً أ كان المحصور الفاعل أم المفعول، واستدلّ لذلك بالسماع والقياس، أمّا السماع فاستدلّ منه بشواهد وردت عن العرب، تقدّم فيها المفعول المحصور بـ (إلاّ) على الفاعل[3] كقول دعبل الخزاعي[4] :

ولمّا أبى إلاّ جماحاً فؤادُهُ ولمْ يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهْلِ

وقول مجنون ليلى[5] :

تَزَوّدتُ من ليلى بتكليم ساعةٍ فما زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بي كَلامُها

---

(1) ينظر : شرح التسهيل 134/2 ، والتذييل والتكميل 288/6 ، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة 353/1 .

(2) التذييل والتكميل 288/6 .

(3) ينظر : شرح التسهيل 134/2 ، وشرح الرضي على الكافية 185/1 ـ 186 ، والتذييل والتكميل 286/6 ، وأوضح المسالك 120/2 ، وشرح ابن عقيل 104/2 .

(4) ديوانه 349 .

(5) ديوانه 194 .

واستدلّ الكسائي بشواهد أُخر، تقدّم فيها الفاعل المحصور بـ(إلاّ) على المفعول، كقول ذي الرمّة [1]:

فلم يَدْرِ إلاّ اللهُ ما هَيّجتْ لنا عَشِيّةَ آناءُ الديارِ وشامُها

وقول يزيد بن الطثرية [2]:

نُبِّئْتُهُمْ عَذّبوا بالنار جارتَهُمْ وَهَلْ يُعَذِّبُ إلاّ اللهُ بالنارِ

وقول الآخر [3]:

ما عابَ إلاّ لئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ولا هَجا قَطُّ إلاّ جُبَّأٌ بَطَلا

وأمّا القياس، فاستدلّ منه بأنّ اقتران الاسم بـ(إلاّ) دليلٌ على الحصر فيه تقدّم أو تأخّر [4].

ونبّه الرضي على أنّ مقصد الكسائي أنّ المتقدّم في هذه المسألة يتقدّم مع (إلاّ) فيكون الفاعل والمفعول مستثنيين معاً، نحو: (ما ضرب إلاّ عمرٌو زيداً) و(ما ضرب إلاّ زيداً عمرٌو). أمّا تقديم أحدهما على الآخر من دون الأداة فلا يصح، لأنّه قد تقرّر عندهم أنّ ما قبل (إلاّ) منحصر في ما بعدها، وما بعدها ليس منحصراً في ما قبلها، قال الرضي: ((إذا قلت مثلاً: (ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمراً)، فضاربيةُ زيدٍ محصورةٌ في (عمرو)، أي: ليس ضارباً لأحدٍ إلاّ لعمرٍو وأمّا مضروبيةُ عمرٍو فعلى الاحتمال، أي: يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً، وبالعكس... فلو قدّمت عمراً على زيد، فإمّا أنْ تقدّمه من دون (إلاّ)، نحو: (ما

---

(1) ديوانه 999.

(2) البيت من شواهد: معاني القرآن للفرّاء 101/2، والتذييل والتكميل 288/6، والمقاصد الشافية 606/2، وشرح الشواهد الكبرى 235/2.

(3) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد: التذييل التكميل 288/6، و أوضح المسالك 129/2، وشرح الشواهد الكبرى 234/2، و شرح التصريح 417/1.

(4) ينظر: التذييل والتكميل 6/ 288.

ضربَ عمراً إلاّ زيدٌ) وفيه انعكاس المعنى، إذ تصير المضروبيةُ خاصةً، والضاربيةُ باقية على الاحتمال، فلا يجوز)) [1].

2. مذهب البصريين والفرّاء: أنّه إنْ حُصِر الفاعل وجب تقديم المفعول، وإنْ حُصِر المفعول جاز تقديم الفاعل وتأخيره [2]، واستدلّوا لموافقتهم الكسائي في جواز تأخير الفاعل إذا كان المفعول مقروناً بـ(إلاّ)، نحو: (ما مدح إلاّ عمراً زيدٌ) بأنّ السماع الذي استدلّ به الكسائي حجة لجواز مذهبه، وأنّ ما قال به يمكن تخريجه على أنّ الفاعل إذا تأخّر في اللفظ عُلِمَ أنّه مقدّم في النية. واستدلّوا لمخالفتهم الكسائي في منع تقديم الفاعل المحصور بـ(إلاّ) على المفعول بأنّ الفاعل لو تقدّم وتأخّر المفعول لوضع كلّ منهما في رتبته المعهودة، فلا يحصل ما يقتضيه المعنى من تقديم غير المحصور لفظاً أو نية [3]. لذا تأوّلوا ما استدلّ به الكسائي ممّا دخلت(إلاّ) فيه على الفاعل وتأخر المفعول، بأنّه قد تمّ الكلام عند الاسم الذي دخلت عليه (إلاّ)، أمّا المفعول المؤخّر فقدّروا له فعلاً ناصباً، أي: (درى ما هيّجت لنا) و (يُعذّب بالنار) وهكذا [4].

3. مذهب الجزولي، وتابعه فيه الشلوبين: أنّه يجب تأخير ما حُصِر بـ(إلاّ) وتقديم ما لم يُحصر، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً [5]، واستدلا لذلك بدليلين:

---

(1) شرح الرضي على الكافية 1/185 -186.

(2) ينظر: معاني القرآن للفرّاء 2/ 101، وشرح التسهيل 2/134، وأوضح المسالك 2/120، وشرح التصريح 1/417.

(3) ينظر: المباحث الكاملية 1/246، والتذييل والتكميل 6/ 289.

(4) ينظر: التذييل والتكميل 6/289، و شرح التصريح 1/418.

(5) ينظر: المقدمة الجزولية 50-51، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 2/590.

الأول:أنّ المحصور بـ(حرف النفي وإلاّ) جارٍ مجرى المحصور بـ(إنّما)، وقد اتفق النحويون على أنّ المحصور بـ(إنّما) يجب تأخيره، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً.

الثاني : أنّ حجة الكسائي في جواز تقديم الفاعل المحصور بـ(إلاّ) على المفعول في نحو : (ما مدح إلاّ عمرٌو زيداً)، واستدلاله بأنّ (إلاّ) قرينة دالة على الحصر في ما اقترنت به فلا يحصل اللبس، حجة باطلة . بل يحصل اللبس، وهو أن يُظنَّ أننا أردنا الحصر في الاسمين اللذين بعد (إلاّ)، وكأننا قلنا : (ما مدح أحدٌ أحداً إلاّ عمرٌو زيداً) وهذا معنى يلتبس بمعنى آخر، إذا أُريد حصر المفعول في الفاعل الذي بعد (إلاّ)، أي: ما مدح زيداً أحدٌ إلاّ عمرٌو. فهذان معنيان، يلزم كلّ واحد منهما لفظه، ويُراعى فيه رتبة التقديم والتأخير، ولم يجز دخول أحدهما على الآخر، لمكان اللبس[1] .

وقد رجّح أبو حيان مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع[2]. وهو الراجح عندي لأنّ السماع حجة، ولما في مذهب البصريين والفرّاء والجزولي والشلوبين من تأويل وتكلّف والتزام علة أمن اللبس والتذرّع بها لحفظ مراتب الفاعلية والمفعولية على حساب حاجة المتكلم في التقديم والتأخير مراعاة لمقتضى الحال .

ـ الاشتغال

الاشتغال : ((هو كلُّ اسم بعده فعلٌ أو شبهه، مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلّقه، لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبَهُ)) [3]. بمعنى آخر : هو أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل أو اسم فاعل أو نحوهما، فينصب ذلك الفعل ضمير الاسم، ولو

---

(1) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 590/2 ـ 591 ، وشرح التسهيل 134/2 ، والتذييل والتكميل 6/ 289 .

(2) ينظر : التذييل والتكميل 290/6 .

(3) شرح الرضي على الكافية 434/1 .

لم يشتغل بضميره لنصب الاسم المتقدم، نحو: (خالداً أكرمتُه وخالداً أنا مكرمُه)، فالفعل (أكرمَ) نصب ضمير (خالد). واسم الفاعل (مكرم) اشتغل بضمير (خالد)، ولو لم يكن هذا الضمير موجوداً لنصبَ الفعلُ الاسمَ المتقدّم[1].

وقد اختلف النحويون في الاسم الواقع قبل أداة تحضيض، أو أداة عرض، أو أداة التمني (ألا)، أ يجب فيه الرفع على الابتداء، أم يُختار له النصب على الاشتغال ؟ على مذهبين :

1. مذهب سيبويه : أنّه يجب فيه الرفع، تقول : زيدٌ هلا ضربتَه، وزيدٌ ألا تُكرِمه، والعونُ على الخير ألا أجدُهُ[2]، وحجة سيبويه لذلك إجراء التحضيض والعرض والتمني بـ(ألا) مجرى الاستفهام، والجامع بينها أنّها من الأدوات التي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، فلا تصلح أن تفسِّر الاسم المشغول عنه المتقدّم، وعليه لا يجوز أن يكون هذا الاسم معمولاً منصوباً على شريطة التفسير[3].

وإنّما أُجريت هذه الأدوات مجرى الاستفهام، لأنّ معنى (هلا فعلْتَ) في التحضيض: لِمَ لم تفعلْ ؟ وفيه الاستفهام مع التوبيخ واللوم. ومعنى (ألا تفعلُ) في العرض : لِمَ لم تفعلْ ؟ أيضاً، ولكنّه خالٍ من التوبيخ واللوم. ومعنى (ألا تفعلُ) في التمني : أ تفعلُ ؟[4]

---

(1) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 361/1 ، وشرح التصريح 441/1 .

(2) ينظر : كتاب سيبويه 127/1 .

(3) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 762/2 ، وشرح الجزولية للأبذي 932/1 ، وشرح الرضي على الكافية 438/1 -439، والتذييل والتكميل 6/ 300. 301 .

(4) ينظر : شرح التسهيل 138/2 ، والتذييل والتكميل 301/6 ، والمقاصد الشافية 90/3 .

ويجب التنبيه هنا على أنّ رفع الاسم يخرج المسألة من باب الاشتغال، إذ لا ينطبق معنى الاشتغال عليه، ذلك أنّهم اشترطوا نصب الاسم المُشتَغَل عنه بضميره(1) .

2ـ مذهب الجزولي : أنّ المختار في الاسم المُشتَغَل عنه مع هذه الأدوات النصب خلافاً لسيبويه، قال الجزولي : ((وإن كان قبل الاسم حرفٌ هو أولى بأنْ يليه الفعلُ من أنْ يليه الاسمُ، أو كان في الفعل معنى الطلب، أو حِيلَ بينهما بحرف تحضيضٍ أو عرضٍ أو تمنٍّ ... كان النصب أولى)) (2).

ويبدو من نصِّه أنّه إنّما اختار النصب على وجوب الرفع، لأنّه قاس التحضيض والعرض والتمني على أدوات الطلب، لأنّ هذه الأدوات تلزم الفعل وتختص به، ولمّا كانت هذه الأدوات يعمل ما بعدها في ما قبلها، ويُختار نصب الاسم معها على الرفع، نحو:(زيداً أكرمْه، وما زيداً أكرمتُه، وزيداً لا تُكرمه، وزيداً غفر اللهُ له) (3)، حملَ الجزولي عليها التحضيض والعرض والتمني فاختار النصب، في نحو : (زيداً هلا أكرمته، وزيداً ألا تكرمهُ، والعونَ على الخير ألا أجدهُ) .

ولم يلقَ مذهب الجزولي قبولاً لدى تلميذه الشلوبين، فردّه وأخذ عليه أنّه أطلق الحكم في أدوات التمني ولم يُقيِّده بـ(ألَا)، مع أنّ من أدوات التمني ما اتُّفق على أنّ ما بعدها لا يعمل في ما قبلها، قال معلقاً على رأي الجزولي : ((وفي هذا نظر، والظاهر من كلام سيبويه أنّ النصب في هذا لا يجوز، كما قال . ومن التمني ما لا يُتَصَوَّرُ خلافٌ في منع النصب فيه، وذلك قولك : (زيدٌ ليتَكَ

(1) ينظر : شرح التصريح 442/1 .

(2) المقدمة الجزولية 100 .

(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 371/1 ، وشرح التسهيل 138/2 ، والمقاصد الشافية 91/3 - 93 .

ضربتَه) فهذا لا يجوز فيه النصب، لأنّ ما لا يعملُ لا يُفسِّرُ وخبرُ (ليت) لا يعملُ في ما قبله فكذلك لا يُفسِّر عاملاً يعملُ فيه)) [1].

وردّ الأُبَّذي رأي الجزولي أيضاً فقال: ((ولا أدري من أين اختار الجزولي النصبَ، وهو لا يجوز)) [2].

وردُّ الأُبّذي لا يستقيم على إطلاقه فللجزولي أن يختار النصب، حملاً لهذه الأدوات على الطلب، كما تقدم ذكره.

ولم يترجح عندي القول بوجوب رفع الاسم الواقع بعد هذه الأدوات وقد التزمه سيبويه، أو اختيار وجه النصب وهو رأي الجزولي، فكلا القولين متكلّف وأنّ ما استُدلّ به من حجج عقلية لا يتفقُ وطبيعة الاستعمال اللغوي، فكلا التعبيرين صحيح، من دون وجوب أو ترجيح، وإنّما المدار في الرفع والنصب على حاجة المتكلم، فله أن يرفع الاسم على الابتداء في نحو: (زيد ألا تكرمُهُ)، إذا كان مبنى الكلام على المرفوع (أي: زيد) والإخبار عنه، فيكون المرفوع موضع الاهتمام. وله أن ينصب الاسم على الاشتغال، إذا اقتضى السياق ذلك، فيقول: (زيداً ألا تكرمُه) وحينئذٍ لا يدور الكلام على المنصوب المتقدّم بل على المخاطب وإنّما يُقدّم المنصوب للاهتمام به والحديث عنه بدرجة أقلّ من العمدة، وجيء بالضمير في (تكرمُه) لإرادة الإخبار عنه بصورة ثانوية، وإنّما الكلام معقود على المخاطب.

ـ المفعول له المجرور

المفعول له: ((هو المصدر الفضلة المُعلّل لحدثٍ، شاركه في الزمان والفاعل)) [3]، نحو: (جئتكَ طمعاً في معروفكَ). وهو على ثلاثة أقسام: المجرد، والمضاف، والمعرف بأل. وقد وضع النحويون أربعة شروط لإعماله، هي:

---

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير 762/2.

(2) شرح الجزولية للأبذي 932/1.

(3) شرح شذور الذهب 238.

أن يكون مصدراً، وأن يُقصد به التعليل، وأن يتحد مع عامله في الزمان، وأن يتحد مع عامله في الفاعل [1]

والثابتُ عند النحويين أنّ المفعول له إذا كان مجرداً من (أل والإضافة) فإنّ الأكثر فيه النصب نحو :(جئتُ رغبةً في رؤيتك) والأقلّ فيه الجرّ، نحو : (جئتُ لرغبةٍ في رؤيتك) [2].

وخالف الجزولي إجماع النحويين، فذهب إلى أنّ المفعول له النكرة لا يجوز جرّه باللام واشترط لجرّه بها أن يكون معرفة، قال : ((ولا يكون منجراً باللام إلاّ مختصاً)) [3]. فلا يجوز عنده : (قُمتُ لإعظامٍ لك)، لأنّ (إعظامٍ) نكرة، بل الجائز عنده : (قُمتُ لإعظامِكَ) في المعرفة [4].

ولم يلقَ رأيه قبولاً عند النحويين المتأخرين عن زمنه، فقد ردّه الشلوبين مبيناً انفراد الجزولي بهذا الرأي، فقال : ((قوله : (ولا يجوز : لإعظامٍ لك)، هذا غير صحيح، بل هو جائز، لأنّه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفاً في هذا القول)) [5].

وردّد ابن مالك وأبو حيان والسيوطي ما قاله الشلوبين في ردّه رأي الجزولي[6].

وردّه ابن عقيل أيضاً، فقال:((ويجوز جرُّه، فتقول:(ضربْتُ ابني لتأديبٍ) وزعم الجزولي أنّه لا يجوز جرُّه، وهو خلاف ما صرّح به النحويون))[7].

---

(1) ينظر : المرتجل 158 ، وشرح الألفية لابن الناظم 106 ، وشرح ابن عقيل 2/186ـ 187 .

(2) ينظر : المرتجل 158 ، وشرح ابن عقيل 2/187 ، وشرح التصريح 1/513 .

(3) المقدمة الجزولية 262 .

(4) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 3/1082 .

(5) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

(6) ينظر : شرح التسهيل 2/199 ، والتذييل والتكميل 7/245 ، وهمع الهوامع 3/134 .

(7) شرح ابن عقيل 2/187 .

وعلّل بعضهم أنّ الجزولي إنّما اشترط ذلك بلحاظ المشابهة بين المفعول لأجله وبعض المنصوبات كالحال والتمييز، في أنّ وظيفة كلٍّ منها بيانُ ما قبله، فالمفعول لأجله هو علة الإقدام على الفعل، والحال بيانٌ لهيأة صاحبه، والتمييز تفسير لما قبله، فلمّا اشتركت الوظيفة العامة لهذه المنصوبات، حمل الجزولي حكم المفعول لأجله على الحكم العام لهذين المنصوبين، فأوجب له النصب[1] . وهذا التعليل ضعيف، إذ إنّ الاشتراك في الوظيفة العامة لا يُوجبُ تشابه الحكم، ولو كان كذلك لنُصِبَ (النعت وعطف البيان) أيضاً، لأنّ النعت بيان لصفة من صفات متبوعه[2]، وعطف البيان لإيضاح متبوعه [3].

ويبدو لي أنّ الأسباب التي دعت الجزولي إلى اشتراط أن يكون المفعول له معرفة ليُجرَّ هي :

1ـ أنّ جمهور النحويين يرون أنّ الجرَّ في المفعول له هو الأصل، ثم سقط حرف الجر الذي يفيد التعليل توسعاً، فتحوّل المصدر المجرور إلى حالة النصب[4].

2ـ أنّ الإنسان لا يقدم على الفعل إلاّ لغرض معلوم عنده مُعلّل في نفسه، فناسبَ ذلك جرَّ المعرفة باللام التي تفيد السبب، ويعضده أنّ جمهور النحويين يرون أنّ الجرّ هو الأصل، كما سبق .

3ـ أنّ المفعول له المجرور المختص قد ورد قليلاً في كلام العرب [5]، فحكمَ الجزولي على النكرة منه بعدم الجواز .

---

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية 32/2 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل 191/3 .

(3) ينظر : المصدر نفسه 218/3 .

(4) ينظر : كتاب سيبويه 369/1 ، والمقدمة الجزولية 261 ، والتوطئة 345 ، وشرح اللمحة البدرية 160/2 ، وهمع الهوامع 133/3 .

(5) ينظر : المقاصد الشافية 279/3 .

ولا ينبغي الإحالة على هذه التعليلات في إثبات هذا الحكم أو نفيه، بل يُلتزم بالسماع الصحيح الوارد عن العرب، وفيه جُرَّ المفعول لأجله غير المختص، خلافاً لما زعمه الجزولي، ومن ذلك البيت المنسوب إلى الإمام علي - عليه السلام[1]:

لـه مَلَـكٌ يُنـادي كـلَّ يـومٍ … لِـدوا للمـوتِ وابْنـوا للخَـرَابِ

ومنه قول امرئ القيس[2] :

فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها … لـدى السـترِ إلا لِبسـةَ المتفضِّـلِ

- ظرف المكان المعدود

يُقسِّم النحويون ظرف المكان قسمين [3]:

مختص : وهو ما له أقطار تحويه وحدود تُحيط به، كالدار والمدرسة والمكتبة .

ومبهم : وهو ما دلّ على مكان غير معين، أي : ليس له حدود محصورة ونهايات مضبوطة من جوانبه، كالجهات الست(أمام، وخلف، ويمين، ويسار، وفوق، وتحت) لأنّها بحسب ما تُضاف إليه، فـ(أمامك) قد يكون خَلْفاً لغيرك، وهكذا [4].

---

(1) ينظر : جمهرة أشعار العرب 141/1 ، والحيوان 51/3 ، والجنى الداني 98، وهمع الهوامع 202/4 .

(2) ديوانه 14 .

(3) ينظر : شرح المفصل 41/2 ، وشرح الرضي على الكافية 6/2 ـ 7 .

(4) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 722/2 .

ثم حُمِل على الجهات الست مجموعة من الظروف المبهمة، كـ (عند، ولدى، وبَيْنَ، ووَسْطَ ...) لمشابهتها الجهات الست في الإبهام(1) .

واختلف النحويون في الظروف الدالة على المقادير، نحو : (ميل، وفَرسَخ، وبَريد، وغَلْوة ...) أ مبهمة هي أم غير مبهمة ؟ على مذاهب، هي :

1. مذهب الجمهور : أنّها مبهمة، لأنّها وإن كانت مقدرة إلاّ أنّها لا تختصّ بموضع بعينه، قال ابن السراج : ((فإن قال قائلٌ : فـ(فرسخٌ وميلٌ) مؤقت معلوم، فلِمَ جعلته مبهماً، قيل له : إنّما يُراد بالمبهم ما لا يُعرف له من البلاد موضعٌ ثابتٌ ولا حدود من الأمكنة، فهذا إنّما يُعرَف مقدارُه . فالإبهامُ في الفرسخ والميل بعدُ موجودٌ، لأنّ كلّ موضع يصلحُ أن يكون من الفرسخ والميل)) (2).

وعلّل الرضي وجه الشبه بين هذه المقادير والجهات الست في الإبهام، فقال: ((وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تُحمل المقاديرُ المسوحة على الجهات الست، لمشابهتها لها في الانتقال، فإنّ تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يخصُّ موضعاً دون موضع، بل يتحوّل ابتداؤُه وانتهاؤُه، كتحوّلِ الخلف قُدّاماً واليمين شمالاً))(3).

2. نُسِب إلى الشلوبين: أنّ هذه المقادير من النوع المختصّ (المؤقت)، لأنّ لها نهايات معروفة وحدوداً محصورة (4).

3ـ ما صحّحه أبو حيان ولم ينسبه إلى قائل بعينه : أنّها أسماء شبيهة بالمبهم، لأنّها ليست شيئاً معيناً في الواقع، فالميل مثلاً في قولك : (سِرتُ

---

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية 6/2 .

(2) الأصول في النحو1/199 .

(3) شرح الرضي على الكافية 7/2 .

(4) ينظر : ارتشاف الضرب 1430/3 ، وشرح ابن عقيل 196/2 ، والثابت في كتب الشلوبين أنّه تابع الجزولي في أنّ هذه الظروف معدودة ، ينظر : التوطئة 211 ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 722/2 .

ميلاً) يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته، فهي إذن شبيهة بالمبهم، لأنّها في حكمه [1].

4. مذهب الجزولي : أنّ هذه المقادير الممسوحة ليست مبهمة ولا مختصة، فالميل مثلاً : له مقدار معلوم من المسافة وكذا البواقي، لذا اصطلح عليها الجزولي (الظروف المعدودة) وجعلها قسماً برأسه بإزاء الظروف المبهمة والظروف المختصة قال : ((ظرفُ المكان: مبهمٌ ومختصٌّ ومعدودٌ، فالمبهمُ : ما له اسمُه بالإضافة إلى غيره . والمختصُّ : ما له اسمُه من جهة نفسه . والمعدودُ:

ما له مقدارٌ معلومٌ من المسافة)) [2]. وتابعه في ذلك الشلوبين وابن عصفور[3].

وقبل أن أُدلي بدلوي في هذه المسألة، رأيت أنْ أُنبِّهَ على أمرين مهمين لهما علاقة بما دار في هذه المسألة من خلاف :

أولهما : أنّ الخلاف بين رأي الجمهور في كون هذه الظروف مبهمة، والرأي المنسوب إلى الشلوبين في أنّ هذه الظروف مختصة إنّما يعود - في ما أظنُّ - إلى عدم اتفاقهم على تحديد معنى المبهم أو المختصّ(المؤقت) من ظروف المكان فقد وقع خلاف بين النحويين في دلالة هذين المصطلحين، وكان ابن الحاجب ممّن أشار إلى هذا الخلاف ونبّه عليه، قال بعد أنْ ذكر أنّ ظرف المكان مبهم ومؤقت :

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب 1430/3 . وذهب أبو حيان إلى أن هذه المقادير مختصة في كتابه التذييل والتكميل 260/7 .

(2) المقدمة الجزولية 87 . ويقصد بـ ((ما له اسمه بالإضافة إلى غيره)) : الجهات الست وما أُلحق بها من الظروف ، فهذه ليس لها معنى إلا بالإضافة إلى غيرها . ويقصد بـ ((ما له اسمه من جهة نفسه)) نحو : المسجد ، والدار ، والبصرة ، فهذه معناها قائم بذواتها ، ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 722/2 .

(3) ينظر : التوطئة 211 ، وشرح الجمل لابن عصفور 327/1 .

((ثم اختلفت عبارات النحويين في تعريف المبهم والمؤقت، فمنهم مَن ظنّ أنّ المبهمَ هو النكرة، والمؤقتَ هو المعرفة ... ومنهم مَن ظنَّ أنّ المؤقتَ هو المحدود، والمبهمَ غيرُ المحدود .. ومنهم مَن قال : إنّ المؤقتَ هو الذي له اسمُه باعتبار ما هو داخل في مُسمّاه، والمبهم ما له اسمه باعتبار ما ليس داخلاً في مُسمّاه ... والدارُ على هذا مؤقتٌ، والفرسخُ مبهم، لأنّ الدار لها اسمها من جهة ما دخل في مُسمّاها من البناء والسقف وغيره . والفرسخُ له اسمُه باعتبار قياسٍ غيرِ داخل في مُسمّاه)) [1] .

ومن هذا يظهر أنّ ما ذهب إليه الجمهور مبني على أنّ المبهم : (ما له اسمه باعتبار ما ليس داخلاً في مسمّاه) كما قال ابن الحاجب . أو : ما ليس له من الأرض موضع معيّن، كما مرَّ بنا في نصٍّ ابن السراج المتقدم. وأنّ ما نُسِب إلى الشلوبين من أنّ هذه الظروف مختصة، إنّما بُني اعتماداً على مذهب مَنْ يرى أنّ ظرف المكان المختص هو المحدود، أي: ما له نهايات معروفة وحدود محصورة. فالخلاف المتقدم إذن مترتب في حقيقته على الجهة التي يُنظر منها إلى هذه المقادير، وهذا ما جعل ابن هشام يرى أنّ كِلا المذهبين المتقدمين صحيح[2] .

ثانيهما : أنّ رأي الجزولي في أنّ هذه المقادير نوع ثالث سمّاه المعدود، مبني على أنّ أسماء المقدار يمكن أن تكون مبهمة وأن تكون مختصة . وذلك - كما ذُكر - بحسب الجهة التي يُنظر منها إليها، ولهذا ليس من المناسب جعلها من أحد هذين القسمين دون الآخر أو تشبيهها بأحدهما دون الآخر، ومن ثَمَّ كان الأَولى عنده جعلها قسماً ثالثاً هو المعدود .

والذي أرى أنّ هذا التقسيم الذي ذهب إليه الجزولي لا يستقيم له، إمّا لأنّ المعدود - بما فيه من مقدار معلوم - هو في الحقيقة قسم من المختص، وبه استدلّ أبو حيان في ردّ مذهب الجزولي[3] .

---

(1) الإيضاح في شرح المفصّل 317/1 .

(2) ينظر : شرح شذور الذهب 245 .

(3) ينظر : التذييل والتكميل 260/7 .

وإمّا لأنّ هذه المقادير ليست من المختص، لأنّ المختص ما كان له نهايات ثابتة وحدود مضبوطة المقدار، في حين أنّ (غَلْوة وميل وفَرسَخ وبَريد)، إنّما تحدّد مقاديرها اعتماداً على التقريب لا التحقيق، فـ (الغَلْوة) ـ كما قيل : مئةُ باعٍ، والباعُ لا ينضبط إلاّ بتقريب، لأنّه يزيدُ وينقصُ . و(الميلُ) : عشرةُ غِلاء. و(الفرسخُ) : ثلاثةُ أميالٍ. و(البَريدُ) : أربعةُ فراسخ[1] .

وعليه تكون هذه المقدَّرات غير محققة النهايات والحدود، بل إنّ تحديدها على جهة التقريب،فهي أميل إلى المبهمات منها إلى المختصات ـ كما قال الجمهور ـ وهو الأولى .

ـ التمييز المنقول من المفعول

يُعرَّف التمييز بأنّه : ((اسمٌ نكرةٌ بمعنى (مِن)، مُبيِّنٌ لإبهام اسم أو إبهام نسبة))[2]. فهو على هذا قسمان[3] :

ـ تمييز المفرد، ويُسمّى تمييز الذات أيضاً .

ـ تمييز النسبة، ويُسمّى تمييز الجملة أيضاً[4] .

والذي يهمّ البحث هنا تمييز النسبة، وهو : ما يُبيِّن إجمال نسبة شيء إلى شيء آخر، نحو : (حَسُنَ محمدٌ خُلُقاً)، فـ(خُلُقاً) بيّن نسبة الحُسن إلى (محمد) فليس (محمد) مبهماً، وإنّما (حسنُ محمدٍ) هو المبهم، فَمُيِّز بالخُلُق[5].

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب 1430/3 ، وهمع الهوامع 150/3 .

(2) أوضح المسالك 360/2 .

(3) ينظر : شرح قطر الندى 238 .

(4) تسمية هذا القسم بتمييز النسبة أولى ، قال الدكتور فاضل السامرائي : ذلك ((لأنه قد تكون النسبة غير جملة ، وذلك كأن تقول : (عجبتُ من غزارة أخيكَ علماً) ، و(عجبتُ من حُسنِ محمدٍ خُلُقاً) . (فغزارة أخيك) ليس جملة ، وكذلك : (حسن محمد))) معاني النحو 274/2 .

(5) ينظر : حاشية الصبان 194/2-195 .

ومن أقسام تمييز النسبة ما هو محوّل، إمّا من فاعل ، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾(1) ، وأصله : اشتعلَ شيبُ الرأسِ، فحُوِّل الفاعل المضاف (شيب) إلى التمييز وأُقيم المضاف إليه مقامه . وإمّا محوّل من المفعول به، كقولنا :(غرستُ الأرضَ شجراً)، وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾(2) وأصله : فجّرنا عيونَ الأرض، فحُوِّل المفعول المضاف (عيون) إلى التمييز، وأُقيم المضاف إليه مقامه .

وهذا الأخير (المنقول من المفعول) انفرد الجزولي بالنص عليه، وتابعه في ذلك أكثر النحويين المتأخرين(3) . قال الجزولي : ((التمييزُ ينقسم قسمين : منتصبٌ عن تمام الكلام، وهو إمّا فاعلٌ شُغِل عنه فعلُهُ بما يلابسُهُ، وإمّا مفعولٌ شُغِلَ عنه الفاعلُ الواقعُ به بما يلابسُهُ . ومنتصبٌ عن تمام الاسم)) (4).

وذهب الشلوبين إلى عدم جواز نقل التمييز من المفعول، وتابعه في ذلك تلميذاه : الأُبّذي، وابن أبي الربيع (5).

أمّا الشلوبين فاحتجّ لرأيه بأنّ النحويين المتقدمين لم يذكروا هذا القسم من التمييز، وإنّما الثابت عندهم أنّ التمييز يكون منقولاً من الفاعل، وتأوّل (عيوناً) في الآية الكريمة على أنّها حال، قال : ((أي : فجّرنا الأرض في حال أنّها

---

(1) مريم /4 .

(2) القمر/ 12 .

(3) ينظر : المقدمة الجزولية 222 ، وشرح المفصل 70/2 ، وشرح الجمل لابن عصفور282/2 ، وشرح التسهيل 384/2 ، وشرح الرضي على الكافية 108/2 ، وارتشاف الضرب 1623/4 وأوضح المسالك 366/2 ، وشرح ابن عقيل 287/2 ، وشرح التصريح 621/1 ، وهمع الهوامع 68/4 .

(4) المقدمة الجزولية 222.

(5) ينظر : التوطئة 314 ، وشرح الجزولية للأُبذي 245/2 ، والبسيط 1084/2 ، 1087 ، وارتشاف الضرب 1623/4 .

عيون فإن قُلتَ : إنّ الأرض في حال التفجير ليست بعيونٍ وإنّما هي عيونٌ بعد التفجير، فالجوابُ : أنّه لا يبعد أن تُسمّى قبل كونها عيوناً بذلك، ويكون ذلك من باب التسمية بالحال، كقوله تعالى : ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ فإن قلتَ : فإنّ الحال لا تكون إلاّ مشتقةً أو في تأويل المشتقّ فكيف تأويلُ الاشتقاق هنا ؟ فالجوابُ : أنّه قد يكون هذا على تأويل : وفجّرنا الأرضين محالَّ بالماء، أو حواملَ للماء، ونحن إذا قلنا ذلك، أعني : (محالَّ الماء) مع التفجير، كانت المحالُّ أو الحوامل عيوناً)) [1].

وتابع الأُبّذي الشلوبين في أنّ الثابت عن متقدمي النحويين كون التمييز منقولاً من الفاعل لا غير، لذا أوّل قول الجزولي (منقولاً من المفعول) بأنّه يريد به : المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، على حدِّ قولهم : (ضُرِبَ زيدٌ ظهراً وبطناً) و(غُرِست الأرض شجراً) [2] .

أما ابن أبي الربيع فقد أوّل ما كان نحو : (شجراً) في المثال، و(عيوناً) في الآية الكريمة، على وجهين :

الأول : أن يكون بدل بعضٍ من كلّ، وذلك على حذف الضمير العائد على المفعول، على تقدير : غرسْتُ الأرضَ أشجارَها، وفجّرنا الأرضَ عيونَها، ذلك مثلما يُقال : (أكلتُ الرغيفَ ثُلُثاً)، أي : ثُلُثَه [3].

وهو استدلال ضعيف ؛ لأنّ المبدل منه على نية الطرح، وسقوط (الأرض) في قوله تعالى :﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ يخلّ بالمعنى المقصود إذ المراد من

---

(1) التوطئة 314 ، والآية المذكورة من (يوسف /36) .

(2) ينظر : شرح الجزولية للأبذي 245/2 ، وارتشاف الضرب 1623/4 ، وشرح اللمحة البدرية 150/2 ـ 151 ، والمساعد 62/2 -63 ، وشرح التصريح 621/1 .

(3) ينظر : البسيط 1084/2 ، وارتشاف الضرب 1623/4 ، وشرح اللمحة البدرية 2/ 150 ـ 151 ، وشرح التصريح 621/1 ، وهمع الهوامع 68/4 .

الآية الكريمة التصريح بلفظ (الأرض) و أنّها صارت كلهاعيوناً [1]. و إلاّ لما تمّ المعنى .

الثاني : أن يكون مفعولاً على إسقاط حرف الجر، على تقدير : غرستُ الأرضَ بشجرٍ، وفجّرنا الأرضَ بعيونٍ [2].

وردّه ابن هشام بقوله : ((لو كان كما زعمتَ لم تلتزم العربُ في مثل ذلك التنكيرَ والتأخيرَ عن الفعل، ولصرّحوا بالجارٍّ في وقتٍ . وأيضاً فليس الشجرُ مغروساً بها، ولا العيونُ مفجّراً بها، بل هي نفسُ المغروسِ والمُفَجَّر)) [3].

وأرى أنّ ما ذهب إليه الجزولي، ومَن تابعه، هو المذهب الحريّ بالقبول، لأنّ كون النحويين المتقدمين لم يذكروا من التمييز إلاّ ما كان منقولاً من الفاعل لا يعني منع المتأخرين والدارسين من المضي في استنباط قواعد اللغة وأحكامها، ولا يعني لزوم عدم نقل التمييز من المفعول، فضلاً عن أنّ ما ذهب إليه الشلوبين، ومَن تابعه، مذهب متكلّف يكثر فيه التأويل والتقدير، كما اتضح من عرض آرائهم في الموضوع .

ـ الصفة المشبهة

اختلف النحويون في قسمٍ من مواضع استعمال الصفة المشبهة، فمنعها بعضهم، وأجازها آخرون، ومن تلك المواضع قولهم : (مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ) بإضافة (حسن) إلى المعمول المشتمل على ضمير يعود على الموصوف (الرجل)، ولهم فيها ثلاثة مذاهب :

---

(1) ينظر : الكشاف 434/4 ، والبحر المحيط 177/8 .

(2) ينظر : البسيط 1087/2 ، وارتشاف الضرب 1623/4 ، وهمع الهوامع 68/4 .

(3) شرح اللمحة البدرية 151/2 ـ 152 .

1- مذهب سيبويه والبصريين : منعُ هذا الاستعمال، وما ورد منه في الشعر فهو رديء على حدِّ تعبير سيبويه، قال : ((وقد جاء في الشعر (حَسَنَةُ وجهِها)، شبّهوه بـ(حَسَنَةِ الوجهِ)، وذلك رديء)) [1].

وبتعبير الشلوبين (ضرورة) [2]، وبتعبير ابن عصفور (مقصور على الشعر)[3]، وبتعبير الرضي (ضرورة شعرية قبيحة) [4].

وعلة المنع تكرار الضمير لعائدٍ واحدٍ، إذ إنّ أصل قولنا : (مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِه) : (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ) بنصب (وجهه) على التشبيه بالمفعول به، وعليه يكون في (حسن) ضمير مستكن يُعرب فاعلاً، وهو يعود على (الرجل) المتقدِّم، ثم كُرِّر هذا الضمير في معمول الصفة، فمُنِع لذلك .

قال السيرافي (368هـ) في نحو:(زيدٌ حسنُ وجهِهِ) : ((وذلك رديء مِن قِبَل أنّ في (حَسَن) ضميراً يرتفع به يعود على (زيد)، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في الوجه))[5].

ولم يرتضِ الرضي هذه العلة لمنع هذا الاستعمال فالتمسَ للمنع وجهاً آخر مفاده : أنّ القصد من الإضافة التخفيف، وهم إنّما حذفوا في (حسن وجهه) الأخفّ وهو التنوين، وتركوا الأثقل، وهو الضمير الظاهر المكرّر، قال مُعلّلاً المنع : ((لكونهم شرعوا في الإضافة لقصد التخفيف، فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعني : حذف التنوين،

---

(1) كتاب سيبويه 199/1 .

(2) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 886/2 .

(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 573/1 .

(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية 416/4 .

(5) شرح كتاب سيبويه 56/2 .

ولا يُتعَرَّضُ لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنّ في الصفة)) [1].

2. مذهب الكوفيين[2]، وتابعهم فيه الزمخشري[3]، وصحّحه ابن مالك[4]: إجازةُ هذا الاستعمال في النثر والشعر على حدٍّ سواء، واستدلّوا من النثر بالحديث الشريف في وصف الدجال: ((أعورُ عينِه اليمنى)) [5] وبحديث وصف النبي الأكرم - صلى الله عليه وآله وسلّم -: ((شَثْنُ أصابعِه)) [6]، واستدلّوا من الشعر بما رواه سيبويه من قول الشمّاخ[7]:

أَمِنْ دِمنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيهما … بحَقْلِ الرُّخامى قدْ عفا طَلَلاهُما

أقامتْ على رَبْعيهما جارتا صَفا … كُمَيتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما

فـ(جونتا) صفة للجارتين، وفيها ضمير يعود على الجارتين، والصفة مضافة إلى معمولها (المُصطلى) المضاف إلى ضمير الجارتين، فتكرّر الضمير[8]. ورُدَّ مذهب الكوفيين، واستدلالهم بقول الشمّاخ، باحتمال أن يكونَ الضمير الذي في (مصطلاهما) عائداً على (الأعالي)، فكأنّه قال: (جونتا مصطلى الأعالي)

---

(1) شرح الرضي على الكافية 417/4 .

(2) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل 224 ، وشرح المفصل 86/6 -87.

(3) ينظر: المفصل 226 .

(4) ينظر: شرح التسهيل 95/3-96 .

(5) صحيح مسلم 408/5 .

(6) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 257/1 . و(الشَّثْنُ) : الغليظ . و(رجلٌ شَثْنُ الأصابع) بتسكين الثاء ، إذا خَشُنَتْ أصابعه وغلُظت ، ينظر: الصحاح (شثن) 2142/5 .

(7) ديوانه 307 . و(عرّس) هنا : أقام ليلاً ، و(حقل الرُّخامى) : موضع . و(الكُميت) : ما لونه بين الحمرة والسواد وإنما لم تسود الأعالي ، لبعدها عن مباشرة النار . و(الجون) هنا : الأسود . و (المصطلى) : النار ، ينظر: شرح المفصل 86/6 ، و خزانة الأدب 295/4 .

(8) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 573/1 .

فأعاد الضمير على الأعالي على صيغة التثنية، لأنّهما في المعنى أعليان، وهو من استعمالهم الجمع وإرادة التثنية مجازاً، كما قالوا : (قَطَعْتُ رؤوسَ الكبشين)، وهما رأسان فقط، وعليه لم يتكرر الضمير في شاهد البيت، لأنّ الضمير في (جونتا) يعود على الجارتين، والضمير في (مصطلاهما) يعود على الأعالي[1] .ولا يخفى ما في هذا الرد من التكلف، لأنّ حمل الجمع على المثنى قليل، ولأنّ المعنى على هذا التقدير : (جَونتا مصطلى الأعالي)، والمصطلى في الحقيقة إنّما هو للجارتين لا للأعالي[2] .

3. مذهب الجزولي : أنّ نحو : (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهِه) جائز على قبح، قال في باب الصفة المشبهة : ((وأنّه يقبح أن يُضمَر فيها الموصوفُ ويُضاف معمولُها إلى مضمره)) [3].

وقد بيّن الشلوبين انفراد الجزولي بهذا المذهب، فقال : ((وقوله في هذه المسألة: إنّها تقبح يقتضي جوازها على القُبح، فإن القُبح غير الباطل، وقد صرّح بذلك في هذا الباب، وليس ذلك مذهب البصريين، ولا أذكر أنّ أحداً من الكوفيين قبّحه بل أجازوه على الإطلاق . فالرجل في هذا القول ليس على واحدٍ من المذهبين، على عادته في أمثال هذا، لأنّ مذهب البصريين البطلان إلاّ في الضرورة، ومذهب الكوفيين الجواز على الإطلاق)) [4].

---

(1) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي 57/2 . 58 ، وضرورة الشعر 204-205، والخصائص 420/2 -421 ، وشرح الرضي على الكافية 418/4 .

(2) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل 226 ، والمباحث الكاملية 88/2 ، وشرح الجمل لابن عصفور 574/1 ، والبسيط 111/2 .

(3) المقدمة الجزولية 151 .

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير 886/2 .

وإنّما ذهب الجزولي إلى قُبح هذا الاستعمال، لأنّ إضافة (حسن وجهِه) عنده إنّما هي من رفعٍ، فكأنّ أصلها عنده (حسن وجهُهُ)، ثم أُضيف (حسن) إلى فاعله، من إضافة الشيء إلى نفسه[1] .

ويمكن أن يُردَّ على ذلك، بأنّ إضافة الشيء إلى نفسه في هذه المسألة، لا يلزم، لأمرين :

الأول: أنّ الإضافة هنا غير محضة، وإنّما قُصد بها التخفيف، ومنعُ إضافة الشيء إلى نفسه إنّما يكون في الإضافة المحضة، مع أنّه لم يمتنع من المحضة أيضاً، فقالوا :هذا واحد أُمِّه،وعَبْدُ بطنِهِ،وصَدْرُ بَلَدِهِ، وطبيبُ مِصرِهِ، ونحو ذلك.[2]

الثاني : أنّ سيبويه حكى في السعة (حسنةُ وجهِها)، ولا يُتصَوَّر فيها أن تكون الإضافة من رفعٍ، فتكون إذ ذاك من إضافة الشيء إلى نفسه، بل إنّ ما ذكره سيبويه يقطع بأنّ الإضافة من نصبٍ، لأنّها لو كانت من رفع لوجب أن تكون (حسن وجهُها)، لأنّ الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث. [3]

ويبدو أنّ الراجح من هذه المذاهب مذهب الكوفيين، لما ورد فيه من السماع الصحيح الذي استدلّ منه سيبويه نفسه بقول الشمّاخ، ثم عارضه بتحكيم القياس .

---

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية 417/4 .

(2) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 1/ 573 ، وشرح الرضي على الكافية 417/4 .

(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 573/1 .

المبحث الثاني : ما يتعلّق بالفعل

ـ دلالة (ليس) على الزمن

اختلفَ النحويون في دلالة (ليس) على الزمن، فهي عند الأكثرين لنفي الحال[1] . وعند المبرد ، ومَن تابعه، أنّها تنفي في الاستقبال[2] .

ومنعه الزمخشري، قال : ((ولا تقول : (ليس زيد قائماً غداً))) [3]. كما منع ابن الدهان (612هـ)[4] قولهم : (ليس زيدٌ قد ذهبَ)، ولا : (قد يذهبُ)، لتضادٍّ الحكم بين (قد، و ليس)، لأنّ (قد) في الجملة الأولى لتحقيق نفي وقوع الفعل في الماضي . وفي الثانية لتقليل نفي وقوعه في الحال [5].

وذهب الجزولي إلى أنّ (ليسَ) للنفي مطلقاً، فهي لنفي الماضي أو الحال أو الاستقبال على السواء، قال : ((ليس : لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً))[6].

وذكر الشلوبين أنّ الجزولي قد استدلّ لرأيه بما نقل سيبويه عن العرب (ليس خَلَقَ اللّهُ مِثْلَه) [7]، أي : لم يخلق اللّهُ مثله، وفيه الدلالة على الماضي . وأنّ

---

(1) ينظر : الأصول في النحو 97/1 -98، والمقتصد في شرح الإيضاح 429/1 ، وشرح المفصل 112/7 ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 772/2 ، والمقاصد الشافية 145/2 ، وهمع الهوامع 79/2 .

(2) ينظر : المقتضب 87/4 ، والتبصرة والتذكرة 188/1 ، والبديع في علم العربية 469/2 ، وشرح المفصل 112/7 .

(3) المفصل 268 .

(4) هو أبو بكر المبارك بن أبي طالب المبارك بن سعيد بن أبي السعادات ، النحوي الضرير ، قرأ على ابن الخشاب (567هـ) النحو ، ودرّسه في المدرسة النظامية سنين طوالاً ، ينظر : وفيات الأعيان 299/3ـ 300 ، وبغية الوعاة 288/2 .

(5) ينظر : البديع 468/2 ، وارتشاف الضرب 1157/3 .

(6) المقدمة الجزولية 105 .

(7) ينظر : كتاب سيبويه 70/1 .

سيبويه أجاز أيضاً في (ما) الحجازية أن تنفي الماضي، في نحو : (ما زيدٌ ضربتُهُ)[1]، قال الشلوبين شارحاً دلالة (ليس) على الزمن عند الجزولي : ((وقوله: (وليس : لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً)، قال ذلك، وإنْ كان الأشهر عند النحويين أنّ(ليس) إنّما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، لأنّ سيبويه حكى : (ليس خلقَ اللهُ مثلَه)، وأجاز :(ما زيدٌ ضربتُه) على أن تكون (ما) حجازيةً)) [2] .

وتابع ابن مالك الشلوبين في نسبة هذا الرأي إلى الجزولي، ونصّ ابن مالك على أنّ الجزولي قد انفرد بهذا الرأي، وتابعه فيه، مستدلاً لصحته بما ذكره الشلوبين من نقل سيبويه، وفيه : أنّ ليس استعملت للماضي، وبشواهد أُخَر وردت في القرآن الكريم وكلام العرب، استعملت فيها (ليس) للاستقبال، قال : ((زعم قومٌ من النحويين أنّ (ليس وما) مخصوصان بنفي ما في الحال . والصحيح أنّهما تنفيان ما في الحال وما في الماضي وما في المستقبل.وقد تنبّه أبو موسى الجزولي إلى ذلك، فقال في كتابه المسمّى بالقانون : و(ليس) لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً . قال أبو علي الشلوبين : قال أبو موسى ذلك - وإن كان الأشهر عند النحويين أنّ ليس إنّما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال - لأنّ سيبويه حكى : (ليسَ خلقَ الله مثلَه)، وأجاز : (ما زيدٌ ضربتُه)، على أن تكون (ما) حجازية)). [3]

ومن الشواهد القرآنية التي استدلّ بها ابن مالك على أنّ (ليس) استعملت لنفي المستقبل[4] قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[5]

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه 1/145 ـ 146 .

(2) شرح المقدمة الجزولية الكبير 2/272 .

(3) شرح التسهيل 1/380 .

(4) ينظر : المصدر نفسه 1/380 ـ 382 .

(5) هود/ 8 .

و: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾[1] و: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾[2]، ومن الشواهد الشعرية قول حسان بن ثابت[3] :

وما مِثْلُه فيهم ولا كانَ قبلَهُ ... وليسَ يكونُ الدَّهرُ ما دامَ يَذْبلُ

وقول النابغة الذبياني[4] :

ولَسْتَ بمُسْتبقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ ... على شَعَثٍ أيُّ الرجالِ المُهذَّبُ؟

على أنّ ابن مالك ذكر أيضاً أنّ نفي (ليس) للحال أكثر من نفيها لغيره، قال : ((الأكثرُ أن يكون المنفي بها حالاً، ولا يمتنع من كونه مستقبلاً)) [5]. وذهب الشلوبين إلى أنّ (ليس) لنفي الحال عند الإطلاق، فإنْ قُيِّدت بزمان كانت لنفيه على حسب القيد[6] . وأيّده في رأيه أغلب المتأخرين[7]، وصحّحه أبو حيان[8].

وهو الراجح عندي، لقوة حجته، ولمطابقته واقع استعمال (ليس)، فهي قد تكون لنفي الحال إذا لم تُقيّد بزمان، نحو : (ليس زيدٌ قائماً)، أي: الآن . وقد تكون للنفي في الماضي، كقولهم : (ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه)، أي: لم يخلقْ. وقد تكون للنفي في الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ أي: يوم القيامة، وقد تكون للنفي المستمر، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ

---

(1) البقرة / 267 .

(2) الغاشية/ 6 .

(3) ديوانه 178 .

(4) ديوانه 74 .

(5) شرح التسهيل 23/1 .

(6) ينظر : التوطئة 228 .

(7) ينظر : ارتشاف الضرب 1157/3 ، ومغني اللبيب 386/1 ، وشرح ابن عقيل 302/1 ، وهمع الهوامع 79/2 ، وحاشية الصبان 227/1 ، وحاشية الخضري 111/1. 112 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب 1157/3 .

﴿لِّلْعَبِيدِ﴾[1] وقد تكون للحقيقة غير المقيدة بزمن، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾[2]، فالقرائنُ هي التي تُحدِّدُ زمن النفي بـ(ليس).

ـ تقديم خبر (ليس) عليها إذا كان اسم استفهام

اتفق النحويون على وجوب تقديم خبر (كان وأخواتها) غير المسبوقات بنفي ـ أي : (كان، وأصبحَ، وأضحى، وأمسى، وظلّ، وباتَ، وصارَ) ـ عليهنّ، إذا كان الخبر اسم استفهام نحو : أين كان زيدٌ ؟ ومَن كان أخوك ؟ وكيف أصبح عمرو ؟ ذلك أنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام[3]، ((وإنّما صار للاستفهام صدرُ الكلام، لأنّه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل، فوجبَ أن يأتي قبلهما لا بعدهما)) [4].

واتفقوا كذلك على منع تقديم خبر (مادام) عليها، سواء أ كان استفهاماً أم غير استفهام لأنّ (ما) فيها مصدرية، ومعمول (دام) صلة (ما)، والصلة لا تتقدّم على الموصول[5] .

أمّا تقديم خبر (كان وأخواتها) المسبوقات بنفي، أي : (ما كان، وما أصبح، وما أضحى، وما أمسى، وما ظلّ، وما بات، وما صار، وما زال، وما انفكّ، وما فتئ، وما برح) [6]، ففيه تفصيل :

---

(1) آل عمران/ 182 .

(2) آل عمران/ 36 .

(3) ينظر : المقتضب 89/4 ، والأصول في النحو 86/1 ، والتبصرة والتذكرة 188/1 ، وأسرار العربية 140 ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 774/2 ، وشرح التسهيل 351/1 .

(4) شرح المفصل 113/7 .

(5) ينظر : التوطئة 228 ، وشرح الرضي على الكافية 213/5 ، وارتشاف الضرب 1150/3 ، والمساعد 261/1 ، والمقاصد الشافية 159/2 .

(6) ينظر : أسرار العربية 139 ، وشرح التسهيل 351/1 ، وشرح الرضي على الكافية 213/5، والتذييل والتكميل 154/4 .

أ ـ إذا كان النفي بـ(ما)، فلا يجوز التقديم، فلا تقول : أين ما كان زيدٌ؟ ولا كيف ما أصبح زيدٌ ؟ ولا : متى ما زال عمرٌو ؟ ولا : أين ما فتئ عمرٌو ؟ لأنّ (ما) النافية لها الصدارة في الكلام .

ب ـ إذا كان النفي بغير(ما) ممّا ليس له الصدارة في الكلام، جاز أن يتقدم الخبر، نحو : متى لم يكنْ زيدٌ ؟ وأين لم يزلْ عمرٌو ؟ ومتى لم يَصِرِ القتالُ؟

وأمّا (ليس) فلا هي من المُثبَتات كـ(كان إلى صار)، ولا هي بالمتصدرة، كأدوات النفي، لذا وقع الخلاف بين النحويين في وقوع أسماء الاستفهام أخباراً مقدّمات عليها، على رأيين :

1. رأي الجزولي : منعُ هذا الاستعمال، فلا يصحُّ : أين ليس زيدٌ؟ قال في باب(كان وأخواتها) : ((وكلُّها لا تدخل على ... مبتدأ خبرُه مفردٌ فيه معنى الاستفهام، سوى (كان إلى صار))) [1] .

وتابعه في ذلك ابن مالك، واستدلّ بدليلين[2]: أولهما : أنّ الأصل في (ليس) أن لا يتقدم خبرها على اسمها، لمشابهتها (ما) عملاً ومعنى، ولنقصان فعلية (ليس)، لكونها فعلاً جامداً، والفعلُ إذا لم يتصرّف في نفسه لم يتصرف في معموله، دليلُ ذلك في التعجب، نحو : ما أحسنَ زيداً، ولا يجوز : زيداً ما أحسنَ، ولا : ما زيداً أحسنَ .

ثانيهما : أنّ المعنى في نحو : أين ليس زيدٌ ؟ محالٌ، لأنّ زيداً لا يجوز أن يكون في الأمثلة جميعها .

2. رأي الشلوبين : إجازةُ هذا الاستعمال، قال : ((يجوز إذن دخولُ (ليس) على هذه الجملة التي الخبرُ فيها مفردٌ فيه معنى الاستفهام، فيقول :

---

(1) المقدمة الجزولية 106 ـ 107 .

(2) ينظر : شرح التسهيل 351/1 .

أيـن لـيس زيـدٌ ؟)) [1]. وتابعـه ـفي ذلـك أبـو حيـان[2]، واسـتدلا لرأيهمـا بدليلين[3] :

أولهما :أنّ النحويين المتقدمين من البصريين والكوفيين قد أجازوا تقديم خبر (ليس) عليها [4]، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [5] فـ(يومَ يأتيهم) معمول خبر ليس (وهو: مصروفاً) وقد تقدّم على (ليس)، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل[6] .

ثانيهما : أنّ المعنى ـفي أينَ ليس زيدٌ ؟ ليس محالاً، بل هو جائز على سبيل المبالغة، كأنّكَ تُنكر أن يكون مكانٌ ليس فيه زيدٌ، على معنى : أنّه ـفي كلّ مكانٍ[7] .

واستدلّ الرضي لهذا المعنى، فقال: إنّ ((ذلك على سبيل المبالغة، ويُفرَضُ ذلك ـفي غير المستحيل، نحو : متى ليس وجود الله، أو علمه، أو قدرته؟))[8].

على أنّه نسبَ إلى الشلوبين أنّه تابع الجزولي ـفي منع: أين ليس زيدٌ ؟ قال: ((ومنعَ الجزولي والشلوبين ذلك ـفي (ليس)، نحو : أين ليس زيدٌ ؟))[9] والصواب أنّ الشلوبين قد أجاز هذا الاستعمال، مخالفاً الجزولي، كما تقدم ذكره.

---

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير 777/2 .

(2) ينظر : التذييل والتكميل 154/4 .

(3) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 777/2 ، والتذييل والتكميل 154/4 .

(4) ينظر : أسرار العربية 140 ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 777/2 ، وأوضح المسالك 245/1 ـ 246 .

(5) هود /8 .

(6) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 777/2 ، والمقاصد الشافية 173/2 .

(7) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 777/2 .

(8) شرح الرضي على الكافية 217/5 .

(9) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة رأي الجزولي، الذي تابعه فيه ابن مالك لما يأتي :

1. أنّ السماع لم يرد بتقديم أسماء الاستفهام أخباراً، على (ليس)، كما ورد في تقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾

2ـ أنّ موضوع (ليس) نفي الخبر، وهو ما يحتمل الصدق أو الكذب، والاستفهام لا يحتمل الصدق أو الكذب، فلا يصلح أن يكون خبراً لـ(ليس)، إذ لا يصحُّ أن تنفيه .

ـ(عسى) التامة

ترد(عسى) في تراكيب مختلفة، فيختلف معناها وإعرابها لاختلاف التركيب، من ذلك قولهم : (عسى زيدٌ أن يقومَ)، فتكون (عسى) بمعنى : (قارَبَ)، ويكون (زيدٌ) اسمها و(أن يقوم) في محل نصب خبرها .

وقد تُسند إلى (أنْ والفعل)، في نحو قولهم:(عسى أن تقومَ)، فـ(عسى) هنا فعل تام بمعنى : (قَرُبَ)، و(أن تقومَ) في محل رفع فاعلها.

هذا إذا لم يلِ (أن والفعل) اسمٌ ظاهرٌ، فإن وليهما، نحو : (عسى أن يقوم زيدٌ) اختُلف في إعرابها، فنُسِبَ إلى المبرد والسيرافي والفارسي أنّ (عسى) في مثل هذا، على وجهين[1] :

الأول: أن تكون تامة، و(أن يقوم) في محل رفع فاعلها، و(زيدٌ) فاعل بـ(يقوم)

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب 1230/3 ، وشرح ابن عقيل 341/1 ـ 342 ، وحاشية الصبان 266/1 . ولم أجد المبرد والفارسي ذكرا إلاّ الوجه الأول فقط ، ينظر : المقتضب 70/3 ـ 71، والمقتصد في شرح الإيضاح 358/1 .

والثـاني : أن تكـون ناقصـة ، و(أن يقـومَ) في محـل نصـب خبرهـا مقـدماً ، و(زيدٌ) اسمها مؤخراً ، أمّا فاعل (يقوم) فضمير مستتر يعود على (زيد) المتأخّر .

وذهب الجزولي إلى أنّ هذا التركيب لا يحتمل إلاّ وجهاً واحداً ، وهـو أن تكون (عسى) تامة ، قال : ((وتستعملُ استعمالَ (قَرُبَ)، فيكون فاعلُها (أن مع الفعل))) [1]. وتابعه في ذلك الشلوبين [2]. وقد وهم أبو حيان وابن هشام وابن عقيل والصبّان(1206هـ) في نسبة هذا الرأي إلى الشلوبين، ولم يتثبتوا [3].

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فنقول على الوجه الأول : (عسى أنْ يقوما الزيدان، وعسى أنْ يقوموا الزيدون، وعسى أن يَقُمْنَ الهنداتُ) فنأتي بضمير في الفعل، لأنّ الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بـ(عسى).

ونقول على رأي الجزولي : (عسى أن يقومَ الزيدان، وعسى أن يقومَ الزيدون، وعسى أن تقومَ الهنداتُ)، فلا نأتي في الفعل بضمير، لأنّه رفع الظاهر الذي بعده[4].

وأرى أنّ رأي الجزولي في هذه المسألة هو الراجح، لأسباب :

أولها : أنّ المعنى في قولنا (عسى أن يقومَ زيدٌ) : قَرُبَ قيامُ زيدٍ، وليس قاربَ قيامُ زيدٍ .

---

(1) المقدمة الجزولية 203 . 204 .

(2) ينظر : التوطئة 297 .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب 1230/3 ، وأوضح المسالك 324/1 ، وشرح ابن عقيل 341/1 . 342 ، وحاشية الصبان 266/1 .

(4) ينظر : ارتشاف الضرب 1230/3 ، و أوضح المسالك 324/1، وشرح ابن عقيل 341/1 . 342.

ثانيها : أنّ القول بأنّ (عسى) في نحو هذا التركيب ناقصة، يقود إلى القول بأنّ فاعل (يقوم) ضمير مستتر يعود على (زيد) المتأخّر لفظاً، والأصلُ في الضمائر أن تعود على متقدِّم، لا أن تعود على متأخِّر.

ثالثها : أنّ رأي الجزولي في كون (عسى) تامة، سهلٌ غيرُ متكلّف، بعيدٌ عن القول بالتقديم والتأخير والتقدير، ولا شكّ في أنّ تيسير النحو على الدارسين، يتطلّب منّا أن نأخذَ بأيسر وجوه الإعراب.

المبحث الثالث : ما يتعلق بالحرف

ـ نون الوقاية

تلحق نون الوقاية الفعل، نحو : أكرمَني، ويُكرمُني، وأكرِمْني . وتدخل على اسم الفعل، وإنّ وأخواتها ، نحو : عَلَيكَني ودَراكَني، وإنني، ولكنّني، وليتني. وتدخل كذلك على بعض الأدوات الساكنة، وتشمل : حروف الجر والظروف، نحو : عَنِّي، ومِنِّي، وبجلْني، وقَدْني، وقَطْني، ولَدُنِّي[1] .

وقد ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الأصل في دخول هذه النون إنّما يكون على الأفعال لأنّها تقي آخرها من الكسر[2]، قال الأُبَّذي : ((لأنّ الفعلَ لا يتحمّل الجرَّ، فلا بُدَّ من هذه النون لتقي آخره))[3] .

ثم حُمِلَ على هذا الأصل دخول نون الوقاية على اسم الفعل، وإنّ وأخواتها ، والأدوات الساكنة [4] .

أمّا دخولها على (اسم الفعل وإنّ وأخواتها) فلأنّهما أشبها الفعل في العمل وأمّا دخولها على الأدوات الساكنة، فلأنّهم لم يريدوا أن يحركوها ، لأنّ أصلها السكون، فلم يكن بُدٌّ من الإتيان بحرف قبل ياء المتكلم يتحرك بالكسر، فجاءوا بالنون، لأنّ النون من شأنها أن يُؤتى بها في هذا الموضع، أعني : قبل ياء المتكلم، فلم تخرج عن موضعها حين وَقَتِ الحرفَ من الكسر، ولأنّ النون قريبة

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه 368/2 ـ 373 ، والمقتضب 383/1 ، وشرح التسهيل 135/1 ، ورصف المباني 360 .

(2) ينظر : كتاب سيبويه 369/2 ، والأصول في النحو2/ 121 ، وشرح المفصل 123/3 ، وأوضح المسالك 106/1 .

(3) شرح الجزولية للأبذي 526/1 .

(4) ينظر : المقاصد الشافية 331/1 .

من حروف المد واللين، ولو أنّهم أتَوا بغير النون، لكان موضوعاً في غير موضعه، فكانت النون أولى بذلك [1].

ونسبَ اللورقي إلى الجزولي أنّه خالف النحويين في ما ذكروا من أصلٍ وحملٍ على الأصل، فذكر أنّ علة لحاق النون للفعل وغيره سلامةُ كلٍّ واحدٍ منهما لما بُني عليه، قال اللورقي في شرحه على كتاب (القانون) للجزولي : ((وقال المصنّف : ليَسْلمَ لكلٍّ واحدٍ منهما ما بُني عليه من فتحٍ أو وقفٍ . أمّا الوقفُ ففي نحو : قَدْني وقَطْني ... وأمّا الفتحُ فنحو : ضَرَبني))[2] .

وعلى ذلك يكون لحاق هذه النون بالفعل وغيره على حدٍّ سواء، فلا أصل عند اتصالها بالفعل أو بغيره ولا فرع .

على أنّي لم أجد هذا الرأي للجزولي في كتابه (القانون)، ولرُبّما نقله تلميذه اللورقي من كتبه الأُخَر، ولاسيّما شرح الجزولي على كتابه (القانون)، فقد ذكر اللورقي أنّه اطّلع عليه ونقل منه، وسمّاه (النسخة الكبرى)، وقد تقدّم القول في ذلك [3].

ويبدو لي أن هذا الرأي المنسوب إلى الجزولي هو الراجح، لسببين :

أولهما : أنّ مسألة الأصل والفرع مسألة عقلية صِرْف، لا يُراعى فيها واقع الاستعمال اللغوي في أحايين كثيرة، فالقول بأنّ الأصل في الفعل أن لا يُجرَّ، لذا دخلت عليه هذه النون لتقي آخره من الكسر ليس على إطلاقه، ففي الفعل (جاءَتْني) دخلت النون على الفعل من دون حاجة إلى وقايتها، فـ(جاءَتي) على قياسهم تقوم فيه التاء المتحركة مُقام الحرف الذي يقي، فكان القياس أن

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه 370/2 ـ 371 ، وشرح المفصل 123/3 ، والمقاصد الشافية 331/1، 335 .

(2) المباحث الكاملية 207/1 ـ 208 .

(3) تنظر : 28 من هذه الأطروحة .

يُستغنى بالتاء عن دخول نون الوقاية، فدخول النون هنا فيه الدلالة على أنّ الاستعمال لا يخضع للقياس اللغوي الذي يرمي من خلاله النحويون إلى طرد الباب على وتيرة واحدة، ليسلمَ لهم استنباط قواعد عامة للغة .

ثانيهما : أنّه إذا كان حقُّ الفعل أن يسلم من الكسر، لأنّ الفعل ممتنع عنه لذا جُلبت النون لهذا الغرض، فَلِمَ لحقت النون أواخر الحروف والظروف، مع أنّ الكسر ليس ممّا يمتنع منهما في الأمر العام ؟

ـ لحاق نون الوقاية بالحروف والظروف

أ ـ لحاق نون الوقاية بـ(عن ومن)

ذهب سيبويه وجَمْهور النحويين إلى أنّه لا يجوز حذف نون الوقاية عند اتصال ياء المتكلم بـ(عنْ ومنْ)، وعلّلوا ذلك بأنّ هذين الحرفين ساكنان في الأصل فلحقتهما النون قبل ياء المتكلم، لتحافظ على السكون [1].

وانفرد الجزولي بجواز حذفها معهما، قال : ((وتلحق نونُ الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر، إذا اتّصل بـ(مِنْ وعَنْ))) [2] .

فيُفاد من قوله : ((في الأشهر)) جواز حذف هذه النون، ولكنّ هذا الحذف قليل .

ووافق الشلوبين رأي أُستاذه في جواز حذف النون، على أنّه حصر حذفها في ضرورة الشعر، قال : ((وتلحقُ نونُ الوقاية مع ياء المتكلم المجرور الموضع في الأشهر، إذا اتصل بـ(مِن وعَن) ... وقد جاء في الضرورة :

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه 370/2 ـ 371 ، والمقتضب 384/1 ، والأصول في النحو 122/2 ، وشرح المفصل 124/3 ، والمقاصد الشافية 335/1 ، وهمع الهوامع 222/1 .

(2) المقدمة الجزولية 62 ـ 63 .

أَيُّهَــا السَّــائلُ عــنهم وعَــني   لَسْتُ مِن قيْسَ ولا قَيْسُ مني)) [1]

وتابع الشلوبين في ذلك أغلبُ المتأخرين [2]. وأرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين من عدم جواز حذف نون الوقاية إذا اتصلت ياء المتكلم بـ(عن ومن) هو الراجح، لأنّ الأحكام النحوية إنّما تثبت بالسماع الفصيح الذي يصحُّ القياس عليه، وما استدلّ به الجزولي والشلوبين وأغلبُ المتأخرين بيت شعر يتيم يتردد في كتبهم، اضطر فيه مَن قاله إلى حذف النون، لإقامة الوزن، وهو بَعْدُ غيرُ منسوبٍ، قال فيه ابن الناظم: ((إنّه مِن وضعِ النحاة)) [3]، فلا داعي لمثل هذه الضرورة التي أجازها النحويون المتأخرون، والمنع أولى وأقيس.

ب ـ لحاق نون الوقاية بـ(لدن)

يرى سيبويه أنّ نونَ الوقاية تلزم (لَدُنْ) عند اتصالها بـ(ياء المتكلم)، واستدلّ لذلك بأنّ (لدنْ) عُومِلتْ معاملة (عَنْ ومِنْ)، لأنّها أشبهتهما في سكون الآخر، فالتُزِمَ بقاء التسكين فيها، كما في (عن ومن)، قال: ((وأمّا (قَطْ، وعنْ، ولدُنْ) فإنهُنَّ تباعدنَ من الأسماء، ولزِمهُنَّ ما لا يدخلُ الأسماء المتمكنة وهو السكون، وإنّما يدخل ذلك على الفعل، نحو: (خُذْ وزِنْ)، فضارعت الفعل وما لا يُجَرُّ أبداً وهو ما أشبه الفعل، فأُجريتْ مجراه ولم يُحرِّكوه)) [4].

---

(1) التوطئة 187 ـ 188 .والبيت المذكور لا يُعرف قائله ، وهو من شواهد : شرح المفصل 125/3 ، والمباحث الكاملية 318/1 ، وشرح التسهيل 138/1 ، وشرح الألفية لابن الناظم 70 ، ورصف المباني 361 ، وشرح ابن عقيل 114/1 .

(2) ينظر : المباحث الكاملية 318/1 ، وشرح الجمل لابن عصفور 435/1 ، وشرح التسهيل 138/1 ، ورصف المباني 361 ، والتذييل والتكميل 187/2 ، وأوضح المسالك 118/1 ، وشرح ابن عقيل 114/1 .

(3) شرح الألفية 70 .

(4) كتاب سيبويه 2/ 373 .

وذهب الجزولي، ومَن تابعه، إلى أنّكَ مُخيَّرٌ في إلحاق النون، فيجوز لكَ إثباتها أو حذفها، قال في لحاق نون الوقاية بـ(ياء المتكلم) : ((وأنتَ في إلحاقها معه متصلاً بـ(لَدُنْ) مُخَيَّرٌ)) [1]. واستدلّوا لذلك من السماع بقراءة نافع : ((**قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِي عُذْراً**)) [2] بالتخفيف، واستدلّوا من القياس بأنّ (لَدُنْ) في الأصل ظرف، والظرف من جنس الاسم، والاسمُ لا يمتنع منه الجر، فعاملوا (لَدُني) معاملة (عَضُدي) [3] .

والتزم الشلوبين رأي سيبويه، وعدَّ قراءة نافع من الضرائر، قال:((وخَيَّر بعضُهم في إلحاقها بـ(لَدُن) كقراءة نافع (لَدُني)، والذي عليه سيبويه ما تقدّم، فقراءةُ نافع إذنْ ممّا جاء في الكلام من الضرائر قليلاً)) [4].

ونسبَ الشلوبين، وتابعه ابن مالك، إلى سيبويه أنّه يرى أنّ عدم لحاق نون الوقاية بـ(لدن) من الضرورات [5] . ولم أجد ذلك عند سيبويه في كتابه .

ويبدو لي أنّ موقف الشلوبين من قراءة نافع ـ وهي قراءة سبعية ـ موقف متشدّد، فلو أنّه حمل القراءة على وجهٍ من وجوه العربية لكان خيراً له من التزام رأي سيبويه وحمله القراءة لأجله على الضرورة، مع ملاحظة أنّ الضرورة إنّما تختص بها لغة الشعر، فحملُ القراءة على الضرورة إنّما هو تشبيه للغة القرآن الكريم بلغة الشعر .

---

(1) المقدمة الجزولية 63 .

(2) الكهف/ 76 . قرأها نافع من السبعة بضم الدال وتخفيف النون ، وأبو بكر شعبة بن عياش بإسكان الدال وإشمامها الضم وتخفيف النون . والباقون بضم الدال وتشديد النون ، ينظر : التيسير في القراءات السبعة 145 ، والنشر في القراءات العشر 313/2 .

(3) ينظر : شرح التسهيل 136/1 ، والمقاصد الشافية 337/1 .

(4) التوطئة 188 .

(5) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 647/2 ، وشرح التسهيل 136/1 .

ولعلّ سيبويه أراد أنّ التخفيف في (لدن) أقلُّ فصاحةً في كلام العرب، فأعرضَ عن ذكر قراءة نافع، لأنّ التخفيف مع (لدن) قليل، كما أشار إليه ابن مالك بقوله : ((ولحاقُ النون مع (لدنْ) أكثرُ من عدم لحاقها)) [1]. وسيبويه إنّما سعى لاستنباط القواعد العامة وتثبيت أحكامها، فما لم يوافق الكثير المسموع أعرض عنه لقلته، وكذلك فعل مع قراءة نافع . وأرى أيضاً أنّ تخفيف نون (لدنْ) إنّما كان لعلّة صوتية هي كراهية تضعيف النونين، وأنّ الاستعمال بالتنوين أو التخفيف إنّما يخضع لتوكيد المعنى من عدمه، فـ(لَدُنّي) للتوكيد، و(لَدُني) للكلام الخالي من التوكيد .

ـ يعرض في (أل) الجنسية الحضو

يُقسّم النحويون (أل) التعريف قسمين [2] :

1ـ العهدية : وهي الداخلة على الاسم المعهود ذِكراً، كقوله تعالى : ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[3]. أو المعهود معرفة، كقولك : (جاءَ الرجلُ)، إذا كان بينك وبين مخاطبكَ فيه تقدُّم معرفة.

2ـ الجنسية : وهي الداخلة على الاسم لتعريف حقيقة الجنس، نحو : (الرجلُ أقوى من المرأة) أو لاستغراق الجنس .

وعلامتُها أن يصلح في موضعها (كلّ)، كقوله تعالى : ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[4].

---

(1) شرح التسهيل 136/1 .

(2) ينظر : المقدمة الجزولية 66 ، وشرح الجمل لابن عصفور 111/1 ، وشرح الجزولية للأُبّذي 575/1 ، وارتشاف الضرب 985/2 ـ 986 ، وشرح ابن عقيل 178/1 .

(3) المزمل / 15 ـ 16 .

(4) النساء / 28 .

وقد ذهب الجزولي، وغيره، إلى أنّ (أل) الجنسية يعرضُ فيها الحضور، ويُقصَد بالحضور هنا : الحضور المادي، أو حضور حقيقة الشيء، نحو قولك : (قال هذا الرجلُ) إذ ليس بينكَ وبين مخاطبكَ عهدٌ برجلٍ مخصوص، وإنّما أردتَ أنّ القول لهذا الجنس من البشر، أعني : جنس الذكور . واشترطوا له أن تكون حقيقة الرجل حاضرةً عند المخاطب [1].

وعدَّ الشلوبين (أل) في مثل هذا الاستعمال عهدية لا جنسية، وحجته أنّ (الرجل) في المثال المذكور هو المُشار إليه بـ(هذا)، فهو ممّا أُحيلَ به على معهود ذُكر سابقاً [2] .

ورأي الشلوبين وجيه، للسبب الذي ذكره، ولأنّ (أل) الجنسية لا تكون مع الحضور المادي للشخص، فمتى وُجِدَ الحضور كانت (أل) عهدية لا محالة، فضلاً عن أنّ قولكَ : (قال هذا الرجلُ) يُفيد أنّ عندك علماً سابقاً بشخص القائل قد استقرّ في ذهنك، فـ(أل) هنا عهدية لا جنسية .

(1) ينظر : المقدمة الجزولية 66 ، وهمع الهوامع 275/1 .

(2) ينظر : التوطئة 191 .

الفصل الرابع

موافقات الجُزُولي النَّحويّة

4

الفصل الرابع

موافقات الجُزُولي النَّحويّة

يشتمل هذا الفصل على الآراء التي تابع فيها الجزولي رأيَ مَن سبقه من النحويين، وقد قسمته، على وفق ما يتألف منه الكلام، ثلاثةَ مباحث:

المبحث الأول: ما يتعلّق بالاسم

- إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

اختلف النحويون في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم على ثلاثة مذاهب رئيسة، هي:

1- مذهب جمهور البصريين، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه: أنّ إعرابهما بحركات مقدّرة على الألف والواو رفعاً، وعلى الياء نصباً وجراً [1].

2- مذهب الكوفيين، ومَن تابعهم من البصريين: أنّ إعرابهما بالحروف بالألف والواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً [2].

وردّه جمهور البصريين لأسباب، منها: أنّ حركة الإعراب طارئة، بمعنى: أنّ إسقاطها لا يخلُّ بمعنى الكلمة، ولا يمكن أن تكون الحروف علامات إعراب في المثنى وجمع المذكر السالم، لأنّ إسقاطها يخلُّ بمعنى التثنية والجمع. ومنها: أنّ الإعراب يحدثه العامل، و(الألف والواو) موجودان قبل دخول العامل

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 1/17- 18، والمقتضب 2/152، والإيضاح في علل النحو 133 - 134، والتبصرة والتذكرة 1/89، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 1/400 - 401، وشرح الرضي على الكافية 1/74 - 75، والبسيط 1/198، والتذييل والتكميل 1/291.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (م3) 1/33، وشرح الجزولية للأُبذي 1/147، وشرح الرضي على الكافية 1/75، والبسيط 1/198.

لأنّهم قالوا: (زيدان وزيدون) قبل تركيب الكلام، فاقتضى أن تكون علامة الإعراب في حالة الرفع حركة مقدّرة على الألف والواو، وحملوا النصب والخفض على الرفع في أنّ الإعراب ليس بالحروف وإنّما بالحركات المقدّرة، إذ لا يُتصوّر أن يكون الاسم معرباً في حالة الرفع بما لا يكون معرباً به في حالتي النصب والخفض[1].

3ـ مذهب الجرمي (225هـ) والمازني (249هـ): أنّ إعرابهما بالتغيّر والانقلاب، أي: ببقاء الألف والواو على حالهما رفعاً، وانقلابهما ياءً نصباً وجراً [2].

ورجّحه ابن عصفور محتجاً بأنّ أصلهما قبل دخول العامل: (زيدان وزيدون)، فلمّا دخل عليهما عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياءً، فكان التغيّر والانقلاب وعدمه هو الإعراب ولا إعراب ظاهر ولا مقدّر [3].

وردّه ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر، إذ ليس في المعربات ما تركُ العلامة له علامة[4]. وأجاب أبو حيان: بأنّ الأسماء الستة كذلك عند الجرمي، وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم (أبو جاد) [5].

أمّا الجزولي فأيّد مذهب الكوفيين ومَن تابعهم من البصريين في أنّ إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف، فقال في باب المثنى: ((وحقيقةُ المثنى ما

---

(1) ينظر: المقتضب 152/2، والخصائص 73/3، والإنصاف (م3) 37/1، وشرح الجمل لابن عصفور 123/1.

(2) ينظر: أسرار العربية 52، وشرح الجزولية للأبذي 147/1، وشرح الرضي على الكافية 69/1، والبسيط 197/1 ـ 198، ورصف المباني 114، وشرح اللمحة البدرية 78/1، وهمع الهوامع 162/1.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 123/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل 74/1، وهمع الهوامع 162/1.

(5) ينظر: التذييل والتكميل 290/1، وهمع الهوامع 162/1.

ألْحَقْتَهُ ألفاً رفعاً، وياءً مفتوحاً ما قبلها نصباً وجراً، كلتاهما حرف الإعراب))[1].وقال في باب جمع المذكر السالم: ((وتلحقُه الواو رفعاً، والياءُ المكسورُ ما قبلها نصباً وجراً. كلتاهما حرف الإعراب))[2].

ويبدو أنّ هذا الرأي هو الأولى بالقبول، لكونه أبعد المذاهب عن التكلّف وأيسرها على المتعلمين.

ـ إعراب الأسماء الستة

اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة على ثلاثة مذاهب رئيسة، هي:

1ـ مذهب جمهور البصريين، وعلى رأسهم سيبويه: أنّ هذه الأسماء معربة بحركات مقدّرة في الحروف: في الواو رفعاً، وفي الألف نصباً، وفي الياء جراً [3]، واحتجوا بأنّ أصل الإعراب بحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التقدير لم يُعدل عنه إلى غيره وقد أمكن التقدير هنا، فلا يُعدل عنه إلى غيره[4].

2ـ أنّها معربة بالحروف وقد نابت عن الحركات، وهو المشهور، وممّن ذهب إليه هشام بن معاوية الضرير (209هـ) [5]، وقطرب(بعد 210هـ)

---

(1) المقدمة الجزولية 24.

(2) المصدر نفسه 22.

(3) ينظر: المسائل البغداديات 540، والتبصرة والتذكرة 86/1، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 356/1.

(4) ينظر: أمالي ابن الشجري 243/2، وشرح التسهيل 43/1، والتذييل والتكميل 175/1، وهمع الهوامع 124/1.

(5) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، ينظر: بغية الوعاة 328/2.

والزيادي(249هـ) [1] والزجاجي، وحجتهم أنّ الإعراب إنّما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدّر مُتنازَع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة [2]. ورُدّ بثبوت الواو قبل العامل، نحو: (أبو جاد)، وبأنّ الإعراب زائد على الكلمة فيؤدي إلى بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد وصلاً وابتداءً، وهما معربان، وذلك لا يوجد إلاّ شذوذاً [3].

3ـ أنّها معربة بالتغيّر والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وعليه الجرمي، ورُدّ بأنّه لا نظير له، وبأنّ عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً، وبأنّ العدم لا يكون علامة[4].

وقد رجّح الجزولي الرأي الثاني القائل بأنّ الأسماء الستة معربة بالحروف قال: ((أخوك وأخواتُه الخمس، ستّتُها إذا أُضيفت إلى غير ياء المتكلم كانت بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً. وإذا أُضيفت إلى ياء المتكلم لزمها البناء على الكسر فإذا أُفردت حُذفت لاماتها وجَرَتِ العيناتُ بالحركات)) [5].

وهكذا اختار الجزولي في إعراب الأسماء الستة ما اختاره في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، طرداً للباب على وتيرة واحدة. ومذهبه الذي وافق فيه

---

(1) هوأبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، ينظر: بغية الوعاة 414/1.

(2) ينظر: الجمل4، و المسائل البغداديات 539، وشرح المفصل 52/1، وشرح الرضي على الكافية 69/1، والتذييل والتكميل 176/1.

(3) ينظر: شرح المفصل 52/1، وشرح الجمل لابن عصفور 120/1، وشرح الجزولية للأبذي 147/1، وشرح الرضي على الكافية 69/1، وهمع الهوامع 123/1 ـ 124.

(4) ينظر: المسائل البغداديات 540، والتذييل والتكميل 177/1 ـ 178، وهمع الهوامع 125/1 ـ 126.

(5) المقدمة الجزولية 17.

هشام الضرير ومَن قال برأيه، هو الأولى بالقبول، لكونه مذهباً سهلاً بعيداً عن التكلّف.

ـ الموصولات

أ ـ (ذو) الطائية

تستعمل قبيلة طيّئ (ذو) بمعنى(الذي) من الموصولات الاسمية، ((تقول: (هذا ذو قال ذاكَ)، يريدون: الذي قال ذاك. وهي (ذو) التي بمعنى صاحب نقلوها إلى معنى (الذي) ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، التي توصل بها (الذي)، وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها، كما كانت (الذي) مبنية فقالوا: (هذا زيدٌ ذو قام، ورأيتُ زيداً ذو قام، ومررتُ بزيدٍ ذو قام أبوه)، فيكون في حال الرفع والنصب والجر بالواو، وهذه الواو عينُ الكلمة، وليست علامة الرفع)) [1].

وقد نقل أبو زيد الأنصاري (215هـ)، والأزهري(370هـ)، والهروي (415هـ)، وابن سيده(458هـ) أنّ طيّئاً تستعمل (ذو) الموصولة للمذكر والمؤنث[2]، واستشهدوا لاستعمالها بمعنى(التي) الموصولة بقول سنان بن الفحل الطائي[3]:

فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجدّي ... وبئري ذو حفرتُ وذو طويْتُ

وقد تابعهم في ذلك الجزولي، فقال في باب الموصولات: ((الموصولات الاسمية: (الذي والتي)، و(أيّ بمعنى الذي، وأيّة بمعنى التي). و(مَن وما وذو الطائية والألف واللام، بمعنى الذي والتي). و(ذا، إذا كانت مع ما الاستفهامية

---

(1) شرح المفصل 3/ 147.

(2) ينظر: النوادر 85، 222، وتهذيب اللغة (ذو) 303/15، والأزهية 303، والمخصص 102/14.

(3) البيت من شواهد: النوادر 85، 222، والأزهية 295، وشرح الجمل لابن عصفور 177/1، وشرح الجزولية للأبذي 445/1، والتذييل والتكميل 53/3.

وأُريد بها معنى الذي). و(الأُلى بمعنى الذين))) [1]. فجعل (ذو) الطائية بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، فتقول: جاء ذو أكرمتُه، بمعنى: الذي أكرمتُه. وجاءت ذو أكرمتُها، أي: التي أكرمتُها، كما تقول: جاء مَن أكرمتُه، وجاءت مَن أكرمتُها. ووصل الناجحُ، ووصلت الناجحةُ.

ويُلحظ أيضاً في نصّه أنّه لم يذكر (ذات) الطائية من الموصولات الاسمية على خلاف ما جرت عليه عادة النحويين في كتبهم[2]. وأحتملُ لذلك احتمالين:

1. انها ليست في عداد الموصولات الاسمية عنده، لندرة استعمالها بمعنى (التي)، إذ لم يذكر النحويون شواهد لها، إلاّ ما نُقل من قول العرب: (بالفضلِ ذو فضلكم الله به، والكرامةِ ذات أكرمكم الله بها) [3].
2. ان استعمال (ذو) بمعنى (الذي والتي) أشهر من استعمال (ذات) بمعنى (التي) فاستغنى بالأشهر عمّا قَلّتْ شهرتُه.

وقاس بعض النحويين المتأخرين(ذو) الطائية بـ(ذو) بمعنى صاحب، في حكم التذكير والتأنيث، فكما تقول: (جاء ذو علمٍ، وجاءت ذاتُ علمٍ) تقول: (جاء ذو أكرمتُه، وجاءت ذاتُ أكرمتُها) [4].

وردَّ الأُبّذي منهم رأي الجزولي - الذي تابع فيه مَن قبله - فقال الأبذي: ((ومَن ذهب من النحويين إلى أنّ (ذو) تكون للمذكر والمؤنث، وهو مذهب أبي موسى، فإنّه حَمَلَهُ على ذلك - في ما أرى - قول الشاعر:

فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجدّي … وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ

---

(1) المقدمة الجزولية 52.

(2) ينظر: أمالي ابن الشجري 54/3، وشرح المفصل 149/3، وشرح الجمل لابن عصفور 177/1، وشرح التسهيل 196/1، وشرح الجزولية للأبذي 445/1، وأوضح المسالك 1/ 153.

(3) ينظر: شرح التسهيل 195/1-196، والمقاصد الشافية 453/1.

(4) ينظر: شرح المفصل 148/3-149، وشرح التسهيل 196/1، وشرح الجزولية للأبذي 445/1.

فأوقع (ذو) على البئر وهي مؤنثة، ولا حجة له في ذلك، لأنّ البئر تُذكّر وتُؤنّث وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:

يا بِئْرُ يا بِئْرَ بني عَديٍّ لأَنْزَحَنْ قَعْرَكِ بالدُّلِيِّ

حتّى تَعودي أقْطَعَ الوَلِيِّ

فأنّثَ البئر، ولذلك قال:(حتّى تعودي)، وذكّرها، لذلك قال: (أقطَع)، ولم يقل: قَطْعاء)). [1] وزعم ابن عصفور أنّ (ذو) الطائية خاصة بالمذكر، وأنّ المؤنث تختص به (ذات) الطائية، وعنده أنّ (البئر) في قول الشاعر: (وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ) مذكر، حملاً لها على المعنى، فإنّ المقصود به في البيت (القَليب) [2]، وهو مذكر، قال: ((وهذا لا حجة فيه، لأنّه جاء على تذكير (البئر) لا على تأنيثها ،وذُكّر على معنى(قَليب)، كأنه قال:وقَليبي الذي حفرتُهُ والذي طويتُه)) [3]. وهذا تكلّف من ابن عصفور لا داعي له، ما دام لفظ البئر مذكوراً في الكلام، ومادام البئر يستعمل مذكراً ومؤنثاً عند العرب [4].

---

(1) شرح الجزولية للأبذي 445/1. والبيت الأول سبق تخريجه. أما الرجز المذكور، فأنشده المازني عن الأصمعي ولم ينسبه، ينظر: المنصف 70/2. وقيل: لرجل من بني عدي، ينظر: التكملة 134، والمخصص 148/16، وأمالي ابن الشجري 242/1، وشرح الجمل لابن عصفور 177/1، والتذييل والتكميل 53/3.

(2) القليب: البئر قبل أن تُطوى، أي: قبل أن تُبنى بالحجارة ونحوها، فإن طُويت فهي الطَّوِيُّ، ينظر: العين (قلب) 171/5، وقيل: هي البئر القديمة مطوية كانت أو غير مطوية، ينظر: الصحاح (قلب) 206/1.

(3) شرح الجمل لابن عصفور 177/1.

(4) ينظر: المخصص 18/17.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أنّ استعمال (ذو)عند الطائيين بمعنى (الذي والتي) سائغ مقبول، لرواية الثقات العارفين بلغات العرب له عن طيّئ، ولأنّه الاستعمال الأشهر، كما ذكر أبو حيان [1].

ب- (أيّ) الموصولة

انفردت (أيّ) الموصولة من بين أخواتها (الموصولات الاسمية) بأنّها معربة، لأنّها تلزم الإضافة إلى ما بعدها، ممّا يرجح جانب الاسمية فيها، لأنّ الإضافة من خصائص الأسماء، وحقُّ الاسم الإعرابُ [2]. وصلةُ (أيّ) إمّا فعلية أو اسمية، فإن كانت فعلية أُعربت (أيّ)، نحو: (احترِمْ أيّاً حضرَ عندك)، لأنّ الجملة الفعلية لا يحذف منها شيء، ذلك أنّ التصاق الجزأين فيها أشدُّ، فلا تُبنى (أيّ) معها [3]. وإنْ كانت اسمية، كان لـ(أيّ) أربع حالات:

الأولى: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو:(يُعجبني أيُّهم هو مجتهد، ورأيتُ أيَّهم هو مجتهد، ومررتُ بأيِّهم هو مجتهد).

الثانية: أن لا تضاف ويذكر صدر الصلة، نحو:(يعجبني أيٌّ هو مجتهد، ومررتُ بأيٍّ هو مجتهد).

ولا خلاف في أنّ (أيّ) في هاتين الحالتين معربة، لأنّ الصلة - من المبتدأ والخبر- تامة لم يحذف منها شيء، فلا موجب لبناء (أيّ) [4].

الثالثة: أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: (يُعجبني أيّهم مجتهد)، واختلف النحويون فيها على مذهبين:

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل 54/3.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية 301/3، والمقاصد الشافية 504/1.

(3) ينظر: المقاصد الشافية 504/1.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية 302/3، وشرح ابن عقيل 161/1.

1ـ مذهب سيبويه: أنّ (أيّ) تُبنى على الضم [1]، واستدلّ له من السماع بقراءة ضم (أيّ) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [2]، وأنشد أبو عمرو الشيباني (207هـ) لغسان بن وعلة [3]:

إذا ما أتَيْتَ بني مالكٍ فسَلِّمْ على أيُّهم أفضلُ

قال السيرافي: ((وقوّى ما حكاه سيبويه عن العرب ما حكاه أبو عمرو الشيباني في حرف العين من كتاب الحروف عن غسان، وهو أحد مَن يُؤخذ عنه اللغة من العرب)) [4].

واستُدِلّ لسيبويه من القياس بأنّ حذف المبتدأ ـ وهو صدر الصلة ـ موجبٌ لشَبَه (أيّ) بـ(قبلُ) و(بعدُ) من المبنيات المقطوعة عن الإضافة. ووجه الشبه أنّه حُذِف مع (أيّ) جزء يُوضح إبهامها، كما حُذف من (قبلُ وبعدُ) المضاف إليه المبين للمضاف. [5]

2ـ مذهب الخليل ويونس وجماعة من الكوفيين: أنّ (أيّ) في مثل هذا الاستعمال معربة [6]، مستدلين بأنّها لغة لبعض العرب وصفها سيبويه بأنّها لغة جيدة[7]. وقال فيها الجرمي: ((خرجتُ من خندق الكوفة حتى

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 2/399ـ 400.

(2) مريم 69، قرأ الجمهور بضم (أيّ)، ينظر: البحر المحيط 6/196.

(3) ينظر: الجيم (حرف العين) 2/264. والبيت من شواهد: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 3/160 والإنصاف (م102) 2/715، والمفصل 143، ومغني اللبيب 1/108، والمساعد 1/155، والمقاصد الشافية 1/505.

(4) شرح كتاب سيبويه 3/165-166.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3/302، والمقاصد الشافية 1/504.

(6) ينظر: كتاب سيبويه 2/398 ـ 240، والأصول في النحو 2/324 ـ 325، وإعراب القرآن للنحاس 3/14، وارتشاف الضرب 2/1017.

(7) ينظر: كتاب سيبويه 2/399.

أتيتُ مكّةَ فلم أسمعْ أحداً يقول في نحو: (اضْرِبْ أيّهم أفضلُ) إلاّ منصوباً))[1].

ووردَ على هذه اللغة قراءة من قرأ بنصب (أيّ) في الآية الكريمة: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ورواية من جر(أيّ) معربةً في البيت الشعري:(أيّهم أفضل) [2].

واستدلّوا لمذهبهم من القياس بأنّ الصلة لم تُحذف بكمالها، بل حُذف أحد جزأيها (وهو: المبتدأ)، وبقي ما هو معتمد الفائدة، (أي: الخبر) [3].

الرابعة: أن لا تضاف ولا يُذكر صدر صلتها، نحو: (يُعجبني أيّاً مجتهدٌ)، واختلفوا فيها على رأيين أيضاً:

1. رأي سيبويه: وجوب الإعراب، وعنده لا يُرفعُ نحو: (اضربْ أيّاً أفضلُ) ولا يُبنى أيضاً على الضم قياساً على: (اضربْ أيُّهم أفضلُ)، لأنّ ذلك مخالف للقياس، ولم يُسمَعْ عن العرب إلاّ (اضربْ أيّاً أفضلُ) منصوباً[4]

2. رأي بعض النحويين، جواز البناء، فنقول:(يُعجبني أيُّ قائم) مضموماً بلا تنوين قياساً على (يُعجبني أيُّهم أفضلُ)، مع أنّه لم يرد به سماع، ولا موجب لقياسه [5].

ويهمني من عرض هذه الآراء الحالتان الثالثة والرابعة، إذ نسبَ الرضي إلى الجزولي[6] قولاً فيهما، فقال: ((قال الجزولي: إعرابُهُ مع حذف المضاف إليه دليلٌ

---

(1) شرح الرضي على الكافية 302/3.

(2) رواية جرّ(أيّ) في:أوضح المسالك153/1، وشرح ابن عقيل 165/1، وشرح التصريح 302/3

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 302/3.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 401/2ـ 402.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية 303/3.

(6) لم يُذكر هذا الرأي في كتاب القانون للجزولي، والوارد فيه: 53 ـ 54:أنّ الجزولي ذكر حكم بناء (أيّ) على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، قال في (أيّ): ((وإذا كان موصولاً

على أنّه كان مع المضاف إليه أيضاً معرباً، لأنّ حذفَ المضاف إليه يُرجِّح جانب الحرفية، كما في (قبلُ وبعدُ))) [1].

ويتضح من هذا النصِّ أنّ الجزولي قد وافق سيبويه في إعراب (أيّ) غير المضافة المحذوف صدر صلتها نحو: (احترمْ أيّاً حاضرٌ عندك)، وخالفه في بنائها إذا أُضيفت وحُذف صدر الصلة، نحو: (احترمْ أيّهم حاضرٌ عندك) فتابع في ذلك مذهب الخليل ومَن أيَّده من الكوفيين في أنّها معربة، واستدلّ لذلك بأنّ(أيّ) أصلها الإعراب، لأنّها مضافة، فلمّا أُعربت مع قطعها عن الإضافة في نحو: (احترم أياً حاضرٌ عندك)، لأنّ الإضافة منويّة فيها، كما قالوا: (من قبلٍ ومن بعدٍ) [2]، دلّ ذلك على أنّها معربة في جميع أحوالها. وأرى أنّ هذا المذهب هو الراجح، لسببين:

أولهما: السماع الوارد بإعراب (أيّ) في نحو: (احترم أيّهم حاضرٌ عندك)، وقد نُقِل أنّها لغة، وصفها سيبويه بأنّها جيدة، واتساع هذا السماع وامتداده إلى رقعة جغرافية واسعة شملت بوادي الكوفة حتى مكة، كما ذكر الجرمي، وهم عرب أقحاح فصحاء شافههم النحويون وأخذوا عنهم أحكام اللغة.

ثانيهما: أنّ القول بأنّ (أيّ) معربة بحالاتها الأربع المتقدمة، هو ضرب من التيسير على متعلمي العربية، وهو مطلب مراد.

لم يكرهوا أن يجيء موصولاً بأحد جُزأي الجملة الابتدائية في حال السعة... وإذا فُعِل به ذلك فالمعروف أنه يبنى على الضم)).

(1) شرح الرضي على الكافية 303/3.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 72/3.

ـ مفاعيل الأفعال المتعدية إلى ثلاثة

أ ـ حذف مفاعيل الأفعال المتعدية إلى ثلاثة

الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، هي: (أعلمَ، وأرى، ونبّأَ، وأنبأَ، وخبّرَ، وأخبرَ، وحدّثَ). وقد اتفقت كلمة النحويين على جواز حذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها اختصاراً، إذا دلّ على الحذف دليل، كقولك لِمَن قال: (أ أعلمتَ زيداً بكراً قائماً ؟): أعلمتُ[1].أمّا حذفها اقتصاراً، أي: لغير دليل، فاختلفوا فيه على مذاهب، هي:

1ـ مذهب سيبويه وجماعة من المتأخرين: أنّه لا يجوز حذف الأول ولا الاقتصار عليه وحذف الآخرين، بل لا بدّ من ذكر الثلاثة، لأنّ الأول كالفاعل فلا يُحذف. والآخران كالمفعولين في باب(ظنَّ)، وقد منع النحويون حذفهما فيه اقتصاراً بالاتفاق[2].

وإنّما لم يجز الحذف كذلك، لأنّه يؤدي إلى اللبس فـ ((إذا قُلتَ:(أعلمتُ زيداً أخاك)، لم تدرِ هل هي (أعلمتُ) المنقولة من (علمتُ، بمعنى: عَرَفْتُ)، فلم تَحذِف شيئاً، أو المنقولة من (علمْتُ المتعدية إلى مفعولين) فتكون قد حذفتَ مفعولاً واحداً ؟))[3]، ثم مُنِع الحذف في مفاعيل أخوات أعلمَ - وإن لم يؤدِ إلى اللبس - حملاً لها على (أعلمَ)، لأنّها إنّما تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل لتضمنها معنى (أعْلمَ)[4].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 2135/4، وهمع الهوامع 250/2،وحاشية الصبان39/2.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 41/1، والمقتضب 95/3، 122، وشرح الجمل لابن عصفور 313/1، وشرح التصريح 388/1، وهمع الهوامع 250/2.

(3) شرح الجمل لابن عصفور 313/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه 313/1.

2. مذهب الجرمي والمازني وأكثر النحويين، ونسبه أبو حيان إلى الجمهور: أنّه يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين. أو حذف الآخرين بشرط ذكر الأول كقولك: (أعلمتُ المسألةَ سهلةً) ولا تذكر مَن أعلمتَ، و(أعلمتُ زيداً) بحذف الثاني والثالث، إذا لم يكن بالكلام حاجة إلى ذكر المحذوف في الصورتين [1].

أمّا الجزولي فذهب إلى التفصيل في حذف هذه المفاعيل الثلاثة بحسب بنية الفعل، فإذا بُني للفاعل وافق فيه أكثر النحويين في أنّه يجوز الاقتصار فيه على أول المفاعيل، أو الاقتصار على المفعولين الثاني والثالث، قال: ((فهذه إذا بُنيت للفاعل كان حكمُ الأول منها حكم الأول من باب (كسوْتُ). وحكمُ الثاني والثالث معاً حكم الثاني منه)) [2].

وحكم باب (كسوتُ) أنّه يجوز حذف أحد المفعولين وإبقاء الآخر، حذفَ اقتصار باتفاق النحويين، فتقول: (كسوتُ زيداً)، ولا تُخبر بما كسوتَ، و:(كسوْتُ جُبّةً) ولا تُخبر لِمَن كسوتَ [3].

وإنّما جعل الجزولي (الثاني والثالث) من المفاعيل بمثابة حكم واحد، فقال: ((وحكمُ الثاني والثالث معاً حكم الثاني منه))، لأنّ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، لأنّهما كذلك في التقدير، فقولنا: (علمْتُ زيداً ناجحاً) في تأويل: علمتُ نجاحَ زيد، فالمفعول الثاني هو المفعول الحقيقي، والمفعول الأول ما يُضاف إليه المفعول الحقيقي، فأُعرب الجزآن إعراب الاسم الواحد، فلو حذفنا

---

(1) ينظر: الأصول في النحو 285/2، والتبصرة والتذكرة 121/1، وشرح الجمل لابن عصفور 314.313/1، والتذييل والتكميل 154/6، وشرح التصريح 388/1، وهمع الهوامع 250/2.

(2) المقدمة الجزولية 83.

(3) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 608/1، والمفصل 262، وشرح الجمل لابن عصفور 310/1.

أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كلّه ورد ذلك الحذف مع القرينة [1].

وإذا كان الفعل مبنياً للمفعول، نحو: (أُعلمْتُ المسألةَ سهلةً)، فلا يجوز عند الجزولي الاقتصار على أحدهما وحذف الآخر، قال: ((وإذا بُنيتْ للمفعول، فحكمُ منصوبيها ما ذُكر في منصوبي(ظننتُ) مطلقاً))[2].

وحكم منصوبي(ظننت) أنّه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين بالاتفاق، وعلةُ ذلك أنّ هذين المفعولين هما المبتدأ والخبر في الأصل ولا يستغني أحدهما عن الآخر، فكذلك لا يستغني أحد المفعولين عن الآخر[3].ويبدو أنّ رأي سيبويه، ومَن تابعه، هو الأولى، لما يأتي:

1ـ قوة الحجة التي تمسكوا بها، وكونها موافقة لما قرره النحويون من أحكام، إذ لا يجوز عندهم حذف الفاعل أصلاً، ولا حذف المبتدأ والخبر من غير دليل.

ثم إنّ علة أمن اللبس من العلل التي أقام عليها النحويون أُصولهم وقواعدهم فمراعاتُها واجبة في مثل هذا الحكم الذي يقع فيه اللبس بين (أعلمَ) المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل و(أعلمَ) المنقولة من (علِمَ) بمعنى (عَرَفَ) المتعدية إلى مفعولين.

2ـ أنّ حجة مراعاة غرض المتكلم، وإن كانت حجة مقبولة صحيحة، لكنّها تحتاج إلى سماع صحيح يقويها، وإذ لم يرد بالاقتصار على الأول وحذف الآخرين أو بحذف الأول من المفاعيل والاقتصار على الثاني والثالث سماع في ما أُثر من استعمالات العرب الفصيحة، فلا بُدّ ـ والحال هذه ـ من الاحتكام إلى القياس ومنع الحذف.

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 165/5.

(2) المقدمة الجزولية 83.

(3) ينظر: الأصول في النحو 284/2، والمقتصد في شرح الإيضاح 607/1، والمفصل 262، وأسرار العربية 160 .

ب ـ إلغاء مفاعيل الأفعال المتعدية إلى ثلاثة وتعليقها

الإلغاءُ: تركُ العمل لفظاً ومعنًى لا لمانع، نحو: (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)، فقد أُلغي عمل (ظنّ) لتوسطها، فعاد المفعولان إلى أصلهما من المبتدأ والخبر، ولم تعمل فيهما (ظنّ) لا في اللفظ ولا في المعنى. والإلغاء جائز وليس بلازم.

والتعليقُ: تركُ العمل لفظاً دون معنى لمانعٍ، نحو (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ)، إذ عُلِّق الفعل (ظنّ) لفظاً عن العمل في مفعوليه بسبب لام الابتداء. ودليلُ الترك لفظاً أنّك لو عطفتَ على (لزيدٌ قائمٌ) لكان منصوباً، فتقول: (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ وعمراً منطلقاً)، فالفعل عامل في (لزيدٌ قائمٌ) في المعنى دون اللفظ. والتعليق واجب إن كان ثمّةَ مانعٌ من العمل [1].

وقد اختلف النحويون المتأخرون في إلغاء الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وفي تعليقها عن العمل في الثاني والثالث من مفاعيلها، على ثلاثة مذاهب:

1. مذهب خطّاب الماردي (بعد 450هـ) [2]، وتابعه فيه الجزولي: أنّه يجب التفريقُ بين بناء الفعل للفاعل أو المفعول في منع الإلغاء والتعليق أو جوازهما. فإذا بُنيت هذه الأفعال للفاعل فمَنَعا الإلغاءَ والتعليقَ فيهما، واستدلا لذلك بأنّ مبنى الكلام في هذه الجمل إنّما يكون على الفعل، لأنّه مؤثر في المفاعيل الثلاثة، لتعلّق معناه بمضمون هذه المفاعيل [3]، لذا شبّه الجزولي حكمَ هذه الأفعال بحكم أفعال (أعطى وكسا) ممّا لم يختص بالدخول على المبتدأ والخبر، لأنّ هذه الأفعال مؤثرة في مفعوليها، لذا امتنع إلغاؤها وتعليقها، قال الجزولي: ((فهذه إذا بُنيتْ

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 166/5، وشرح ابن عقيل 44/2 ـ 45.

(2) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي القرطبي، له كتاب نحوي هو (الترشيح)، وكتاب آخر اختصر فيه كتاب (الزاهر) لابن الأنباري (328هـ)، ينظر: بغية الوعاة 553/1.

(3) ينظر: المقدمة الجزولية 83، والتذييل والتكميل 157/6.

للفاعل كان حكمُ الأول منها حكمَ الأول من باب (كسوتُ). وحكمُ الثاني والثالث معاً حكم الثاني منه. وامتنع التعليقُ والإلغاءُ)) [1].

وإذا بُنيت هذه الأفعال للمفعول فقد أجاز خطّاب والجزولي الإلغاء والتعليق فيهما، قال خطّاب: ((زيدٌ نُبِّئتُ عالمٌ، أو: أخوك أُعلِمْتُ قادمٌ، ففيه ألغيْتَ للتوسط، وإنْ شئتَ أعملْتَ)) [2].

وشبَّه الجزولي هذه الأفعال بأفعال (ظنّ) وأخواتها، في أنّ حكمها جواز الإلغاء والتعليق في المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، قال: ((وإذا بُنيت للمفعول فحكم منصوبيها ما ذُكر في منصوبي (ظننت) مطلقاً)) [3].

ويبدو أنّ وجه الشبه بين أفعال (أعلم) مبنية للمفعول وأفعال (ظنّ) عنده ما يأتي:

- أنّ (ظنّ) وأخواتها أفعالٌ غير مؤثرة في مفعوليها، لأنّها أفعال ضعيفة، إذ إنّ تأثيرها لا يتعلّق بظاهر الجملة المعمولة لها، أي: (بلفظ المبتدأ والخبر)، بل إنّ تعلّقها الحقيقي هو بمضمون الجملة، فلو قلت: (ظننتُ زيداً ناجحاً)، فـ(ظنّ) متعلق بمضمون الجملة، أي: (نجاحُ زيدٍ)، فهو المفعول به الحقيقي، فكان تأثيرها في نصب المفعولين (زيداً ناجحاً) تأثيراً ضعيفاً، بخلاف بقية الأفعال المؤثرة ممّا يكون تأثيره في مفاعيله تأثيراً ظاهراً، نحو: (كسوتُ زيداً جبّةً) [4].

---

(1) المقدمة الجزولية 83.

(2) ارتشاف الضرب 2136/4 .

(3) المقدمة الجزولية 83 .

(4) ينظر: أسرار العربية 158 . 159، وشرح الرضي على الكافية 179/5.

وقد حملَ الجزولي حكم أفعال (أعلمَ) مبنية للمفعول على حكم أفعال (ظنّ) في الضعف، لأنّ البناء للمجهول ممّا يُضعف الفعل، لخروجه عن أصله، وهو البناء للمعلوم.

- أنّ أفعال(أعلمَ) لمّا بُنيت للمفعول واقتصرت على مفعولين،شابهت صورة المتعدي إلى اثنين، فجاز فيها ما جاز في(ظنّ وعلمَ)، أي: جاز الإلغاء والتعليق.

وقد نسب الشلوبين إلى الجزولي أنّه انفرد بهذا الرأي، قال: ((لم أرَ التفريق بين بناء الفعل للفاعل والمفعول في هذه الأفعال في الإلغاء والتعليق إلاّ لهذا الرجل)) (1). والحق أنّ خطّاباً سبق الجزولي إليه.

2ـ مذهب الشلوبين: منعُ الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال، سواء أ بُنيت للفاعل أم للمفعول باستثناء (أرى التي بمعنى: أظنُّ)، وحجتُه أنّ هذه الأفعال مؤثرة، وأنّ مبنى الكلام عليها، فلا يجوز إلغاؤها ولا تعليقها عن المفاعيل(2).

وردّ على الجزولي رأيه في جواز الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال، إذا بُنيت للمفعول بأنّ العلة الموجبة لمنعها منهما إذا بُنيت للفاعل ـ وهي أنّها أفعال مؤثرة ـ موجودة في هذه الأفعال إذا بُنيت للمفعول، فلا يجوز تركُ حكم المنع، قال الشلوبين: ((فكيف تُوجدُ العلة في فعل المفعول ثم لا يوجد حكمُها)) (3).

أمّا استثناء الشلوبين (أرى بمعنى: أظنُّ) من حكم هذه الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، إذ أجاز إلغاءها وتعليقها، فحجة ذلك عنده أنّهما لمّا توافقا في المعنى وجبَ أن يتوافقا في الحكم أيضاً، ولمّا كان الإلغاء والتعليق جائزاً في

---

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير 709/2.

(2) ينظر: التوطئة 207.

(3) شرح المقدمة الجزولية الكبير 707/2.

(ظنّ) عنده جاز في (أرى) قياساً [1]. وردّه ابن مالك بأنّ (أعلمَ وعلِمَ) متوافقان أيضاً في المعنى، فيلزم تساويهما في الإلغاء والتعليق، وهو ممّا لم يقل به الشلوبين[2].

3. مذهب أكثر النحويين المتأخرين: جوازُ الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال مطلقاً سواء أ بُنيت للفاعل أم للمفعول[3]. واختاره ابن مالك، واستدلّ له بالسماع والقياس، أمّا السماع فمنه ما حُكي عن العرب: (البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر) فألغى عمل (أعلمَ) في الثاني والثالث من مفاعيله لتوسطه بينهما، والأصل: أعلمنا اللهُ البركة مع الأكابر [4]. وقال الشاعر[5]:

وأنتَ أراني اللهُ أمنعُ عاصمٍ ... وأرأفُ مُستكفًى وأسمحُ واهبِ

وفيه: ألغى عمل (أرى) بتوسطه بين مفعوليه، و(أنت) مبتدأ، و(أمنعُ عاصمٍ) خبره، ولو أنّه لم يُلغِ عمل (أرى) لوجب أن يقول: أراني اللهُ إياك أمنعَ عاصمٍ[6]. واستدلّ ابن مالك لجواز تعليق هذه الأفعال بقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [7]، فـ(الكاف) في (يُنبئكم) مفعول أول، وجملة

---

(1) ينظر: التوطئة 207.

(2) ينظر: شرح التسهيل 104/2، والتذييل والتكميل 158/6، وهمع الهوامع 249/2.

(3) ينظر: شرح التسهيل 104/2، والتذييل والتكميل 157/6-158، وشرح ابن عقيل 65/2، وشرح التصريح 389/1، وهمع الهوامع 248/2.

(4) ينظر: شرح التسهيل 104/2، وشرح ابن عقيل 65/2.

(5) البيت لا يُعرف قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل 103/2، وأوضح المسالك 81/2، وشرح الشواهد الكبرى 197/2، وشرح التصريح 389/1، وهمع الهوامع 249/2.

(6) ينظر: شرح التصريح 389/1.

(7) سبأ / 7.

﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين الثاني والثالث، والفعل معلّق عن العمل باللام[1]. و استدلّ على التعليق بقول الشاعر[2]:

حـذارِ فقـد نُبِّئْـتُ إنّـكَ لَلّـذي   ستُجزى بما تسعى فتَسْعَدُ أو تشْقى

وفيه: تعليق الفعل (نبّأ) باللام عن العمل في جملة (إنّك للذي) التي سدّت مسدّ المفعولين الثاني والثالث، و(التاء) في (نُبِّئت): نائب الفاعل، وهي المفعول الأول[3].

وأمّا القياس فاحتجّ ابن مالك وغيره: بأنّ أفعال (أعلمَ) وأخواتها يلتزم تأثيرها المفعول الأول فقط، لأنّه الفاعل في المعنى، ولذلك لا يُعلّق الفعل عنه أمّا تأثير الفعل في منصوبَيه فلا يُلتَزم، فيصحّ تعليقُه عنهما، لأنّهما في الأصل مبتدأ وخبر، والمبتدأ والخبر كلاهما مستقلّ بذاته، كما أنّ (علمتُ) غير مؤثرة في المعمولين، فيصحّ التعليق عنهما [4].

وعندي أنّ هذه الأقيسة - التي احتج بها أصحاب كل مذهب - طائحةٌ متكلّفةٌ، وإنّما الاستدلال بالسماع والاحتجاج به، وعليه يكون مذهب أكثر النحويين المتأخرين والذي اختاره ابن مالك من جواز الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال هو الراجح، لورود السماع به.

- تقديم المفعول به على الفاعل

الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفاعل، فيقال: مدح زيدٌ عمراً. ويجوز أن يتقدّم المفعول به إذا وجدت القرينة الدالة عليه، والقرائن: إمّا لفظية كظهور

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 103/2، وشرح التصريح 390/1.

(2) البيت لا يُعرف قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل 103/2، وأوضح المسالك 81/2، وشرح التصريح 390/1، وهمع الهوامع 249/2.

(3) ينظر: شرح التسهيل 103/2، وشرح التصريح 390/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل 104/2، والتذييل والتكميل 158/6، والمقاصد الشافية 517/2.

الإعراب في الفاعل والمفعول، نحو: أكرمَ عمراً زيدٌ، أو في أحدهما، نحو: أكرمَ عيسى زيدٌ. أو التأنيث، نحو: مدحتْ عيسى ليلى. أو أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب، نحو: أكرمَ موسى الظريفَ عيسى. وإمّا أن تكون القرينة معنوية، نحو: أكلَ الكمثرى موسى. فإن لم يكن في الكلام ما يدلّ على المفعول به، فيجب حينئذ التزام الأصل، أي: تأخير المفعول به عن الفاعل خوف التباسهما، كأن يكونا اسمين مقصورين، نحو: مدح موسى عيسى، أو مضافين إلى ياء المتكلم، نحو: أكرمَ أخي صديقي، أو مشارين نحو: مدح هذا هذا، أو نحوهما ممّا لا يظهر فيه إعراب من غير دليل على تعيين المفعول به[1] هذا ما نصّ عليه ابن السراج [2]، وتابعه فيه النحويون المتأخرون[3]، ونسبه ابن عقيل إلى الجمهور[4].

والجزولي ممّن تابعوا ابن السراج وغيره في وجوب القرينة المُميِّزة لتقدّم المفعول على الفاعل، قال: ((والفاعلُ مرتبتُه أن يلي الفعلَ. والمفعولُ مرتبتُه ألا يليه، ثم يجوز وقوعُ كلٍّ واحدٍ منهما في مرتبة الآخر. وقد يجبُ، فكلُّ فاعلٍ متصلٍ بضميرٍ يعود على المفعول به أو مقرون بـ(إلاّ) أو في معنى المقرون بـ(إلاّ) وجب تأخيره. وكلُّ فاعلٍ لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول لا في اللفظ ولا في

(1) ينظر: الجمل 10، وشرح المفصل 73/1، والتوطئة 165، وشرح الجمل لابن عصفور 163/1، والتذييل والتكميل 283/6ـ 284.

(2) ينظر: الأصول في النحو 245/2، والتذييل والتكميل 283/6.

(3) ينظر: التوطئة 165، والمباحث الكاملية 346/1، والمقرب 55/1، وشرح التسهيل 133/2ـ 134، وشرح الجزولية للأبذي 430/1، والتذييل والتكميل 283/6، وشرح ابن عقيل 99/2ـ 100.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل 99/2.

المعنى وجب تقديمُه)) [1]. وفي كلامه بيان للمواضع التي يجب فيها تقديم المفعول به على الفاعل، وهي عنده:

- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به المتقدم، نحو: (مدح الطالبَ أُستاذُه)، وإنّما وجب ذلك، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لو تقدّم الفاعل على المفعول به، فقلنا (مدح أستاذُه الطالبَ)، وهذه مسألة ممنوعة عند جمهور النحويين، وأجازها بعض الكوفيين وابن جني(392هـ) لكثرة ما ورد في السماع من تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول به المتأخِّر [2].
- إذا انحصر الفاعل بـ(إلاّ) أو في معنى المقرون بـ(إلاّ)، أي: (إنّما)، وجب أيضاً تقديم المفعول به، نحو: (ما مدح عمراً إلاّ زيدٌ، وإنّما مدحَ عمراً زيدٌ)، وهو مذهب أكثر البصريين وبعض الكوفيين. وخالف في ذلك الكسائي، فأجاز تقديم الفاعل وتأخيره، استدلالاً بالسماع الوارد عن العرب. وقد مَرَّ ذكرُ هذه المسألة تفصيلاً [3]. ولم يذكر الجزولي موضعاً آخر لوجوب تقديم المفعول به على الفاعل، وقد ذكره النحويون المتأخرون، وهو أن يكون الفاعل ضميراً محصوراً، نحو: (ما أكرمَ زيداً إلاّ أنا) [4].

وذهب ابن الحاج إلى جواز تقديم المفعول به وإن لم يتعيّن بقرينة، أو بحجة من الحجج الثلاث التي توجب التقديم، واحتج لذلك بأنّه لا يوجد في كتاب سيبويه ولا في غيره من كتب المتقدمين ذكرُ شيءٍ من ذلك، وبأنّ في العربية أحكاماً يحدث فيها اللبس وتُجاز، كتصغير (عُمَر وعَمْرو) على (عُمَير)، وبأنّ

---

(1) المقدمة الجزولية 50. 51.

(2) ينظر: الخصائص 293/1 ـ 294، والتذييل والتكميل 285/6، وشرح ابن عقيل 105/2.

(3) تنظر: 71.68 من هذه الأطروحة.

(4) ينظر: التذييل والتكميل 285/6، وشرح ابن عقيل 100/2.

الإجمال في الخطاب من مقاصد العقلاء، وهذا ليس خاصاً بلسان العرب، بل هو عام في الألسنة جميعها، وبأنّه يجوز: ضرب أحدهما الآخر، من غير تعيين، فلا يمتنع أن يُتكلّم به ثم يتأخر البيان إلى وقت الحاجة وهو جائز عقلاً، وبأنّه نُقِل عن الزجاج (311هـ): أنّه لا اختلاف في أنّه يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[1] أن تكون (تلك) اسم زال، و(دعواهم) الخبر، وبالعكس، ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين[2].

ورُدّ مذهب ابن الحاج بأنّ ما احتجّ به من أمثلة إنّما هو من باب الإجمال ولا يُنكر أن يكون الإجمال من مقاصد المتكلمين، أمّا تقديم المفعول به في نحو: (ضرب موسى عيسى) فهو من باب الإلباس، وثمّة فرق بين البابين[3].

ومهما يكن من أمر فإنّ ما ذهب إليه ابن الحاج في هذه المسألة لا يتفق والغرض من وجود اللغة، فاللغةُ - وهي وسيلة للتفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع - لا يمكن أن يقع فيها الإلباس أو أن يكون من أغراضها في أي حال من الأحوال، بل إنّ اللغة في طبيعتها تميل تلقائياً إلى استثمار كلِّ الوسائل الممكنة للتمييز بين المعاني المختلفة.

وما ظاهرة الإعراب في العربية إلاّ واحدة من تلك الوسائل التي يُرفع بها ما قد يقع في الكلام من لبسٍ واختلاطٍ في المعاني، فالأسماء ((لمّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركاتُ الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني))[4].

---

(1) الأنبياء/ 15.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 386/3، والتذييل والتكميل 283/6 ـ 284، وشرح التصريح 412/1 ـ 413، وشرح الأشموني 176/1.

(3) ينظر: شرح الأشموني 176/1، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 99/2.

(4) الإيضاح في علل النحو 69.

ـ الاسم المنصوب بعد (لاسيما)

الاسم النكرة بعد (لاسيّما) في نحو: (ولاسيّما يوم)، تجوز فيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر، نقول: (ولاسيّما يومٌ ويوماً ويومٍ)[1]، ويهمني منها وجه النصب، إذ خرّجه العلماء على أقوال:

1ـ أنّه منصوب على الظرف، و(ما) موصولة بمعنى (الذي)، والاسم صلة لها، وناصب الاسم فعل محذوف، تقدير الكلام: ولا مثلَ الذي اتفقَ يوماً، فحُذف للعلم به، ومثلُه ما حكاه سيبويه: (((هذا الذي أمسِ) يُريد: الذي فعلَ أمس))[2]، وهو مذهب أبي القاسم بن القاسم (608هـ)[3]، وعليه أكثر النحويين المتأخرين[4].

2ـ أنّه منصوب على التمييز، و(ما) نكرة تامة غير موصوفة، في موضع خفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي: (ولا مثلَ شيءٍ يوماً)[5].

3ـ أنّ (ما) حرفٌ كافٌّ لـ(سيٍّ) عن الإضافة إلى ما بعدها، فانتصب ما بعدها (وهو: يوماً) على التمييز، مثل قولهم: (على التَّمْرةِ مِثْلُها زُبْداً)، وهذا رأي الفارسي[6].

وقد نسبَ أبو حيان إلى الجزولي أنّه تابع الفارسي في رأيه هذا[7]، وليس في كتاب (القانون) للجزولي ما يُثبت ذلك أو ينفيه، إذ إنّ الجزولي ذكر أنّ (ما)

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 1550/3، وهمع الهوامع 292/3.

(2) كتاب سيبويه 346/2.

(3) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الخضراوي النحوي الفقيه القارئ الأندلسي، ينظر: بغية الوعاة 84/2.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 1551/3، وهمع الهوامع 293/3.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب 1551/3.

(6) ينظر: المسائل البغداديات 317 ـ 318، وشرح التسهيل 319/2 .

(7) ينظر: ارتشاف الضرب 1551/3.

في (لاسيّما) حرف، ولم يعرض لنصب ما بعد (لاسيّما)، قال في أدوات الاستثناء: ((ومن مجموع الاسم والحرف (لاسيّما). الاسمُ المستثنى معه إمّا جائز فيه الرفعُ والجر، والجر أحسن)) [1].

وإنّما كان الجر أحسن من الرفع، لأنّ الرفع فيه ضعف من جهة حذف الضمير الذي يُعرب مبتدأ في نحو قولنا: (ولاسيّما يومٌ) والتقدير: (ولا مثلَ الذي هو يومٌ)، وذلك مكروه في غير (أيّ) الموصولة[2].

ولعلّه لم يذكر وجه النصب، لأنّه ضعيف قياساً بالرفع والجر، قال الشلوبين: ((والنصبُ أضعفُها، لأنّه إنّما هو على التشبيه بقولهم: (على التمرة مثلُها زُبْداً)، وليس مثله إلاّ من جهة أنّ (ما) مع النصب كافة عن طلب الإضافة إلى ما بعدها، فأشبهت الإضافة في قولهم: (على التمرةِ مثلُها زُبْداً) من جهة منعها الإضافة إلى ما بعدها)) [3]. وبمثل هذا علّل ابن مالك وابن الضائع (680هـ) [4] وجه النصب[5]، وأرى أنّ هذا التوجيه الأخير لنصب الاسم بعد (لاسيّما) هو الأقرب إلى القبول، لكونه سهلاً خالياً من التكلّف والتقدير.

ـ (الكاف) اسم بمعنى (مثل)

اتفق النحويون على أنّ (الكاف) تستعمل حرف جر، ولكنّهم اختلفوا في استعمالها اسماً على مذهبين:

---

(1) المقدمة الجزولية 216.

(2) ينظر: التوطئة 310.

(3) التوطئة 311.

(4) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتّامي الإشبيلي، له شرح على كتاب سيبويه وإملاءات على كتاب (الإيضاح) للفارسي، ينظر: بغية الوعاة 205/2.

(5) ينظر: شرح التسهيل 319/2، وارتشاف الضرب 1551/3، وهمع الهوامع 293/3.

1ـ مذهب سيبويه: أنّها حرفٌ مطلقاً، ولا تستعمل اسماً إلاّ في ضرورة الشعر، قال: ((أنتَ كعبد الله، أي: أنتَ في حالٍ كعبد الله، فأُجريَ مُجرى بعبد الله.

إلاّ أنّ ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل)) [1].

وتابعه في ذلك المبرد وابن السراج والفارسي والشلوبين وابن عصفور، واستدلّوا لمذهبهم بالسماع والقياس، أمّا السماع فقالوا: إنّه لم يُحفظ استعمال الكاف اسماً في النثر.

وأمّا القياس، فلأنّ (الكاف) تقع صلة، نحو: (أعجبني الذي كزيد) والصلة محصورة في أشياء أربعة: (إمّا جملة اسمية، أو جملة فعلية، أو ظرف، أو جار ومجرور). وقولك: (كزيد) في صلة (الذي) قد انتفى عنه أن يكون واحداً من الثلاثة الأُوَل، فتعيّن الرابع، وهو أن تكون حرفاً جاراً، كقولنا: (جاء الذي في الدار) وقد كثُر استعمال (الكاف) صلة لـ(الذي) كما كثُر ذلك في الجار والمجرور، فحُمِل عليه، فإنْ اعترض عليه بأنّ (الكاف) في الصلة خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (أعجبني الذي هو كزيد). فالجواب عنه: بأنّ حذف المبتدأ من صلة (الذي) مع عدم طول الصلة قليل جداً، وهذا تخريج للفصيح الكثير على القليل [2].

2ـ نُسِبَ إلى الأخفش: أنّ (الكاف) تستعمل حرفاً، واسماً بمعنى (مِثل)، استدلالاً بالسماع الكثير الوارد في الشعر [3]، ومنه قول الأعشى [4]:

---

(1) كتاب سيبويه 408/1.

(2) ينظر: المقتضب 140/4ـ142، والأصول في النحو 437/1، وضرورة الشعر 160-161 والمسائل البغداديات 396، والمقتصد في شرح الإيضاح 849/2ـ851، والتوطئة 242 ـ 243، وشرح الجمل لابن عصفور 477/1 ـ 478، والمقاصد الشافية 3/ 665.

(3) ينظر: التوطئة 243، وشرح الرضي على الكافية 80/6، وارتشاف الضرب 1713/4، والجنى الداني 132، والمقاصد الشافية 664/3.

(4) ديوانه 134.

أ تنتهونَ ولن يَنهي ذوي شَطَطٍ كالطَعْنِ يَذهبُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

فاستعمل (الكاف) فاعلة لـ(ينهي)، وقول امرئ القيس [1]:

وإنَّكَ لم يَفْخَرْ عليكَ كفاخرٍ ضعيفٍ ولم يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

فاستعمل (الكاف) فاعلةً لـ(يفخر)، وقوله أيضاً [2]:

وَرُحْنا بِكابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنا تَصَوَّبُ فيه العينُ طوراً وتَرْتَقي

فاستعمل (الكاف) مجرورة بالباء. والذي في كتاب (معاني القرآن) للأخفش أنّ (الكاف) تستعمل حرفاً لا اسماً، قال: ((وقال: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾، الكافُ زائدةٌ، والمعنى - والله أعلم - أو الذي مرَّ على قرية، والكافُ زائدة)) [3]. فقد صرّح الأخفش بزيادة (الكاف) في (كالذي)، والزيادةُ من دلائل الحرفية، في حين تأولها غيرُه على أنّها اسم [4].

وممّن أثبت أنّ (الكاف) تكون اسماً في الاختيار ابن جني [5]، وتابعه في ذلك الزمخشري وابن مالك وغيرهما [6].

وقد رُدّ رأي القائلين باسمية (الكاف) واستدلالهم له بالأبيات الشعرية التي ذُكرت، بأنّ هذا كلّه لا حجة فيه، لأنّه شعر والشعر إذا لم يسعفه النثر كان مدعاةً للضرورة لا لتأصيل الأحكام [7]. ثُمَّ إنّ (الكاف) الواردة في الأبيات

---

(1) ديوانه 44.

(2) ديوانه 176.

(3) 380/1، والآية المذكورة من (البقرة /259).

(4) ينظر: المحتسب 134، والبحر المحيط 302/2.

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب 283/1، والخصائص 368/2-369، والبحر المحيط 302/2.

(6) ينظر: المفصل 293 - 294، والتسهيل 147، وشرح الكافية الشافية 812/2، والجنى الداني 82، ومغني اللبيب 233/1، والمساعد 277/2.

(7) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 479/1، والمقاصد الشافية 665/3.

الشعرية ممكن أن تُؤَول على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون التقدير على ذلك:(ناءٍ كالطعن)، و(فاخرٌ كفاخرٍ) و(بفرسٍ كابنِ الماء) [1].
وضعّف ابن يعيش(643هـ)تقدير الموصوف مع (الكاف) التي تقع فاعلاً، قال: ((وذلك ضعيف، لأنّه لا يصلح حذفُ الموصوف إلاّ حيث يجوز إقامةُ الصفة مُقامه، بحيث يعمل فيه عاملُ الموصوف، والموصوفُ ههنا فاعل، والصفةُ جملة فلا يصحُّ حذفُ الموصوف فيها وإسنادُ الفعل إلى الجملة، لأنّ الفاعل لا يكونُ إلاّ اسماً محضاً)) [2].

وقبّح ابن عصفور تقدير الموصوف مع(الكاف) التي تقع اسماً مجروراً، فقال: ((على أنّ حذفَ المخفوض وإقامةَ الصفة مُقامه، وهي غيرُ مختصة، قبيحٌ جداً)) [3].

أمّا الجزولي فقد تابع الرأي القائل بأنّ (الكاف) تستعمل حرفاً، واسماً بمعنى (مِثل) من غير ضرورة، ولكنّه أخذ بالحسبان حجة سيبويه، ومَن تابعه، لحرفية (الكاف) بأنّها كثيراً ما تقع صلة لـ(الذي) فتكون حرفاً لا اسماً، ففصّل أحكام (الكاف) - مراعياً واقع استعمالها- ثلاثةَ أقسام، قال في باب حروف الجر: (((عن وعلى) يكونان حرفين واسمين، وكذلك كاف التشبيه. والأغلب الأجود أن لا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلاّ حرفاً. وإنْ كانت زائدةً لم تكن إلاّ حرفاً. ثمّ هي بَعْدُ اسمٌ بمعنى (مِثل))) [4] فاستعمالات (الكاف) عنده إذن ثلاثة:

أ - حرف جر أصلي، إذا وقع في صلة الموصول (الذي)، نحو: (جاءني الذي كزيدٍ)، استدلالاً بما ذكره سيبويه وغيره، من أنّه لا يجوز أن تكون

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 1/479.

(2) شرح المفصل 8/43.

(3) شرح الجمل لابن عصفور 1/479.

(4) المقدمة الجزولية 130-131.

(الكاف) في صلة الموصول اسماً بمعنى (مثل)، لأنّها مفرد، وموقع صلة الموصول موقع جملة، فهي إذن واقعة موقع حرف الجر، كما في: (زيدٌ الذي في الدار).

ب - حرف جرّ زائد للتوكيد، كما في قول خِطام المجاشعي[1]:

وغـيرُودٌ جـازلٍ أو وَدّيـن   وصـالياتٍ ككمـا يُـؤَثْفَيْنْ

فـ(الكاف) الأولى حرف زائد، والثانية اسم بمعنى (مثل). وأمّا دخول الحرف الزائد فللمبالغة في التشبيه[2].

ج - اسم بمعنى(مِثْل) - في ما عدا الاستعمالين اللذين سبقا - سواء أ كان ذلك في الشعر أم في النثر، لأنّ الجزولي لم يُقيِّد الحكم بأحدهما في نصِّه المذكور. وقد ذكر ابن أبي الربيع أنّ (الكاف) تستعمل اسماً قليلاً في الكلام المنثور ولكنّه لم يذكر شاهداً لذلك[3].

والذي يبدو لي أنّ ليس ثمّة خلافٌ بين رأي سيبويه والرأي المنسوب إلى الأخفش - والذي تابعه فيه ابن جني والزمخشري والجزولي وابن مالك - لأنّهم اتفقوا على أنّ (الكاف) اسم، وإنّما وقع خلافهم في السماع الوارد بذلك في كلام العرب وكثرته، فذهب سيبويه إلى أنّ (الكاف) استعملت اسماً في الشعر فقط، وفاتَه أنّها استعملت

(1) البيت من شواهد: كتاب سيبويه 32/1، 408، والمقتضب 95/2، والأصول في النحو 438/1 وضرورة الشعر 160، والخصائص 368/2، وخزانة الأدب 367/1، 313/2 و(الصاليات): الأثافي، أي: الأحجار التي ينصب عليها القدر، لأنها صليت بالنار، أي: أُحرقت حتى اسودّت. و(ككما يُؤثفين)، أي: كمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة، ينظر: شرح الشواهد الكبرى 460/2، وخزانة الأدب 315/2.

(2) ينظر: معاني القرآن - للأخفش 330/1، وشرح الرضي على الكافية 81/6، ومغني اللبيب 239/1.

(3) ينظر: البسيط 853/2.

اسماً في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [1]، فـ(الكاف) هنا مفعول به بـ(أخلقُ)، لأنّ المعنى: أخلقُ لكم من الطين مثلَ هيأة الطير، وذلك يقتضي اسمية (الكاف)[2]، في حين ذهب القائلون بالرأي الثاني، ومنهم الجزولي إلى أنّ (الكاف) تستعمل اسماً في الشعر والنثر، وهو الصحيح، لورود السماع به، ومنه الآية الكريمة التي ذُكرت.

ـ الإفراد أو الجمع في النعت السببي

النعت السببي: ما يُبيِّنُ صفةً من صفات ما له تعلُّق بمتبوعه وارتباط به، كقولنا: (مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه)[3]. وإذا لم يتحمّل النعت في هذا الباب ضمير المنعوت جاز فيه وجهان[4]:

الأول: أن يبقى على إفراده في المفرد والمثنى والجمع، فنقول: (مررتُ برجل حسنٍ آباؤه، وبرجلين حسنٍ آباؤهما، وبرجالٍ حسنٍ آباؤهم).

الثاني: أن يجمع جمع تكسير في أحواله الثلاثة، فنقول: (مررتُ برجلٍ حسانٍ آباؤه، وبرجلين حِسانٍ آباؤهما، وبرجالٍ حِسانٍ آباؤهم). واختلف النحويون في اختيار أجود الوجهين:(إفراد النعت أو جمعه) على مذاهب:

1. مذهب سيبويه، ومَن تابعه: أنّ جمع التكسير أجود من الإفراد وحجتهم أنّ هذا الجمع المُكسّر بمنزلة الاسم الواحد، فمعناه جمع، ولكن لفظه واحد، بدلالة إعرابه بالحركات مثلما يُعرب المفرد بالحركات[5].

---

(1) آل عمران /49.

(2) ينظر: البحر المحيط 487/2 ـ 488.

(3) ينظر: شرح المفصل 54/3.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 2357/5.

(5) ينظر: كتاب سيبويه 36/2، والمقتضب 161/4 ـ 162، والأصول في النحو 136/1، والمباحث الكاملية 91/2، وشرح التسهيل 100/3، وشرح الجزولية للأبذي 62/2، وارتشاف الضرب 2357/5، والمساعد 220/2.

2ـ مذهب طائفة من النحويين، ونسبه أبو حيان إلى الجمهور: أنّ الإفراد أجود من جمع التكسير،وحجتهم: أنّ هذا الوصف مُنزَّل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر،والفعل لا يثنى ولا يُجمع،فكذلك الصفة يُختار لها الإفراد، وهو القياس [1].

3ـ فصَّل بعضُ النحويين، فقال: ((إن كانت الصفةُ تابعةً لجمع، فالتكسيرُ أولى من الإفراد، نحو: (مررتُ برجالٍ حسانٍ آباؤهم)، وإن كانت تابعة لمفردٍ أو مثنى، كان الإفراد أحسنَ من التكسير، نحو: (مررتُ برجلٍ حسنٍ آباؤه، وبرجلين حسنٍ آباؤهما))) [2].

وقد تابع الجزولي في هذه المسألة رأي سيبويه القائل: بأنّ جمع التكسير أجود من الإفراد، قال: ((وكان التكسيرُ أجود من الإفراد إنْ أمكن)) [3]. وأشار بقوله (إن أمكن) إلى أنّ ثَمَّ من الصفات ما لا يُجمع جمع التكسير نحو: (منطلق وسيفان، وسيفانة)، في نحو: (مررتُ برجلٍ منطلقٍ أبوه، وسيفانٍ أبوه، وسيفانةٍ أُمُّه) [4]. وجدير بالملاحظة: أنّ هذا الخلاف إنّما هو في أجود الوجهين لا في جوازهما، إذ كلاهما جائز، وقد قُرئ في السبع: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [5] كما قُرِئ: (خاشعاً أبصارُهم)، بإفراد الوصف وتذكيره [6].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 2357/5، وهمع الهوامع 101/5.

(2) ارتشاف الضرب 2357/5.

(3) المقدمة الجزولية 152.

(4) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 888/2.

(5) القمر/ 7.

(6) قرأ الجمهور، ومنهم قتادة وأبو جعفر وشيبة والأعرج: (خُشّعاً) بجمع التكسير، وقرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (خاشعاً) بالإفراد، ينظر: البحر المحيط 8 /173، والنشر 380/2.

المبحث الثاني: ما يتعلق بالفعل

ـ (غدا وراح) من أخوات (كان)

قال سيبويه في (كان) وأخواتها: ((وذلك قولُكَ: كان، ويكون، وصار، ومادامَ، وليس، وما كان نحوهنَّ من الفعل، ممّا لا يستغني عن الخبر)) [1].

ولمّا لم يحدد سيبويه عدّة أخوات (كان) في نصِّه هذا، واكتفى بذكر أمثلة لها، ووضع حداً تُعرف به: وهو أنّ هذه الأفعال لا تستغني عن أخبارها، وهو يريد بذلك كما ذكر ابن يعيش: أنّ ((ما كان مجرداً من الحدث فلا يستغني عن منصوب يقوم مقام الحدث)) [2]، زادَ النحويون في عِدّة هذه الأفعال، مستندين إلى ما فهموه من حدٍّ سيبويه لها، فأوصل عدتَها ابنُ مالك إلى ثلاثة عشر فعلاً [3]، وأوصلها الرضي إلى تسعة عشر فعلاً [4].

وممّا زِيدَ على هذه الأفعال (غدا وراحَ) بمعنى (صار)، زادهما الزمخشري، فذكر أنّهما ممّا يجوز أن يلحقا بـ(كان، وصار، وما دام، وليس) [5]. وقال ابن يعيش: ((وأمّا (غدا وراح) فقد يجريان هذا المجرى، فيقال:(غدا زيدٌ ماشياً، وراح محمدٌ راكباً)، يُريد: الإخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة، فالغدوةُ من حيث صلاة الغداة إلى طلوع الشمس، والرواحُ نقيض الغُدُوِّ وهو اسم للوقت من بعد الزوال إلى الليل)) [6].

---

(1) كتاب سيبويه 45/1.

(2) شرح المفصل 90/7.

(3) ينظر: شرح عمدة الحافظ 98، وشرح ابن عقيل 261/1 ـ 262.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية 192/5.

(5) ينظر: المفصل 264، وارتشاف الضرب 1147/3.

(6) شرح المفصل 90/7.

وقد تابع الجزولي الزمخشري في أنّ (غدا وراح) بمعنى (صار) تعملان عملها فذكر في باب (كان) وأخواتها: أنّ كلّ ما جاء بمعنى (صار) عمل عملها، وذلك (غدا وراح) [1].

وقد ثبتَ في السماع الفصيح استعمال (غدا وراح) بمعنى (صار) [2]، ومن ذلك الحديث الشريف الذي نقله ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ((**أُغْدُ عالماً أو متعلّماً ولا تكُنْ إمَّعة**)) [3] فقرن بين (غدا وكان) في الاستعمال، فكلاهما مفتقر إلى خبر، ومنه أيضاً الحديث الشريف: ((**لو تواكلتم على الله حقّ تواكلكم لرزقكم كما يرزقُ الطيرَ، تغدو خِماصاً وتروحُ بِطاناً**))[4].

وممّن تابع الزمخشري في مذهبه هذا: أبو البقاء العكبري (616هـ)، وابن عصفور [5].

وتوسع الشلوبين في هذا الرأي، فذهب إلى أنّ (غدا وراح) من أخوات (كان) وإن لم يكونا بمعنى (صار)، إذ يكفي لأجل أن يكونا من هذا الباب أنّهما بمعنى وقوع الفعل في وقت الغدوّ والرواح، قال: ((لأنّه لا فرق بين (غدا وراح، وأصبح، وأمسى، وأضحى) إذ كان كلُّ واحد منها معناه الكون في الزمان الذي يشاركه في الحرف، فكما أنّكَ إذا قُلتَ: (كان زيدٌ في المساء أو الصباح أو الضحى أو الضّحاء) لم يستقلّ دون خبره، وإنّما حدُّ أفعال هذا الباب ألا تستغني بالاسم الذي بعدها عن الخبر، كذا قال سيبويه، فينبغي أن تكون

---

(1) ينظر: المقدمة الجزولية 104.

(2) ينظر: شرح التسهيل 348/1، والمقاصد الشافية 146/2.

(3) النهاية في غريب الحديث 67/1.

(4) مسند أحمد 332/1.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 1235/2، وشرح الجمل لابن عصفور 416/1، وارتشاف الضرب 1147/3.

(غدا وراح) - وإن لم يكن معناهما صار - كأصبح وأمسى وأضحى، وإن لم يكن معناها (صار))) [1].

وذهب فريق الخالفين للزمخشري والجزولي، ومَن تابعهما إلى أنّه لا يجوز استعمال (غدا وراح) بمعنى (صار). وممّن أنكر ذلك إنكاراً شديداً أبو الوليد بن أبي أيوب (596هـ) [2] وعنده أنّ (غدا وراح) لا يستعملان إلاّ تامين قال: (((غدا) بمعنى: خرج غدوةً. و(راح) بمعنى: خرج بالعشيّ. وهذا مستغنٍ عن الخبر)) [3].

واستدرك عليه تلميذه الشلوبين إنكار هذا، فذكر أنّ (غدا وراح) قد تستعملان تامتين، كما ذكر أبو أيوب في المثالين. وقد تستعملان ناقصتين، كما ذكر المجوزون، وقد ثبت ذلك في كلام العرب [4].

وممّن منع أن تكون (غدا وراح) من أخوات (صار) ابنُ مالك، قال: ((الصحيحُ أنّها ليست من الباب، وإنّما المنصوب بعدها حال، إذ لا يوجدُ إلاّ نكرة)) [5].

وتابعه في منع هذا الاستعمال أبو حيان، قال: ((ويحتاجُ تقريرُ كونهما ناقصين إلى سماع من العرب)) [6].

وكأنّي بأبي حيان لا يعتدُّ بالحديثين الشريفين اللذين استُدلّ بهما لاستعمال (غدا وراح) بمعنى (صار)، جرياً على عادة النحويين في عدم التزام

---

(1) التوطئة 227.

(2) هو جابر بن محمد بن نام بن أبي أيوب الحضرمي الإشبيلي النحوي. أخذ علم العربية عن ابن الرماك (541هـ)، وقرأ عليه الشلوبين، ينظر: الذيل والتكملة - السفر الخامس 461.

(3) التذييل والتكميل 166/4.

(4) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 770/2، وشرح الجمل لابن عصفور 416/1، والتذييل والتكميل 166/4. 167.

(5) شرح التسهيل 348/1.

(6) التذييل والتكميل 166/4.

الحديث الشريف أصلاً للتقعيد النحوي، مع أنّ أبا حيان نفسه قد استشهد بما يقرب من (38) حديثاً شريفاً في كتابه (ارتشاف الضرب) مثلاً [1].

ويبدو لي أنّ رأي الزمخشري، الذي تابعه فيه الجزولي وغيره، هو الراجح، لورود السماع الصحيح به أولاً، ولأنّه جارٍ على وفق الحدود التي ارتضاها سيبويه وغيره لتقعيد الأحكام النحوية، فقد أقرّوا بأنّ حدّ هذه الأفعال الناقصة أن تكون مفتقرةً إلى أخبارها لازمةً لها، و(غدا وراح) يجريان على وفق سنن أخوات (كان) في افتقارها إلى الخبر إن استعملت ناقصة.

أمّا منعُ ابن مالك هذا الاستعمال بحجة أنّ منصوب (غدا وراح) لم يرد إلاّ نكرة فهو، وإن صح في الاستعمال، إلاّ أنّه ليس ملزماً في منع إعراب هذا المنصوب خبراً، جرياً على حكم أخبار (كان) وأخواتها، فكلّها تحتمل الحالية عند الكوفيين إذا وردت نكرة، ومع ذلك عُدّت هذه الأفعال أفعالاً ناقصة، لافتقارها إلى تلك الأخبار[2].

على أنني استأنسُ بما ذكره ابن يعيش في أنّ أخبار (غدا وراح) ترد معرفة، وإن استشهد لذلك بأدلة مصنوعة، قال: ((والذي يدلّ على أنّ المنصوب بهما في مذهب الخبر، وليس بحال، وقوعُ المعرفة فيه، نحو قولكَ: (غدا زيدٌ أخاك، وراح محمدٌ صديقَك)، كما تقول: (كان زيدٌ أخاك))) [3].

ـ التعجب من الفعل الرباعي:

اتفقت كلمة النحويين على عدم جواز التعجب من الفعل الرباعي، سواءٌ أ كان مجرداً أم مزيداً بحرف، وليس على وزن (أفْعَل)، أو مزيداً بحرفين أو ثلاثة، نحو: (دحرجَ، وتدحرجَ، وضارَبَ، وانطلقَ، واستخرجَ)، ((لأنّ بناءهما من

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب (دراسة المحقق) 1/49.

(2) ينظر: الإنصاف (م119) 2/826.

(3) شرح المفصل 7/90.

ذلك يُفوِّت الدلالة على المعنى المتعجّب منه. أمّا ما أُصولُه أربعةٌ، فلأنّه يؤدي إلى حذف بعض الأُصول، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة. وأمّا المزيدُ فلأنّه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنًى مقصودٍ، ألا ترى أنّكَ لو بَنيتَ (أفْعَل) من: (ضارَبَ وانطلقَ واستخرجَ) فقلتَ: (ما أضْرَبَه، وأطْلَقَه، وأخْرَجَه)، لفاتت الدلالة على معنى: المشاركة، والمطاوعة، والطلب)) [1].

واختلفوا في ما كان من الرباعي المزيد على وزن (أفْعَل)، نحو:(أعطى وأظلمَ، وأقْفَرَ) على مذاهب:

1ـ مذهب سيبويه، والمحققين ممّن تابعوه: أنّه يجوز التعجب منه مطلقاً واحتجوا لذلك بكثرة ما ورد من ذلك عن العرب، نحو: (ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف، وما أخطأه، وما أصوبَه، وما أنتَنَهُ، وما أضيعَهُ) [2].

2. مذهب الأخفش، ومَن تابعه: أنّه لا يجوز التعجب منه مطلقاً، وما ذُكر من ذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه [3].

وقد وافق الجزولي هذا الرأي، قال: ((التعجبُ: الذي يُبَوّبُ له في النحو لفظان: ما أفعَلَه، وأفعِلْ به)، وكلاهما لا يكون إلاّ من فعل ثلاثي غير مزيد فيه في الأمر العام)) [4].وقوله:((غير مزيد فيه في الأمر العام))،استظهر به على ألفاظٍ

---

(1) شرح التصريح 68/2. ويقصد بـ ((بناءهما من ذلك))، أي: بناء صيغتي التعجب (ما أفعَلَه وأفعِلْ به).

(2) ينظر: كتاب سيبويه 73/1، والتوطئة 268، وشرح التسهيل 46/3، وارتشاف الضرب 2078/4، وشرح التصريح 68/2.

(3) ينظر: المقتضب 178/4، والأصول في النحو1/98-99، وارتشاف الضرب 2078/4، والمساعد 166/2.

(4) المقدمة الجزولية 153.

سُمِعت عن العرب قد بُنيت من الرباعي، نحو:(ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف، وما أفْقَرَه) واستدلّ بها المجوزون للتعجب من هذه الأفعال كما ذُكر.

3. مذهب ابن عصفور: أنّه يجوز التعجب منه، إن كانت همزته لغير النقل، نحو: (ما أظلَمَ الليلَ، وما أقْفَرَ المكانَ) ويمتنع إن كانت همزته للنقل، ويقصدون بالنقل: تعدي ما كان لازماً قبل التعجب إلى المفعول به بعد التعجب، نحو: (ما أذْهَبَ نورَه)، أو: تعدّي ما كان متعدياً إلى واحد قبل التعجب إلى اثنين بعد التعجب، نحو: (ما أعطاه للدنانير). (1)

وردّه ابن الحاج بأنّ هذا التفصيل الذي فصّله ابن عصفور لم يذهب إليه نحوي(2). ويردّه أيضاً ما ورد مُتعجّباً منه في كلامهم، ممّا الهمزة فيه للنقل من التعدّي إلى واحد إلى التعدّي إلى اثنين، نحو: (ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف) (3). والراجح من هذه المذاهب مذهب سيبويه، ومن تابعه، لسببين:

أولهما :ما ذكروه من كثرة ما ورد من ذلك في السماع الفصيح عن العرب.

ثانيهما :أنّ بناء الفعل الرباعي المزيد، على وزن أفْعَل، نحو: (أعطى وأولى) لا يَخِلُّ ببنيته ومعناه، بعكس بنائه من غيرها، نحو:(ضاربَ، وانطلقَ، واستخرجَ)

- (حبّذا)

يستعمل العرب لأُسلوب المدح ألفاظاً متعددة، منها: (حبّذا)، تقول: (حبّذا الصدقُ) أي: أنْعِمْ به، فهو محبوب. و(حبّ) فعل ماضٍ متصرِّف في الأصل من باب (فَعَلَ يَفْعِل) تقول: حَبَبْتُه أُحِبُّه حُبّاً، ثم نُقِل إلى صيغة (فَعُلَ) - بضم العين - لأجل المدح والمبالغة، كما قالوا: (حَذُقَ الرجلُ): إذا خَبَرَ الأمورَ، وعرَف غوامضَها

---

(1) ينظر: المقرب 78، وارتشاف الضرب 2078/4، وشرح التصريح 68/2، وحاشية الصبان 21/3.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 2078/4.

(3) ينظر: شرح التصريح 68/2.

ودقائقها[1]. وإنّما استُعملت (حبّذا) في المدح، حملاً لها على (نِعْمَ)، مع زيادة فَضْلٍ لـ(حبذا) في المدح، قال ابن يعيش: ((اعلمْ أنّ(حبّذا) تقاربُ في المعنى (نِعْمَ) لأنّها للمدح، كما أنّ(نِعْمَ) كذلك، إلاّ أنّ (حبذا) تفضلها بأنّ فيها تقريباً للمذكور من القلب وليس كذلك (نِعْمَ))) [2]. وتقريب الممدوح من القلب، قيل: إنّه متأتٍّ من اسم الإشارة (ذا) لدلالة الإشارة فيه على الحضور في القلب[3]. وقيل: خُلِعَ منه الإشارة لغرض الإبهام، فـ(حبذا) بمعنى: حَبَّ الشيءُ [4]. وهو الأنسب، استدلالاً بقول كُثَيِّر عَزّة[5]:

فَقُلْتُ وفي الأحشاءِ داءٌ مُخامِرُ   ألا حبّذا يا عَزُّ ذاكَ التَّسَاتُرُ

وفيه الدلالة على أنّ(ذا) خُلِع منه معنى الإشارة، إذ لو كانت باقية فيه، لكان التعبير ضعيفاً، لورود المخصوص بالمدح (ذاك) اسم إشارة أيضاً [6].

وقد اتسع الخلاف في (حبّذا) وتعددت مذاهب النحويين فيه، فقد اختلفوا في كونه اسماً أو فعلاً، مفرداً أو مركباً. واختلفوا في إعراب الاسم الظاهر الذي بعده ويمكن تصنيف الخلاف فيه على مذهبين:

1ـ مذهب الخليل وسيبويه: أنّ (حبّذا) اسمٌ، وهو بمنزلة كلمة واحدة، واستدلّوا لذلك بما يأتي[7]:

---

(1) ينظر: شرح المفصل 138/7، وشرح الجمل لابن عصفور 609/1، والمصباح المنير (حذق)69 .

(2) شرح المفصل 138/7.

(3) ينظر: المقاصد الشافية 552/4، وشرح الأشموني 40/3.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية 274/5.

(5) ديوانه 502.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية 274/5، وهمع الهوامع 48/5، ومعاني النحو 264/4.

(7) ينظر: كتاب سيبويه 180/2، والمقتضب 143/2 ـ 145، والأصول في النحو 115/1، وعلل النحو لابن الوراق391، وشرح الجمل لابن عصفور 610/1-611، والمقاصد الشافية 552/4، وهمع الهوامع 46/5 .

- أنّ الأسماء أصل للأفعال،والأُصول أبداً تُغلّب على الفروع إذا اجتمعت.

- أنّه قد وُجد من الأسماء ما هو مركب، مثل: بَعلبكّ، وخمسةَ عشرَ، وليس في الأفعال تركيب.

- لزوم اسم الإشارة (ذا) صورة واحدة مع المشار إليه، سواء أ كان المشار إليه مذكراً أم مؤنثاً.

- عدم جواز الفصل بين (حبّ وذا) بالظرف والجار والمجرور، لعدم ورود ذلك في كلام العرب، فلا يقال:حبّ في الدار ذا زيد، ولا حبّ عندك ذا زيدٌ.

- كثرة دخول النداء عليه، كقول جرير[1]:

يا حبّذا جَبَلُ الرَّيانِ من جبلٍ   وحبّذا ساكنُ الرَّيّانِ مَنْ كانا

ويُعرب المخصوص بالمدح ـ على هذا المذهب ـ مبتدأ، و(حبّذا) في موضع رفع خبره، ويجوز أن يكون المخصوص بالمدح خبراً، و(حبّذا) في موضع رفع مبتدأ[2].

2. مذهب القائلين بأنّ (حبّذا) فعل،واستدلّوا لذلك،بأنّ الفعل هو الأسبق في الرتبة فينبغي أن يُغلّب على الاسم، واستدلّوا أيضاً بتصريف (حبذا)، إذ يقال: (لايُحَبِّذه)[3] وقد اختلف هؤلاء في فعلية (حَبّذا) على رأيين:

أولهما: يرى أنّ (حبّ) فعل، و(ذا) فاعله، في نحو: (حبّذا الصدقُ)، والاسم الذي بعده ـ المخصوص بالمدح ـ يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: (حبّذا هو الصدق). أو أن يُعرب (الصدق) مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعلية التي قبله. وإنّما جاز جعل الجملة الفعلية خبراً له من غير ضمير رابط يعود على

---

(1) ديوانه 596/1.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 170/3.

(3) ينظر: شرح المفصل 141/7، وشرح الجمل لابن عصفور 610/1، وشرح الرضي على الكافية 275/5.

المبتدأ، للاستغناء عنه باسم الإشارة، كاستغنائهم عنه في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (1) وممّن ذهب إلى ذلك: ابن كيسان وابن درستويه (347هـ) والفارسي(2).

وإلى هذا الرأي ذهب الجزولي أيضاً، قال: (((حَبَّ) من قولك (حبّذا) فعلٌ فاعلُه (ذا). و(ذا) في هذا الموضع لا تتغيّر بحسب المشار إليه، لأنّ (حبّذا) أُجري مُجرى المثل، حيث نُقل عمّا وُضِعَ له، واستُعملَ للحمد والثناء، كـ(نِعْمَ)))(3).

وعلّل بعض النحويين إفراد (ذا) في أحواله جميعها، لأنّ فيه الإشارة إلى مفرد مذكر محذوف، والتقدير عندهم في (حبّذا زيدٌ): (حبّذا حُسْنُ زيدٍ) وكذلك: (حبّذا حُسْنُ الزيدين، وحَبّذا حُسْنُ الهندات)، ثم حُذِف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه(4).

ثانيهما: يرى أنّ (حبّذا) كلّها فعل، وهي بمنزلة كلمة واحدة، والاسم المرفوع بعدها فاعلُها. وإليه ذهب الأخفش وخطّاب الماردي(5).

والراجح من هذه المذاهب رأي القائلين بأنّ(حَبّ) فعل، و(ذا) فاعلُه، ومنهم الجزولي، لأنّ نحويي هذه المذاهب متفقون على أنّ (حبّذا) كانت في الأصل قبل التركيب فعلاً وفاعلاً. وهما بعد التركيب لم يتغيّرا لفظاً ولا معنى، فوجب أن لا يتغيّرا حُكماً، مراعاةً للأصل، ولهذا الحكم نظائر، منها أنّ (لا) النافية للجنس

---

(1) الأعراف/ 26.

(2) ينظر: الموفقي في النحو 121، والمسائل البغداديات 201 ـ 202، وشرح التسهيل 23/3، وارتشاف الضرب 2060/4، والمساعد 141/2 ـ 142، والمقاصد الشافية 552/4، وشرح التصريح 89/2.

(3) المقدمة الجزولية 162.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 2059/4.

(5) ينظر: التسهيل 129، وارتشاف الضرب2059/4، والمساعد 142/2، وشفاء العليل 595/2، وهمع الهوامع 45/5-46.

قد تركّبت مع اسمها ، فبقيا على ما كانا عليه، من حرفية (لا) واسمية اسمها ، مع أنّهما تركبا وصارا كالشيء الواحد ، فلمّا بقي حكمهما على أصله مع أنّهما لا ينفصلان، كان القول ببقاء (حبّ) فعلاً و(ذا) فاعلاً، مع أنّهما قد ينفصلان، في نحو قول عبد الله بن رواحة [1]:

باسمِ الإلهِ وبهِ بَدَيْنا ولو عَبَدنا غيرَه شَقينا

فحبّذا رَبّاً وحَبّ دينا

هو الأولى بالقبول.

(1) ديوانه 107.

المبحث الثالث: ما يتعلّق بالحرف

ـ دخول حرف الاستفهام على (لا) النافية للجنس

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، وقُصِد بها الاستفهام عن النفي المحض، أو قُصِد بها الاستفهام للتوبيخ، أو قُصِد بـ(ألا) العرض، فلا خلاف بين النحويين في أنْ يبقى لـ(لا) ما كان لها من العمل، فتنصب اسماً لها وترفع خبراً لها، وأنّ لها الأحكام التي كانت قبل دخول همزة الاستفهام عليها فيبنى الاسم معها إن كان مفرداً، نحو: (ألا رجلَ قائمٌ)، ويُعرب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نحو: (ألا غلامَ رجلٍ في الدار) و(ألا طالعاً جبلاً ظاهرٌ). ويُتبعُ اسمها على اللفظ وعلى الموضع، نحو: (ألا رجلَ ظريفَ، أو ظريفاً، أو ظريفٌ) و(ألا رجلَ وامرأةَ، وامرأةً، وامرأةٌ). ويكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير، نحو: (ألا رجلَ حاضرٌ، وألا رجلَ في الدار) [1].

أمّا إذا دخلت همزة الاستفهام على التمنيّ، فاختلف النحويون فيها على مذهبين:

1ـ مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين: أنّها تعمل عمل (إنّ) في الاسم خاصة فيُبنى معها إن كان مفرداً، ويُعرب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف. ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير. ولا يُتبعُ اسمها إلاّ على اللفظ خاصة دون الموضع [2]. قال سيبويه: ((واعلمْ أنّ (لا) إذا كانت مع

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 306/2، والمقتضب 382/4 ـ 383، والأصول في النحو 396/1-397 والجمل 240، والتبصرة والتذكرة 392/1، وشرح المفصل 102/2، وشرح الجمل لابن عصفور 279/2 ـ 280.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 307/2 ـ 308، والمقتضب 382/4، والأصول في النحو 397/1، والتبصرة والتذكرة 392/1، وشرح التسهيل 70/2، وشرح الرضي على الكافية 231/2، والتذييل والتكميل 304/5 ـ 306.

ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنيّ عملت في ما بعدها فنصبته، ولا يحسنُ لها أن تعمل في هذا الموضع إلاّ في ما تعمل فيه في الخبر. وتسقطُ النونُ والتنوينُ في التمني، كما سقطا في الخبر، فمن ذلك: ألا غلامَ لي))[1].

وقال أيضاً: ((ومَن قال:(لا غلامَ أفضلُ منكَ)، لم يَقُلْ في: (ألا غلامَ أفضلَ منكَ) إلاّ النصب، لأنّه دخل فيه معنى التمنيّ، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء (اللهُمَّ غلاماً)، ومعناه: اللهُمَّ هَبْ لي غلاماً)) [2].

فسيبويه لا يجيز حمل التابع على موضع (لا واسمها)، لأنّه لا يلمح في الموضع معنى الابتداء، ولا يُتصوَّر خبرٌ من دون مبتدأ[3]. ولا يُجيز لـ(لا) خبراً، لأنّ التمني يُغنيها عن الخبر، ويُصيِّر اسمها في معنى المفعول، فقولك: (ألا غلامَ)، معناه: أتمنّى غلاماً، فلا تحتاج إلى خبر لا في الظاهر ولا في التقدير. وشَبَّهَ ذلك بقولهم: (اللهمَّ غلاماً) في التمني، أي:هبْ لي غلاماً [4].

2. مذهب المازني: أنّ (ألا) في التمنيّ يبقى لها ما كان من أحكامها قبل دخول الهمزة، حملاً لها على أخواتها ـ ممّا دخلت عليهنّ الهمزة لغرض الاستفهام المحض أو الاستفهام للتوبيخ أو (ألا) في العَرْض ـ واستدلّ لذلك ببناء اسم (لا) بعد دخول الهمزة عليها، كبنائه قبل دخولها عليه[5]، وتابعه في ذلك تلميذه المبرد [6].

---

(1) كتاب سيبويه 307/2.

(2) المصدر نفسه 309/2.

(3) ينظر:المصدر نفسه 307/2، 309، وشرح الجمل لابن عصفور 279/2.

(4) ينظر:كتاب سيبويه 309/2، وشرح الرضي على الكافية 232/2.

(5) ينظر: الأصول في النحو 397/1، والإيضاح في شرح المفصل 396/1، وشرح الجمل لابن عصفور 279/2، وشرح الكافية الشافية 534/1، والتذييل والتكميل 307/5، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو 221 -222.

(6) ينظر: المقتضب 382/4-383.

ووافقهما فيه الجزولي، قال: ((وإذا لحقتها همزةُ الاستفهام لمجرده، أو للعرض أو للتمني، فحكمُها حكمُها عاريةً منها)) [1].

وقد ردّ الشلوبين على الجزولي قوله: ((إذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرده))، بأنّها لا تقع للاستفهام المجرد عن النفي دون إنكار أو توبيخ، قال الشلوبين: ((ولا أعرفُ أحداً ممّن يُحرِّر عبارته يقول: إنّ ألف الاستفهام يلحقُ أداة نفي، فتكون الألف لمجرد الاستفهام، كما قال هذا المؤلّف، إلاّ أن يتسامح في التجريد)) [2]. والصحيح ورود ذلك في كلام العرب، ولكنّه قليل، ومنه قول مجنون ليلى [3]:

ألا اصطبارَ لِسلمى أمْ لها جَلَدُ ... إذا أُلاقي الذي لاقاهُ أمثالي

وقولهم في المَثَل: ((ألا قُماصَ بالعَيْر)) [4]، فمعنى الاستفهام المحض في ما ذُكر في الشعر وفي المَثَل ظاهر [5].

ويبدو لي أنّ الراجح من هذين المذهبين، مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين، استدلالاً بالسماع والقياس، أمّا السماع فلأنّ الخبر لم يُسمع لـ(ألا) إذا دخلها معنى التمني، فلو كان لها خبر لسُمِع ولو في بعض المواضع، ولقيل: (ألا رجلَ أفضلُ من زيدٍ) وهذا ممّا يقوي القول بأنّ التمني واقع هنا على الاسم مُستغنًى به عن الخبر، كاستغناء الفعل المتعدي بمفعوله.

---

(1) المقدمة الجزولية 219.

(2) شرح المقدمة الجزولية الكبير 1001/3.

(3) ديوانه 178.

(4) القُماصُ: الوَثْبُ. و(العَيْر): الحمار الوحشي. والمَثَلُ يُضرب لمَن لم يَبْقَ من جَلَده شيءٌ، وللرجلِ المُعيي الذي لا حراكَ له، ولِمَنْ ذلّ بعد عِزّه، ينظر: جمهرة الأمثال 237/2، ومجمع الأمثال 268/2.

(5) ينظر: شرح التسهيل 70/2، وشرح الرضي على الكافية 231/2، وهمع الهوامع 205/2 .

أمّا على مذهب المازني فيكون التمني واقعاً على الخبر، وهو محض افتراض، لأنّ الخبر لا وجود له أصلاً، قال المبرد في (ألا رجلَ أفضلَ منك): ((والآخرون ينصبونه ولا يكون له خبرٌ)) [1].

وقال الرضي شارحاً رأي سيبويه في (ألا غلامَ لي): ((لا تحتاج إلى خبر، لا ظاهرٌ ولا مقدّرٌ، فهو كقولهم: اللهُمَّ غلاماً، أي: هَبْ لي غلاماً)).[2] وقال ابن هشام: ((وقد كثُر حذفُ خبر (لا) هذه، حتى قيلَ: إنّه لا يُذكرُ)).[3]

ثم إنّ هذا الاسم الواقع بعدها، لو كان له موضع، كما في (لا رجلَ في الدار) لرُفِعَ تابعُه في استعمالات العرب، ومع عَدَمِهِ يثبُتُ أنْ لا موضعَ له، إذ لم يُؤثر عنهم إلاّ النصب، حكاه سيبويه في:(ألا ماءَ ماءً بارداً، وألا زيدَ أفضلَ منك)، [4] وهو ممّا يُستدلُّ به على أنّ الهمزة في نحو (ألا رجلَ) داخلةٌ على (لا) وحدها لقصد التمني، فلم تَحتج إلى خبر، ولم يكن للاسم بعدها موضع، لأنّ المراد التمني نفسه، ولو كانت (لا) نافية لاحتاجت إلى خبر،لأنّ المنفي في المعنى إنّما هو الخبر ولا يُتصوّر نفي الاسم (أي: الرجل) [5] فثبت ما قال به الجمهور. وقد عبّر المحدثون عن هذا النوع من الجمل بالإسناد الناقص الذي يُذكر فيه المسند إليه دون المسند، والمعنى تام الفائدة وهو باب واسع في العربية [6].

---

(1) المقتضب 383/4.

(2) شرح الرضي على الكافية 232/2.

(3) مغني اللبيب 315/1.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 307/2.

(5) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 280/2.

(6) ينظر: الجملة العربية ـ تأليفها وأقسامها 21ـ 24، ونظرات في نظرية الإسناد 14ـ20 (بحث مخطوط) للدكتور صباح عطيوي عبود، مقبول للنشر في مجلة جامعة بابل، 2007م.

ـ (الباء) للإلصاق

حرف الجر (الباء) عند سيبويه له معنًى واحدٌ، سمّاه(الإلزاق)، واصطُلِح عليه بعده بـ(الإلصاق)، أمّا معانيه الأُخَر فاتساع عن الأصل، قال: ((وباء الجرّ، إنّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولكَ: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُه بالسوط: ألزقتَ ضربَك إيّاه بالسوط. فما اتسعَ من هذا في الكلام فهذا أصلُه))[1]. وتابعه في ذلك ابن السراج وأكثر المتأخرين، وتوسّعوا في فهم نصّ سيبويه، فقسّموا (الإلصاق) على ضربين: إلصاق حقيقي، نحو: (مسكتُ بزيدٍ) إذا قبضتُ على شيءٍ من جسمه أو ما يحبسه من يدٍ أو ثوبٍ. وإلصاق مجازي، نحو: (مررتُ بزيدٍ)، أي: ألصقتُ مروري بمكانٍ يقربُ من زيدٍ [2].

وذكر المبرد للباء معنى آخر غير (الإلصاق) هو الاستعانة، قال في حروف الجر:((ومنها الباء التي تكون للإلصاق والاستعانة، فأمّا الإلصاقُ فقولكَ:(مررتُ بزيدٍ وألممتُ بكَ). وأمّا الاستعانةُ، فقولك: (كتبتُ بالقلم)))[3].

أمّا الجزولي فتابع سيبويه في رأيه بأنّ الباء للإلصاق وحده، وأنّ المعاني الأُخَر له منطوية تحت هذا المعنى العام، بما في ذلك الاستعانة ومعانٍ أُخَر، قال: ((الباءُ تكون للإلصاق. ويدخلها معنى الاستعانة، ومعنى المصاحبة، ومعنى الظرف)) [4].

وشرح كلامَه الشلوبين فذكر أنّ الجزولي يريد أنّ معناه إنّما هو الإلصاق، وما سوى ذلك من المعاني المذكورة، فليس بخارجٍ عنه، أي: إنّه مناسب

---

(1) كتاب سيبويه 217/4.

(2) ينظر: الأصول في النحو 412/1 - 413، والمفصل 290، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 828/2، وارتشاف الضرب 1695/4، والجنى الداني 36، والمقاصد الشافية 633/3-634.

(3) المقتضب 39/1.

(4) المقدمة الجزولية 127.

له [1]. وصحّح أبو إسحاق الشاطبي رأي سيبويه الذي تابعه فيه الجزولي، فقال: ((قال سيبويه: (وما اتسعَ من هذا في الكلام فهذا أصلُه)، وما قاله صحيح، ولذلك قال الجزولي: الباء للإلصاق. ويدخلُها معنى الاستعانة، ومعنى الظرف، ومعنى المصاحبة)) [2].

وذهبت طائفة من النحويين، منهم: ابن مالك إلى أنّ معاني (الباء) متنوعة كالبدلية، والتوكيد، والسببية، والظرفية، والمصاحبة. وما الإلصاق إلاّ واحد من هذه المعاني، وليس بأصلٍ لها [3].

ثم فرّع المتأخرون من أصحاب كتب حروف المعاني . معاني أُخَر كثيرة للباء، حتى أوصلها المالقي إلى اثني عشر معنى [4]، والمرادي إلى ثلاثة عشر [5] وابن هشام إلى أربعة عشر [6].

وأرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه، وتابعه فيه أكثر المتأخرين ومنهم الجزولي من أنّ المعنى الأصلي للباء هو (الإلصاق) صحيح، ويمكن التوفيق بين هذا المعنى ومعنى الاستعانة . الذي قال به المبرد . بأنّ الإلصاق في (الباء) قد يكون معه استعانة، كقولنا: (كتبتُ بالقلم)، وقد لا يكون معه استعانة، نحو: (مررتُ بزيدٍ، وأمسكتُ بالقلم)، وكذلك بالنسبة إلى المعاني الأُخَر للباء، فالإلصاق معنًى عام يجمعها، قد يستقلّ بنفسه، وقد يصحبه معنى آخر مخالطٌ له.

---

(1) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 828/2.

(2) المقاصد الشافية 634/3.

(3) ينظر: شرح التسهيل 150/3، وشرح الكافية الشافية 806/1.

(4) ينظر: رصف المباني 142 . 147.

(5) ينظر: الجنى الداني 36 . 45.

(6) ينظر: مغني اللبيب 137/1 . 144.

ـ (لن) بسيطة

اختلف النحويون في تأصيل (لن) على مذاهب:

1ـ مذهب الخليل والكسائي: أنّها مركبة من (لا) النافية و(أن) المصدرية الناصبة، ثم حُذفت الهمزة، لكثرة الاستعمال، كما حُذفت في (وَيْلُمِّه)، والأصل: (وَيْلُ أُمِّه)، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين (أي: ألف لا، ونون أنْ)، فصارت (لن)، واستدلا لذلك بما يأتي:

- أنّ (لا أنْ) و(لن) قريبان في اللفظ وفي المعنى، لوجود معنى (لا و أن) في (لن) وهو النفي في (لا)، والتخليص للاستقبال في (أن) المصدرية[1].

- ظهور هذا الأصل المتروك في قول جابر بن رألان الطائي[2]:

يُرجِّي المرءُ ما لا أنْ يُلاقي   وتَعْرِضُ دون أدْناهُ الخُطُوبُ

فظهر في البيت أنّ أصل لن: (لا أن)، بدليل أنّ المعنى فيهما واحد، أي: لن يلاقي.[3]

وزعم الشلوبين أنّ غرض الخليل من القول بتركيب (لن) هو تقليل الأصول في الصناعة النحوية، قال: ((وللخليل ـ رحمه الله ـ أن يقول: مأخذُنا في هذه الصناعة إنّما هي لتقليل الأُصول ما أمكن لا لتكثيرها، ولذلك لم يقل في (يَضْرِبُ واضْرِبْ وضاربٍ ومضروبٍ وضَرَبَ وضَرْبٍ): إنّها أُصول كلُّها، إنّما جعلنا واحداً منها أصلاً وهو (ضَرْبٌ)، وجعلنا الباقي فرعاً عليه... فإذا كان المأخذ في هذه الصناعة هكذا، أعني: تقليل الأُصول لا تكثيرها وجبَ أن نسلكَ

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 5/3، والمقتضب 8/2، والأصول في النحو 147/2، والمقتصد في شرح الإيضاح 1050/2، ونتائج الفكر 130، وشرح التسهيل 15/4، وشرح الرضي على الكافية 37/5، وهمع الهوامع 93/4.

(2) البيت من شواهد: النوادر 264، وشرح الرضي على الكافية 37/5، وخزانة الأدب 440/8.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 37/5.

ذلك المسلك في (لا ، ولن، ولا أنْ) فلا نقول: إنّها ثلاثة أُصول، ولكنّ أحدها فرعٌ عن الآخرينِ، وتكون (لن) مأخوذة من (لا و أنْ))) [1].

ولا أرى ما زعمه الشلوبين، بل يظهر لي أنّ الخليل إنّما قال بتركيب (لن)، حملاً لها في العمل على (أن) الناصبة، إذ إنّ النصب ـ على مذهبه ـ يكون بـ(أنْ) وحدها لا بـ(لن) بجملتها، وفائدة التركيب استحداث معنًى جديدٍ لـ(لن) هو معنى النفي بـ(لا)، والنصب والاستقبال بـ(أنْ).

2ـ مذهب سيبويه وجمهور النحويين: أنّ (لن) حرف بسيط [2]، قال سيبويه:((فأمّا الخليل فزعمَ أنّها (لا أنْ)، ولكنّهم حذفوا، لكثرته في كلامهم، كما قالوا: (وَيْلُمِّه) يريدون: (وَيْ لأُمِّه)... ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أمّا زيداً فلن اضربَ)، لأنّ هذا اسم، والفعل صلة، فكأنّه قال:(أمّا زيداً فلا الضربُ له))) [3].

وقد تابعه الجزولي في مذهبه، وبيّنَ العلةَ التي احتجَّ بها، فقال: ((لن، لنفي سيفعلُ. وجوازُ تقديم معمول معمولها عليها، يدلُّ على أنّها ليست مركبة من (لا و أنْ))) [4].

وبيانُ ذلك: أنّ (لن) لو كانت مركبة من (لا النافية و أن المصدرية) لم يتقدّم معمول معمولها عليها، لأنّ ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول، و(أنْ) حرف موصول، ولكنّ المسموع عن العرب قولهم:(زيداً لن أضربَ)[5]

---

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير 2/473 ـ 474.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 3/5، والأصول في النحو 2/147، وأسرار العربية 329، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 2/473، ورصف المباني 285، وارتشاف الضرب 4/1643 .

(3) كتاب سيبويه 3/5.

(4) المقدمة الجزولية 62.

(5) ينظر: كتاب سيبويه 3/5.

فدلّ ذلك على عدم صحة تقدير الخليل والكسائي[1]. وممّا رُدّ به مذهب الخليل والكسائي أيضاً [2]:

- أنّ التركيب على خلاف الأصل، فلا يُدّعى إلاّ بدليل، ولا دليل عليه هنا.
- أنّ (لا أنْ) مع الفعل والفاعل في نحو: (لن أضربَ) كلام تام مؤول بمفرد، أي: (لا الضربُ)، ومحال أن يتمَّ الكلام بالمفرد، فاحتاج إلى ما يُكمله، وهو مفقود هنا لفظاً وتقديراً.
- أنّ (لن) من الحروف الثنائية، ولها نظائر، نحو: (أنْ، وأيْ، وأمْ) فالأَولى أن تُقاس عليها في الظاهر، فيُحكم ببساطتها لذلك.

3ـ مذهب الفرّاء: أنّها (لا النافية) أُبدل من ألفها نون، واستدلّ لذلك باتفاقهما في عمل النفي وفي زمنه وهو المستقبل. وجعلَ (لا) أصلاً، لأنّها أقعدُ في النفي فهي تنفي الفعل الماضي والفعل المضارع، في حين اختصّت (لن) بنفي الفعل المضارع [3]. ورُدّ بأنّه قول بلا دليل، ولا يوجد له نظير، فالمعروف إنّما هو إبدال النون ألفاً في الوقف، نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [4] لا العكس لأنّ النون أثقل، فإذا أُبدلت من الألف انتُقِل من خِفّة إلى ثِقَلٍ على خلاف الأصل[5].

4. مذهب المبرد: أنّ (لن والفعل) في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير في نحو (لن يقومَ): لا أنْ يقومَ موجودٌ، بمعنى: لا القيامُ

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 37/5، والمقاصد الشافية 5/6.

(2) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 473/2 ـ 474، وشرح الرضي على الكافية 37/5، والجنى الداني 271، والمقاصد الشافية 5.4/6.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 192/3-193، وشرح الرضي على الكافية 37/5 - 38، ورصف المباني 285.

(4) العلق/ 15.

(5) ينظر: مغني اللبيب 373/1-374.

موجـودٌ[1]. ورأيـه مسـتنبط مـن قـول الخليـل: إنّهـا مركّبـة مـن (لا أن) ولكنّه حاول أن يجد مسوغاً لردّ حجة سيبويه وتابعيه، بأنّ (أنْ والفعل والفاعل) في تأويل كلام مفرد تام، فحكمَ بأنّ موقع هذا المفرد موقع المبتدأ وأنّ خبره محذوف.

ورُدّ بأنّ هذا الخبر لم يُنطَق به، مع أنّه لم يسدّ شيءٌ مسدّه، وبأنّ الكلام تام من دون الخبر. وبأنّ (لا) الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إن لم تعمل، ولا التفات لمذهبه في دعوى عدم وجوب ذلك[2]، لأنّ الاستقراء يشهد بمخالفة رأيه[3].

والظاهر أنّ مذهب سيبويه والجمهور، الذي أيّده الجزولي، هو الراجح، لأنه يُغنينا عن ادّعاء التركيب في أداة مثل (لن)، لها نظائر في الشكل والاستعمال كـ(أن)، و(كي) الناصبتين.

ـ(إذما)

اختلف النحويون في إذما الشرطية، أ حرفٌ هي أم ظرف ؟ على رأيين:

أـ رأي سيبويه: أنّها حرف مركّب من حرفين، قال في باب أدوات الجزاء: (((إذ) مع (ما) بمنزلة (إنّما وكأنّما)، وليست (ما) فيهما بلغوٍ، ولكنّ كلّ واحدٍ منهما مع(ما) بمنزلة حرفٍ واحدٍ)) [4] وتابعه في ذلك أغلبُ النحويين، واستدلّوا بما يأتي[5]:

---

(1) ينظر: المقتضب 8/2، وارتشاف الضرب 1643/4.

(2) ينظر: المقتضب 359/4.

(3) ينظر: رصف المباني 286، ومغني اللبيب 374/1.

(4) كتاب سيبويه 57/3.

(5) ينظر: المقتضب 46/2، 53، وشرح المفصل 47/7، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 508/2ـ510، والمباحث الكاملية 186/1، وشرح الكافية الشافية 1622/2ـ1623، وأوضح المسالك 189/3.

أنّ (إذما) أصلها (إذ) التي هي ظرف زمان لما مضى، فضُمّت إليها (ما) وصُيِّرتا حرفاً واحداً يدلُّ على الاستقبال، وصار التركيب ناقلاً لها عن حكم الأصل، كما كان التركيب في (إنّما وقلّما) ونحوهما ناقلاً لها عن الحكم الأول، ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفاً لما مضى، ولم يصح أنْ تقع في الجزاء.

- لا دليل على بقاء الاسمية فيها، مع أنّ معناها كمعنى (إن) الشرطية، فالحملُ على ما ظهر أولى، وهو أصلٌ مبين من أُصولهم.
- أنّ (إذ) إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى، وفعل الشرط أبداً مستقبل فيناقض معناها معنى الشرط.
- أنّ (إذ) بعد التركيب لا تقبل علامات الاسمية، كالإضافة والتنوين والمفعولية[1].

2ـ رأي ابن السراج: أنّها باقية على ظرفيتها بعد التركيب، قال: ((وأمّا الظروف التي يُجازى بها، فـ(متى، وأينَ، وأنّى، وأيَّ حين، وحيثما، وإذما...وكلُّ الحروف والأسماء التي يُجازى بها فلكَ أن تزيدَ عليها (ما) ملغاة))[2]. وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي[3] وابن جني [4]، واستدلّ هؤلاء لظرفية (إذما) بأنّ (إذ) كانت اسماً قبل دخول (ما)، والأصلُ عدم التغيير، فـ(إذ) لا تنفكّ عندهم عن الاسمية، ومن ثَمَّ لا تكون زيادة (ما) بعدها مسوغاً كافياً لإخراجها عمّا بُنيت له في أصل الوضع[5]. ورُدّ ذلك بأنّ خروجها عن الاسمية ((قد تحقّقَ قطعاً، بدليل أنّها كانت

---

(1) ينظر: المقتضب 46/2، والمباحث الكاملية 186/1، وأوضح المسالك 189/3.

(2) الأصول في النحو 159/2 ـ 160.

(3) ينظر: الإيضاح العضدي 321، والمقتصد في شرح الإيضاح 1115/2.

(4) ينظر: اللمع في العربية 227.

(5) ينظر: الإيضاح العضدي 321، وشرح الجزولية للأبذي 353/1، وشرح التصريح 398/2.

للماضي فصارت للمستقبل، فدلّ ذلك على أنّها نُزِعَ منها ذلك المعنى))[1].

ورُدّ كذلك بأنّ (إذ) ((إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى، وفعل الشرط أبداً مستقبل، فيناقض معناها معنى الشرط))[2].

وعلى الرغم من كثرة المؤيدين لمذهب سيبويه، نرى الجزولي يخالفهم، ويستكين إلى رأي ابن السراج، قال في باب حروف الجزاء: ((والجازمُ لفعلين قسمان: حرفٌ، واسمٌ يتضمن معنى ذلك الحرف، فالحرفُ (إنْ) وحدها، والاسمُ: ظرفٌ وغير ظرف. فغيرُ الظرف: (مَن، وما، ومهما، وأيّ، وكيفَ) وقلّما يُجازى بـ(كيف). والظرفُ: زماني ومكاني، والزماني: (متى، وإذ مقرونة بـ(ما)...))[3].

والتزم الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين رأي ابن السراج، ومَن تابعه، قال: ((وأنا لا أرى حرفيتها، بل لا تزال ظرفاً، وأنّ زمانها لم يتغيّر، بل تخصص بـ(ما)، وذلك أنّ (إذ) للمضي كثيراً، وقد تكون للاستقبال كقوله تعالى﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾.. وهذا يكون يوم القيامة. فعند دخول (ما) عليها جعلتها شرطية، وخصتّها بالاستقبال))[4].

ويظهر لي أنّ هذا الرأي هو الأقرب إلى القبول، لما يأتي:

أ. أنّ (إذ) ظرفٌ قبل أن تدخل (ما) عليه، ودخولها لم يُغيِّر في (إذ) شيئاً سوى أنّها كفتها عن الإضافة إلى ما بعدها.

ب. ما قيل: من أنّ (إذ) للمضي دائماً دعوى ردّها الدكتور فاضل السامرائي كما تقدّم.

---

(1) شرح قطر الندى 37.

(2) شرح الجمل لابن عصفور 195/2.

(3) المقدمة الجزولية 42.

(4) معاني النحو 68/4، الآيتان المذكورتان من (غافر / 70 ـ 71).

ج ـ ما ذُكر من حجة التناقض بينها وبين فعل الشرط، لأنّ (إذ) للمضي وفعل الشرط مستقبل دائماً، لا يلزم، لتواتر الشواهد بمجيء فعل الشرط ماضياً، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[1] و: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[2].

د ـ أنّ قولهم: إنّها إذا كانت ظرفاً فهي للماضي، والشرط يقتضي الاستقبال، فيتناقض المعنى، ويُحكم لذلك بحرفيتها، قد يُعترض عليه بأنّ خروج (إذ) عن زمن الماضي إلى زمن المستقبل له نظائر، فالفعل المضارع قد يدلّ على الماضي إذا دخلت عليه (لم)، والماضي قد يدلّ على المستقبل إذا دخلت عليه أدوات الشرط، ولم يقل أحد: إنّ الفعل المضارع قد خرج عن حدّ الفعل بهذا، وكذلك الماضي. وأمر ثانٍ: أنّه لم يعهد خروج اسمٍ عن حدّ الأسماء إلى الحروف، لتغيّر زمنه، ولا نظيرَ لذلك، فخروجُه من زمن ماضٍ إلى زمنٍ مستقبل، مع بقاء اسميته فيه أولى، محافظةً على الأصل، خلافاً لمن يرى انتقاله من الاسمية حال كونه دالاً على زمن ماضٍ إلى الحرفية، لأنّه بذلك يخرج عن أصله إلى أصلٍ آخر، أي: من أصل الاسمية إلى أصل الحرفية.

ـ (أيْ) لنداء القريب

اختُلِف في استعمال (أيْ) للنداء، على ثلاثة أقوال:

1. قول سيبويه: إنّها للبعيد في الأصل، وقد تستعمل في غير ما وُضِعت له، فتكون لنداء القريب، قال: ((فأمّا الاسمُ غيرُ المندوب، فيُنَبّه بخمسة أشياء: بـ(يا، وأيا، وهيا، وأيْ، وبالألف)، نحو قولك: أ حارِ بنَ عمرٍو، إلاّ أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم

(1) المائدة / 116.

(2) يوسف/ 26.

للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعرِض عنهم الذي يرون أنّه لا يُقبِل عليهم إلاّ بالاجتهاد، أو النائم المستثقَل. وقد يستعملون هذه التي للمدِّ في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدّون فيها))[1].

وتابعه في ذلك المبرد وابن السراج والصيمري(من نحاة القرن الرابع الهجري) والشلوبين وابن مالك وغيرهم، واحتجوا لذلك بحجتين[2]:

الأولى: أنّ المنقول عن العرب أنّها تستعمل للبعيد، وإن لم يكن فيها مدٌّ، ولا يُعارض هذا بقياس، لأنّ الأصل السماع.

الثانية: ما حكاه الكسائي عن العرب: أنّهم يمدّون الهمزة في (أيْ) فيقولون (آيْ).

2. ذهب ابن برهان (456هـ)[3] وابن أبي الربيع إلى أنّ (أيْ) تستعمل لنداء المتوسط، ولم يذكرا علة ذلك[4].

3. ذهب بعض اللغويين والنحويين إلى أنّ (أيْ) تستعمل لنداء القريب، ولا تستعمل في غيره أصلاً، وممّن ذهب إلى ذلك الجوهري، قال: ((أيْ) مثالُ (كَيْ): حرفٌ يُنادى به القريب دون البعيد))[5]

---

(1) كتاب سيبويه 2/229 ـ 230.

(2) ينظر: المقتضب 4/233، والأصول في النحو 1/329، والتبصرة والتذكرة 1/337، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 3/949، وشرح الجمل لابن عصفور 2/82، وشرح التسهيل 3/386، وارتشاف الضرب 4/179، ومغني اللبيب 1/106.

(3) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان الأسدي العكبري النحوي، ينظر: بغية الوعاة 2/120.

(4) ينظر: البسيط 1/162، والمقاصد الشافية 5/234، وهمع الهوامع 3/35.

(5) الصحاح (أي) 6/2277.

وتابعه في ذلك الزمخشري[1]، ووافقهما في ذلك الجزولي، فقال: ((حروفُ النداء: (أيْ والهمزة)، وهما للقريب المصغي إليكَ)) [2].

وعلّل ابن يعيش استعمال (أيْ) للقريب، فقال: ((هذه الأحرفُ الثلاثة التي هي:(يا، وأيا، وهيا) أواخرهنّ ألفات، والألفُ ملازمةٌ للمدِّ، فاستُعملت في دعائهم، لإمكانِ امتدادِ الصوت ورفعه بها، وليست الياء هنا في(أيْ) كذلك لأنها ليست مدّةً من حيث كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك لا يكون مدّةً إلاّ إذا سَكَنَتْ، وكان حركة ما قبلها من جنسها والهمزةُ ليست من حروف المدِّ فاستُعملت للقريب))[3].

وهذا الرأي هو الراجح، فـ(أيْ) ـ بفتح الهمزة وسكون الياء ـ لا مدَّ للصوت فيها، كما في (يا، وأيا، وهيا)، وحجة القائلين بأنّ العرب استعملت (أيْ) لنداء البعيد ليست على إطلاقها، إذ لم يذكروا شواهد لذلك. ثم إنّ هذه الأدوات خلا (أيْ) قد تستعمل لغير ما وُضعت له، لغرض بلاغي، فتُستعمل جميعها لنداء القريب، إنْ قُصِد التوكيد وحُرِصَ على إقبال المدعو، من هذا قول الداعي: (يا ربِّ)، كأنّه استقصارٌ لنفسه، واستبعادٌ عن مظنّة القبول، وإظهارٌ للرغبة بالقرب، كأنه يُقدِّر نفسه في غاية البعد [4].

ـ (إما العاطفة):

اختلف النحويون في(إمّا) في نحو قولنا: (جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو)، أعاطفةٌ هي أم زائدةٌ، على مذهبين:

---

(1) ينظر: المفصل 314.

(2) المقدمة الجزولية 187.

(3) شرح المفصل 118/8.

(4) ينظر: المفصل 314، وشرح الجمل لابن عصفور 82/2، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 222، 224.

1ـ مذهب سيبويه: أنّها عاطفة، قال: ((واعلمْ أنّ (بَلْ، ولا بَلْ، ولكنْ) يُشرِكْنَ بين النعتين، فيُجريان على المنعوت، كما أشركَتْ بينهما (الواوُ، والفاءُ، وثُمّ، و أو، ولا، وإمّا) وما أشبه ذلك)) [1]. وتابعه في ذلك أكثر النحويين، واستدلّوا لمذهبهم بأدلة، منها [2]:

ـ أنّ الواو الداخلة على (إمّا) ليست عاطفة، إذ إنّ معناها الجمع، و(إمّا) في الأصل معناها التفريق، ولا يصح اجتماعٌ وافتراقٌ في حالٍ واحدة.

ـ أنّ الواو قد تُحذف ويُستغنى بـ(إمّا)، كقول سعد بن قرط [3]:

يا ليتما أُمُّنا شالَتْ نَعامَتُها إمّا إلى جَنّةٍ إمّا إلى نارِ

وقول الراجز [4]:

لا تُتلفوا آبالَكُمْ إمّا لنا إمّا لكُمْ

ـ أنّ (أو) تُعاقب(إمّا) في الاستعمال، نحو قولنا: (جاءني إمّا زيدٌ أو عمرٌو)، وقراءةُ أُبَيّ ـ رضي الله عنه ـ: **((وإنّا أو إيّاكم لإمّا على هدًى أو في ضلالٍ مُبينٍ))** [5]. و (أو) عاطفة بإجماع النحويين، فـ(إمّا) ـ على ذلك ـ عاطفة، ليتفق المتعاقبان.

---

(1) كتاب سيبويه 435/1.

(2) ينظر: الأصول في النحو56/2، والجمل 17، ومعاني الحروف للرماني 130، 171، والتبصرة والتذكرة 134/1، وشرح التسهيل 344/3، والمقاصد الشافية 132/5.

(3) البيت من شواهد: المحتسب 241/1، وشرح المفصل 75/6، والمقاصد الشافية 132/5، وشرح الشواهد الكبرى 179/3، وشرح التصريح 170/2. و (النعامة) قيل: باطن القدم، وقيل عظم الساق. و(شالت نعامتُها): كناية عن الهلاك والموت، فإنّ مَن ماتَ ارتفعت رجلاه وظهرت نعامة قدمه شائلةً، ينظر: الصحاح (نعم) 2043/5، وشرح الشواهد الكبرى 180/3.

(4) الرجز غير منسوب، وهو من شواهد: الإيضاح في شرح المفصل 213/2، وشرح التسهيل 344/3، وشرح الشواهد الكبرى 180/3، وهمع الهوامع 253/5.

(5) سبأ / 24، وتنظر القراءة في: الكشاف 122/5.

وقد تابع الجزولي رأي سيبويه هذا، مستدلاً باتفاق المعاني التي تؤديهما (أو، وإمّا) في العطف، قال في حروف العطف: ((ومنها: (أو، وإمّا) وكلتاهما تكون في غير الطلب للشك والإبهام على السامع. وفي الطلب للتخيير والإباحة))[1].

ويقصدُ بغير الطلب: الخبر، نحو: (قام زيدٌ أو عمرٌو)، و(قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو) إذا شككتَ في القائم منهما، أو أردتَ الإبهام أنّكَ لا تعرف القائم منهما، وأنت تعرفه. ويعني بالطلب: الأمر وغيره، نحو: (جالس الفقهاءَ أو الزهادَ) و(جالس إمّا الفقهاءَ وإمّا الزهادَ)، إذا أردتَ التخيير أو الإباحة. والفرقُ بينهما أنّ التخيير يمنعُ الجمع بينهما، والإباحة لا تمنعه[2].

2ـ مذهب يونس وابن كيسان وأبي علي الفارسي والجرجاني(471هـ) والشلوبين وابن عصفور وابن مالك وغيرهم: أنّها ليست عاطفة، بل زائدة للتوكيد [3] واستدلّوا لذلك بردِّ آراء الخالفين لهم، وبأدلة أُخَر، على ما يأتي:

ـ أنّ التناقض الذي ذكروه بين إفادة الواو الجمع، وإفادة (إمّا) التفريق، لا يلزم، لأنّه يُتصوَّر بقاءُ كلِّ واحدٍ من الحرفين على وضعه الأصلي، فيُفاد من (الواو) الجمع بين الشيئين أو الأشياء في المعنى الذي سيقتْ له (إمّا) من الشكّ أو غيره. ولمثله نظائر في العطف، فـ(لكن) لإفادة معنى الاستدراك، والواو عاطفة معها على وضعها من العطف اتفاقاً[4].

---

(1) المقدمة الجزولية 72.

(2) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 671/2 ـ 672، وشرح ابن عقيل 232/3.

(3) ينظر: الإيضاح العضدي 289، والمقتصد في شرح الإيضاح 945/2، والمفصل 309، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 673/2 ـ 674، وشرح التسهيل 344/3، وشرح الرضي على الكافية 172/6 ـ173، وأوضح المسالك 54/3.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية 173/6، والمقاصد الشافية 133/5، والمساعد 442/2.

- أنّ البيت الذي استُدل به لحذف الواو وبقاء (إمّا) وكذلك الرجز، يُعدّان من الضرورات النادرة[1].

- أنّ المعاقبة التي ذكروها بين (أو، وإمّا) شبيهة بالمعاقبة بين (أو، ولا) في العطف نحو: (لا تضربْ زيداً أو عمراً، ولا تضربْ زيداً ولا عمراً) ولا خلاف في أنّ (الواو) هنا هي العاطفة، و(لا) زائدة، فكذلك تكون (الواو) عاطفة و(إمّا) زائدة [2].

- أنّ حرف العطف لا يدخل على حرف عطف مثله، وقد دخلت (الواو) على (إمّا)، فأيُّهما العاطفة ؟

وقد أثبت الفارسي أنّ (الواو) هي العاطفة بدليل: ((أنّك لا تقول: ضربتُ زيداً و أو عمراً) فلو كانت (إمّا) بمنزلة (أو) لامتنع من (الواو)، كما يمتنع(أو)))[3].

واستدلّ الشلوبين للعطف بالواو بأنّ((مجيءَ حرفٍ لغير معنًى ليس بشيء، فتعيّنَ ولا بُدّ أنّ (الواو) هي العاطفة لا (إمّا) لمعناها الذي جاءت له أولاً)) [4].

- أنّ حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملةً على جملة، وقولنا: (جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو)، و(نصحتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً)، (إمّا) فيه عارية من هذين[5].

ويبدو لي أنّ هذا المذهب هو الأرجح، لقوة الأدلة التي تمسكوا بها، فالأولى أن لا تحذف (الواو) من غير ضرورة، وقد دخلت لإفادة معنى، مع إمكان

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 344/3.

(2) ينظر: المصدر نفسه345.344/3، والمقاصد الشافية 133/5.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح 945/2.

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير 674/2.

(5) ينظر: الإيضاح العضدي 289، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 673/2.

القول بزيادة (إمّا) من حيث الصنعة النحوية، وتكرارها على(إمّا) التي قبلها، كما تُكرّر العوامل، هذا مع بقاء معنى ما دخلت أولاً لأجله، وهو الشكُّ أو غيره.

ويعضد ذلك أنّ له نظائر في كلام العرب فـ(لكن) لإفادة معنى الاستدراك، و(الواو) معها على وضعها من العطف باتفاق النحويين.

الفصل الخامس

شخصية الجُزُولي العلمية

5

الفصل الخامس

شخصية الجزُولي العلمية

يكشف هذا الفصل عن مذهب الجزولي النحوي، وأثر هذا العالم في الدراسات النحوية التي جاءت بعده، وأهم مآخذ العلماء والباحث عليه:

أولا: مذهبه النحوي

أدرك نحويو المغرب والأندلس أنّ السبيل إلى المعرفة اللغوية والنحوية لا يتحصّل إلاّ بالرحلة إلى المشرق، فولّوا وجوههم شطره، وقد كان مهبط العلماء، وموطن علوم شتى، كان النحو واللغة من أهمها.

وقد نشطت الرحلة إلى المشرق منذ بداية القرن الثالث الهجري، وأصبحت أمراً لازماً، فتوافد المغاربة والأندلسيون على حواضر العلم كالبصرة والكوفة وبغداد، لينهلوا من منابع الدراسة اللغوية والنحوية ويقتبسوا من أئمة هذا الشأن[1]. وكان الراحلون يؤوبون إلى الأندلس بعد أن تطول إقامتهم في المشرق أو تقصر، وقد حملوا معهم كتب المشارقة في اللغة والنحو(بصريين وكوفيين)، فالمغاربة والأندلسيون على ذلك كانوا من حَمَلَة علم المدرستين، فقد تلمذوا لأعلام البصرة والكوفة، ونشروا في المغرب والأندلس آراء زعيميهما الكبيرين(سيبويه والكسائي) فكان جودي النحوي (198هـ) [2] أول من أدخل

---

(1) ينظر: طبقات اللغويين والنحويين 278-279، وخصائص مذهب الأندلس 39 .

(2) هو جودي بن عثمان العبسي الموروري المغربي، رحل إلى المشرق، وأخذ عن الفرّاء والكسائي، وتصدر لتدريس العربية في قرطبة، ينظر: طبقات النحويين واللغويين 278-279، وإنباه الرواة 271/1.

كتاب الكسائي إلى المغرب، ثم بعد أُمَّةٍ عاد الأُفشُنيق (307هـ)[1] من مصر إلى الأندلس بكتاب سيبويه، فانتشر وذاع صيتُه، وحظي بالمكانة الكبرى هناك، فقد كَلِفَ به طلبة النحو واللغة، وتنافسوا في فقه مسائله واستظهاره وعقدوا الحلقات للتناظر في مباحثه، وألّفوا الكتب في شرح مسائله والتعليق عليها[2].

وكان لوفود أبي علي القالي البغدادي (356هـ) إلى الأندلس - وكان بصريّ النزعة - الأثر الكبير في تمكين آراء البصريين في تلك البيئة العلمية، فقد أكثر من الاحتجاج لهذه الآراء، ونافح عنها وانتصر لها، وأتاح لها أن تذيع[3].

وقد سار الدرس النحوي في المغرب والأندلس في العصور التي تلتْ ذلك على نهج هؤلاء المتقدمين، فطُبِع بطابع المدرسة البصرية، وغلبت آراء علمائها على مؤلفات علماء هذين البلدين، وإن لم نعدم في هذه المؤلفات بعض مظاهر النحو الكوفي، إذ إنّهم خرّجوا بعض مسائل النحو على مذهب الكوفيين ورجّحوا أقوال الكوفيين في مسائل أُخَر[4].

تلك هي السمة البارزة للمنهج النحوي في المغرب والأندلس في عصر الجزولي الذي لم يشذّ عن نهج أصحابه ولم يخالف شريعتهم، ويتضح ذلك من عرض موقفه النحوي من آراء المدرستين.

---

(1) هو محمد بن موسى بن هاشم القرطبي النحوي اللغوي الأديب، رحل إلى مصر، وأخذ عن أبي جعفر الدينوري (289هـ) كتاب سيبويه وانتسخه عنه، ورحل إلى البصرة، وأخذ النحو عن المازني، ينظر: طبقات النحويين واللغويين 305.

(2) ينظر: طبقات اللغويين والنحويين 305، وسيبويه إمام النحاة 187، وخصائص مذهب الأندلس 43.

(3) ينظر: الصلة لابن بشكوال 253/1.

(4) ينظر: خصائص مذهب الأندلس 45.

مع البصريين

سبقت الإشارة إلى أنّ الجزولي نقل من آراء علماء المدرسة البصرية الشيءَ الكثير، في حين لم ينقل من آراء علماء مدرسة الكوفة إلاّ رأياً واحداً للفرّاء [1]، ممّا يدلُّ على ميله إلى الأخذ بأقوال البصريين وتبنّي آرائهم.

ولا أُجانبُ الصواب إذا قلت: إنّه كان بصريَّ المذهب في نحوه، وممّا يُثبتُ ذلك أيضا دليلان:

1 - انّه كان ينهج نهج البصريين في أقيستهم، فلا يقيس إلاّ على الكثير الشائع. وقد تكلمتُ على ذلك سابقاً، وضربتُ الأمثلة له [2].

2 - موافقته البصريين في أغلب المسائل التي عرض لها، في حين لم يوافق الكوفيين إلاّ في بعض المسائل، ومن جملة موافقاته للبصريين في المسائل النحوية ما يأتي:

الأولى: في زيادة (مَن) الموصولة، وافق الجزولي البصريين في أنّها لا تُزاد، وحجةُ البصريين لذلك: أنّ الأسماء لا تُزاد، بل حقُّ الزيادة أن تكون للحروف و (مَن) لا تكون حرفاً، فبطلَ مذهب الزيادة[3]، وخالف في ذلك الكوفيين[4]، الذين احتجوا لزيادتها بقول عنترة[5]:

يا شاةُ مَن قَنَصٍ لِمَنْ حَلّتْ لهُ حَرُمَتْ عَليَّ وليَتَها لم تَحْرُمِ

---

(1) تنظر: 58 من هذه الأطروحة.

(2) تنظر: 87 من هذه الأطروحة.

(3) ينظر: المقدمة الجزولية 54 .

(4) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال 353، وشرح المفصل 12/4، والتوطئة 175، والمباحث الكاملية 273/1.

(5) ديوانه 28.

وقول الآخر[1]:

آلُ الـزُّبير سـنامُ المَجْـدِ قـدْ علِمَـتْ ... ذاكَ القبائـلُ والأثْـرَون مَـن عَـدَدا

وتأوّل البصريون البيتين على وجهين[2]:

1 - انّها نكرة موصوفة بالمصدر للمبالغة، فيكون من باب (رجلٍ عَدْلٍ).

2 - انّها نكرة موصوفة بالفعل الذي ناب المصدر منابه، فالتقدير في البيت الأول: يا شاةُ إنسانٍ يَقنصُ، وفي الثاني: والأثْرَون أشخاصاً يعُدّون، ثم عُدلَ في الأول إلى المصدر، وفي الثاني إلى الاسم الموضوع موضع المصدر. ومذهبُ البصريين أرجحُ، إذ لم تُحفظ الزيادةُ في الأسماء، فالأولى الاقتصارُ فيها على ما سُمِعَ، وهي زيادة الحروف.

الثانية: (ليتَ) عند البصريين تنصب الاسم وترفع الخبر[3]، وعند الكوفيين - إلاّ الكسائي - قد تنصب اسمين، فيقدرها الفرّاء بـ (تمنيت) [4] في نحو قول العجاج [5]:

قـدْ طَرَقَـتْ ليلـى بليـلٍ هاجِعـا ... يـا ليـتَ أيّـام الصِّـبا رَواجِعـا

وذهب الكسائي إلى أنّ (رواجعا) في البيت خبر (كان) المحذوفة مع اسمها لكثرة الاستعمال، كما حُذفتْ في قولهم: (ليت الدجاجَ مذبوحاً) [6].

---

(1) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد: الأزهية 103، وأمالي ابن الشجري 65/3، والتوطئة 175، وشرح الجمل لابن عصفور 458/2، وارتشاف الضرب 1033/2، ومغني اللبيب 434/1.

(2) ينظر: الأزهية 103، وأمالي ابن الشجري 65/3، والتوطئة 175.

(3) ينظر: الأصول في النحو 248/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه 249،248/1، والمقدمة الجزولية 119، وشرح المفصل 84/8، والتوطئة 239.

(5) ملحقات ديوانه 82.

(6) ينظر:الأصول في النحو248/1، والمفصل 305.

وردَّ الجزولي مذهبَ الفرّاء بأنّ ما استدلّ به من قول العجاج لا يثبت نصب الاسمين بـ(ليت)، لاحتمال نصب (رواجعا) على الحال وإضمار الخبر، كأنّه قال: يا ليتَ أيام الصبا لنا في هذه الحال[1].

وهذا الذي ذكره الجزولي هو تأويل البصريين للبيت، فـ(رواجعا) منصوبة عندهم على الحال من الضمير المقدّر الذي يُعرَبُ مع فعله في محلّ رفع خبر(ليت)، والتقدير: يا ليت أيام الصبا استقرت هي لنا في حال كونها رواجعا أو: يا ليت أيام الصبا أقبلت هي علينا رواجعا [2].

وأرى أنّ ما ذهب إليه الفرّاء ليس بعيداً، وأدلة ذلك:

1 - أنّ نصب الاسمين بـ(ليت) لغة بني تميم [3] فقد يكون العجاج جرى على لغة قبيلته (تميم) في نصب الاسمين بـ(ليت).

2 - الشواهد الشعرية الكثيرة التي أوردها أبو حيان لنصب الاسمين بـ(ليت) ممّا يقوي مذهب الفرّاء[4].

3 - لم يقتصر الأمر على (ليت) وحدها، فقد نقل ابن سلام الجمحي (231هـ) أنّ نصب الاسمين بالأحرف المشبهة بالفعل لغة رؤبة وقومه[5] ويعضد ذلك الشواهد الفصيحة التي أوردها أبو حيان لنصب الاسمين بـ(إنّ)، و (لعلّ)، و (كأنّ) [6].

---

(1) ينظر: المقدمة الجزولية 119-120.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 142/2، والأصول في النحو 248/1، وشرح المفصل 8 / 84 ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 2/ 802.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 3 /1242

(4) ينظر: التذييل والتكميل 5 / 27 – 30.

(5) ينظر:: طبقات فحول الشعراء 78/1- 79.

(6) ينظر: التذييل والتكميل 5 / 27 – 29.

الثالثة: ذهب البصريون - إلاّ الأخفش - إلى أنّه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني للمجهول ما يصلح للنيابة عن الفاعل، كالمفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وجبَ إقامةُ المفعول به مُقام الفاعل، فنقول: (ضُربَ زيدٌ ضرباً شديداً أمامَ الأمير في داره) ولا يجوز إقامةُ غيره مع وجوده، وما وردَ من ذلك، فهو شاذ أو مؤول [1]. ووافقهم الجزولي فيه بقوله: ((فإذا وُجِدَ المفعولُ به لم يُقَمْ سواه)) [2].

أمّا الكوفيون والأخفش فالمختارُ عندهم إقامةُ المفعول به، ويجوز إقامة غيره مع وجوده مستدلين بقراءة مَن قرأ: ((**لِيُجْزى قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ**)) [3]. فأُقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به [4] واستدلّوا أيضاً بقول رؤبة [5]:

لم يُغْنَ بالعلياء إلاّ سيّداً ولا شَفى ذا الغيّ إلاّ ذو هُدى

إذ ناب الجار والمجرور (بالعلياء) مناب الفاعل مع وجود المفعول به (وهو: سيداً) وتأوّلَ البصريون القراءةَ على تقدير: ليُجزى هو، أي: الجزاء أو الخير، فـ(يُجزى) يتعدى إلى مفعولين، وخرّجوا رجز رؤبة على الضرورة الشعرية [6]. ويبدو أنّ مذهب الكوفيين أرجح، للسماع الصحيح الذي استدلّوا به ولأنّ إقامة المفعول به أو غيره - ممّا يصح إنابته عند النحويين - إنّما يخضع لحاجة المتكلم

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 1/33-34، واللمع في العربية 94، وشرح الجمل لابن عصفور 1/536-537، وشرح عمدة الحافظ 91، وأوضح المسالك 2/149.

(2) المقدمة الجزولية 142.

(3) الجاثية / 14، قرأ شيبة وأبو جعفر بالياء مبنية للمفعول (لِيُجزى)، وقرأ زيد بن علي وأبو عبد الرحمن والأعمش وحمزة والكسائي وغيرهم بالنون مبنية للمعلوم (لنَجزي)، وقرأ الجمهور بالياء مبنية للمعلوم (ليَجزي)، ينظر: البحر المحيط 8/45، والنشر 2/375.

(4) ينظر: الخصائص 1/397، وشرح الجمل لابن عصفور 1/537.

(5) ملحقات ديوانه 173.

(6) ينظر: الكشاف 3/511، وشرح الجمل لابن عصفور 1/537، والتذييل والتكميل 6/246.

وبحسب مقتضى الحال، فلا يمكن تقييد الاستعمال اللغوي وقصره ومنع المتكلم من أن يراعي المعاني، فيُنيب عن الفاعل المفعول به أو غيره تبعاً إلى أهمية المتقدم عنده، وما هو به أعنى.

الرابعة: وافق الجزولي البصريين في أنّ العامل في المفعول به الفعلُ أو ما يشبهُه [1]، واحتجّوا لمذهبهم بأنّ الفعل أصلٌ في العمل، فهو أولى من غيره بنصب المفعول به[2]، في حين اختلف الكوفيون في ناصبه على مذاهب، أشهرها:

1- أنّ الفعل والفاعل اشتركا في نصب المفعول به، وهو مذهب أكثر الكوفيين واحتجوا له بأنّ الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة، فلا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر[3]، وممّا رُدّ به هذا المذهب أنّه يجوز الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به، كقوله تعالى﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [4]. وقولنا:(ضربَ عمراً زيدٌ) ولو كان العامل فيه الفعل والفاعل، لما جاز توسطه بينهما، ولما جازَ نصبُه قبل تمامهما [5].

2- أنّه منصوب بالفاعل، ذهب إلى ذلك هشام بن معاوية، واستدلّ ((بأنّه إذا لم يوجد الفاعل، لا في اللفظ ولا في التقدير، لم يوجد النصب)).[6] ورُدَّ مذهبه بأنّ الفاعل وحده لا يؤثر في المفعول من حيث

---

(1) ينظر: المقدمة الجزولية 79.

(2) ينظر: الإنصاف (م 11) 1 /80.

(3) ينظر: الإنصاف (م11) 1/78-79، والتبيين عن مذاهب النحويين 63، وشرح الرضي على الكافية 1/335، وشرح التصريح 1/463.

(4) القمر / 41.

(5) ينظر : الإنصاف (م 11) 1/80.

(6) التذييل والتكميل 6/7.

العمل، لأنّ الفاعل اسم، والأصلُ في الأسماء أنْ لا تعمل، فهو باقٍ على أصله في الاسمية[1].

ويبدو أنّ وقوع المفعول فضلة هو الذي أوجب النصب فيه، أي: إنّه قد انتصب لأنّه جاء بعد تمام الكلام واستيفاء الجملة ركني الإسناد، ويمكن أن يُقال ذلك في نصب المفعولات جميعها، وكون مجيء الاسم فضلة سبباً في نصبه هو ما يُفهَمُ من كلام الرضي على ألقاب الإعراب، إذ إنّه جعل النصبَ علَمَ الفضلة ثم استحسن - بناءً على ذلك - ما ذهب إليه أكثرُ الكوفيين من أنّ المفعول به انتصب بالفعل والفاعل معاً، قال:((إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صارَ فضلة)). [2] وبه وجّهَ أيضاً ما ذهب إليه هشام بن معاوية من أنّ الفاعل هو الناصب للمفعول به، فذكر أنّ هذا المذهب ((ليس ببعيدٍ، لأنّه جعلَ الفعلَ، وهو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاماً، فصار غيرُه من الأسماء فضلة)) [3]. و من النحويين مَن أشار إلى ذلك مع فضلات أُخَر، فقد نقل أبو حيان أنّ المستثنى بـ(إلاّ) انتصب عند النحويين المغاربة لأنّه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وأنّهم يرون ذلك أيضاً في نصب (غير) في الاستثناء [4]. وعلى ما ذُكِرَ علّلَ بعضُ المحدثين نصبَ الفضلات، إذ نصَّ غيرُ واحد منهم على أنّ خروجها عن نطاق الإسناد والإضافة هو السبب في نصبها[5]، وهو خلاصة ما أذهبُ إليه.

الخامسة: في تنازع فعلين معمولاً واحداً، وافق الجزولي البصريين في أنّ المختار إعمال الثاني مع جواز إعمال الأول أيضاً[6]، وحجةُ البصريين أنّ الفعلين

---

(1) ينظر: الإنصاف (م 11) 80/1.

(2) شرح الرضي على الكافية 50/1.

(3) المصدر نفسه 1/ 51.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 3 / 1541.

(5) ينظر: إحياء النحو 45، والنحو العربي – نقد وتوجيه 81.

(6) ينظر: المقدمة الجزولية 164.

إذا توجها نحو اسم بجهة المفعولية، ثم أُعمل الأول قبُحَ حذفُ الضمير العائد في الثاني، ففي قولكَ (رأيتُ رجلاً وأكرمتُه)، يقبح أن تقول: (لقيتُ رجلاً وأكرمتُ) بحذف الضمير، وبهذا يظهر أنّ العامل هو الثاني في قوله تعالى﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[1]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[2] وكذلك لأنّ الثاني أقرب إلى المفعول[3]. أمّا الكوفيون فيرون أنّ الأول أحقّ بالإعمال مع جواز إعمال الثاني، لأنّه لمّا ابتُدِئَ بالأول دلّ على الاهتمام به، فإذا أُعمِلَ غيره لزم الإعراض عنه، لبعد الاهتمام به، كما أنّ إعمال الأول هو الأصل، وإعمال الثاني مخالفة للأصل [4].

ويظهر من هذا أنّ الفريقين قد اتفقا على جواز إعمال الأول من الفعلين أو الثاني منهما في المفعول به، ولكنّ الخلاف بينهم في الأولى منهما بالعمل وقد جنّد كلٌّ فريق منهما أدلته القياسية لإثبات ما ذهب إليه، في حين أنّ توخي معاني النحو لهذا الأُسلوب النحوي أوفق في حلِّ هذا الخلاف، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((إننا لا نعتقد أنّ تعبيراً ههنا أولى من تعبير، وإنّما هو بحسب القصد والمعنى، والراجحُ في ما نرى أنّه ينبغي أن يُنظرَ إلى هذا الأُسلوب في ضوء قاعدتين:

1 - ما أعْملْتَه في الاسم الظاهر أهمُّ عندك ممّا أعْملتَه في ضميره، لأنّ الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

2 - ما ذكرْتَه وصرحْتَ به أهمُّ ممّا حذفتَه.

---

(1) الكهف / 96.

(2) الحاقة / 19 .

(3) ينظر: كتاب سيبويه 1/ 73 – 74، والمقتضب 4 / 72-74، والإنصاف(م13) 1/87- 92 وشرح المفصل 1 / 77 – 79، وشرح التسهيل 2 / 167، وشرح الرضي على الكافية 200/1.

(4) ينظر: الإنصاف (م13)1/83-87، وشرح الرضي على الكافية 200/1، وهمع الهوامع 137/3.

وإيضاحُ ذلك: أنّك تقول: (أغضبتُ وأهنتُ سعيداً) و (أغضبتُ وأهنتُه سعيداً)، والفرقُ بينهما أنّ الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة، ولذا جعلتَ لها الاسم وحذفتَ مفعول الأول، وأمّا في قولكَ (أغضبتُ وأهنتُه سعيداً) فإنَّ الاهتمام فيه بالإغضاب، لأنّكَ أعملتَه في الاسم الظاهر، وأمّا الإهانةُ فقد أعملتَها في ضميره، والاسمُ الظاهر أقوى من الضمير)) [1].

السادسة: ذهب البصريون - إلاّ الزجاج [2]- إلى أنّ العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو، وتابعهم في ذلك الجزولي [3]، واحتجّوا لذلك بأنّ الأصل في نحو (استوى الماءُ والخشبةَ): استوى الماءُ مع الخشبة، فلمّا أقاموا (الواو) مقام (مع) قويَ الفعلُ بالواو فتعدى إلى الاسم بعده فنصبه، كما تعدّى الفعل بالهمزة في نحو: أخرجتُ زيداً، وبالتضعيف في نحو: خرّجتُ زيداً وبحرف الجر في نحو: خرجتُ بزيدٍ [4] ومن هنا قيلَ: إنّ المفعول معه عند جمهور البصريين مفعول في المعنى، فمعنى (ما صنعتَ وأباكَ): ما صنعتَ بأبيكَ، ومعنى (جاء البردُ والطيالسةَ): جاء البردُ بالطيالسة [5].

وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بالصرف (أو الخلاف)، ويقصدون به: أنّ الاسم الثاني غيرُ مشارك للأول في إعرابه، لعدم المشاركة في العامل نفسه،

---

(1) معاني النحو 126/2.

(2) يرى الزجاج أن الناصب للمفعول معه فعل مضمر، فالتقدير في قولنا (ما صنعتَ وأباك): ما صنعتَ ولابستَ أباك، وحجتُه أنّ الواو فاصلة بين الفعل ومعموله، فلو عملتْ لنصبتْ ما بعدها مفعولاً به لا معه، ورُدَّ بأنّ مذهبه فيه إحالة من باب المفعول معه إلى باب المفعول به، لأنّ المنصوب بـ(لابسَ) في المثال مفعول به، ينظر: شرح التسهيل 249/2، وارتشاف الضرب 1484/3.

(3) ينظر: المقدمة الجزولية 260.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 297/1، والأصول في النحو1 209/1، والإنصاف (م30) 248/1 – 249.

(5) ينظر: شرح اللمحة البدرية 157/2، وشرح التصريح 1/ 531.

فقولنا: استوى الماءُ والخشبةَ، لا يصحّ أن يُقال فيه: استوى الماءُ واستوت الخشبة[1].

والراجحُ من هذين المذهبين مذهبُ البصريين الذي أيّدهم فيه الجزولي، لأنّ النصب على الخلاف مردود بأدلة معتبرة منها:

1 - أنّه مردود بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو: ما قام زيدٌ لكن عمرٌو، ويقوم زيدٌ لا عمرٌو، فما بعد (لكن، و لا) مخالفٌ لما قبله ولم يلزم من ذلك نصبه، فدلّ ذلك على أنّ الخلاف لا يكون موجباً للنصب[2].

2 - أنّه لو جاز نصب الثاني على الخلاف لجاز نصب الأول أيضاً، لأنّه مخالف للثاني[3].

3 - أنّ الخلاف من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني، وإنّما ثبتَ الرفع بها، كرفع المبتدأ بالابتداء، والفعل المضارع بالتجرّد[4].

السابعة: أيّد الجزولي البصريين في جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف، سواء أ كان صاحب الحال اسماً ظاهراً، نحو: (جاء زيدٌ راكباً) أم ضميراً، نحو:(جئتُ راكباً)، وعليه تقول:(راكباً جاء زيدٌ) و:(راكباً جئتُ). [5]

---

(1) ينظر: الإنصاف (م30) 248/1، وشرح المفصل 49/2، وشرح التسهيل 250/2، وارتشاف الضرب 1484/3.

(2) ينظر: الإنصاف (م30) 250/1، وشرح المفصل 49/2، وشرح التصريح 531/1، وحاشية الصبان 136/2.

(3) ينظر: شرح المفصل 49/2.

(4) ينظر: همع الهوامع239/3.

(5) ينظر: المقدمة الجزولية 90.

وحجةُ البصريين لذلك من السماع[1]، قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[2]، وقول العرب في المثل: (شتّى تؤوبُ الحَلَبة)[3]، وقول الشاعر[4]:

سريعاً يَهونُ الصَّعْبُ عند أُولي النُّهى ... إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا البأسا

واحتجّوا من القياس بـ ((أنّ الحال إذا كان العاملُ فيها فعلاً صحيحاً جازَ فيها كلُّ ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلاّ أنّها لا تكون إلاّ نكرة، وإنّما جازَ ذلك فيها، لأنّها مفعولةٌ، فكانت كغيرها ممّا ينتصبُ بالفعل، تقول: (جاء راكباً زيدٌ، كما تقول: ضربَ زيداً عمرٌو) و:(راكباً جاء زيدٌ، كما تقول: عمراً ضربَ زيدٌ)))[5].

وذهب الكوفيون إلى امتناع تقديم الحال على الفعل مع الاسم الظاهر وجوازه مع المضمر، واحتجّوا لمنع التقديم بأنّ الحال لو قُدِّمَ في نحو: (راكباً جاءَ زيدٌ) لأدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، إذ إنّ في (راكباً) ضميراً يعود على صاحب الحال الظاهر، (أي: زيد)، وهو ممّا لا يجوز عند النحويين[6].

ورُدّ مذهبهم بأن تقديم الحال على الاسم الظاهر لا يمنع منه ما ذكروا من أنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، لأنّ الحال ((وإنْ كانَ مقدماً في اللفظ

(1) ينظر: المقتضب 4/168-169، والأصول في النحو 1/217، والإنصاف (م31) 1/251 وشرح التسهيل 2/340 -342.

(2) القمر/ 7 .

(3) يضرب هذا المثل في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق وغير ذلك، ينظر: جمهرة الأمثال 1/541، ومجمع الأمثال 2/150.

(4) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل 2/342، والمساعد 2/24، وشفاء العليل 2/520.

(5) المقتضب 4/168 – 169.

(6) ينظر: الإنصاف (م31) 1/ 251، وشرح الرضي على الكافية 2/68، والمساعد 2/26.

إلاّ أنّه مؤخر في التقدير، و إذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم))[1]. وما مرَّ بنا من شواهد فصيحة استدلّ بها البصريون لرأيهم، يثبتُ صحة ما ذهبوا إليه.

الثامنة: يرى الجزولي أنّ الفعل الماضي لفظاً ومعنى لا يقع حالاً، إلاّ إذا اقترن بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة[2]، وهو مذهب البصريين - إلاّ الأخفش - وحجتُهم أنّ الفعل الماضي لا يدلُّ على الحال، فينبغي أنّ لا يقوم مقامه إلاّ إذا اقترن بـ(قد) لأنّها حينئذ تقرّبه من الحال[3]، في حين يرى الكوفيون - إلاّ الفرّاء[4] - أنّ الحال قد تأتي من فعل ماضٍ غير مقترن بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة، مستدلين لذلك بالسماع الذي وردَ به، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[5]، وقول أبي صخر الهذلي[6]:

وإنّي لتعروني لذكراكِ هِزّةٌ ... كما انتفضَ العُصفورُ بلّلهُ القطرُ

ولم تكن هذه المسألة موضع خلاف بين متقدمي النحويين فحسب، بل امتدّ الخلاف فيها ليقع بين متأخريهم، فاختار القول بالجواز قسم منهم،

---

(1) الإنصاف (م31) 251/1 .

(2) ينظر: المقدمة الجزولية 92.

(3) ينظر: المقتضب 123/4-125، والأصول في النحو 216/1، والإنصاف م (32) 254/1، وتنظر فيه أيضاً الحجج الأُخَر التي ذكرها أبو البركات الأنباري لكلّ من المذهبين.

(4) ينظر: معاني القران 24/1، وتابعه في وجوب (قد) أبو بكر بن الأنباري، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال 37-38.

(5) النساء / 90.

(6) البيت من شواهد: شرح أشعار الهذليين 957/1، والإنصاف (م32) 253/1، وشرح المفصل 67/2، والمقرب 179، وشرح التسهيل 372/2، وشرح الرضي على الكافية 87/2، وأوضح المسالك 227/2.

كالرضي وأبي حيان وابن عقيل والأُشموني (929هـ) [1]. وتابع آخرون القول بالمنع كالزمخشري والشلوبين وابن عصفور والأُبّذي [2].

ولمّا كان قد كثُرَ في فصيح الكلام وقوع الفعل الماضي حالاً مجرداً من(قد) كما نصّ على ذلك أبو حيان وابن عقيل [3]، ومن شواهده غير ما تقدّم قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾[4]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ﴾ [5]، وكانت القواعد النحوية والظواهر اللغوية عامّة إنّما تُشخّص وتُعيّن استناداً إلى كثرة السماع، فإنّ القول بالجواز في هذه المسألة هو المذهب الأرجح والأقوى.

التاسعة: في الجملة الواقعة حالاً وفعلها مضارع مثبت مقترن بواو العطف، اتفق الجزولي مع البصريين في أنّها لا تخلو من ضمير ظاهر بعد الواو نحو: جاء زيدٌ وهو يضحكُ.[6] وتأوّلوا ما رواه الأصمعي (216هـ) من قول العرب: (قمتُ وأصكُّ عينيه) [7] على إضمار مبتدأ، والتقدير: وأنا أصكُّ [8]، وحجتُهم لذلك أنّ الحال الجملة مؤول بالمفرد لأنّه الأصل في الحال، والفعل المضارع مقدّر ـ وحده ـ بالمفرد هنا، لأنّه محمول على اسم الفاعل، فإذا تقدّمته الواوُ كان بمنزلة تقدُّمها

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 86/2، وارتشاف الضرب1610/3، والبحر المحيط 330/3، والمساعد 47/2، وشرح الأشموني 258/1.

(2) ينظر: المفصل 82، والتوطئة 215، والمقرب 170 – 171، وشرح الجزولية للأبذي 110/2.

(3) ينظر: البحر المحيط 330/3، والمساعد 47/2.

(4) يوسف / 65.

(5) آل عمران / 168.

(6) ينظر: المقدمة الجزولية 91.

(7) ينظر: إصلاح المنطق 231، 249، والمباحث الكاملية 1 / 454، وشرح الجزولية للأبذي 116/2.

(8) ينظر: إصلاح المنطق 231، وشرح المقدمة الجزولية الكبير736/2، وشرح التسهيل 366/2.

على اسم الفاعل، وهو لا يجوز، فكما لا يصحّ أنْ تقول:(جاء زيدٌ وضاحكاً)، فلا يجوز:(جاءَ زيدٌ ويضحكُ)، وعلى هذا لا يجوز في الأصل دخول الواو في نحو:(قمتُ وأصكُّ عينيه)، لما فيه من عطف المفرد على الجملة، فلمّا دخلت الواو في هذا الأثر المسموع وغيره من الشواهد - وسترد - دلَّ ذلك على وجوب تقدير الضمير الظاهر (وهو: أنا) قبل الفعل المضارع، ليستقيم العطف، ويرتفع الإشكال ولا يحتاج إلى الاعتذار عن الواو معه، لأنّ المنصوب بها في عداد الجملة الاسمية التي يصح عطفها على الجملة قبلها بالواو أو من دونها[1]، وإنّما اختاروا تقدير المبتدأ بعد الواو والفعل المضارع خبراً عنه ((لأنّ البابَ الأكثرَ والطريقَ المَهْيَعَ مع المضارع تقدُّم الاسم عليه إذا وقعت جملتُه حالاً، فنقول: جاء زيدٌ وهو يضحكُ، وضربتُه وأنا أبكي، وما أشبهَ ذلك، فإذا كان معظمُ الباب هكذا حَمَلنا الاقلَّ - وهو عدم ظهور المبتدأ مع الواو - على ما هو الأكثر، فقدّرناه على القاعدة المستمرّة في حملِ ما خَفيَ على ما ظهرَ)).[2] على أنّ من البصريين من تأوّلَ قولهم: (قُمتُ وأصكُّ عينيه)، على أنّ الواو عاطفة، والمضارع مؤول بالماضي، فلا نحتاج إلى غيره أي: وصككتُ عينيه، فعُدلَ عن لفظ الماضي إلى المضارع قصد حكاية الحال الماضية.[3]

وإنّما حُملَ المضارع على الماضي في ذلك، لأنّ((الماضيَ قد كثُر فيه مصاحبةُ الواو، فدلّ على أنّ ذلك فيه أصلٌ، وأنّه غيرُ راجعٍ إلى غيره بخلاف المضارع، فإنّ قلة مصاحبته للواو دليلٌ على أنّ له أصلاً يرجعُ إليه)).[4] وتأول

(1) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2/ 736، وشرح الرضي على الكافية 85/2.

(2) المقاصد الشافية 500/3 - 501.

(3) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 736/2، والمقاصد الشافية 502/3، وشرح التصريح 613/1.

(4) المقاصد الشافية 502/3.

بعضُ البصريين نحو قول العرب:(قمتُ وأصكُّ عينيه) على أنّه قليل، أو ضرورة لا يقاس على أمثاله[1].

أمّا الكوفيون فجوّزوا وقوع الجملة التي فعلها مضارع مثبت حالاً، مع الضمير أو مع خلوّها منه، [2]واستدلوا بالسماع والقياس، فأمّا السماع فمنه - غير رواية الأصمعي - قول عنترة [3]:

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأقتلُ قومَها   زَعَماً لَعَمْرُ أبيكِ ليسَ بِمَزْعَمِ

وقول عبد الله بن همام السلولي [4]:

فلمّا خَشيتُ أظافيرَهُمْ   نَجَوْتُ وأرْهَنُهُم مالِكا

وأمّا القياس فاستدلّوا منه بأنّ الفعل الماضي إذا كان بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة يقع حالاً بالواو، أو من دونها، ولا يحتاج معه إلى تقدير ضمير ظاهر، مع أنّه في تأويل الحال المفرد، نحو: (جاء زيدٌ ضحكَ، وجاء زيدٌ وقد ضحكَ) والتقدير: جاء زيدٌ ضاحكاً، فكذلك نقول في المضارع [5].

وحجةُ الكوفيين في هذه المسألة أقوى، إذ لا داعي إلى التكلف الظاهر في حجج البصريين العقلية، فالسماعُ حاكمٌ على القياس في مثل هذا الاستعمال، ويشهد مع وروده وفصاحته على صحة مذهب الكوفيين.

(1) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير2/735، والمقرب171، وشرح التصريح1/613.

(2) ينظر: المباحث الكاملية 1/457، وشرح التصريح 1/613، وشرح الأشموني 1/256.

(3) ديوانه 187.

(4) البيت من شواهد: إصلاح المنطق 231، والمقرب 172، وشرح التسهيل 2/ 367، وشرح الألفية لابن الناظم 338، وشرح ابن عقيل 2/297، والمقاصد الشافية 3/ 499.

(5) ينظر: المقاصد الشافية 3/ 500.

العاشرة: مذهب البصريين، وأكثر النحويين ـ ومنهم الجزولي ـ : أنّ التمييز لا يكون إلاّ نكرة [1]، وأنّه قد التُزِمَ فيه التنكيرُ لأُمورٍ، منها:

1 - أنّ الغرض من الإتيان بالتمييز في الكلام بيانُ ما يقع فيه من إبهام، وذلك يحصل بالنكرة وهي أصلٌ فيه [2].

2 - أنّ التمييز يشبه الحال في أنّ كلاًّ واحدٍ منهما يُذكر للبيان ورفعِ الإبهام، فوجبَ أن يكون التمييز نكرةً، كما أنّ الحال نكرة [3].

3 - أنّ التمييز واحدٌ في معنى الجمع، لأنّكَ ((إذا قلتَ: عندي عشرون درهماً معناه:عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراكُ، فهو نكرة)) [4].

وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن يكون التمييز معرفة، فقد نُقِلَ عن الكسائي قوله: ((إذا أدخلتَ في العدد الألف واللام فأدخِلْها في العدد كلّه، فتقول: ما فَعَلَتْ الأحدَ العشرَ الألفَ الدرهمَ)) [5]. وقال الفرّاء بعد أن ذكرَ أنّه يجوز دخول التعريف على جزأي العدد المركب: ((وإن شئتَ أدخلتَ الألفَ واللامَ أيضاً في (الدرهم) الذي يخرجُ مفسراً فتقول: ما فَعَلَتْ الخمسةَ العشرَ الدرهمَ)) [6]. واستدلّوا من السماع بقول راشد بن شهاب اليشكري: [7]

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 205/1، والمقتضب 32/3، والأصول في النحو 223/1، والمقدمة الجزولية 222، والتسهيل 115، وهمع الهوامع 4 /72.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية 117/2.

(3) ينظر: أسرار العربية 199، وشرح المفصل 2/ 70.

(4) شرح المفصل 70/2.

(5) إصلاح المنطق 302.

(6) معاني القرآن 33/2.

(7) البيت من شواهد: شرح التسهيل386/2، وشرح ابن عقيل 182/1، وشفاء العليل 2/ 558، والمقاصد الشافية 566/1.

رَأيتُـــكَ لَمّـــا أنْ عَرَفْـــتَ وُجوهَنـــا صَدَدتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيسُ عن عمرِو

وقول الآخر:[1]

عَلامَ مُلِئتَ الرُّعْبَ والحربُ لم تَقِدْ لَظاها ولم تُستَعْمَلِ البيضُ والسُّمْرُ

وتأوّلَ البصريون (النفس والرعب) في البيتين بأنّ (أل) التعريف زائدة فيهما للضرورة الشعرية، فيكون تعريف التمييز هنا في اللفظ دون المعنى.[2]

ومذهب البصريين، ومَن تابعهم، في أنّ التمييز واجبُ التنكير أرجحُ، لأنّه الغالب فيه، إذ لم يرد معرفة إلاّ في تعبيرات قليلة، فضلاً عن قوة الحجج التي استدلّ بها البصريون.

الحادية عشرة: وافق الجزولي البصريين في أنّ الواو المعطوف بها الفعل المضارع على اسم ظاهر ليست هي الناصبة بنفسها، بل النصب بـ(أنْ) مضمرة جوازاً، نحو: (يُعجبني ضربُ زيدٍ وتبكي)، فالتقدير: وأنْ تبكي.[3] وحجتُهم أنّ الواو للتشريك في الإعراب والمعنى، لذا تعطف متحدي الجنس لا مُختلفَيهِ، فهي لا تعطف فعلاً على اسم، كما في المثال، بل يجب أن يُؤوّل الفعل بمصدرٍ حتى يوافق جنسه المعطوف عليه[4]، ومن شواهده قول ميسون بنت بحدل الكلبية[5]:

ولُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيني أحَبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشُّفوفِ

---

(1) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل 386/2، والمساعد 65/2، والمقاصد الشافية 567/1، وهمع الهوامع 4 / 72.

(2) ينظر: شرح التسهيل 2/ 386، والمساعد 2/ 65، وهمع الهوامع 4 / 72.

(3) ينظر: المقدمة الجزولية 37 -38.

(4) ينظر: الإنصاف (م75) 555/2.

(5) البيت من شواهد: كتاب سيبويه 45/3، والمقتضب 26/2، والجمل 87، وسر صناعة الاعراب273/1، وأمالي ابن الشجري 427/1، وشرح المفصل 25/7، والجنى الداني 157، وشرح التصريح 389/2.

وتقديره عند البصريين: وأن تقرَّ. أمّا الكوفيون فذهب بعضهم إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها، فلا يقدّرون شيئاً في البيت الشعري أو في المثال[1].

ورَدَّ ذلك البصريون بأنّ ((الأصل في الواو أن تكونَ حرفَ عطف، والأصلُ في حروف العطف أن لا تعمل، لأنّها لا تختصُّ، لأنّها تدخل تارةً على الاسم وتارةً على الفعل)) [2]، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ الفعل منصوب بالصرف (أو الخلاف)، وهم يعنون به هنا: ((أنْ تأتيَ بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّله حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطِفَ عليها)) [3]، وقد سبقَ الذكرُ بأنّ الصرف أو الخلاف مردود عند جمهور النحويين [4].

الثانية عشرة: أيّد الجزولي البصريين على أنّ الميم المشددة في (اللّهُمَّ) عوضٌ من (يا) النداء في (يا الله) فهو يقول: ((ولمّا لزمت الألفُ واللامُ في اسم الله تعالى قالوا في الأكثر (اللّهُمَّ) فعوّضوا في الآخِر)). [5] وحجةُ البصريين أنّهم لمّا لم يجدوا اجتماع (يا) النداء مع ميم (اللّهُمَّ) في القرآن الكريم، ووجدوا لفظ الجلالة (الله) مسبوقاً بـ(يا) إذا لم تذكر الميم في آخره، علموا أنّ الميم في آخر لفظ الجلالة بمنزلة(يا) في أوّله وأنّ ضمة الهاء في(اللهُم) بمنزلة ضمة الهاء في(يا اللهُ). [6] وذهب الكوفيون إلى أنّ(اللهُمَّ) أصله: (يا الله أُمَّنا بخير)، ثم حُذِفت جملة(أُمَّنا بخير) وجُعِلت الميم عوضاً منها، وحجتُهم أنّ ميم (اللهُمَّ) لو كانت

---

(1) ينظر: الإنصاف (م75) 555/2.

(2) المصدر نفسه 556/2.

(3) معاني القران – للفرّاء 34/1.

(4) ينظر: الإنصاف (م30) 250/1، و 217 من هذه الأطروحة.

(5) المقدمة الجزولية 189.

(6) ينظر: كتاب سيبويه 196/2، والمقتضب 239/4 – 242، والأصول في النحو 338/1، والجمل 164، وعلل النحو لابن الورّاق 423، والإنصاف (م47) 1 / 343 – 347، والإيضاح في شرح المفصل 290،289/1.

عوضاً من(يا) في(يا الله) لما جاز الجمع بينهما في قول أمية بن أبي الصلت أو أبي خراش الهذلي: [1]

إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا أقولُ يا اللّهُمّا يا اللّهُمّا

لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض منه، وأوّله البصريون على أنّه ضرورة [2]. ومذهب البصريين أرجح لما في مذهب الكوفيين من التكلف في إعمال القياس على ما شذَّ وندرَ من القريض.

ومن المحدثين من يرى أنّ (اللّهمَّ) أصلُه عبريّ، هو (ألوهيم)، ومعناها: (الآلهة) وهم يريدون به الواحد، وإنّما جمعوه للتعظيم [3]. وهذه الفُتيا لا تستقيم لأصحابها على إطلاقها، لأنّ أكثر الباحثين المحدثين أثبتوا أنّ العبرية فرع من العربية، فرُبَّما كانت (ألوهيم) العبرية في الأصل (اللّهُمَّ) العربية [4].

الثالثة عشرة: يرى الجزولي أنّ (الهاء) تُحذف من آخر المندوب وصلاً وتثبتُ وقفاً، فتقول:(وا زيدا وعمراه)، تسقط (الهاء) من الأول لاتصاله بالثاني وتثبتها في الثاني، لأنّكَ وقفتَ عليه[5]، وهو مذهب بصريّ [6]، والكوفيون يثبتونها وصلاً ووقفاً، فكأنّها عندهم وقفة خفيفة[7]، مستدلين لذلك بقول الشاعر[8]:

---

(1) الرجز سبق تخريجه، تنظر: 176 من هذه الأطروحة.

(2) ينظر: المقتضب 242/4، والتبصرة والتذكرة 356/1، والإنصاف (م47)1/ 347، والإيضاح في شرح المفصل 290/1، وشرح التسهيل 264/1، والمقاصد الشافية 5/ 292 – 294.

(3) ينظر: مدرسة الكوفة 223، و معاني النحو 4 / 279.

(4) ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية 118.

(5) ينظر: المقدمة الجزولية 201.

(6) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 2/ 130، وشرح الرضي على الكافية 1/ 419، وهمع الهوامع 3/ 71.

(7) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 130/2، وشرح الرضي على الكافية 420/1.

(8) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد: المقرب 203، وشرح ابن عقيل 285/3، والمقاصد الشافية 5 / 403، وهمع الهوامع 3 / 70.

ألا يـــــا عَمْـــــرُو عَمْـــــراهُ وعَمْـــــرُو بـــــنَ الـــــزُّبَيْراهُ

وأوّله البصريون على أنّه من إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة[1]، ومذهبهم هو الراجح، إذ إنّ شاهداً فرداً غيرَ منسوب لا يكفي لإثبات قاعدة نحوية عامة.

الرابعة عشرة: وافق الجزولي البصريين في ما شرطوا للاسم المراد ترخيمه من أنّه يجب أنّ يكون مفرداً، نحو: (حارث، وفاطمة)، فيقال:(يا حارُ، ويا فاطمُ) ،وعليه لا يجوز عندهم ترخيم ما كان مضافاً، نحو:(عبد الرحمن، و شمس الدين)[2] ، واحتجّوا له بأنّ الاسم المرخّم منادى في الأصل، و((النداءُ يؤثّرُ فيه البناء ويُغيِّره عمّا كان عليه قبل النداء،ألا ترى أنّه كان معرباً فصار مبنياً؟ فلمّا غيّره النداء عمّا كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم، لأنّه تغييرٌ، والتغييرُ يُؤنَسُ بالتغيير، فأمّا ما كان مضافاً فإنّ النداء لم يُؤثِّر فيه البناء ولم يُغيِّره عمّا كان عليه قبل النداء، ألا ترى أنّه معربٌ بعد النداء كما هو معربٌ قبل النداء))[3].

في حين ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه محتجين بأنّ الاستعمال قد وردَ به[4]، ومن ذلك حذف التاء من (آل عِكرِمة) في قول زهير:[5]

خُذوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكرِمَ واحْفَظوا أواصِرَنا والـرَّحْمُ بالغيـبِ تُـذكَرُ

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور2/ 130، والمقاصد الشافية 5/ 403، وهمع الهوامع 3/ 70.

(2) ينظر: المقدمة الجزولية 197.

(3) الإنصاف (م48) 350/1.

(4) ينظر: أسرار العربية 239 – 240، وشرح المفصل 20/2، والتسهيل 190، وشرح الرضي على الكافية 395/1.

(5) ديوانه 31.

وحذف التاء أيضاً من (أبي عُروة) في قول الشاعر[1]:

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدعوهُ داعي ميتةٍ فَيُجيبُ

والحذفُ في هذين البيتين محمولٌ عند البصريين على الترخيم في غير النداء ضرورة [2]. والفصلُ في هذه المسألة يستدعي معرفة الغرض من الترخيم، قال أبو البركات الأنباري: ((إنْ قالَ قائلٌ: ما الترخيمُ؟ قيلَ: حذفُ آخرِ الاسم في النداء، فإنْ قيلَ: فلمَ خُصّ الترخيم في النداء؟ قيلَ: لكثرة دَوْرِهِ في الكلام، فحُذِفَ طلباً للتخفيف، وهو بابُ تغييرٍ)) [3].

وقال الرضي: ((إنّما كَثُرَ الترخيمُ في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له، فقُصِدَ بسرعة الفراغ من النداء الإفضاءُ إلى المقصود بحذف آخره اعتباطاً)) [4].

وإذا كان ترخيم المنادى يُؤدّي مثل هذه الأغراض، فليس ثمة ما يمنع من أن يُرخَّم المنادى المضاف، شأنُه في ذلك شأنُ المنادى المفرد، ولا يمنع من ذلك ما ذكره البصريون من أنّ الترخيم إنّما سوّغه تغيير النداء، والنداء لم يغيِّر المضاف، فلا مانع في ذلك ما دام الترخيم يؤدي الغرض الذي يبتغيه المتكلم، فضلاً عن أنّ غرض التخفيف الذي ذكروه للترخيم، يستدعي أن يكون ترخيم المضاف أولى من غيره، لطول المضاف والمضاف إليه، ولا شكّ في أنّ الطول أدعى إلى التخفيف.

---

(1) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد: أسرار العربية 239، وشرح الرضي على الكافية 396/1، وشرح التصريح 252/2، وخزانة الأدب 336/2.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 269/2 – 271، والأصول في النحو 359/1، وأسرار العربية 240.

(3) أسرار العربية 236.

(4) شرح الرضي على الكافية 394/1.

الخامسة عشرة: أيّد الجزولي البصريين في أنّ (كي)، سواء أ دخلت عليها اللام أم لم تدخل عليها، تنصب الفعل المضارع بنفسها، لا بتقدير (أنْ) نحو:(جئتُ كي أتعلمَ) و:(جئتُ لكي أتعلمَ) [1]، وحجتُهم أنّ (كي) في الجملة الأولى بمعنى (أنْ) فلا حاجة إلى تقدير (أن) ناصبة للفعل، وأنّها في الثانية مصدرية لا تعليلية، فتقدير الكلام فيها: جئتُ للتعلمِ، ولا يجوز أن يكون تقديره: جئتُ لكي أنْ أتعلمَ، لأنّ الجارَّ لا يدخل على الجارِّ [2].

أمّا الكوفيون فيرون أنّ (كي) في الحالتين تنصب الفعل بإضمار (أنْ) [3] مستدلين لذلك بظهور (أنْ) بعدها في قول جميل بثينة [4]:

فَقالتْ أ كلَّ الناسِ أصبَحْتَ مانِحاً لِسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا

وأوّل البصريون البيت على أنّ (أنْ) هنا زائدة للتوكيد، كما زيدتْ (أنْ) بعد (لمّا) التوقيتية، في نحو قولنا: (لمّا أنْ قام زيدٌ قُمتُ) [5].

والتكلُّفُ ظاهرٌ في مذهب الكوفيين، اذ لا فائدة من تقدير (أنْ) بعد (كي) مادامت (كي) تصلح للنصب بتقدير (أنْ).

وهناك مسائل أُخَر وافق فيها الجزولي البصريين، أعرضتُ عن ذكرها خشية الإطالة[6].

---

(1) ينظر: المقدمة الجزولية 37.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 35/1 – 36، وشرح المفصل 9/ 14، 16، وشرح الجمل لابن عصفور 2/ 141، وشرح الكافية الشافية 1/ 782، وأوضح المسالك 3/ 11.

(3) ينظر: شرح المفصل 15/9، وشرح الجمل لابن عصفور 141/2.

(4) ديوانه 125.

(5) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 2 / 141.

(6) ينظر مثلاً: المقدمة الجزولية 8، 28، 37، 44، 50، 52، 55، 60، 72، 74، 85، 100، 102 120، 159، 184.

مع الكوفيين

لم يتابع الجزولي الكوفيين إلاّ في بضع مسائل نحوية، هي:

الأولى: وافق الكوفيين في أنّ إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لا بالحركات المقدرة فيها، مخالفاً بذلك الخليل وسيبويه وجمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أنّها معربة بحركات مقدّرة في الألف والواو رفعاً، وفي الياء نصباً وجراً. وقد مضت المسألة مفصّلة في فصل الآراء التي وافق فيها غيره[1].

الثانية: ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل يجوز تذكيره وتأنيثه، إذا كان الفاعل جمع مذكر سالماً، فنقول: (قام الزيدون وقامت الزيدون)، فالتذكير على الأصل والتأنيث على التأويل بالجماعة، كما كان ذلك في جمع التكسير[2]، ولم يؤيدهم في رأيهم هذا إلاّ الجزولي [3]، أمّا البصريون فلا يجيزون في مثل هذا إلاّ التذكير مستدلين بما يأتي:

1 - أنّه محمول على نظيره (جمع المؤنث السالم)، فكما لا يجوز في الجمع المؤنث إلاّ التأنيث، فنقول: (جاءتِ المسلماتُ)، فكذلك لا يجوز في جمع المذكرين إلاّ التذكير، نقول: (جاء المسلمون) [4].

2 - أنّ المفرد قد سلمَ في جمع المذكر السالم، فوجبَ أن يُحمَلَ الجمعُ على مفرده في حكم التذكير والتأنيث، فكما نقول:(جاء زيدٌ)، ولا

---

(1) تنظر: 156.155 من هذه الأطروحة.

(2) ينظر: المباحث الكاملية 1/ 241، وشرح الرضي على الكافية 304/4، والتذييل والتكميل 6 / 200.

(3) ينظر: المقدمة الجزولية 50، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 580/2، والتذييل والتكميل 200/6.

(4) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2 /580، والمقاصد الشافية 2/ 584.

يجوز: (جاءتْ زيدٌ) فكذلك يجب أن نقول: (جاء الزيدون)، ولا يجوز: (جاءت الزيدون)[1] .

قال السهيلي: ((فإنْ كان الجمعُ مُسَلَّماً، فلا بُدَّ من التذكير، لسلامة لفظ الواحد، فلا تقول:(قالت الكافرون)، لأنّ اللفظ بحاله لم يتغير بطروء الجمع عليه))[2] .

ومذهب البصريين في هذه المسألة أحقُّ أنْ يُتَّبَعَ، إذ لم يرد سماعٌ صحيحٌ بما قاله الكوفيون، فالأولى التزامُ الأصل وهو التذكير[3]، فضلاً عن أنّ القياس يأبى مذهب الكوفيين، إذ لا يصح تأويل جمع المذكرين هنا بالجماعة، لسلامة مفرده، لأنّهم إنّما أوّلوه بالجماعة في جمع التكسير، في نحو: (قام الهنودُ، وقامت الهنودُ)، لأنّ المفرد فيه لم يسلمْ، فَشابَهَ بذلك المؤنث غير اللفظي، ((فجازَ أن يعاملَ معاملةَ الجماعة والجمع، والجماعةُ - من حيث هي جماعةٌ - لا يُنسبُ إليها تأنيثٌ حقيقي ولا تذكيرٌ حقيقي))[4].

الثالثة: ذهب الكوفيون إلى أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض[5] مستدلين بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيَ إِلَى اللَّهِ﴾[6]، في أنّ (إلى) هنا بمعنى (مع)[7]

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل 6 /200.

(2) نتائج الفكر 169.

(3) ينظر: التذييل والتكميل 6/ 201، والمقاصد الشافية 2/ 584.

(4) المقاصد الشافية 583/2.

(5) ينظر: الخصائص 263/3، ومغني اللبيب 104/1، وهمع الهوامع 4/ 154.

(6) آل عمران / 52، والآية بلفظها في (الصف / 14).

(7) ينظر: الخصائص3/ 263.

وبقوله ـ عزّ وجلّ : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [1]، في أنّ (في) هنا بمعنى (على).[2]

وذهب البصريون إلى أنّ حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض.[3] وأمّا الجزولي فأيّد مذهب الكوفيين، إذ قال: (((إلى): تكون لانتهاء الغاية ويدخلُها معنى (مع). و(في): للوعاء، ويدخلُها معنى (على)))[4].

وأرى أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الراجح، لأنّ عدم إبدال حرف جر من حرف جر آخر، مع إمكان حملِ معنى الآية على وجهٍ مقبولٍ أولى، فضلاً عن أنّ القول بأنّ(إلى) على أصلها في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أنسبُ لأنّه أبلغُ في المعنى، لأنّكَ لو قلتَ:مَن ينصرني مع فلانٍ، لم يدلّ على أنّ فلاناً وحدَه يكفي لنصركَ[5] وقيل:(إلى الله)متعلق بمحذوف حالاً من الياء، أي من أنصاري ذاهباً إلى الله، ملتجئاً إليه، بمعنى:مَنْ ينصرني في حال كوني ذاهباً إلى الله، فنصرةُ الله هنا هي انتهاء الغاية. [6]

وأمّا في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ ، فإنّ شدة العذاب وبشاعة الصلب من خلال شدِّ وثاق المصلوب شداً عنيفاً حتى يختلط لحمُه ودمُه بجذع النخلة، فيكون المصلوب كأنّه جزء من الجذع، ثم طول مدّة الصلب ممّا يجعل(جذوع النخل) مستقراً ومكاناً للمصلوبين، وهو أبلغ في التهديد والوعيد. فـ (في) هنا على أصلها للوعاء، لأنّ الجذع مكانٌ للمصلوب، والمكانُ وعاءٌ للتمكّن

(1) طه /71.

(2) ينظر: الخصائص 3/ 263.

(3) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها، والتوطئة 244 – 245.

(4) المقدمة الجزولية 125.

(5) ينظر: همع الهوامع 155/4.

(6) ينظر: الكشاف 432/1، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 820/2، وهمع الهوامع 155/4.

فيه[1]، يقول الدكتور عائد كريم الحريزي في التفريق بين معنى(في) و(على) في الآية الكريمة: ((أي: يشدّهم شداً قوياً محكماً تكون أجسادهم كأنّها داخلة في جذوع النخل، ولو أخذتَ عوداً وربطتَه بإحكامٍ حول إصبعك لرأيتَ أثَرَهُ في الجلد وكأنّه قد دخل فيه.ولو قال سبحانه: (على جذوع النخل) لكان ربطاً مجرداً يخلو من معنى عنفِ الربط وتمكّنِهِ)) [2]، ومع ما ذُكر فلا حاجة بنا إلى تقدير حرف بدل (في).

الرابعة: ذهب الجزولي إلى أنّ إضافة اسم التفضيل إلى ما بعده، مراداً فيه معنى (مِن) إضافة غير محضة، معناها معنى الانفصال، ولا فائدة لها إلاّ تخفيف اللفظ[3]، موافقاً في ذلك الكوفيين، ومَن تابعهم[4]، واستدلّوا لذلك بما يأتي:

1 - أنّ اسم التفضيل معناه معنى الفعل، كسائر المشتقات، فوجبَ أنّ تكون إضافته إضافة غير محضة، كإضافتها[5] .

2 - أنّ اسم التفضيل في نحو قولنا: (هذا زيدٌ أفضلُ الناس)، مضافٌ إلى جماعة (أي: الناس) هو أحدها، وإلاّ لزمَ منه إضافة الشيء إلى نفسه، إذ هو بمعنى الجماعة المضاف إليها، وإضافةُ الشيء إلى نفسه

(1) ينظر: الكشاف76/3، التوطئة 244، وقيل: إنّ فرعون حفرَ جذوع النخل وصلب السحرة فيها حتى ماتوا جوعاً وعطشاً، ينظر: روح المعاني 209/16.

(2) في ـ في القرآن الكريم 633: (بحث) للدكتور عائد كريم علوان الحريزي، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الثامن عشر، طرابلس، ليبيا، 2001م.

(3) ينظر: المقدمة الجزولية 131.

(4) ينظر: الإيضاح العضدي 269 – 270، والمقتصد في شرح الإيضاح 884/2، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 2/ 844، وشرح الرضي على الكافية 314/2، وارتشاف الضرب 1805/4.

(5) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 72.71/2.

لا تُعرِّف المضافَ ولا تُخصِّصه، فوجبَ أن تكون إضافته غير محضة[1].

أمّا البصريون، فذهبوا إلى أنّ إضافة اسم التفضيل إضافة محضة، واستدلّوا لذلك بما يأتي:

1 - أنّه لم يُسمَعْ عن العرب وقوع اسم التفضيل المضاف إلى معرفة نعتاً إلاّ لمعرفة، ولا منعوتاً إلاّ بمعرفة، ولم يقع بعد (رُبَّ) ولا (أل)، ولم يقع تمييزاً، ولا حالاً. ويعضده ما ذكره سيبويه: أنّكَ لو قلتَ: (هذا زيدٌ أسودَ الناس) لم يجزْ، لأنّ الحال لا تكون إلاّ نكرة[2]. ولو كانت إضافته غيرَ محضة لكان نكرة، ولم يمتنع وقوعه في هذه المواضع، كما في اسم الفاعل واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة[3].

2 - أنّ ما استدلّ به الكوفيون من أنّ إضافة اسم التفضيل لو كانت محضة، للزم منها إضافة الشيء إلى نفسه، غير صحيح، ((لأنّكَ لم تُفضِّلْهُ على جميع أجزاء المضاف إليه، بل على ما بقي من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضَّل منه، فالإضافةُ في هذا المعنى بتقدير اللام، كما في قولكَ: بعض القوم، وثلثهم، وجزؤهم، وأحَدُهم))[4].

ولعلّ مذهب البصريين أصحُّ في هذه المسألة، لأنّ الإضافة غير المحضة شرطها أنْ يقع العامل موقع الفعل، وأنْ يعمل في ما بعده الرفع أو النصب، وهذا

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 2/69-70، وهمع الهوامع 4/272،273.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 2/113.

(3) ينظر: المقاصد الشافية 4/29، وهمع الهوامع 4/273.

(4) شرح الرضي على الكافية 2/ 315 – 316.

مُلاحَظ في المشتقات المذكورة، أمّا اسم التفضيل فبخلاف ذلك، فهو لا يعمل في ما بعده الرفع إلاّ نادراً [1]، فلا يُترجَّح أن تكونَ إضافتُه إضافةً غير محضة .

الخامسة: ذهب الكوفيون إلى إجازة الإعراب والبناء في أسماء الزمان المبهمة المضافة إلى الجمل المصدَّرة بفعلٍ متصرفٍ، سواء أ كان الفعل ماضياً أم مضارعاً[2]، واستدلّوا لبناء الظرف مع المضارع بقراءة مَن قرأ: **((هذا يومَ ينفعُ الصادقين صدقُهم))**[3] ، وبقول أبي صخر الهذلي[4] :

إذا قُلْتُ هذا حينَ أسْلو يَهيجُني نسيمُ الصَّبا من حيثُ يَطلُعُ الفَجْرُ

وبقول الآخر[5] :

لأجْتَذِبَنْ عَنهُنّ قلبي تَحلُّما على حينَ يَسْتَصبينَ كلَّ حَليمِ

واستدلّوا لبناء الظرف مع الفعل الماضي بقول النابغة الذبياني[6] :

على حينَ عاتبْتُ المَشيبَ على الصِّبا وقُلتُ ألمّا أصْحُ والشيبُ وازِعُ ؟

---

(1) يعمل اسم التفضيل عمل الفعل فيرفع فاعلاً في مسألة واحدة، تُعرف عند النحويين بمسألة الكحل، ينظر فيها: كتاب سيبويه 31/2- 32، والأصول في النحو 30/2، والتبصرة والتذكرة 180/1.

(2) ينظر: معاني القرآن – للفرّاء 326/1 – 327، والأصول في النحو 11/2، وأمالي ابن الشجري386385/2، وشرح التسهيل 255/3- 257، وارتشاف الضرب 4/ 1828 – 1829.

(3) المائدة / 119، قرأ نافع وابن محيصن بفتح (يومَ)، وقرأ الجمهور (يومُ) بضم الميم، ينظر: البحر المحيط 67/4، والنشر 289/2.

(4) البيت من شواهد: الكامل في اللغة والأدب 50/2، وشرح التسهيل 256/3، ومغني اللبيب 672/2.

(5) البيت لا يعرف قائله وهو من شواهد: شرح التسهيل 255/3، وأوضح المسالك 135/3، والمساعد 355/2، وهمع الهوامع 230/3، وخزانة الأدب230/3.

(6) ديوانه 51.

وتابعهم في ذلك الجزولي بقوله في باب (البناء): ((والقسمُ الآخرُ ما أُضيفَ إلى الجمل من أسماء الزمان، وليس هذا الأخيرُ بواجبِ البناء)) [1]، وإنّما كان بناء هذه الأسماء مع الأفعال الماضية والمضارعة عارضاً ـ كما ذكره الجزولي ـ لأنّ الغرض من الإضافة أن تخصص المضاف أو أن تُعرِّفه، والفعلُ لا يُعرِّف ما يُضاف إليه ولا يُخصِّصُه، لأنّه في أعلى مراتب التنكير، والملكية فيه تستحيل [2] لذا لم يعدّ الجزولي بناء هذه الأسماء بناءً أصلياً واجباً، حملاً على أصلها من الإعراب.

أمّا البصريون فيرون أنّ الظرف المبهم إذا أُضيفَ إلى ماضٍ جاز فيه الإعراب والبناء، وإذا أُضيفَ إلى مضارع تَحتَّمَ الإعرابُ، ودليلُهم لذلك أنّ الظرف المضاف إنّما يكتسب البناء من المضاف إليه المبني، والفعلُ المضارع معربٌ، فلا يجوز معه في الظرف إلاّ الإعراب[3]. وقياسُهم مردودٌ بالسماع الفصيح، الذي استدلّ به الكوفيون.

مصطلحاته

يستند الباحثون للكشف عن المذهب النحوي لعالمٍ ما إلى دراسة المصطلحات النحوية التي يستعملها، أمّا الجزولي فلم يكن ـ في استعماله للمصطلح النحوي ـ منحازاً إلى طائفة البصريين أو إلى طائفة الكوفيين، بل اتخذ سبيلاً وسطاً، فكان يستعمل المصطلحات البصرية إلى جنب المصطلحات الكوفية في آنٍ واحدٍ، من ذلك استعمالُه (الجرّ) تارة[4] و(الخفض) تارة أُخرى[5]،

(1) المقدمة الجزولية 240.

(2) ينظر: أمالي ابن الشجري 2/ 385 – 386.

(3) ينظر: كتاب سيبويه 117/3، والمقتضب 53/2، والأصول في النحو 11/2، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 1037/3 – 1038، وشرح التسهيل 261/3، وارتشاف الضرب 1829/4، والمساعد 356.355/2، وهمع الهوامع 231/3.

(4) ينظر: المقدمة الجزولية 22، 30، 32، 122، 132، 134، 137.

(5) ينظر: المصدر نفسه 28، 31، 32.

والمشهور أنّ الجرّ مصطلح بصريّ وأنّ الخفض مصطلح كوفيّ، [1] وفي بعض الأحيان نجده في المسألة الواحدة يذكر الجرّ، ثم يُعبِّر عنه بالخفض [2].

واستعمل الجزولي أيضاً (التمييز) - وهو مصطلح بصريّ [3] - في مواضع من كتابه [4]، و(التفسير) - وهو مصطلح كوفيّ [5] - في بعض المواضع [6] واستعمل مصطلح (لا النافية للجنس) [7]، وما يقابله عند الكوفيين [8] وهو (لا التبرئة) [9].

ثم إنّه قد يجمع بين المصطلح البصريّ والمصطلح الكوفيّ في عنوان الباب النحوي الذي يدرسه، نحو: ((باب ضمير الفصل ويُسمّى العماد)) [10].

ولا غرابةَ في أنّ الجزولي استعمل المصطلح الكوفيّ مع ميله الظاهر إلى البصريين ((ذلكَ لأنّ كثيراً من المصطلحات الكوفية كانت قد شاعت في بيئات الدرس، فلم يكنْ من السهل تجاهلُها والإضرابُ عنها)) [11].

---

(1) ينظر: شرح المفصل 7/8.

(2) ينظر: المقدمة الجزولية 137.

(3) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 164.

(4) ينظر: المقدمة الجزولية 173، 222، 224.

(5) ينظر: المصطلح النحوي 165.

(6) ينظر: المقدمة الجزولية 160، 162، 173.

(7) ينظر: المصدر نفسه 218.

(8) ينظر: المصطلح النحوي 172 .

(9) ينظر: المقدمة الجزولية 184.

(10) المصدر نفسه 118، يقول ابن يعيش: ((الفصلُ من عبارات البصريين... والعمادُ من عبارات الكوفيين)) شرح المفصل 110/3.

(11) الدرس النحوي في بغداد 130.

ثانياً: أثره في الدراسات النحوية

يشتمل هذا المبحث على أثر الجزولي في الدراسات النحوية التي جاءتْ بعده وما كان لآرائه من صدًى واسع في كتب النحويين، وضربتُ صفحاً عن تأثره بمَنْ سَبَقَهُ في هذا المضمار، خلافاً لعادة الباحثين في هذا الشأن، وذلك أنّه ما مِن عالمٍ مِن متقدمي النحويين أو متأخريهم لم يتأثّر بسابقيه، ويأخذ عنهم وينقل أقوالهم.

إنّ الجزولي عَلَمٌ بارزٌ من أعلام العربية، وقد حظي كتابه (القانون) بعناية كبيرة في المشرق والمغرب، وقد سبقت الإشارة إلى كثرة الشروح التي تناولتْ مادته وبسطت قوانينه ووضحت مضامينه، حتى وصل عددها إلى خمسة وعشرين شرحاً، فضلاً عن مختصرٍ واحدٍ له، ومنظومتين[1]، ممّا يدلُّ على الأثر الكبير للجزولي وكتابه في حركة التأليف النحوي.

ثمّ نجد اسم الجزولي يتردّد كثيراً في كتب النحويين، فـ (شرح الرضي على الكافية) للرضي الاستراباذي، تُذكر فيه آراء الجزولي النحوية بكثرة [2]. و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان الأندلسي يتردد فيه ذكر الجزولي كثيراً، فقد نقل أبو حيان قسماً كبيراً من آرائه النحوية وكان دائباً على مناقشتها، وكشف صحيحها من سقيمها[3].

---

(1) تنظر: 37.34 من هذه الأطروحة.

(2) ينظر: 1/ 144، 165، 169، 170، 215، 289.

2/ 31، 232،233.

3/ 76، 111، 195، 197، 198، 206، 217، 252، 303.

4 / 309، 392، 393.

5/ 61، 175، 217، 227، 265.

6/ 41، 42، 55، 56، 80، 108، 161.

(3) ينظر: 2/ 570، 924، 956، 966، 1002.

وفي (المقاصد الشافية) لأبي إسحاق الشاطبي انتشرت آراء الجزولي النحوية في صفحات كثيرة منه[1] . وفي (همع الهوامع) نقل السيوطي عنه آراءً نحوية كثيرة، فكان اسم الجزولي من الأسماء البارزة فيه[2].

وفي خضم المشاركة الواسعة لهذا العالم في كتب المتأخرين، والنقول الكثيرة عنه، أحاولُ أن أُقدِّمَ صورةً موجزةً عن أثره في دراسات لاحقيه من خلال ما نُقِلَ من آرائه في هذه الكتب، وفي ما يأتي ذكرٌ لأسماء العلماء الذين نقلوا أقوال الجزولي وكتبهم التي ضمّت هذه الأقوال:

1 - ابن عصفور: في كتابه (شرح جمل الزجاجي ـ الكبير) [3].

2 - ابن مالك: في كتابيه (شرح التسهيل) [4]، (وشرح الكافية الشافية) [5]

=

3/1050، 1147، 1329، 1348، 1349، 1350، 1361، 1386، 1610.

4/1623، 1743، 1996، 2032، 2136، 2164.

5/ 2356 .

(1) ينظر: 1/34، 74، 95، 139، 198، 283، 479 .

2/ 37، 62، 248، 323، 515، 584، 586، 608، 609.

3/ 59، 141، 279، 296، 517، 634، 684.

4 / 312، 422، 438، 521.

5 / 132، 134، 234، 237، 641. 6/85.

(2) ينظر: 1/ 146، 148، 164، 224، 275، 284

2 / 34، 70، 203، 248، 259، 264.

3/ 24، 35، 107، 131، 134.

4/ 49، 179، 183، 272، 331.

5/ 101، 152، 301.

(3) ينظر: 2/82.

(4) ينظر: 1/ 380، 2/13، 70، 138، 199.

(5) ينظر: 1/357، 3 / 1774.

3 - رضي الدين الاستراباذي: في (شرحه على الكافية) [1].

4 - ابن أبي الربيع: في (شرحه على جمل الزجاجي) [2].

5 - ابن عبد النور المالقي: في كتابه (رصف المباني في شرح حروف المعاني) [3].

6 - أبو حيان الأندلسي: وهو أكثر من نقل أقوال الجزولي في كتابيه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) [4]، و(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) [5].

7 - حسن بن قاسم المرادي: في كتبه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) [6]، و(شرح التسهيل) [7] ، و(الجنى الداني في حروف المعاني) [8].

---

(1) سبقت الإشارة إلى ذلك.

(2) ينظر: 1 / 185، 2 / 201، 582، 767.

(3) ينظر: 100 ، 176.

(4) سبقت الإشارة إلى ذلك.

(5) ينظر: 1/ 38، 46، 52، 102.

2/ 182، 183، 187، 294، 321، 322.

3/ 22، 233، 343.

4 / 165، 305.

5/ 34، 183، 241، 304.

6/ 251، 283، 286، 301، 330.

7/ 148، 163، 237، 260.

(6) ينظر: 2/ 142، 235، 369.

(7) ينظر: 413، 423، 474.

(8) ينظر: 81، 196، 267، 581، 583.

8 - ابن هشام الأنصاري: في كتابيه (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)[1] و(شرح اللمحة البدرية في علم العربية)[2].

9 - ابن عقيل: في (شرحه على ألفية ابن مالك)[3] وكتابه (المساعد على تسهيل الفوائد)[4].

10 - محمد بن عيسى السلسيلي (770هـ): في كتابه (شفاء العليل في إيضاح التسهيل)[5].

11 - أبو إسحاق الشاطبي: في كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)[6].

12 - خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ): في كتابه (شرح التصريح على التوضيح)[7].

13 - جلال الدين السيوطي: في كتابيه (الأشباه والنظائر في النحو)[8]، و (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)[9].

14 - علي بن محمد الأشموني: في شرحه المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)[10].

---

(1) ينظر: 225، 415.

(2) ينظر: 2/ 150 -151.

(3) ينظر: 2 / 104، 187.

(4) ينظر: 2/ 482، 571.

(5) ينظر: 1/ 107، 419.

(6) سبقت الإشارة إلى ذلك.

(7) ينظر: 1/ 353، 373، 389، 412، 419، 430، 433، 455، 513، 621، 679. 2/ 112، 196، 352، 396، 510.

(8) ينظر: 1/ 360 2/ 234، 235، 245، 287، 374 3 / 50، 109، 223.

(9) سبقت الإشارة إلى ذلك.

(10) ينظر: 1/ 76، 77 2/ 393، 481.

15 - عبد القادر البغدادي (1093هـ): في كتابه (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) [1].

16 - محمد بن مصطفى الخضري (1287 هـ): في (حاشيته على شرح ابن عقيل) [2].

وأرى أن هذا المبحث لا تتمّ فائدتُه إلاّ بعرض جملة من المسائل التي نقلتها كتب المتأخرين عن الجزولي، وأبدأُ أولاً بكتاب (شرح الرضي على الكافية) لكونه من أكثر الكتب نقلاً لأقوال الجزولي، مشيراً إلى مواضع ورود المسألة نفسها في الكتب الأُخَر، ذاكراً ما زادته تلك الكتب من الآراء، ولم يذكرها الرضي الاستراباذي، مرتباً المسائل بحسب ورودها في الكتب:

شرح الرضي على الكافية

المسألة الأولى: نقل الرضي رأيَ الجزولي في منع نيابة((المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار، كما في: ❖ أمَرْتُكَ الخيرَ ❖)) [3] وذكرَ له هذا الرأي أيضاً عبد القادر البغدادي [4].

المسألة الثانية: في شروط إعمال المفعول له، نقل رأي الجزولي أنّه ((إذا انجرّ باللام وجبَ تعريفُه، فلا يُقالُ: جئتُ لإكرامٍ لكَ)) [5]، وقد ذكرَ هذا

---

(1) ينظر: 1/ 339   6 / 76   10 / 427.

(2) ينظر: 1/ 377، 442.

(3) 1/ 215، وينظر: المقدمة الجزولية 142، والشاهد المذكور قطعة من بيت لعمرو بن معد يكرب، وتمامه:

أمرتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ   فقد تَرَكتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

والشاهد فيه: نصب (الخير) على نزع الخافض، والتقدير: أمرتُكَ بالخير، وهو لا يصلح للنيابة عن الفاعل عند الجزولي مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف حرف الجر، والبيت من شواهد: كتاب سيبويه 37/1، والمقتضب 320/2، وشرح المفصل 8/ 50.

(4) ينظر: خزانة الأدب 1/ 339.

(5) 2/31-32، وينظر: المقدمة الجزولية 262.

الرأي له أيضاً أبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، وخالد الأزهري والسيوطي [1].

المسألة الثالثة: نقل عنه أنّ همزة الاستفهام مع (لا) النافية للجنس، إذا قُصِد بها التمني، لا تُغيِّر من أحكام (لا) شيئاً، متابعاً في ذلك المازني والمبرد قال الرضي: ((واختار المصنِّف والجزولي مذهبهما)) [2]، وممّن نقل هذه المسألة أيضاً أبو حيان، وابن هشام [3].

المسألة الرابعة: في الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي، وترتيبها، قال الرضي: ((قالوا: أجْمَعُ أكْتَعُ أبْصعُ أبْتعُ، وكذا ذكرَ الجزولي. والزمخشريُّ قدّم (أبتع) على (أبصع)، وتَبِعَهُ المصنِّفُ)) [4].

المسألة الخامسة: في حذفِ إحدى النونين مع الأفعال الخمسة، نقل مذهبَ الجزولي، فقال: ((مذهبُ مَن قالَ: المحذوفُ نونُ الوقاية، كالجزولي، لأنّ الثقل جاءَ منها، لا مِن نون الإعراب)) [5].

المسألة السادسة: بيّن الرضي أنّ ابن الحاجب تابعَ الجزولي في إجازة حذف نون الوقاية من (لدُنْ)، قال: ((كان حقُّ(لدنْ) أن يذكره المصنِّفُ إمّا مع الماضي،

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 3 / 1386، والتذييل والتكميل 3/ 279، وشرح التسهيل للمرادي 474، وشرح ابن عقيل 2/ 187، والمقاصد الشافية 3/ 279، وشرح التصريح 513/1، وهمع الهوامع 3/ 134.

(2) 232/2، ويقصد الرضي بـ (المصنِّف) ابن الحاجب، لأنّ الرضي يشرح كتابه (الكافية)، والرأي المذكور للجزولي في المقدمة الجزولية 219.

(3) ينظر: التذييل والتكميل 5/ 304، وتخليص الشواهد 414 – 415.

(4) 3/ 111، وينظر: المقدمة الجزولية 74.

(5) 3 / 195، وينظر: المقدمة الجزولية 62.

أو مع (ليتَ، ومِن، وعَنْ)، لكنّه تبعَ الجزولي، فإنّه قالَ في (لدنْ): (أنتَ مُخيَّرٌ))) (1).

المسألة السابعة: نقل عنه أيضاً رأيَه في إجازة حذف نون الوقاية مع(مِن وعَن) في السَّعة، خلافاً لسيبويه، فقال: ((قالَ الجزولي: إنّ الإثبات فيها هو الأشهر، وعن سيبويه الحذفُ في هذه الكَلِمِ ضرورةٌ، لا يجوز إلاّ في الشعر)). (2) وذكر له هذا الرأي كذلك أبو حيان، والسيوطي(3).

المسألة الثامنة: في (الذيّ والتيّ) المشددتين، ذكر الرضي بأنّهما ((إذا شُدِّدَتا أُعرِبتْ الكلمتان عند الجزولي بأنواع الإعراب)) (4). وذكر هذا الرأي للجزولي أيضاً أبو حيان، والسيوطي(5).

المسألة التاسعة: في إعراب (أيّ) الموصولة إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها، نقل عنه رأيَه فقال: ((قالَ الجزولي: إعرابُه مع حذف المضاف إليه دليلٌ على أنّه كان مع المضاف إليه معرباً، ولأنّ حذفَ المضاف إليه يُرجِّحُ جانبَ الحرفية، كما في (قبلُ وبعدُ))) (6).

المسألة العاشرة: نقل عنه رأيَه في أنّ المثنى والجمع يُشتَرطُ فيهما اتفاقُ اللفظ فقط دون المعنى فقال: ((ذهب الجزولي والأندلسي وابنُ مالك إلى جواز

---

(1) 197/3، وينظر: المقدمة الجزولية 62- 63.

(2) 3 /198، وينظر: المقدمة الجزولية 62 -63.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 2/ 924، والتذييل والتكميل 2/ 182-183، وهمع الهوامع 1/ 216.

(4) 252/3، وينظر: المقدمة الجزولية 53 .

(5) ينظر: ارتشاف الضرب 2/ 1002 ، والتذييل والتكميل 3/ 22 ، وهمع الهوامع 1/ 284.

(6) 3 / 303.

مثله قال الأندلسي: يُقالُ: العينانِ، في (عين الشمس، وعين الميزان)، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاقَ في اللفظ دون المعنى)) [1].

المسألة الحادية عشرة: صوّب رأيَه في(حتى) الناصبة بمعنى(كي) فقال: ((قال الجزولي – ونِعْمَ ما قال – إذا كان بمعنى (كي) لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما إذا كان للانتهاء، نحو ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾، بل وجبَ دخولُها على المضارع، كما أنّ(كي) التي بمعناها لا تدخل من الأسماء إلاّ على لفظةٍ واحدةٍ، وهي (ما) الاستفهامية نحو: (كَيْمَه))) [2].

المسألة الثانية عشرة: في (رُبّ) المكفوفة بـ(ما) الزائدة، نقل الرضي أنّ الجزولي خالفَ سيبويه في أنّها تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فقال: ((ومثلُه قياسٌ عند الجزولي، فيجيزُ: ربّما قائمٌ)) [3]، في حين أنّها عند سيبويه لا تدخل إلاّ على الفعل قياساً [4].

(ارتشاف الضرب) و (التذييل والتكميل) لأبي حيان

المسألة الأولى: نقل أبو حيان عن الجزولي أنّ نون جمع المذكر السالم عوضٌ من حركة المفرد والتنوين معاً، فقال:((وهو اختيار ابنِ طاهر وأبي موسى)). [5] وممّن نقل ذلك أيضاً السيوطي [6].

المسألة الثانية: نقل عنه رأيَه في العَلَم ذي الغَلَبة، فقال: ((وأمّا ذو الغَلَبَة وهو الاسم الذي اشتهرَ به بعضُ ما له معناه اشتهاراً تاماً يمنع من الشركة في ذلك

---

(1) 4/ 309، وينظر: المقدمة الجزولية 11.
(2) 5 / 61، والآية المذكورة من (القدر / 5).
(3) 6 / 42، وينظر: المقدمة الجزولية 126.
(4) ينظر: كتاب سيبويه 3 / 115.
(5) ارتشاف الضرب 570/2، وينظر: المقدمة الجزولية 22.
(6) ينظر: همع الهوامع 159/1.

المعنى إذا ذُكِرَ، فاختُلفَ فيه، فقيلَ: هو عَلَمٌ، وهو اختيار أبي موسى، وابن مالك وقيلَ: ليس بعَلَمٍ، بل أُجريَ مُجرى العَلم)) [1].

المسألة الثالثة: في باب(كان وأخواتها) نقل أبو حيان أنّه((ألْحَقَ قومٌ منهم: الزمخشري والجزولي وابنُ عصفور وأبو البقاء (غدا،وراحَ) بمعنى(صار))). [2] ونقل السيوطي عن الجزولي هذا الرأي أيضاً.[3]

المسألة الرابعة: في القرينة التي تُعيِّن تقديم الفاعل على المفعول به، نقل أبو حيان أنّ الجزولي تابعَ ابن السراج في وجوب القرينة، فقال: ((وخوفُ الالتباس بكونهما مقصورينِ أو مضافينِ إلى ياء المتكلم،أو مشارَينِ، أو نحوهما ممّا لا يظهر فيه إعرابٌ من غير دليل على تغيير الفاعل، موجبٌ لتقديم الفاعل على المفعول،هكذا قال ابنُ السراج في أُصوله، والجزولي ومتأخرو أصحابنا)) [4] ونقل هذه المسألة أيضاً خالد الأزهري، والسيوطي[5].

المسألة الخامسة: في مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول به المحصور بـ(إلاّ)، قال ((ذهب قومٌ منهم:الجزولي والأستاذ أبو علي إلى أنّه يجبُ تقديمُ الفاعل، نحو: (ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمراً)) [6]. وقد ذكر هذا الرأي للجزولي أيضاً ابن عقيل، وخالد الأزهري، والأشموني[7].

---

(1) ارتشاف الضرب 2/965-966، والرأي في:التذييل والتكميل 2/321، وينظر: المقدمة الجزولية 64.

(2) ارتشاف الضرب 3/1147ـ 1148، والرأي في: التذييل والتكميل 4/ 165، وينظر: المقدمة الجزولية 104.

(3) ينظر: همع الهوامع 2/70.

(4) ارتشاف الضرب3/1348، والرأي في:التذييل والتكميل 6/283.وينظر:المقدمة الجزولية50.

(5) ينظر: شرح التصريح1/412، وهمع الهوامع2/259.

(6) ارتشاف الضرب 3/1349، والرأي في التذييل والتكميل 6/286، وينظر: المقدمة الجزولية51.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل2/104، وشرح التصريح1/413، وشرح الأشموني1/76ـ77.

المسألة السادسة: نقل عنه رأيَه في أنّ التمييز يكون منقولاً من المفعول به فقال:((واختلفوا في نقله من المفعول... قال الأبّذي متأولاً كلامَ الجزولي: يُمكنُ أن يُريدَ بقوله (منقولاً من المفعول): المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه، نحو: (ضُرِبَ زيدٌ ظهراً وبطناً، وفُجِّرت الأرضُ عيوناً))). (1) ونقل هذه المسألة عن أبي حيان ابنُ هشام، وخالد الأزهري، والسيوطي (2).

المسألة السابعة: نقل عنه الأدوات التي تخلص المضارع للاستقبال فقال:((ذكرَ أبو موسى في مُخلصاتِه للاستقبال، لامَ الأمر والدعاء، و (لا) في النهي والدعاء، وهذا مندرجٌ تحت اقتضاء الطلب، وذكرَ أيضاً: لامَ القسم نحو:(واللهِ ليقومَنَّ زيدٌ) وعطفَهُ على المستقبل، وعطفَ المستقبل عليه)). (3)

المسألة الثامنة: نقل متابعةَ الجزولي خطّاباً الماردي في تعليق مفاعيل الأفعال المتعدية إلى ثلاثة وإلغائها، فقال:((وفصّلَ أبو بكر خطّاب وتبعَه الجزولي، فقال: إنْ كانت مبنيةً للفاعل، فلا يجوز إلغاؤها، وإنْ كانت مبنيةً للمفعول جاز إلغاؤها)) (4). ونقل هذه المسألة أيضاً الشاطبي، وخالد الأزهري، والسيوطي (5).

المسألة التاسعة: في الاسم المُشتَغَل عنه بعد أدوات التحضيض والعرض والتمني بـ(ألا)، نقلَ رأيَ الجزولي((أنّ هذه الثلاثة مما يترجح معها النصبُ فيُختار:(زيداً هلا ضربتَه، وعمراً ألا تُكرِمُه، والعونَ على الخير ألا أجِدُه))). (6) وذكرَ هذا الرأي للجزولي أيضاً المرادي، والسيوطي(7).

---

(1) ارتشاف الضرب 1623/4. وينظر: المقدمة الجزولية 222.

(2) ينظر: شرح اللمحة البدرية 51.50/2، وشرح التصريح 621/1، وهمع الهوامع 68/4.

(3) ارتشاف الضرب 4/ 2032، وينظر: المقدمة الجزولية 33.

(4) ارتشاف الضرب 4/ 2136، وينظر: المقدمة الجزولية 83.

(5) ينظر: المقاصد الشافية 515/2، وشرح التصريح 389/1، وهمع الهوامع 248/2.

(6) ارتشاف الضرب 2164/4، والرأي في: التذييل والتكميل 301/6، وينظر: المقدمة الجزولية 100.

(7) ينظر: شرح التسهيل للمرادي 423، وهمع الهوامع 5/ 152.

المسألة العاشرة: نقل عنه اختيارَه أنّ جمع التكسير في النعت السببي إذا خلا من الضمير أحسنُ من الإفراد بقوله: ((وما ذكرنا من أنّ التكسير في ما يُجمَعُ الجمعينِ أحسنُ من الإفراد هو نصُّ سيبويه في بعض نسخ الكتاب، وهو مذهب المبرد، واختاره أبو موسى الجزولي)).[1] ونقل خالد الأزهري، والسيوطي هذه المسألة عن أبي حيان.[2]

المسألة الحادية عشرة: استحسنَ أبو حيان حدَّ الجزولي للكلام، فقال بعد أنّ ذكرَ حدود النحويين له: ((وحدُّه الجزولي، وتبِعَه ابنُ عصفور: بأنّه اللفظُ المركّب المفيد بالوضع، وهذا مِن أجودِ ما حدّوه به)).[3]

المسألة الثانية عشرة: بيّنَ أبو حيان أنّ بعض الأحكام التي ذكرها ابن مالك كان قد سبقَه إليها الجزولي، ومن أمثلة ذلك قول أبي حيان: ((وأمّا قوله: (لأنّ المنادى مفعولٌ في المعنى) فهذا سبقَه إليه الجزولي في قوله:(المنادى مفعولٌ في المعنى، والفعلُ لا يكون مفعولاً، فلا يكون منادى)))[4]. وقال كذلك: ((ما ذهبَ إليه من التخيير في إثبات نون الوقاية وحذفها قد ذهب إليه غيرُه من أصحابنا كأبي موسى))[5]. وقال أيضاً: ((وما ذهبَ إليه المصنِّف من أنّ من الأعلام ذا الغَلَبَة، قد ذهبَ إليه غيره، كأبي موسى من أصحابنا، فعندهم أنّ (البيت) عَلَمٌ بالغَلَبَة، وأنّ (ابن عُمَر) عَلَمٌ بالغَلَبَة))[6].

المسألة الثالثة عشرة: نقل عن الجزولي أنّه زادَ موضعاً آخر من مواضع تأخر الخبر عن المبتدأ، فقال: ((وزادَ الجزولي: أن يكونَ الخبر محذوفاً، والمبتدأ

---

(1) ارتشاف الضرب 2356/5، وينظر: المقدمة الجزولية 152.

(2) ينظر: شرح التصريح 112/2، وهمع الهوامع 5 /101-102.

(3) التذييل التكميل 38/1، وينظر: المقدمة الجزولية 3.

(4) التذييل التكميل 52/1، وينظر: المقدمة الجزولية 10.

(5) المصدر نفسه 182/2 -183، وينظر: المقدمة الجزولية62-63.

(6) المصدر نفسه 322/2، وينظر: المقدمة الجزولية 64-65.

معرفة، ومثّلوه بقولهم:(لولا زيدٌ لأكرمتُك)، فالنيةُ بالخبر المحذوف التأخيرُ، ولا ينبغي أن يُجعَلَ قوله:(والمبتدأ معرفة) قيداً في المبتدأ، بل أُخرِجَ مُخرج الغالب، ألا ترى أنّه يجوز أن يأتي المبتدأ نكرةً بعد (لولا)، وإنّما قُدِّرَ مؤخراً، لأنّه خرجَ عن الأصل بالحذف، فلا يُجمَعُ عليه مع ذلك خروجُه عن الأصل بنيّةِ التقديم)) [1].

المسألة الرابعة عشرة: نقل عنه رأيَه في أنّ ((ليس،لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً)) [2]، ونقل هذا الرأي عنه أيضاً ابنُ هشام [3].

المسألة الخامسة عشرة: انتصفَ لرأي الجزولي من الشلوبين في أنّ همزة الاستفهام الداخلة على (لا) النافية للجنس قد تكون لمعنى الاستفهام عن النفي المحض فقال: ((إذا دخلتْ همزةُ الاستفهام على (لا) كانت على معانٍ، أحدها: أنْ يُرادَ صريحُ الاستفهام عن النفي المحض دون تقريرٍ ولا إنكارٍ ولا توبيخٍ، خلافاً للأُستاذ أبي علي، إذ زعمَ أنّها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض عن النفي دون انكار وتوبيخ، وردّ على أبي موسى الجزولي إجازة ذلك، والصحيحُ وجودُ ذلك في كلام العرب، لكنّه قليل)) [4].

المقاصد الشافية

المسألة الأولى: في عللِ بناء الاسم، ذكر الشاطبي أنّ بعض النحويين، ومنهم الجزولي زادوا على ابن السراج والفارسي أوجهاً أُخَر لبناء الاسم، فقال:((ومنهم مَن عدَّ خمسةَ أوجهٍ كالجزولي، وهي: شَبَهُ الحرف، وتضمُّنُ

---

(1) المصدر نفسه 343/3 – 344، وينظر: المقدمة الجزولية 96.

(2) المصدر نفسه 305/4، وينظر: المقدمة الجزولية 105.

(3) ينظر: تخليص الشواهد 225.

(4) التذييل والتكميل 304/5 ، وينظر: المقدمة الجزولية 219.

معناه، والوقوعُ موقع المبني، ومضارعةُ ما وقعَ موقع المبني، والإضافةُ إلى المبني، وقد عُدَّتْ أكثر من ذلك)) [1]. ونقل هذه المسألة السيوطي أيضاً [2].

المسألة الثانية: نقل قول الجزولي حرفياً في ما يُجمع جمع المذكر السالم، فقال: ((إنّ الجزولي قال: (وربّما جاء هذا الجمعُ في ما لا يَعقِلُ عوضاً من نقص الكلمة لفظاً أو توهُّماً، كسنين، وأرَضين، وإوَزِّين)، فهذا الكلام أيضاً ظاهرٌ في عدم القياس والاطِّراد)) [3].

المسألة الثالثة: استدركَ على ابن مالك أنّه لم يذكر شرطاً من شروط جملة صلة الموصول كان قد ذكره الجزولي، فقال: ((وقد بَقِيَ شرطٌ ليس في كلام الناظم ما يدلُّ عليه، وهو أن تكونَ الجملةُ معلومةً عند السامع، وقد أشارَ إلى ذلك الجزولي في قوله: (ولا تُفيدُ المقصودَ إلاّ والصلةُ معلومةٌ للسامع)، فإذا لم تكن معلومةً له لم يُفِدِ الموصولُ معناه، فكان كما لو لم يُوصَلْ، وذلك نقضٌ لغرض الوصل)) [4].

المسألة الرابعة: نقل عنه رأيَه في أنّ للظرف قسماً ثالثاً غير المبهم والمختص فقال: ((أو قِسمٌ آخرُ برأسِهِ، يُسمّى معدوداً، وهو تقسيمُ الجزولي)) [5].

المسألة الخامسة: نقل عنه رأيَه أنّ (الباء) في الأصل للإلصاق، متابعاً سيبويه، فقال: ((قال سيبويه: (وباءُ الجر إنّما هي للإلصاق والاختلاط.... وما اتّسعَ من هذا في الكلام فهذا أصلُه)، وما قاله صحيحٌ، ولذلك قال

---

(1) 95/1، وينظر: المقدمة الجزولية 240.

(2) ينظر: الأشباه والنظائر 50/3.

(3) 198/1، وينظر: المقدمة الجزولية 23.

(4) 479/1، وينظر: المقدمة الجزولية52.

(5) 296/3، وينظر: المقدمة الجزولية 87.

الجزولي:(الباءُ: للإلصاق، ويدخلُها معنى الاستعانة، ومعنى الظرف، ومعنى المصاحبة)))[1] .

المسألة السادسة: في أنّ (مُذْ، و مُنْذُ) يختصان بالإضافة إلى الزمان الظاهر أو المقدّر، قال الشاطبي: إنّ ((الجزولي وجماعةً يُقدرون بينهما زماناً،

فيقولون: إنّ المعنى في قولكَ: (ما رأيته مذْ قام زيدٌ): ما رأيته مذْ زمان قام زيدٌ وكذلك في (مُنْذُ)، بناءً منهم على أنّهما مختصان بالزمان))[2].

المسألة السابعة: بيّنَ أنّ الجزولي كان محتاطاً في حدِّه للصيغتين القياسيتين في التعجب، وأنّه فرّق بينهما وبين صيغ التعجب السماعية، فقال: إنّ ((معنى التعجب في أكثرها ليس بالصيغة والبنية والوضع الأصلي، وإنّما هو في الأكثر مفهوم من فحوى الكلام...ومن هنا صَدَّرَ الجزولي باب التعجب بالاعتذار عن هذا السؤال، فقال:(للتعجب الذي يُبوَّبُ له في النحو لفظان:ما أفْعَلَهُ، وأفعِلْ به))).[3]

المسألة الثامنة: نقل متابعةَ الجزولي البصريين في أنّ (إمّا) حرف عطف فقال: ((ذهب طائفةٌ، منهم: الزجاجي والصيمري والجزولي، إلى أنّها حرف عطف، كـ(أو)))[4].

المسألة التاسعة: نقل عنه متابعتَه الجوهري في أنّ (أيْ) لنداء القريب، فقال: ((ومنهم من جعلها للقريب كالهمزة، اعتباراً بكون الصوت بها قصيراً،

---

(1) 634/3، وينظر: المقدمة الجزولية 127.

(2) 684/3 – 685، وينظر: المقدمة الجزولية 135.

(3) 438/4، وينظر: المقدمة الجزولية153.

(4) 132/5، وينظر: المقدمة الجزولية 72.

وإليه مالَ الجوهري في تفسير هذه الأداة، وهو رأي الجزولي في كُرّاسته)) [1] وذكر هذه المسألة أيضاً السيوطي[2].

المسألة العاشرة: صحّحَ ما ذكره الجزولي في علّة نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية في جواب (لعلّ) فقال: ((والصحيحُ أنّها محمولةٌ على التمني في نصب الجواب، لأنّ التمني والترجي متقاربان في المعنى، فكأنّهم أشربوا (لعلَّ) معنى (ليتَ) فنصبوا، وكذلك قال الجزولي)) [3].

همع الهوامع

المسألة الأولى: نقل السيوطي متابعةَ الجزولي البصريين في أنّ أداة الشرط تجزم فعل الشرط وجوابه، فقال: ((وجازمُهُ -أي الجواب- الأداةُ، عملتْ فيه كما عملتْ في الشرط باتفاقٍ، لاقتضائها إياهما فعملتْ فيهما، كما عملتْ (كان وظنّ، وإنّ) في جُزأيها، هذا مذهبُ المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي لسيبويه، واختاره الجزولي وابنُ عصفور، والأُبّذي)) [4].

المسألة الثانية: في الفعل المقدّر في باب التحذير، نحو(الأسدَ الأسدَ)، نقل قولَ الجزولي: إنّه ((يقبح فيه الإظهارُ ولا يمتنعُ)) [5]. ونقلَ هذه المسألة أيضاً الأشموني [6].

المسألة الثالثة: نقل عنه متابعتَه المبرد والفارسي وغيرهم في وجوب (قد) ظاهرة أو مقدرة مع الفعل الماضي الواقع حالاً، فقال: ((فإنْ لم تكن ظاهرةً

---

(1) 234/5. وينظر: المقدمة الجزولية 187.

(2) ينظر: همع الهوامع 3/ 35.

(3) 85/6 . وينظر: المقدمة الجزولية 120.

(4) 331/4، وينظر: المقدمة الجزولية 43.

(5) 24/3، وينظر: المقدمة الجزولية 277.

(6) ينظر: شرح الأشموني 481/2.

قُدِّرَتْ..... وهذا ما جزمَ به المتأخرون، كابن عصفور والأُبّذي والجزولي، وهو قولُ المبرد والفارسي)) [1].

ثالثاً: ما يؤخذ عليه

أ- مآخذ العلماء

كان الجزولي أُستاذ عصره في علم العربية، وكانت له حصيلة جيدة من الآراء نالت اهتمام العلماء المتأخرين عن زمنه، فنقلوا قسماً كبيراً منها، وتناولوها بالتدقيق والتمحيص، فلم تسلم بعض آرائه من النقد، والنسبة إلى التكلف والضعف، وأُوردُ هنا جملةً من المسائل، وما دار فيها من مناقشةٍ، وأخذٍ وردٍّ، على النحو الآتي:

الأولى: نون المثنى

قال الجزولي في علّة كسر نون المثنى: ((وتُكسَرُ على أصل التقائهما، أو فرقاً بينها وبين نون الجمع)) [2]. وردَّ الشلوبين قوله: ((على أصل التقائهما)) بأنّ كسر النون على أصل التقاء الساكنين (ألف المثنى والنون) لا يصح هنا، فهو يرى أنّ العلة الراجحة في هذا الحكم أنّ النون إنّما كُسرتْ فرقاً بينها وبين نون جمع المذكر السالم، فكان على الجزولي أن يقتصر عليها، واحتجّ الشلوبين لرأيه بأنّ النون لو جرت على أصل التقاء الساكنين لوجب أن تفتح إتباعاً للألف وللفتحة قبله، إذ إنّ الكسر مع الألف على أصل التقاء الساكنين ليس أصلاً عنده، بل الأصحُّ الفتحُ مستدلاً على ذلك بأنّ سيبويه[3] لّما رَخَّمَ(أسحارّ) ـ اسم رجل

(1) 49/4، وينظر: المقدمة الجزولية 92.

(2) المقدمة الجزولية 24.

(3) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 264 -265.

ـ على لغة مَن حذفَ ونوى [1]، قال فيه (يا أسحارَ) ـ بفتح الراء ـ إتباعا للألف ولفتحةِ الحاء قبله ولم يكسر [2].

وردَّ ابنُ عصفور رأيَ الشلوبين بأنّه لا دليل فيه، ففي (يا أسحارَ) إنّما عَدلَ سيبويه عن حركة الأصل (وهي: الكسرة) مع الألف، لأنّه لو كسرَ على الأصل، فقال: (يا أسحارِ) لالتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم، فلم يبقَ إلاّ الضم أو الفتح فإن ضمَّهُ، فقال: (يا أسحارُ) — مع أنّ اللغة لغةُ من حذفَ ونوى — التبستْ هذه بلغةِ مَن حذفَ ولم ينوِ، إذ يُقالُ على هذه اللغة أيضاً: (يا أسحارُ) ـ بالضم ـ فلم يبقَ له إلاّ الفتح، فراراً من اللبس في الكسر أو الضم [3].

وأرى أنّ ما احتجّ به الشلوبين في ردّه رأي الجزولي متكلّف، إذ لا دليل على أنّ الأصلَ في التقاء الساكنين مع الألف الفتحُ، واستدلالُه بما حكمَ به سيبويه في(يا أسحارَ) لا ينهض دليلاً على اطّراد الحكم بذلك، ولاسيّما مع ما ذكره ابنُ عصفور من فهمٍ راجحٍ لعلّة سيبويه في فتح راء (أسحار) مع الألف عند ترخيمه.

الثانية: ضمير الفصل بين نكرتين

اتّسعَ الجزولي في مواضع ضمير الفصل، فأدخلَ فيها الفصل بين اسمي تفضيل بـ(مِن) مع كونهما نكرتين، نحو: (خير من زيدٍ هو أفضل من عمرٍو) قال في ضمير الفصل: ((وشرطُه أن يكونَ بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلُهما كذلك، معرفتينِ كانا أو نكرتينِ لا يقبلان الألفَ واللام)).[4] موافقاً بذلك مَنْ أجاز

---

(1) في الترخيم لغتان، هما: (لغة مَن نوى) وفيها يُترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون فكأنّه لم يحذف من شيء، لأنّه يُنوى ذلك المحذوف، مثالها: (فاطمَ) في ترخيم (فاطمةُ). و (لغة من لم ينوِ) وفيها يقدّر الاسم بعد الحذف كأنّه كامل، فنقول:(فاطمُ) في ترخيم (فاطمةُ)، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 115/2.

(2) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 1/ 413 – 414.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 117/2.

(4) المقدمة الجزولية 184.

الفصل بين نكرتين مطلقاً، وهم أهل المدينة في ما نقلَ سيبويه عنهم[1]، ومخالفاً بذلك إجماع النحويين في أنّ الأول منهما يجب أن يكون معرفة [2].

وعلةُّ هذا الحكم عند الجزولي أنّ القياس يُوجبُ شَبَهَ اسم التفضيل بـ(مِن) بالمعرفة، ووجهُ الشبه أنّ (مِن) التفضيلية كالألف واللام معنى، فهي تلازم اسم التفضيل وتخصصه، كما أنّ الألف واللام إذا لزمت الاسم خصصته بالمعرفة، ولذلك لا تجتمع الألف واللام مع (مِن) في التفضيل، فلا نقول:(هو الأفضلُ من زيد). [3] وذهب الرضي إلى أنّ هذا الرأي للجزولي لا يثبت من دون سماعٍ صحيحٍ فقال: ((وأجازَ الجزولي وقوعَهُ بين أفْعَلَي تفضيلٍ نحو: خير من زيدٍ هو أفضل من عمرٍو، ولستُ أعرفُ به شاهداً قاطعاً)) [4]. وإلى ما قاله الرضي أستندُ في ردِّ رأي الجزولي، إذ إنّ الأحكام النحوية لا تثبتُ بالقياس المجرد، وما ادّعاه من وقوع الفصل بين نكرتين، لم يرد به سماعٌ من كلام العرب، ثم إنّ إلغاء الضمير ليس بأمرٍ هينٍ، فينبغي أن يقتصرَ فيه على موضع السماع.

الثالثة: حذف خبر (لا) النافية للجنس

نقل الجزولي أنّ بني تميم يلتزمون حذفَ خبر (لا) النافية للجنس مطلقاً، سواء أ دلَّ على الحذف دليلٌ أم لم يدلّ، واستثنى من هذا الحكم أن يكون الخبر ظرفاً، فلا يُحذفُ عندهم حينئذٍ، قال: ((ولا يَلفِظُ بخبرها بنو تميم إلاّ أنْ

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 2/396-397.

(2) ينظر: المصدر نفسه 2/392، والمقتضب 4/103 – 104، والمقتصد في شرح الإيضاح 1/414 – 415، وشرح المفصل 3/109- 110، وشرح الجمل لابن عصفور 2/65، وشرح الرضي على الكافية 3/205-206.

(3) ينظر: شرح المفصل 3/111-112، وشرح الرضي على الكافية 3/205، والتذييل والتكميل 2/294.

(4) شرح الرضي على الكافية 3 / 206.

يكون ظرفاً)) [1]. وقد خالفَ الجزولي في نقله هذا المشهور بين النحويين من أنّ حذف هذا الخبر- إنْ دلّ عليه دليل- غالبٌ في لهجة الحجاز، مُلتزَمٌ في لهجتَي تميم وطيّئ، سواء أكان الخبر شبه جملة أم غير ذلك، نحو: (لا بأسَ، ولا أهلَ، ولا مالَ، ولا رجلَ، ولا امرأة) [2]. أمّا إذا لم يدلّ على الحذف دليل فلا يجوز حذف الخبر، كما في الحديث الشريف: ((لا أحدَ أغيرُ من الله)). [3]

وقول حاتم الطائي [4]:

اللّقاحُ غَدَتْ مُلْقًى أصِرَّتُها ... ولا كريمَ من الولدانِ مَصبوحُ

وردَّ الشلوبين نقلَ الجزولي بقوله: ((كلُّ مَن نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف، فلا أدري من أين نقله؟ ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار، ولو نُقِلَ ما ذكره المؤلِّفُ عنهم لكان له وجهٌ من اتساعهم في الظروف بما لا يتسع به في غيرها، ولكنّه غيرُ منقول، ولعلّه من قياسه، وهذا ليس موضعَ القياس، لأنّه اتساعٌ، والاتساعُ إنّما هو منقول)) [5].

وممّن ردَّ مذهب الجزولي أيضاً مستدلاً بما قاله الشلوبين: ابنُ مالك والرضي، وأبو حيان والسيوطي [6].

وإلى هذا المذهب أميلُ، لأنّ السماعَ الوارد في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، موافقٌ للنقل المشهور عن التميميين في التزام حذف الخبر إذا دلّ

---

(1) المقدمة الجزولية 220-221.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 299/2، والمقتضب 129/4، وشرح ابن عصفور 279/2، وشرح التسهيل 56/2-57، وشرح الرضي على الكافية 289/1، وهمع الهوامع 2/ 203.

(3) صحيح البخاري 194/5.

(4) ديوانه 294.

(5) شرح المقدمة الجزولية الكبير 1006/3.

(6) ينظر: شرح التسهيل 56/2، وشرح الرضي على الكافية 289/1، والتذييل والتكميل 241/5، والأشباه والنظائر 234/2، وهمع الهوامع 203/2.

عليه دليل، أو الإكثار منه عند الحجازيين، كقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾[1] وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾[2] وقال (صلى الله عليه وآله وسلّم): ((**لا ضَرَرَ ولا ضِرار**)).[3]

الرابعة: المصدر المعدود

قسّم الجزولي المصدر على ثلاثة أقسام: (المبهم، والمعدود، والمختص) قال: ((فالمبهمُ: هو النكرةُ غيرُ الموصوفةُ ولا المحدودة بالهاء ولا المضافة والمعدودُ: ما فيه هاءُ التأنيث، والمختصُّ: النكرةُ الموصوفةُ والمضافةُ والمُعرَّفةُ بالألف واللام. والمبهمُ: لتوكيد الفعل، والمختصُّ: لبيان نوعه والمعدودُ: لعدد مرّاته))[4]. ومثالُ المبهم: ضربتُه ضرباً. ومثالُ المعدود عنده: ضربتُه ضربةً أو ضربتين. ومثال المختص النكرة الموصوفة: ضربتُه ضرباً شديداً. والنكرة المختصة: ضربتُه ضربَ منتقمٍ، والمختص المعرّف بالألف واللام: ضربتُه الضربَ[5]، وقول بشر بن أبي خازم[6]:

فَدَعْ عنكَ ليلى إنّ ليلى وشأنُها ... وإنْ وَعَدَتْكَ الوَعْدَ لا يَتيسَّرُ

وتابع الجزولي في تقسيمه هذا الشلوبينُ، وابنُ عصفور[7]، وأوضح ابن عصفور أنّ اسم العدد النائب عن المفعول المطلق داخلٌ في حدِّ المصدر المعدود فقال: ((والمصدرُ ينقسمُ ثلاثة أقسام: مبهم، ومختص، ومعدود... والمعدودُ ما

---

(1) الشعراء / 50.

(2) سبأ / 51.

(3) الموطأ 745/2.

(4) المقدمة الجزولية 84-85.

(5) ينظر: التوطئة 208، وشرح الجمل لابن عصفور 327،326/1.

(6) ديوانه 166.

(7) ينظر: التوطئة 208، وشرح الجمل لابن عصفور 326/1.

تدخل عليه تاءُ التأنيث الدالةُ على الإفراد، نحو: ضربةً وضربتين، أو كان اسم عددٍ، نحو: عشرين ضربةً)) (1).

في حين لم يرتضِ أبو حيّان قسمةَ الجزولي المصدر على ثلاثة أقسام، وردّها بقوله: ((وتقسيمُه إلى مبهمٍ، وعددٍ، ومختصٍّ كما قسّمه أبو موسى الجزولي ومَن تبعَهُ، تقسيمٌ غيرُ صحيح، لأنّه متداخلٌ، إذ المعدودُ قِسمٌ من المختص، فلا يكون قسيماً له، لأنّه يدلُّ على عدد المرات، وهذا اختصاص)). (2) وما ذهب إليه أبو حيان هو الراجح للدليل الذي ذكره فبيانُ عدد المرات يفي ببيان كمية الشيء المعدود، وهو دالٌّ على الاختصاص قطعاً.

الخامسة: (حتى) بمعنى (كي)

ذهب الجزولي إلى أنّ (حتى) تأتي بمعنى (كي) التعليلية، فقال: ((و(حتّى) تجرُّ بمعنى (إلى) وبمعنى(كي)، فإذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجرور بعدها إلاّ في تأويل الاسم، ولا يكون اسماً صريحاً)) (3).

أمّا الشلوبين فرفض أن تكون (حتى) بمعنى (كي)، وردَّ رأيَ الجزولي، وبيَّنَ أنّه خالف به ما قاله النحويون في (حتى بمعنى كي) فقال: ((وقولُه: (وبمعنى كي) مثالُه: كلّمتُهُ حتى يأمرَ لي بشيءٍ، فزعمَ أنّ (حتى) الجارة بمعنى (كي) وهذا كلام يقوله النحويون على المجاز لا على الحقيقة، فإنّهم يقولون: إنّ (حتى) للغاية، وليس منهم مَن يقول: إنّها حرفُ علةٍ وسبب)) (4).

ورأي الشلوبين مردود بما يأتي:

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور 327،326/1.

(2) التذييل والتكميل 148/7.

(3) المقدمة الجزولية 129.

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير 2 / 836.

1 - أنّ النحويين قد ذكروا أنّ (حتى) تكون حرفَ علةٍ وسببٍ، خلافاً لما ادّعاه[1].

2 - أنّ مجيءَ (حتى) بمعنى (كي) تؤيده الشواهد الفصيحة[2]، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ ٱلْقَتْلِ﴾[3]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾[4]، ويحتملها قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[5].

ومن الشواهد الشعرية قول عبد الله بن مسلم[6]:

دعاني أخي حتى أذودَ فلمْ أرْتُ ... وأقررْتُ عينيهِ بما كانَ يأملُ

السادسة: المهلة في (حتى) العاطفة

نسبَ الرضي إلى الجزولي أنّ (حتى) العاطفة كـ (ثُمَّ) في أنّها تفيد المهلة قال: ((قال الجزولي: المهلةُ في (حتى) أقلُّ منها في (ثُمَّ)، فهي متوسطة بين(الفاء) التي لا مهلةَ فيها وبين (ثمَّ) المفيدة للمهلة))[7].

---

(1) ينظر: الأصول في النحو151/2، وأمالي ابن الشجري 148/2، وارتشاف الضرب 1662/4، وشرح الرضي على الكافية 243/2، وشرح قطر الندى 67.

(2) ينظر: الكشاف 286/1، ومغني اللبيب 169/1.

(3) البقرة /217.

(4) المنافقون / 7.

(5) الحجرات /9. (حتى) في الآية الكريمة بمعنى (كي تفيءَ)، أو: (إلى أن تفيءَ) ينظر: مغني اللبيب 169/1، وشرح قطر الندى 67.

(6) البيت من شواهد: شرح عمدة الحافظ 230. ومعنى (فلم أرْتُ): فلم استرخِ، وإنّما سارعتُ إلى إغاثته ونجدته، ينظر: لسان العرب (رتا) 307/14ـ 308.

(7) شرح الرضي على الكافية 161/6.

وإنّما ذكر الرضي رأيَ الجزولي ليوضحَ أنّ ابن الحاجب تابعَ الجزولي فيه ثم ردَّ الرضي هذا الرأي بقوله: ((والذي أرى أنّ (حتى) لا مهلةَ فيها، بل (حتى) العاطفة تُفيدُ أنّ المعطوف هو الجزء الفائق إمّا في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه)) (1).

ولم أقف على المصدر الذي نقل منه الرضي رأي الجزولي هذا، إذ لم يثبت أصله في كتاب (القانون) للجزولي، أو في شروحه المطبوعة، أو في المصادر التي تيسر لي دراسة آراء الجزولي فيها، بل إنّ الثابت في كتاب (القانون) يخالفُ ما نقله الرضي عن الجزولي،وفيه:(((حتى): تنفردُ بأنّ ما بعدها لا يكون إلاّ جُزءاً ممّا قبلها، وفائدتُها أنّ ما بعدها حقيرٌ أو عظيمٌ أو ضعيفٌ أو قوي)) (2).

ويتضح منه أنّ الجزولي لم يخالف النحويين في أحكام (حتى)، إذ ذكروا أنّ ما بعدها لا يكون أبداً إلاّ جزءاً ممّا قبلها، وأنّ ما بعدها يجبُ أن يكون حقيراً أو عظيماً (3).

السابعة: الاسم الأعجمي الممنوع من الصرف

ذكر النحويون أنّ من الأسباب الفرعية التي تمنع الاسم من الصرف (العجمة)، واشترطوا لمنع الاسم معها شروطاً، هي:

1- أن تُقرن (العجمة) بعلة أخرى هي العلمية (4).

2- أن يكون العَلَمُ زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: عيسى، وإسحاق، وإبراهيم(5).

---

(1) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(2) المقدمة الجزولية 70-71.

(3) ينظر: الأصول في النحو 424/1، والتبصرة والتذكرة 420/1، والأزهية 214، والمقتصد في شرح الإيضاح 841/2، وشرح ابن عصفور 228/1، والمقاصد الشافية 95/5.

(4) ينظر: المقدمة الجزولية 208-209، وشرح الجمل لابن عصفور 208/2.

(5) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 978/3، وهمع الهوامع 104/1.

3- أن لا تكون عجمة الاسم عجمة جنسية، والمقصود بها: ما نقلته العرب إلى لسانها جنساً نكرة، كـ (لجام، وديباج، ونيروز) ولا أثر لها في منع الصرف، لكون هذه الأسماء نُقِلتْ من العجم نكرات فأشبهت ما هو من كلام العرب نكرة، فصُرِفتْ وتُصرِّفَ فيها بإدخال الألف واللام عليها نحو: (اللجام، والديباج، والنيروز)، أو بالاشتقاق في نحو: (ألْجَمْتُهُ فَتلَجَّمَ) [1].

ثم اختلف النحويون في ما كانت عجمتُه عجمةً شخصية، والمقصود بها: ما نُقِلَ من لسان العجم في أوّل أحواله عَلَماً، واستُعمِلَ في لغة العرب عَلَماً، أ تشترطُ علميتُه في لسان العجم، ليُمنعَ من الصرف أم لا ؟ فذهب الجزولي إلى اشتراط ذلك فيه، بقوله في موانع صرف الاسم مع العَلَم: ((أو تَلقّيه من العجم عَلَماً، زائداً على ثلاثة أحرف)) [2]، وتابعه في ذلك أبو الحسن الدبّاج (646هـ) [3]، وابن الحاجب، وابن هشام [4]، واستدلّوا له بظاهر قول سيبويه: ((وأمّا إبراهيمُ وإسماعيلُ وإسحاقُ ويعقوبُ وهُرْمُزُ وفَيْروزُ وقارونُ وفِرعَونُ، وأشباهُ هذه الأسماء فإنّها لم تقع في كلامهم إلاّ معرفة، على حدِّ ما كانت في كلام العجم)) [5].

---

(1) ينظر: الأصول في النحو 92/2، والمقتصد في شرح الإيضاح 1032/2 – 1033، وارتشاف الضرب 2/ 875، وهمع الهوامع 1/ 104.

(2) المقدمة الجزولية 209.

(3) هو أبو الحسن علي بن جابر بن علي الدبّاج اللخمي الإشبيلي النحوي الأديب المقرئ، قرأ على ابن خروف وتصدّر لإقراء النحو في الأندلس خمسين عاماً، ينظر: بغية الوعاة 153/2.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية 136/1، وارتشاف الضرب 875/2، وشرح قطر الندى 313، وهمع الهوامع 1/ 104.

(5) كتاب سيبويه 235/3.

ويُفهمُ من ظاهر كلام سيبويه، وكلام الجزولي، ومَن تابعهما، أنّهم إنّما اشترطوا ذلك تمسكاً بحال الاسم الأصلية، أي: كونه نكرة، فلم يبقَ فيه إلاّ العجمة، وهي لا تمنع من الصرف بمفردها.

وقد ردَّ الشلوبين هذا الرأي، ولم يشترط كون الاسم عَلَماً في لسان العجم، لمنعه من الصرف، ومثّلَ لذلك بـ(قالون)، فقال: ((ومثالُ ذلك (قالون) في اسم الرجل القارئ، فإنّ (قالون) بلسانهم بمعنى (جيِّد) و لم تَتَلقّه العربُ منهم بهذا المعنى، وإنّما استعملته عَلَماً، فحكمُهُ منعُ الصرف))[1].

ورجّح هذا المذهب ابنُ مالك[2]، ووصفه السيوطي بأنّه الرأي المشهور.[3] وهو الراجح عندي، لأنّ أصحابه راعوا الاستعمال دون حال الأصل، ذلك أنّ الاسم الأعجمي إذا دخل لغة العرب نكرة، واستُعمل فيها، صار من معدود كلامها، فيُمنع صرفه، بما يمنع صرف الاسم العربي المحض، ويترتب عليه أنْ لا أثر لاشتراط العَلَمية في كلام العجم، لعدم فائدته في منع الاسم من الصرف وقد صار عَلَماً بالاستعمال.

ب- مآخذ الباحث

وُصِفَ الجزولي بأنّه أُستاذ عصره في علم العربية، وشهدَ له كلُّ مَن طالع نتاجه النحوي بعلوِّ همته في علم النحو، وهو ممّا يثير الاعتزاز في أن تصديتُ لبيان أثره في خدمة اللغة وعلومها من خلال دراسة جهده النحوي.

وعلى الرغم ممّا أكنّه من إجلالٍ لشخصية الجزولي العلمية، يقتضي المقامُ هنا أن اكشف عن جملةٍ من الهنات التي شابتْ آراءه، ونمط دراسته، فجاءت مقسمة على:

---

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير 979/3.

(2) ينظر: التسهيل 219.

(3) ينظر: همع الهوامع 104/1.

المآخذ العلمية

في ما يأتي جملةٌ من المسائل التي اتضح لي غلط الجزولي فيها، وهي:

الأولى: ذهب الجزولي إلى أنّ الجر بـ(لعلّ) هو الأصل، وأنّ عملها في الاسم النصب والرفع فرعٌ على ذلك الأصل، قال: ((وقد جرّوا بـ(لعلّ) مَنْبَهَةً على الأصل))[1]، واستدلّ الجزولي لذلك بالسماع والقياس، أمّا السماع فاستدلّ منه بأنّ الجرّ بـ(لعلّ) لغة عُقيل، رواها أبو زيد الأنصاري عنهم[2]، وعليه لا يُحمَلُ ما وردَ من هذه اللغة على القلة والندور، كما ذهب إليه طائفة من النحويين[3] بل هو الاستعمال الأصلي لـ(لعلّ)، وممّا وردَ من ذلك قول خالد بن جعفر[4]:

لعلّ اللهِ يُمْكِنُني عليها … جهاراً مِن زُهَيرٍ أو أَسِيدِ

وقول الآخر[5]:

لعلّ اللهِ فَضّلكُمْ عَلَينا … بشيءٍ أنّ أُمّكُمُ شَرِيمُ

ورُوِيَ الجرّ بـ(عَلّ) - وهي لغة في لعلّ - في قول الراجز[6]:

علّ صُروفِ الدّهرِ أو دُولاتِها … يُدِلْنَنا اللمّةَ من لَمّاتِها

فيستريحُ القلبُ مِن زَفْراتِها

---

(1) المقدمة الجزولية 120.

(2) ينظر: النوادر 218.

(3) ينظر: معاني القران للأخفش 131/1، والمسائل البصريات 550/1، وسر صناعة الإعراب 407/1، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 806/2، والتذييل والتكميل 181/5.

(4) البيت من شواهد: النوادر 218، والمسائل البصريات 550/1، وسر صناعة الإعراب 407/1، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 806/2، وشرح التسهيل 47/2، وشرح التصريح 631/1.

(5) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد: المقرّب 212/1، وشرح الكافية الشافية 783/1، وشرح التصريح 631/1، وخزانة الأدب 423/10.

(6) الرجز لا يُعرف قائله، وهو شواهد: شرح التسهيل 47/2، والتذييل والتكميل 181/5، والمقاصد الشافية 563/3، وشرح التصريح 1/ 631.

وأنشدوا أيضاً لكعب بن سعيد الغنوي[1]:

فَقُلْتُ ادْعُ أخرى وارْفعِ الصوتَ جَهْرةً   لعلَّ أبي المِغوارِ منك قريبُ

وأمّا القياس فاستدلّ منه الجزولي بأنّ ((كلَّ حرفٍ اتصل بالاسم وعملَ فيه فأصلُهُ أن يعملَ الجرَّ)) [2]، و (إنّ وأخواتها) من الحروف التي اختصت بالعمل في الاسم فكان حقُّها في الأصل أن تَجُرَّ الاسم بعدها، ثم بيَّنَ الجزولي أنّ هذه الحروف إنّما عملت النصب والرفع في الاسم، لأنّها أشبهت الأفعال ولم تكن كالجزء من الاسم[3]، وبذلك صار لـ(لعلّ) وغيرها من أخواتها في قياس الجزولي عملان:

- الجرّ، لاختصاصها بالأسماء وهو الأصل، وقد نبّهَتْ عليه (لعلّ) عندما جرّت الاسم، وهي لغة فصيحة للعرب، جَرَتْ عليها الشواهد التي سبق ذكرها.
- النصب والرفع، وهو عملٌ فرعي لها، وإنّما كان لغَلَبة شبهها بالأفعال.

فإن قيلَ: فلمَ لم تعملْ حروف الجرّ النصبَ والرفعَ في الأسماء أيضاً ؟ فالجواب عنده: أنّ حروف الجر كالجزء من الاسم المجرور، فاختصت بعمل الجر لا غير، لأنّ تأثيرَها إنّما اختصّ بالمجرور فقط، أمّا (لعلّ) فإنّها ليست كالجزء من الاسم، وتأثيرها يشمل مضمون الجملة برمتها[4].

---

(1) البيت من شواهد: النوادر 218، وسر صناعة الإعراب 407/1، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 806/2، وشرح الرضي على الكافية 136/6، والتذييل والتكميل 181/5، وشرح ابن عقيل 4/3.

(2) المقدمة الجزولية 105.

(3) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) ينظر: المقدمة الجزولية 105.

وبهذا التعليل لعمل (إنّ وأخواتها)، وتخريجه للشواهد التي وردت للجر بـ(لعلّ) خالفَ الجزولي إجماع النحويين على أنّ الأصل في (إنّ وأخواتها) أن تكون ناصبة لاسمها، رافعة لخبرها، وإنّما الجرّ بها - على لغة بعض العرب -

عدول عن الأصل، وما وردَ منه قليل ونادر، فينبغي أنْ لا يُقاس عليه. [1] لذا تأوّلَ النحويون الشاهدين الأخيرين على تقدير حذف اللام مع الاسم، فذكروا أنّ الراجز أراد: لعلّ لصروفِ الدهر[2].

وأوّلَ الفارسي بيت كعب الغنوي بأنّ تقديره: لعلّه لأبي المغوار منكَ جوابٌ قريبٌ، فحذف الموصوف(أي:جواب) وضمير الشأن في (لعلّ)، ولام (لعلّ) الثانية تخفيفاً، وأدغمَ لام (لعلّ) الأولى بلام الجر المقدرة عنده في (لأبي) [3].

وأكتفي بردٍّ ابن هشام على رأيه، إذ قال: ((هذا تكلُّفٌ كثيرٌ، ولم يثبتْ تخفيفُ (لعلّ)، ثم هو محجوج بنقلِ الأئمة أنّ الجرَّ بـ(لعلّ) لغةُ قومٍ بأعيانهم)).[4]

ثم إنّ تقدير حرف الجر(وهو: اللام) مع الاسم بعد (لعلّ) إن صحَّ من حيث المعنى في ما تأولوا في الشاهدينِ السابقينِ، فلا يصحُّ مثله في البيتين الأول: (لعلّ اللهِ يمكنني عليها)، والثاني: (لعلّ اللهِ فضلكم علينا)، فإنّ تأويله باللام لا حجة فيه من حيث المعنى.

وقد استحسنَ أبو حيان تحليل الجزولي الجر بـ(لعلّ) بقوله: ((وما أحْسَنَ قولَ الجزولي في ذلك: (وقد جرّوا بلعلّ مَنْبَهَةً على الأصل) يعني: أنّ القياس كان يقتضي لهذه الحروف أن تجرَّ الأسماءَ بعدها، لأنّها مختصة بها، وقياس ما اختصّ

---

(1) ينظر: المسائل البصريات 550/1، وسر صناعة الإعراب 407/1، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 806/2، وشرح الرضي على الكافية 136/6، والتذييل والتكميل 181/5.

(2) ينظر: شرح التصريح 631/1.

(3) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب 87-88، وشرح التسهيل 47/2، ومغني اللبيب 377/1.

(4) مغني اللبيب 377/1.

بالاسم ولم يَتَنَزَّلْ منزلةَ الجزء منه أن يعملَ ما اختصَّ بالاسم من الإعراب وهو الجرُّ)) [1].

في حين أشار ابن هشام إلى هذا الرأي ولم ينسبه إلى الجزولي، فقال في(لعلّ): ((ثم إنّهم جرّوا بها مَنْبَهَةً على أنّ الأصل في الحروف المختصّة بالاسم أن تعملَ الإعرابَ المختصّ به، كحروف الجر)) [2].

وأرى أنّ هذا التأصيل الذي أصّله الجزولي للجر بـ(لعلّ) لا يستقيم له، لسببين:

1 - قولُه: إنّ كلَّ حرفٍ مختص يجبُ أن يعمل عمله في ما اختصَّ به، ليس على إطلاقه، فـ(لولا) تختص بالاسم ولا تعمل فيه شيئاً، و (لو، و قد، و لمّا) تختص بالفعل ولا تعمل فيه شيئاً.

2 - قولُه: إنّ كلَّ حرف مختص بالدخول على الاسم، أصلُه أنْ يعملَ الجرّ، يجب أنْ يقيّدَ بحروف الجرّ التي تضيف الفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم، إذ هي وظيفة الجر الأصلية، وبها يتحقق التعلق (الارتباط المعنوي) بين الفعل والاسم، وأصلُه ((أنّ أفعالاً قصُرتْ عن الوصول إلى الأسماء، فأُعينَتْ على ذلك بحروف الجرّ)) [3]، وبهذا التقييد تخرجُ (لعلّ) عمّا أصله أن يعمل الجر في الأسماء، ولا يكون الجر بها في لغة عُقيل دليلاً على أنّ أصل عمل هذه الحروف الجر - كما ذهب إليه الجزولي - بل شابهت(لعلّ) في ذلك(لولا) في خفضها المضمر في مذهب سيبويه. [4]

---

(1) التذييل والتكميل 183/5.

(2) مغني اللبيب 576/2.

(3) المصدر نفسه 575/2.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 373/2.

الثانيــة: القــرائن الــتي تخلـص المضــارع للاســتقبال هــي: لام الطلــب، ولا الناهيــة، ونونــا التوكيــد، ولا النافيــة، وحرفــا التنفـيس، والظـروف المسـتقبلة، وحروف النصب، وأدوات الشرط [1].

وزاد الجزولــي عليهــا، إذا اقــترن المضــارع بــلام القســم، فقــال: ((وقــرائنُ تُخلِّصــهُ للاســتقبال، وهــي: لامُ الأمــر والــدعاء، و (لا) في النهــي والــدعاء، ولامُ القَسَم...)) [2] وتابعه الشلوبين بقوله: ((ولامُ القسم، نحو: واللّهِ ليقومَنّ زيدٌ)). [3]

وأرى أنّ زمــن المضــارع لا ينصــرف إلى الاســتقبال بــلام القســم، بــل بنــون التوكيد اللازمة لها.

الثالثة: تابع الجزولي جمهور النحويين في أنّه لا يجوز دخول نون التوكيد على المضارع المنفي، وحملوا ما جاء منه على الضرورة والندرة [4]، قال الجزولي: ((وأمّا النفي والتقليل فقلّما تجيءُ فيه النونُ إلاّ في الشعر)). [5]

وأرى أنّ ما ذهب إليه جمهور النحويين، وتابعهم فيه الجزولي مردودٌ، لورود الســماع بتوكيــد المضــارع المنفــي في ســعة الكــلام، مــن ذلــك قولــه تعــالى: ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾[6]، في أرجح الرأيين[7]، وقوله عزّ

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 83/1، وارتشاف الضرب 2032/4، وهمع الهوامع 20/1-21.

(2) المقدمة الجزولية 33.

(3) التوطئة 137.

(4) ينظـر: كتـاب سـيبويه 515/3، والتبصـرة والتـذكرة 431/1، والكشـاف 152/2، وارتشاف الضرب 656/2 – 660.

(5) المقدمة الجزولية 285.

(6) الأنفال / 25.

(7) الرأي الثاني انّها ناهية، ينظر: الكشاف 212/2، والبحر المحيط 478/4، ومغني اللبيب 324/1.

وجلّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[1]، في أحد القولين[2]، ومنه في الشعر قول أبي حيان الفقعسي أو غيره[3]:

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لمْ يَعْلَما ... شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

وقول النابغة الذبياني[4]:

لا أعْرِفنْ رَبْرَباً حوراً مَدامِعُها ... كأنَّهُنّ نِعاجٌ حَولَ دُوّارِ

وقوله[5]:

ولا أعْرِفَنّي بَعدَما قد نَهَيْتُكُمْ ... أُجادِلُ يوماً في شَوِيٍّ وجامِلِ

وقوله كذلك[6]:

لا أعْرِفَنّكَ عارِضاً لِرماحِنا ... في جُفٍّ تَغْلِبَ وارِدَ الأمْرارِ

وقول النمر بن تَولَب[7]:

فلا الجارةُ الدُّنيا بها تُلْحِيَنَّها ... ولا الضَّيفُ فيها إنْ أناخَ مُحَوّلُ

الرابعة: ذهب بعض النحويين، ومنهم الجزولي إلى أنّ (لم، ولمّا) يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه، أي: إنّ (لم، ولمّا) تدخلان في الأصل على

---

(1) النمل / 18.

(2) القول الآخر انّها ناهية، ينظر: الكشاف 356/3، والبحر المحيط 59/7ـ60، ومغني اللبيب 326/1.

(3) الرجز من شواهد: كتاب سيبويه 516/3، والنوادر 13، والأصول في النحو 172/2، 200 والتبصرة والتذكرة 431/1، وأمالي ابن الشجري 165/2، وشرح المفصل 42/9، وشرح الرضي على الكافية 265/6.

(4) ديوانه 42.

(5) ديوانه 72.

(6) ديوانه 128.

(7) البيت من شواهد: شرح التسهيل 210/3، وارتشاف الضرب 657/2، ومغني اللبيب 325/1، وشرح الأشموني 218/3.

فعل ماضٍ لفظاً، فينقلب لفظه إلى المضارع، ويبقى معناه ماضياً [1]، قال الجزولي: ((والماضي بالوضع... له قرينتان تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه، وهما (لم، و لمّا) الجازمتان)) [2].

ونُسِبَ هذا الرأي إلى سيبويه[3]، والثابتُ في كتابه يخالف ما نسبوا، قال سيبويه في(لم):((لم: هي نفي لقوله: (فَعَلَ))) [4]، وقال في موضع آخر:((و(لم أضرِبْ) نَفْيٌ لـ(ضَرَبْتُ))) [5]، وقال في (لمّا):((وأمّا (قد) فجوابٌ لقوله: (لمّا يفعلْ)، فتقولُ: (قدْ فَعَلَ))) [6].

وليس في عبارات سيبويه هذه حديثٌ عن انقلاب لفظ الماضي إلى المضارع بـ(لم، و لمّا)، بل الحديث معقود فيه على الزمن، فـ(لم، و لمّا) تقلبان زمن المضارع إلى الماضي، وهو ما تسالمَ عليه النحويون، فـ(لم، و لمّا) عندهم تدخلان على المضارع، فتصرفان زمنه إلى الماضي، ويبقى لفظه على ما كان عليه [7].

ولا يخفى ما في رأي الجزولي المنسوب إلى سيبويه من التكلّف، فالمختارُ إذن رأي الجمهور، لأنه يُغنينا عن القول بانقلاب ألفاظ الصيغ، ولأنّ له نظائر في كلامهم، نحو: أدوات الشرط وغيرها، فإنها تقلب الزمن، ويبقى اللفظ كما هو، نحو: (إن قام زيدٌ قمتُ).

---

(1) ينظر: المرتجل 211، والمقدمة الجزولية 34، وارتشاف الضرب 1859/4، وشفاء العليل 107/1.

(2) المقدمة الجزولية 34.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 1859/4، والتذييل والتكميل 102/1، وشرح التصريح 396/2.

(4) كتاب سيبويه 220/4.

(5) المصدر نفسه 136/1.

(6) المصدر نفسه 223/4.

(7) ينظر: المقتضب 46/1، والتبصرة والتذكرة 405/1، وشرح المفصل 8/ 109 – 110، والتوطئة 136.

2- المآخذ المنهجية

وجدتُ الجزولي في مواضع متعددة، لا يستوفي المسألة التي يعالجها، فيخلُّ بضابطٍ من ضوابطها أو خصيصةٍ من خصائصها، ومن أمثلة ذلك:

أولاً: قال في شروط جمع المذكر السالم: ((فإنْ كان جامداً اشتُرطَ فيه أربعةُ شروطٍ: الذكورية، والعَلَمية، والعقل، وخلوه من هاء التأنيث)) [1].

ولم يذكر شرطين آخرين لهذا الجمع هما[2]:

- أن يكون خالياً من التركيب المزجي، نحو: معد يكرب، والإسنادي، نحو: تأبط شرّاً.
- أن لا يكون معرباً بحرفين، كالزيدَين والزيدِينَ - عَلَمين - بمعنى: أنْ لا يكون الاسمُ مثنًى أو مجموعاً بالوضع .

ثانياً: ذكرَ شروطَ بناء اسم (لا) النافية للجنس، فقال: ((شرطُ وجوب بناء الاسم مع(لا) التبرئة، أنْ لا يتكرر، وأنْ لا يُفصَل بينهما، وأنْ يليها وهو نكرةٌ غيرُ مضافٍ ولا مشبَّه بالمضاف)) [3]. ولم يذكر شرطين آخرينِ، هما[4]:

- أنْ تدلّ (لا) على نفي الجنس نصّاً.
- أنْ لا يدخل عليها حرف الجر، نحو: جئتُ بلا زادٍ.

ثالثاً: قال في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:((وتَحرُّكُ ياءِ المتكلم وهو الأصل، وتسكينُها وهو الأكثرُ)) [5]. ونلحظ أنّ الجزولي لم يُشِرْ إلى أنّ ما تناوله في نصّه هو لغات للعرب، وقد ذكر منها اثنتين:

---

(1) المقدمة الجزولية 22.

(2) ينظر: التسهيل 15.14.

(3) المقدمة الجزولية 218.

(4) ينظر: التبصرة والتذكرة 393/1، وأوضح المسالك 3/2.

(5) المقدمة الجزولية 132.

- أنْ تكون ياء المتكلم متحركة، نحو: (يا غلاميَ)، وإنّما كان هذا هو الأصل فيها، لأنَّ الاسم الذي على حرفٍ واحدٍ حقُّه أن يكونَ متحركاً[1].
- أنْ تكون الياءُ ساكنةً (يا غلاميْ) وهو الأكثرُ استعمالاً. وبقيتْ فيه أربعُ لغاتٍ أُخَر، هي[2]:
- (يا غلامِ)، بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها.
- (يا غلاما)، بإبدال الياء ألفاً بعد قلب كسرة ما قبلها فتحة، لتجانس الألف
- (يا غلامُ)، بحذف الياء ومعاملة الاسم المضاف ـ بعد الحذف ـ معاملته لو كان منادى مفرداً، وعليه وردت قراءة:)(**قال ربُّ احْكُمْ بالحقّ**))[3].
- (يا غلامَ)، بحذف الياء، و فتح الميم من غير ألف.

رابعاً: في المواضع التي تُضمرُ فيها (أن) الناصبة، قال: إنّها تضمرُ جوازاً ((بعد حرفِ العطف، المعطوف به الفعلُ على المصدر الملفوظِ به))[4].

وقولُه: ((على المصدر الملفوظ به)) غيرُ دقيقٍ، وكان ينبغي له أن يستوفي، فيقول: (على الاسم الملفوظ به)[5]، حتى يدخل تحته المصدر، نحو (يُعجبني قيامُ زيدٍ ويخرجَ عمرٌو، ويجوز: وأنْ يخرجَ عمرٌو).

---

(1) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2/ 844 – 845.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 209 – 210.، والمقتضب 4/ 246 – 247، والأصول في النحو 1/ 340 – 341، وشرح المفصل 11/2.

(3) الأنبياء /112، قرأها أبو جعفر وابن محيصن، وهي من القراءات الشاذة، ينظر: المحتسب 69/1، والبحر المحيط 319/6.

(4) المقدمة الجزولية 37.

(5) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 131/1 – 132، وشرح ابن عقيل 20/4، والمقاصد الشافية 87/6 – 88، وشرح التصريح 388/2 – 389.

ويدخل تحته الاسم في نحو قول ميسون بنت بحدل الكلبية[1] :

وَلُبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني ... أحبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشُّفوفِ

وقول الحصين بن حمام المُرِّي[2]:

ولولا رِجالٌ مِن رِزامٍ أعِزَّةٌ ... وآلُ سُبَيْعٍ أو أسوءَكَ عَلقَما

---

(1) البيت سبق تخريجه، تنظر: 234 من هذه الأطروحة.

(2) البيت من شواهد: كتاب سيبويه 50/3، وسر صناعة الإعراب 274/1، والمحتسب 1/ 326، وشرح الجمل لابن عصفور 132/1، والمقاصد الشافية 6 / 89، وشرح التصريح 2 / 388.

الخاتمة

تناول هذا الكتاب الجهود العلمية المميّزة لعالم من علماء العربية الأجلاء، وهو من الذين يستحقون الثناء عليه وعلى مسيرته العلمية، فقد أفنى عمره في خدمة العربية، ونافح عنها دهراً طويلاً في أثناء تصدره لإقراء النحو والقراءات القرآنية وغيرها من العلوم، وفي ختام هذه الدراسة عنه أُحاول أن أُجمل للمتلقي أهمّ الفوائد منها، وهي كثيرة، سأقتصرُ منها على النقاط الآتية:

الأولى: كان الجزولي أُستاذ عصره في علم العربية في القرنين السادس والسابع الهجريين بالمغرب والأندلس. وقد بلغ عدد شيوخه سبعة شيوخ، ذكر محقق كتاب (القانون) للجزولي منهم أربعة فقط، واستدركتُ عليه ثلاثة شيوخ آخرين.

الثانية: كشف البحث عن أنّ الجزولي قد ألمَّ بثقافة عصره قبل أن يختار تخصصه فكان من أثر ذلك أن تنوعت جوانب معرفته، فكان نحويّاً، لغويّاً أُصوليّاً، فقيهاً، مُحدِّثاً، ثم متخصصاً استقصى علم النحو، فألمَّ بدقائقه، وغدا عَلَماً من أعلامه بالمغرب والأندلس.

وقد تلمذ على يديه في أثناء رحلاته بين المغرب والجزائر والأندلس عددٌ كبيرٌ من الطلاب، أشهرهم ثلاثة من أعلام النحو وأئمته، هم: يحيى بن معط الزواوي، وأبو علي الشلوبين، وعلم الدين اللورقي.

الثالثة: ذكرت المصادر للجزولي عشرة مؤلفات، وصل إلينا منها كتاب (القانون) فقط، وقد نال شهرة واسعة، فعُني بشرحه أكابر النحويين بمراكش في المغرب، وببجاية في الجزائر، وبالعَدوة في الأندلس، وبالموصل في العراق، وبالإسكندرية في مصر، وظلَّ الكتاب يُدرَّس بالمغرب والأندلس ما يقارب مئة عام.

وقد سُمِّيَ بتسميات كثيرة، أشهرها:(الجزولية، والقانون، والكرّاسة، والمقدمة) وطُبع باسم (المقدمة الجزولية في النحو)، و قد رجّحتُ تسميته بـ(القانون)، لأسباب ذُكرت في متن البحث، أشهرها: أنّها تسمية المؤلِّف نفسه.

ونَسبَ الباحث (أُسامة طه ياسين) إلى الجزولي كتاباً آخر غير ما ذكرته كتبُ التراجم ومصادر النحو له، ادّعى أنّ اسمه (كتاب التقليد في النحو)، وقد درسه وحقّقه، ونال به شهادة الماجستير من جامعة الأنبار. كلية التربية، سنة 2008م .

وأثبت البحث أنّ ما ادّعاه غير صحيح، وأنّ المخطوطة التي اعتمد عليها هذا الباحث في عمله ما هي إلاّ نسخة من نسخ كتاب (القانون) للجزولي .

الرابعة : اعتنى بكتاب القانون أئمةُ النحويين، فشرحوه وبسطوا مضامينه وضربوا الأمثلة له وعلّقوا عليه، وقد بلغ مجموع شُرّاح الكتاب خمسة وعشرين شارحاً، ذكر منهم محقق الكتاب اثني عشر فقط، واستدركتُ عليه ثلاثة عشر شارحاً.

الخامسة: أثبتَ البحث أنّ ما أشار إليه ابنُ خلكان وغيره من صعوبة متن كتاب (القانون) للجزولي واستغلاق عباراته، وأنّه كلّه رموز وإشارات، وأنّه كلّه منطق أو أنّ أكثره منطق، كلُّ ذلك من قبيل المبالغة، لأنّ الكتاب لا يخرج عن كونه مختصراً مميزاً من مختصرات النحو التي عُرفت قبل الجزولي.

أمّا ما ذُكر: من أنّ الكتاب كلّه منطق أو أنّ أكثره منطق، فمستبعدٌ أن يحكم عليه بهذا الحكم من سبرَ غورَ مادته واطّلع بإنعام نظرٍ على ما خطّه الجزولي فيه، إذ ليس في مادة أبواب الكتاب وتفاصيل مسائلها من المنطق العقلي الصرف سوى نزرٍ ذكره الجزولي في أول الكتاب عند حديثه عن أقسام الكلام، وقد صرّح بذلك ابنُ مالك في شرحه المسمى بـ (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي).

لكنّ البحث أقرّ بأنّ الجزولي قد صبَّ مادته النحوية في أشكال منطقية وقوالب أقرب إلى أُسلوب المناطقة منها إلى أُسلوب النحويين، ولاسيّما في حدوده النحوية وأنّه عُني كثيراً بالتقسيمات والتفريعات والموازنات بين أبواب الكتاب، وأنّه ضغطَ مادته العلمية في أقلِّ ما يمكن حصره من الألفاظ على طريقة المناطقة في مؤلفاتهم .

السادسة: كشف البحث عن أنّ ما ذهب إليه بعض العلماء- من أنّ كتاب (القانون) للجزولي ليس كتاباً مستقلاً، وإنّما هو حواشٍ على جمل الزجاجي -

مذهبٌ غير سديد، وهو مردود بما ذكره الأستاذ عبد الله كنون والدكتور تركي بن سهو العتيبي من أدلة معتبرة، وبما زاده البحث عليهما من أنّ الجزولي قد ألّف تعليقةً على جمل الزجاجي أشار العلماء إلى أنّها مصنّف آخر له غير كتاب(القانون)، إلاّ أنّ البحث أقرّ بأنّ الجزولي ألّف كتابه(القانون) محاذياً به أبواب كتاب (الجمل) للزجاجي.

وردّ البحث أيضاً مقولة الشلوبين وغيره ممّن شكّوا في صحة نسبة كتاب (القانون) إلى مؤلّفه الجزولي، وما ادّعوه: من أنّ الكتاب هو عبارة عن مجموع ما دار في مجلس ابن بَرِّي من مباحث بينه وبين طلبته - ومنهم الجزولي - وما أملاه ابن بري عليهم جمعها الجزولي وقيّدها في كتابه، واستند البحث في ردّه هذا الادعاء إلى ما ذكره ابن عبد الملك المراكشي من أدلة مقنعة، ومنها: أنّ كتاب القانون ظلّ يُدرَّس في حلقات النحو ويُنسب إلى الجزولي مدّة طويلة ولم يشك في نسبته إليه غير حَسَدَته النافسين عليه شهرتَه .

السابعة: لم يتطرق الدارسون لكتاب القانون - ومنهم محقق الكتاب - إلى منهج الجزولي في تأليفه، بل صرّح بعضهم بأنّه لم يستطع أن يحدد المنهج الذي اقتفاه الجزولي في تأليفه، وحاول البحث أن يصل إلى الطريقة التي سلكها هذا العالم في ترتيب كتابه، فأثبتَ أنّ الجزولي قد اتّبع في تبويب كتابه وتنسيق موضوعاته طريقة الزجاجي في كتابه الجمل، وقد رتّبه على أساس الموضوعات النحوية، ثم الصرفية، ثم الهجائية، ثم الصوتية، وأنّه رتّب الموضوعات النحوية على أساس:

أ - العوامل التي تعمل في الأسماء

ب - العوامل التي تعمل في الأفعال

وعقد البحث موازنة بين منهج الكتابين في التأليف ظهر منها: أنّ الجزولي قد سار على الترتيب نفسه في كتابه، إلاّ أنّه أجرى بعض التغييرات فيه، فجاء عمله أدقَّ وأكثرَ تنظيماً، و لم يذكر الجزولي في كتابه بعض أبواب كتاب (الجمل)، وهي:(باب الجمع بين إنّ وكان، وباب التاريخ، وباب ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً) وربّما كان ذلك لقلّة عناية كتب النحو بهذه الموضوعات .

الثامنة : ظهر أنّ للجزولي آراء نحوية انفرد بها، وهي:

1- أنّ (الذيّ والتيّ) الموصولتين المشددتين تعربان بحسب العوامل الداخلة عليهما، نقل ذلك اللورقي عن الجزولي .

2- وجوب إقامة المفعول به الأول مقام الفاعل في باب(ظنّ وأخواتها)، ومنع إقامة المفعول به الثاني.

وجواز نيابة المفعول به الأول عن الفاعل في باب(أعْلَمَ و أرى)، أو نيابة المفعول به الثاني بشرط أمن اللبس معه .

3- وجوب تأخير ما حُصِرَ بـ (إلاّ) وتقديم ما لم يحصر، سواء أ كان فاعلاً أم مفعولاً.

4- اختيار نصب الاسم المُشتغَل عنه الواقع قبل أدوات التحضيض، أو العرض، أو التمني بـ (ألا) .

5- منع جرِّ المفعول له النكرة .

6- تقسيم ظرف المكان إلى: مختص، ومبهم، ومعدود .

7- جواز نقل التمييز من المفعول به .

8- أنّ نحو: (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهِهِ) . من صور إضافة الصفة المشبهة إلى ما بعدها. جائزة على قبح .

9- ليس: لنفي الماضي أو الحال أو المستقبل على حدٍّ سواء .

10-منع تقديم خبر(ليس) عليها إذا كان اسم استفهام .

11- تعرب عسى تامة، في نحو قولنا :(عسى أن يقومَ زيدٌ)، ويكون (زيد) فاعلاً لـ (يقوم)، ولا يجوز: أن تكون (عسى) ناقصة، و (زيد) اسمها مؤخراً .

12- لحاق نون الوقاية للفعل، واسم الفعل، وإنّ وأخواتها على حد سواء، فلا أصل عند اتصالها بأحدها ولا فرع .

وجواز حذف هذه النون أو إثباتها مع (مِنْ، وعَنْ)، ومع (لَدُنْ) .

13- يعرض في(أل الجنسية) الحضور.

وللجزولي آراء نحوية أُخَر وافق فيها غيره .

التاسعة: استعمل الجزولي -كغيره- أُصول النحو في كتابه، من: سماعٍ، وقياسٍ، وإجماعٍ، لاستنباط القواعد النحوية وإقرارها وترجيح ما يراه مناسباً من الآراء.

وقد استشهد بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، و كلام العرب من شعرٍ ونثرٍ. وكان مقلاً في سماعه، إذ بلغت شواهده من القرآن الكريم اثني عشر شاهداً، ومن القراءات القرآنية أربع قراءات، ومن الحديث الشريف حديثين فقط، وبلغت شواهده الشعرية عشرة شواهد، واستشهد كذلك بالأمثال واللهجات العربية وكلام الفصحاء، فبلغ مجموع ما استشهد به منها اثنين وعشرين شاهداً، وإنّما أقلّ الجزولي من السماع، لأنّه أراد لكتابه(القانون) أن يكون موجزاً مُقنَّناً مُقيِّداً لقوانين العربية وأحكامها بأقلِّ الألفاظ وأوجز العبارات .

أمّا القياس والتعليل فهما الركيزتان الأساسيتان في فكر هذا العالم ونتاجه النحوي وما نقل عنه من آراء وأقوال، فقد كان قيّاساً من الطراز الأول، بارعاً في استنباط العلل لما يقرّره من الآراء ويؤيده من الأقوال .

العاشرة: عرض الجزولي للمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وأظهر البحث أنّه كان ميّالاً إلى البصريين في مذهبه النحوي، إذ انتصر لرأيهم في أغلب المسائل التي تناولها ، في حين لم يوافق الكوفيين إلاّ في بضع مسائل، فضلاً عن أنّه كان ينهج نهج البصريين في أقيستهم فلا يقيس إلاّ على ما كثُر وشاع، ولا يعتدُّ بالنادر والشاذّ.

الحادية عشرة: أثبت البحث أنّ للجزولي أثراً كبيراً في الدراسات النحوية المتأخرة عن زمنه، فقد ترددت آراؤه وأقواله بكثرة عند الرضي الاسترابادي في شرحه على الكافية، وعند أبي حيان النحوي في كتابيه (ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل)، وعند أبي إسحاق الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية)، وعند السيوطي في كتابيه (الأشباه والنظائر، وهمع الهوامع).

الثانية عشرة: أظهر البحث أنّ للعلماء مآخذ على آراء الجزولي في المسائل النحوية التي درسها، ومنها:

1 - أنّ نون المثنى تكسر، فرقاً بينها وبين نون جمع المذكر السالم .

2 - أنّ ضمير الفصل يرد بين اسمي تفضيل بـ(مِن)، مع كونهما نكرتين.

3 - أنّ بني تميم يلتزمون حذف خبر (لا) النافية للجنس، إلاّ أن يكون ظرفاً فلا يُحذَف .

4 - أنّ المصدر يقسم على ثلاثة أقسام: المبهم، والمختص، والمعدود.

5 - أنّ (حتى) تأتي بمعنى (كي) التعليلية .

6 - ما نسبه إليه الرضي من أنّ (حتى) العاطفة تفيد المهلة، كـ (ثُمَّ) .

7 - أنّ اسم العلم الأعجمي يُشترط لمنعه من الصرف أن يكون علَماً في لغته الأصلية .

وكان للباحث مآخذ على آراء الجزولي، قُسِّمتْ على:

(أ) المآخذ العلمية

إذ بانَ ضعف رأي الجزولي في المسائل النحوية الآتية:

الأولى: عمل (لعلّ) الجرّ في الاسم هو الأصل.

الثانية: لام القَسَم من القرائن التي تُخلِّص المضارع للاستقبال.

الثالثة: منع دخول نون التوكيد على المضارع المنفي.

الرابعة: (لم، ولمّا) يصرفان لفظ المضارع إلى الماضي دون معناه.

(ب) المآخذ المنهجية

إذ لم يستوفِ الجزولي شروط المسائل التي عالجها في مواضع كثيرة فأخلّ بضابط من ضوابطها أو خصيصة من خصائصها.

مصادر البحث ومراجعه

(أ) المخطوطات

- شرح الجزولية للأبذي (علي بن محمد الخشني ت 680هـ)، الجزء الأول (أطروحة دكتوراه)، دراسة وتحقيق سعد حمدان محمد الغامدي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، 1406هـ.
- الجزء الثاني (رسالة ماجستير)، دراسة وتحقيق معتاد بن معتق بن عتيل جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، 1424هـ.
- القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي: (أطروحة دكتوراه) حامد عبد المحسن الجنابي، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 1996م.
- كتاب التقليد في النحو للجزولي: (رسالة ماجستير)، دراسة وتحقيق أسامة طه ياسين فحل الهيتي، جامعة الأنبار، كلية التربية، 2008 م.
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي(علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق ت 661هـ): (أطروحة دكتوراه)، دراسة وتحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1978م.
- المشكل في العربية:(أطروحة دكتوراه)، أمين عبيد جيجان، جامعة بابل كلية التربية، صفي الدين الحلي، 2010 م.

(ب) المطبوعات

- **القرآن الكريم**
- أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988م.
- ابن الحاجب النحوي - آثاره ومذهبه: د. طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد، بغداد، 1973م.

- أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة : د. أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1964م.

- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف و النحو: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1969م.

- أبو علي الفارسي . حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1958م.

- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: د. محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، السعودية، ط 1، 1985م.

- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م.

- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، المطبعة العصرية، بيروت، ط2، 1978م.

- الإحاطة في أخبار غرناطة: ابن الخطيب(لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد ت 776هـ)، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1975 م.

- إحياء النحو: د. إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1937م.

- أخبار النحويين البصريين: السيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت 368هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1985م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي(أثير الدين محمد بن يوسف ت 745هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

- الأزهية في علم الحروف: الهروي(علي بن محمد ت نحو 415هـ)، تحقيق عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1993م.

- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة، بغداد، 1988م.

- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: السلاوي(أبو العباس أحمد بن خالد ت 1315هـ)، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، المغرب، 1955م.

- أسرار البلاغة: الجرجاني(عبد القاهر بن عبد الرحمن ت 471هـ) تحقيق محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية، مصر، (د. ت).

- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري(كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت 577هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: اليماني(عبد الباقي بن عبد المجيد ت 1342هـ)، تحقيق د. عبد المجيد ذياب، شركة الطباعة العربية، السعودية، ط1، 1986م.

- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.

- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني(شهاب الدين أحمد بن علي ت 852هـ)، تحقيق د. طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1976م.

- إصلاح المنطق: ابن السكيت(يعقوب بن إسحاق ت 244هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1956م.

- أصول التفكير النحوي: د.علي أبو المكارم، دار القلم، بيروت، 1973م.

- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2004م.

- الأصول في النحو: ابن السراج(أبو بكر محمد بن سهل ت 316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

- إعراب القرآن: النحاس(أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت 338هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1979م.

- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1979م.

- الاغراب في جدل الاعراب: أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، تحقيق د. أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط1، 1988م.

- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري(هبة الله بن علي بن محمد ت 542هـ)، تحقيق د. محمود أحمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1992م.

- أمالي القالي: القالي البغدادي(أبو علي إسماعيل بن القاسم ت 356هـ) لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1987م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف ت 646هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 1، 1952م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري(أبو محمد عبد الله بن يوسف ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط 5، 1967م.

- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد 377هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، القاهرة، ط1، 1389هـ.

- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب(جمال الدين عثمان بن عمر ت 646هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت 337هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 5، 1986م.

- البحر المحيط: أبو حيان النحوي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

- البداية والنهاية: ابن كثير(أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر ت 774هـ)، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط 3، 1998م.

- البديع في علم العربية: ابن الأثير(أبو السعادات المبارك بن محمد ت 606هـ)، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع الإشبيلي(عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ت 688هـ)، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1964م - 1965م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروزابادي(مجد الدين محمد بن يعقوب ت 817هـ)، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، 1972م.
- تاريخ الأدب العربي:كارل بروكلمان، جـ 5، نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب، وراجع الترجمة السيد يعقوب بكر، دار المعارف، مصر، ط 3، 1974م.
- تاريخ الإسلام السياسي: د. حسن إبراهيم حسن، النهضة المصرية، القاهرة، 1965م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الحافظ الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م.
- تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين: يوسف اشياخ القاهرة، 1940م.
- التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة: د. عبد الرحمن علي الحجي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1976 م.
- تاريخ الفكر الأندلسي: بالنيثيا، ترجمه حسين مؤنس، النهضة العربية، القاهرة ط1، 1955م.
- تاريخ النحو في المشرق والمغرب: د. محمد المختار ولد أباه، دار التقريب بين المذاهب، بيروت، ط 1، 2001م.
- التبصرة والتذكرة: الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1982 م.
- التبيان في إعراب القران: أبو البقاء العكبري(عبد الله بن الحسين ت 616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، (د. ت).

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.

- تتمة المختصر في تاريخ البشر: ابن الوردي (عمر بن مظفر بن عمر ت 749هـ)، مطابع النجف، العراق 1969م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان النحوي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1997م - 2005م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت 672هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.

- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، مديرية دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، 1981م.

- التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبّار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر ت 658هـ)، تحقيق عزت العطار الحسيني، مطبعة السعادة، مصر، 1956م.

- تهذيب اللغة: الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت 370هـ) جـ 15، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي(بدر الدين حسن بن قاسم ت 749هـ)، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005م.

- التوطئة: الشلوبين(أبو علي عمر بن محمد بن عمر ت 645هـ)، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط2، 1981م.

- التيسير في القراءات السبعة: الداني(أبو عمر عثمان بن سعيد ت 444هـ) تصحيح اتوبرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1985م.
- الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1988م.
- الجملة العربية - تأليفها وأقسامها: د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1998م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد القرشي(محمد بن أبي الخطاب ت في أواخر القرن الرابع الهجري)، تحقيق محمد علي الهاشمي، مطابع جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط 1، 1981م.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري(الحسن بن عبد الله بن سهل ت 395هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1964م.
- جمهرة اللغة: ابن دريد(أبو بكر محمد بن الحسن ت 321هـ)، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.
- الجيم: أبو عمرو الشيباني (إسحاق بن مرار ت 207هـ) جـ 2، تحقيق عبد العليم الطحاوي، طبعة مجمع اللغة العربية بمصر، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1975م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الخضري(محمد بن مصطفى ت 1287هـ)، تحقيق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان(أحمد بن محمد بن علي ت 1206هـ) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د. ت).

- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، ط 1، 1982م.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي(أبو محمد عبد الله بن محمد ت 521هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط1، 1980م.

- الحيوان: الجاحظ(عمرو بن بحر ت 255هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1969 م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي (عبد القادر بن عمر ت 1093هـ)،تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة،ط 4، 2000م.

- الخصائص: ابن جني(أبو الفتح عثمان ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1952م.

- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري: د. عبد القادر رحيم الهيتي، دار القادسية للطباعة، بغداد، 1982م.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ أعماله ومنهجه: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986 م.

- دراسات في اللغة العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين، مكتبة دار الفتح دمشق، ط2، 1960م.

- الدراسات اللغوية في الأندلس: رضا عبد الجليل الطيار، دار الرشيد للنشر بغداد، 1980م.

- الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري: د. فاضل صالح السامرائي مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971م.

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، حيدر آباد الدكن، الهند، 1350هـ.

- الدرس النحوي في بغداد: د. مهدي المخزومي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975م.

- درة الحجال في أسماء الرجال: ابن القاضي (أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي ت 910هـ)، تحقيق د.محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث القاهرة، ط1، 1391هـ.

- دولة الموحدين : د علي محمد الصلابي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2007 م.

- ديوان أبي زبيد الطائي: جمع د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1984م.

- ديوان الإسلام: ابن الغزي(شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن ت 1167 هـ)، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، 2001م.

- ديوان الأعشى الكبير(ميمون بن قيس): تحقيق د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974 م.

- ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط 5، 1958م.

- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: تحقيق د.عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1960 م.

- ديوان جرير بن عطية: تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، 1969م.

- ديوان جميل بثينة(جميل بن معمر): تحقيق د. حسين نصار، دار المعارف مصر، ط2، 1977م.

- ديوان حاتم الطائي : تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990 م.

- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1993م.

- ديوان دعبل بن علي الخزاعي: تحقيق عبد الصاحب عمران الدجيلي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1972م.
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي): تحقيق د.عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1973م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع إشعار العرب) : نشره وليم بن الورد البروسي ، لايبزك، 1903م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408 هـ.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني : تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968م.
- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري: تحقيق د. وليد القصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط 1، 1981 م.
- ديوان العجاج: تحقيق د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت، 1971 م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق علي العسيلي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1998م.
- ديوان عنترة بن شداد: تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1958م.
- ديوان الفرزدق: شرح عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1936م.
- ديوان كثير عزة (كثير بن عبد الرحمن): جمع وشرح د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م.
- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق د حنا نصر الحتّى، دار الكتاب العربي بيروت ط1، 1993م.
- ديوان مجنون ليلى(قيس بن الملوح): تحقيق عبد الستار أحمد فراج مكتبة مصر، القاهرة، 1979م.

- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق د.شكري فيصل،دار الفكر،بيروت، 1968م.

- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: محمد حسن الشهير بـ (اغا بزرك)، دار الأضواء، بيروت، 1983م.

- ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة: عبد الله كنون مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2010م.

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: ابن عبد الملك المراكشي(أبو عبد الله محمد بن محمد ت 703هـ)، تحقيق د. محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة التعارف الجديدة، الرباط، 1984م.

- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي(أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ت592هـ)، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط 1، 1979م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي (أحمد بن عبد النور ت 702هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1975م.

- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني: الآلوسي (شهاب الدين أبو الثناء السيد محمود ت 1270هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر (د. ت).

- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: محمد باقر الخوانساري (ت 1313 هـ)، تحقيق محمد علي الموسوي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط2، 1347هـ.

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى ت 324هـ) تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 3، 1988م.

- سر صناعة الإعراب: ابن جني: تحقيق د.حسن هنداوي - دار القلم دمشق، 1985م.

- سوس العالمة: محمد المختار السوسي، مكتبة فضالة المحمدية، المغرب، 1985م.

- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979م.

- سير أعلام النبلاء: الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت 748هـ) جـ2، تحقيق د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطابع جامعة الكويت، 1974م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد(أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد ت 1089هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1979م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت 769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 20، 1980م.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر): أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1987م.

- شرح أشعار الهذليين (صنعة أبي سعيد السكري ت 275هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة بالقاهرة، 1965م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني(نور الدين علي بن محمد ت 929هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1995م.

- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم(بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك ت 686هـ)، تحقيق د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجيل، بيروت(د. ت).

- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1990م.

- شرح التسهيل: المرادي، تحقيق محمد عبد النبي محمد، مكتبة الإيمان مصر، ط1، 2006م.

- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري(خالد بن عبد الله بن أبي بكر ت 905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2006م.

- شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير): ابن عصفور(علي بن مؤمن الإشبيلي ت 669هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 1980م - 1982م.

- شرح الرضي على الكافية: الرضي الاسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن ت 686هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط 4، 1948م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة ط1، 1975م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ابن الأنباري(أبو بكر محمد بن القاسم ت 328هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر ط 6، 2005م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، ط1، 1936م.

- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، (د. ت).

- شرح كتاب سيبويه: السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت 368هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية: ابن هشام الأنصاري، تحقيقد. هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، 1977م.

- شرح المفصل: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت 643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت).

- شرح المقدمة الجزولية الكبير: الشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1994م.

- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد ت 469هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1976م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي (أبو عبد الله محمد بن عيسى ت 770هـ)، تحقيق د. شريف عبد الله الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق د. طه محسن، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد ت في حدود 400هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر، 1967م.

- صحيح البخاري: البخاري(محمد بن إسماعيل ت 256هـ)، دار الشعب مصر، 1378هـ .

- صحيح مسلم بشرح النووي: الإمام مسلم(أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، تحقيق عبد الله أحمد، القاهرة، (د. ت).

- الصلة: ابن بشكوال (خلف بن عبد الملك 578هـ)، تحقيق عزت العطار الحسيني، مطبعة السعادة، مصر، 1955م.

- صلة الصلة: ابن الزبير (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم ت 707هـ)، إصدار السيد محمد عبد الحي تعليق أ. لافي برفانسال، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937م.

- ضرورة الشعر: أبو سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985م.

- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي(محمد بن سلام بن عبد الله ت 232هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، 1974م.

- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي(محمد بن الحسن ت 379هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة، مصر، 1954م.

- العبر في خبر من غبر: الحافظ الذهبي(تحقيق محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ت).

- العربية . دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمة وتعليق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.

- علل النحو: ابن الوراق(أبو الحسن محمد بن عبد الله ت 381هـ)، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، 2002م.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني(أبو علي الحسن ت 456هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط 4، 1972م.

- عنوان الدراية في من عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية:الغبريني (أحمد بن أحمد بن عبد الله ت 714هـ)، تحقيق عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والترجمة، بيروت، ط 1، 1969م.

- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.

- غاية النهاية في طبقات القرّاء: ابن الجزري(أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي 833هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1982م.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، بإشراف محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، 1379هـ.

- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1964م.

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية، مصر، 2006م.

- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة - جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1995م: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، السعودية، ط1، 2002م.

- القواعد النحوية - مادتها وطريقتها: د.عبد الحميد حسن، القاهرة، ط2، 1953م.

- القياس في اللغة العربية: د.محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1995م.

- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد عاشور السويح، الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، ط 1، 1986م.

- الكامل في اللغة والأدب: المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد ت 285هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2006م.

- كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م.

- كتاب الصناعتين - الكتابة والشعر: أبو هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2006م.

- الكشاف عن خصائص غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت 538هـ)، دار الكتاب العربي بيروت، 1947م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب الفنون: حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله ت 1067هـ)، طبعة بالاوفسيت، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت).

- كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني (علي بن سليمان ت 599هـ) تحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1984م.

- لسان العرب: ابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، 1968م.

- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

- اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق د. حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1982م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف: الزجاج(أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ت 311هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام، القاهرة، 1971م.

- مجمع الأمثال: الميداني(أبو الفضل أحمد بن محمد ت 518هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1961م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف و د. عبد الحليم النجار و د.عبد الفتاح شلبي، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994م.

- المختصر في أخبار البشر: أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل بن عليت 732هـ) المطبعة الحسينية المصرية، القاهرة، ط 1، (د. ت).

- المخصص: ابن سيده(أبو الحسن علي بن إسماعيل ت 458هـ) المكتبة الأميرية ببولاق، مصر، 1316هـ - 1321هـ.

- المدارس النحوية: د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 1، 1979م.

- مدرسة البصرة النحوية - نشأتها وتطورها: د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط1، 1968م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: اليافعي(عبد الله بن أسعد ت 768هـ)، حيدر آباد الدكن، الهند، 1337هـ.

- المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب(أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ت 567هـ)، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط 4، 1985م.

- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1985م.

- المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات): أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.

- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، ط2، 2001 م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل(ت 241هـ): المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1978م.

- مشكل إعراب القرآن: مكي القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالبت 437هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الأعلام، بغداد، 1975م.

- المصباح المنير: الفيومي(أحمد بن محمد بن علي المقري ت 770هـ)، بإشراف يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1996م.

- المصطلح النحوي ـ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: د.عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية، السعودية، ط1، 1981م.

- معاني الحروف: الرماني(أبو الحسن علي بن عيسى ت 384هـ)،تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، السعودية، ط 3، 1984 م.

- معاني القرآن: الأخفش (سعيد بن مسعدة ت 215هـ) تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.

- معاني القرآن: الفرّاء(أبو زكريا يحيى بن زياد ت 207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1983م.

- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1988م.

- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الحكمة، الموصل، 1991 م.

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب: عبد الواحد المراكشي(أبو محمد عبد الواحد بن علي ت 647هـ)، تحقيق د. محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني، مطابع سجل العرب ، القاهرة، 1994م.

- معجم الأدباء: ياقوت الحموي(شهاب الدين ياقوت بن عبد اللهت 626هـ)، دار المأمون، القاهرة، 1938م.

- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، 1957م.

- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، المكتبة العربية، دمشق، 1957م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط 4، 1979م.

- المفصل في علم العربية: الزمخشري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي (إبراهيم بن موسى ت 790هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى،السعودية، ط1، 2005م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى):العيني(بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ت 855هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب، بيروت، ط2، 2005م.

- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.

- المقتضب: المبرد،تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب،بيروت،(د. ت).

- المقدمة: ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد ت 808هـ)، تحقيق عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005م.

- المقدمة الجزولية في النحو: الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز ت 607هـ)، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، 1988م.

- المقرب : ابن عصفور، تحقيق د.أحمد عبد الستار الجواري و د.عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986 م.

- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة ط 20، 1980م.

- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إحياء التراث القديم، مصر، ط1 ، 1954م.

- المنطق: محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ط2، 1985م.

- الموطأ: الإمام مالك(مالك بن أنس بن مالك ت 179هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1951 م.

- الموفقي في النحو: ابن كيسان(أبو الحسن محمد بن أحمد ت 299هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي و د. هاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد العراقية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 1975م.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د خديجة الحديثي منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1981 م.

- نتائج الفكر في النحو: السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت 581هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، مكة المكرمة، ط 2، 1984.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر 1973 م.

- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، بإشراف علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت ،(د. ت).

- نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، بيروت، ط 1، 1962 م.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: المقري(أحمد بن محمد التلمساني ت 1041هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.

- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: السيوطي، تحقيق د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007 م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تحقيق د. طاهر أحمد الزاوي و د.محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1965 م.

- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري(سعيد بن أوس بن ثابت ت 215هـ)، تحقيق سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1967م.

- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين): إسماعيل باشا البغدادي دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1955 م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جـ1: تحقيق عبد السلام محمد هارون و د. عبد العال سالم مكرم، والأجزاء الستة الباقية: تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م - 1980م.

- الوافي بالوفيات: الصفدي(صلاح الدين خليل بن ايبك ت 764هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1، 2005 م.

- الوفيات: ابن قنفذ (أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب ت 810هـ)، تحقيق عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة، بيروت، (د.ت).

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان(أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ت 681هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 1، 1948م.

(ج) البحوث

- في القرآن الكريم: د. عائد كريم علوان الحريزي، (بحث منشور) في مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الثامن عشر، طرابلس، ليبيا، 2000م.
- نظرات في نظرية الإسناد: د. صباح عطيوي عبود، (بحث مخطوط)، مقبول للنشر في مجلة جامعة بابل، 2007 م.
- نظرة في التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين: د.هاشم جعفر حسين(بحث مخطوط) مقبول للنشر، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، 2011م.

Inv:381

Date:16/2/2016

الجهود النحوية

لأبي موسى الجزولي 607 هـ



الرضوان
للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4611169 6 962+ - 4616436 6 962+
فاكس: 4616435 6 962+
ص.ب 926141 عمان 11190 الأردن
E-mail : gm.redwan@yahoo.com
www.redwanpublisher.com

مكتبة العلامة الحلي
AL ALLAMA LIBRARY FOR PUBLICATION & DISTRIBUTION
مكتبة العلامة الحلي للنشر والتوزيع

